

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

حرب واستراتيجية

نهوج ومفاهيم (الجزء الثاني)

تحت إشراف:
جوزيف هينروتين
أوليفييه شميت
ستيفان تايات
ترجمة: أيمن منير



عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923 - 1990) ود. فؤاد زكريا (1927 - 2010)

حرب واستراتيجية

نهوج ومفاهيم (الجزء الثاني)

تحت إشراف:
جوزيف هينروتين
أوليفييه شميت
ستيفان تايّات
ترجمة: أيمن منير



يونيو 2019
473



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

أسسها

أحمد مشاري العدواني

د. فـــؤاد زكـــريـــا

المشرف العام

الأمين العام

مستشار التحرير

أ. د. محمد غانم الرميحي

rumaihimg@gmail.com

هيئة التحرير

أ. جاسـم خالد السعــدون

أ. خليل علي حيدر

د. سعداء سعد الدعاس

د. علي زيد الزعبي

أ. د. عيسى محمد الأنصاري

أ. د. طارق عبدالمحسن الدويسان

أ. منصور صالح العنزي

أ. د. ناجي سعود الزيد

مديرة التحرير

عالية مجيد الصراف

a.almarifah@nccalkw.com

سكرتيرة التحرير

هلل فوزي المجيبل

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 640 - 9

العنوان الأصلي للكتاب

Guerre et stratégie

Approaches et concepts

Stephane Taillat, Joseph Henrotin & Olivier Schmitt

PUF, 2015

Copyright © Press University de France/ Humensis, Guerre et stratégie, Approaches et concepts

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

شوّال 1440 هـ ـ يونيو 2019

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

الفصل الخامس والعشرون:



14

تحليل استخباراتي: التعرف والفهم بغرض التصرف

إيف تروتينيون (Yves Trotignon)

خلال فعاليات مؤتمر كانت قد نظمته إدارة الاستخبارات العسكرية (DRM) في مقر المدرسة العسكرية[1]، في 23 مايو 2014، قال الجنرال بيير دو فيلير Pierre de Villiers رئيس هيئة أركان القوات المسلحة في كلمته إنه يتوقع، بصفته «مستشارا للسلطات السياسية»، أن يتلقى التأييد والدعم من أجهزة الاستخبارات. وفي إشارة إلى الإصلاحات الجارية في إدارة الاستخبارات العسكرية قال الجنرال دو فيلير إنه يرى أن «قيمة الخدمات الاستخباراتية تكمن في المقام الأول في قدرتها

«التحليل الاستخباراتي، على الرغم من وجود استثناءات قليلة، لا يُدرَّس في المجتمع «المدني»، من دون شك لأنه يعبر عن إجراء وأسلوب أكثر من كونه مجرد نهج حقيقي، ولهذا فإن على الإدارات، كما في أي مهنة تقنية، أن تضمن بذل مجهود كبير في مجال التدريب»

على التحليل والفحص بأعين الخبير [المعلومات التي تُجمع]». قبل ذلك بعدة أشهر كُلِّف المدير العام للأمن الخارجي (DGSE)، السفير برنار باجولي Bernard Bajolet، بتقديم الخدمات الاستخباراتية التي تعد الأكبر والأقوى ضمن أجهزة الاستخبارات الفرنسية والتي تتصف بأنها «أداة للحد من عدم اليقين». وبلا شك، ولأنه يعتبر المسؤول الأول الأكثر خبرة في هذا المجال، فقد وصف المدير العام للأمن الخارجي، في منتدى مهم للغاية[2]، الإدارة القوية بأنها القادرة على جمع المعلومات عن طريق أجهزة الاستقبال المتعددة وتحليلها قبل أن تُوزَّع على الخبراء المتخصصين في المؤسسة. كما أنه أكد طبيعة هذا النشاط وقدم الخصائص التي نادرا ما تُذكَر خارج الإدارات المتخصصة نفسها:

على المدى الطويل ستنتهي الإدارة العامة للأمن الخارجي إلى ما انتهت إليه أجهزة الاستخبارات، حيث إنها تتمتع بقدرات وثائقية وأرشفة فعالة، وتعمل على تقديم خدمات متميزة بشكل نسبي لا يمكن لأحد إنكارها. وتعد الإدارة العامة للأمن الخارجي في قلب الحدث المعرفي والعلمي كما تعد أيضا كبيت الخبرة في مجال الاستخبارات الأجنبية والأمن القومي. حيث إنها تعمل على مراقبة الدول وما يتعلق بها من رهانات، وكذلك مراقبة الجماعات الإرهابية أو الإجرامية عدة عقود. والمعروف أن الإدارة العامة للأمن الخارجي يوجد بها فريق من المحللين والمديرين المتحمسين وأيضا من المتخصصين الذي يتمتعون بمهارات موروثة منذ القدم ويُحافَظ عليها[3].

على الرغم من أن النقاش العام يركز بصورة منتظمة على وسائل وأساليب جمع المعلومات، بسبب الاندفاع في كثير من الأحيان نحو الأمور السطحية أو تلك التي هي بطعم الإثارة، فإن هذا النقاش يتجاهل التحليلات، ربما لأن الأمر يفتقر، للوهلة الأولى، إلى حالة الغموض المحير وروح المغامرة المثيرة. وبعيدا عن القوالب المتماثلة والأوهام فإن الوظيفة التحليلية تعتبر ضرورية لمجتمع الاستخبارات أينما كان وجوده في جهاز الدولة ومهما كانت مهماته. والأفضل من ذلك هو التحليل الذي يضمن للدولة سيادتها وديبلوماسيتها وإجراءاتها من خلال ما ينطوي عليه من تقييمات أو تفسيرات وحتى من خلال المشاركة في تحديد خياراتها. إذن من الممكن أن ندرك على نحو أفضل لماذا تحاول إدارة الاستخبارات العسكرية (DRM)

أو الإدارة العامة للأمن الخارجي [4] (DGSI)، في مواجهة التحديات الداخلية أو الخارجية، إنجاز الجهود البارزة من خلال تجنيد العشرات من المحللين أو بالأحرى من شباب الخريجين الذين سيُكلَّفون بهذه المهام التحليلية، في سياق ميزانية تقل فيها درجات المرونة.

أسلوب وإجراء

من المعلوم أن هذه المهمات لن يُعهَد بها إلى هؤلاء الشباب إلا بعد حصولهم على دورة تدريبية تعتمد طبيعتها وخصائصها على موضوعات محددة. فالتحليل، على الرغم من وجود استثناءات قليلة، لا يُدرَّس[5] في المجتمع «المدني»، من دون شك لأنه يعبر عن إجراء وأسلوب أكثر من كونه مجرد نهج حقيقي، ولهذا فإن على الإدارات، كما في أي مهنة تقنية، أن تضمن بذل مجهود كبير في مجال التدريب. ولأنه يمكن نشر قدر كبير من الأعمال المتعلقة بآليات التحليل، خاصة في المحيط الأنجلوسكسوني بعد بداية الحرب العالمية الثانية[6]، فمن الضروري أن نلتفت إلى مؤسسي القصص البوليسية الغامضة مثل آرثر كونان دويل Arthur Conan Doyle أو إدجار آلان بو Edgar Allan Poe من أجل الحصول على تعريفات قابلة للتحليل:

فالمراقبة الدقيقة تعني أن نتذكر بوضوح، انطلاقا من هذه النقطة، الذين يلعبون الشطرنج لأنهم قادرون على التركيز الشديد ويلعبون بشكل جيد للغاية لعبة «الويست» whist حيث إن قاعدة هويل Hoyle التي تستند إلى آلية بسيطة للعبة، تعد سهلة ومفهومة بشكل عام. أيضا، عندما يكون لدى اللاعب ذاكرة قوية وعندما يتصرف وفقا لما ورد في الكتاب، فعادة سيضاف إليه النقاط التي تشكل ذروة اللعب الجيد. لكن في بعض الحالات التي تخرج عن قاعدة اللعبة يمكن أن تظهر موهبة المحلل بنفسه، بحيث يقدم من دون ضجيج مجموعةً من الملاحظات والنتائج. وقد يفعل شركاؤه الكثير، غير أن الفرق بينهما يكون في مدى استيعاب المعلومات التي حُصِل عليها، وبالتالي لن يكون هناك تأثير في صحة الاستنتاج ولا في جودة الملاحظة. والشيء الرئيسي المهم هو معرفة ما تجب مراقبته[7]. فلا يجوز للاعب أن يحصر نفسه في لعبته فقط، على الرغم من أن هذه اللعبة ستكون مركز اهتمامه الحالي،

وعليه ألا يرفض النتائج التي تنشأ عن أشياء غريبة في أثناء اللعبة. عليه أن يفحص ملامح شخصية شريكه وأن يقارنها بدقة مع كل واحد من منافسيه. عليه أن يدرس الطريقة التي يوزع بها كل شريك أوراقه، وغالبا ما يكون عليه الاهتمام، عن طريق النظرات التي يتفاداها كل لاعب، بملكات وأمانة كل واحد منهم.

كما يتعين عليه الانتباه إلى كل حركة في ملامح الشخصية، مادامت اللعبة مستمرة، وأن يجمع كل ما لديه من أفكار من خلال التعبيرات المختلفة التي تدل على اليقين والمفاجأة والشعور بالانتصار أو حتى الدعابة السيئة. وبالطريقة التي تُلتقَط بها أوراق اللعبة، على اللاعب أن يخمن إذا كان يمكن للشخص أن يلتقط ورقة أخرى فيما تبقى من زمن اللعب. وأن يدرك بسرعة ماذا يحدث على الطاولة أمامه، ربما ينتبه لكلمة عرضية لاإرادية أو إلى بطاقة تسقط أو التفاتة بالمصادفة أو ما يُلتقَط من أوراق بقلق أو عدم مبالاة. عليه أن ينتبه للأوراق ولطريقة ترتيبها في الصفوف، وأن يركز على علامات الحرج والتردد والحيوية والقلق وكل ما يتعلق بالأعراض والتشخيص وكل ما يدل على الإدراك البديهي في الظاهر - أي الحالة الحقيقية للأشياء. عندما يُبدأ في أول دورتين أو ثلاث، يكون في أيدي كل لاعب ورقة ويمكنه عندئذ اللعب بالأوراق وهو على دراية حقيقية بقوانين اللعبة حيث يكون كل اللاعبين الآخرين قد استخدموا ما لديهم. ينبغي عدم الخلط بين موهبة التحليل ومجرد البراعة، لأنه عندما يتمتع المحلل بعبقرية محددة، فغالبا ما يحدث أن يكون الرجل العبقري غير قادر على التحليل إطلاقا. إن الموهبة في عمل توليفة أو بنية وفقا لما يقوله علماء الفراسة (phrenologists) - لا تعد صحيحة في رأيي - لاسيما عندما يتعلق الأمر بتخصيص جهاز منفصل يتمتع بملكة خاصة؛ وتظهر عند مجموعة من الأفراد بمستوى يصل إلى حد البلاهة، وكثيرا ما يكفي لجذب اهتمام الكتاب النفسيين بشكل عام. فبين البراعة والقدرة على التحليل يوجد اختلاف أكبر بكثير مما هو عليه بين التخيل والخيال، ولكن لكل منها طبيعته المماثلة لطبيعة الآخر.. باختصار سوف نرى أن الرجل العبقري يتمتع دائما بالقدرة على التخيل، وأن هذا الرجل الخيالي بالفعل لن يعمل أبدا إلا في مجال التحليل[8].

إن التحليل المعلوماتي، في حال الاستعانة بالعلوم الإنسانية، سيؤدي إلى شيء آخر. وكما قال الجنرال دو فيلير فإن التحليل يهدف في المقام الأول إلى دعم فعل

الدولة وبالتالي فإنه يخضع لخطط إجرائية عاجلة لا تتصف في الغالب بالطابع الأكاديمي. فيجب أن تكون هناك، على هذا النحو، قابلية للاستخدام[9] الفوري من قبل السلطات السياسية أو في محيط المستويات المدنية أو العسكرية المسؤولة عن التصرف. كما يجب أن يحل التحليل محل شمولية العمل الأكاديمي عن طريق الاستنتاجات التي، وإن لم تكن متسرعة، لا يمكن في جوهرها أن تستند إلى عينات غير مكتملة أو مجزأة. بالنظر إلى من يمارس نشاطه في الوسط العلمي أو في الصحافة الاستقصائية، نجد أن المحلل يتحتم عليه العمل على تجميع الحقائق والبيانات من أجل تغذية تفكيره وبناء تقييم لحالة معينة. على عكس العلماء أو الصحافيين يمكن للمحلل أن يلجأ إلى العديد من الوسائل الخاصة وفي بعض الأحيان بطريقة سرية: كالعيون البشرية (الحصول على المعلومات عن طريق الإكراه)، والمصادر التقنية بجميع أنواعها (التنصت على المكالمات الهاتفية واعتراض تدفق شبكة الإنترنت وتحديد الموقع الجغرافي وصور القمر الاصطناعي... إلخ)، وأيضا من خلال العناصر الموجودة على الأرض والبيانات العامة المختلفة والأعمال العلمية، وحتى التعاون مع مقدمي الخدمات الأخرى.

حتى قبل إجراء التحليل يجب على المحلل تهيئة نفسه، والعمل على وضع تلخيص وفرز وترتيب لتدفقات البيانات المختلفة التي تأتي إليه وفقا لإيقاع الأحداث وبالطرائق التي تخصه. يمكن لهذه المرحلة الأساسية، والتي تسميها بعض الإدارات الخدمية «الاستغلال»، أن تتحول إلى عملية فهرسة لا نهاية لها مثل النسخة السرية لعمل عبثي لا ينقطع. ويمكن لهذا العمل أن يتحقق جزئيا من خلال برامج الكمبيوتر المتخصصة[10]، بيد أن هذه المرحلة الأساسية لا يمكن أن تحل محل التحليل؛ حيث يكون الغرض منه منح معنى لمجموعات كبيرة جدا من البيانات في بعض الأحيان. ومع ذلك، فلن يكون من الممكن أن تصبح محللا جيدا من دون أن تتمتع بشخصية استغلالية جيدة، فالاستغلال يعتبر مرحلةً حاسمةً من مراحل التحليل؛ لأنه يسمح بإتقان أدوات استقبال المعلومات[11].

وبسبب وجود نقاط للتقارب بين هذه التدفقات المختلفة فلا خوف على المحلل من أن يتحمل أعباء هذه التدفقات (ولا ينبغي له ذلك) حتى مع وجود احتمال التعرض للأخطار خاصة خلال الأزمات[12]. إذ يجب عليه، في الواقع، أن يأخذ خطوة

إلى الوراء، وعمل تقييم لهذه الأخطار وإجراء تحسين لأبحاثه وفتح سبل جديدة للتفكير أو إغلاق تلك السبل التي لا ترضيه، وإعادة تقييم الرؤية التي طورها عن هذا الموضوع باستمرار. وعلى عكس الرجل العلمي الذي يحرص على عدم إفشال موضوع دراسته بسبب عمله، فإن المحلل يتفحص موضوعه بعناية، ويتفاعل معه[13]. لأنه يحاول فهم الموقف على نحو يصبح معه هو المؤثر. ومن بين ردود الفعل الأساسية التي يجب على المحلل تبنيها أن يعمل على وضع تقييم لمستواه المحتمل من خلال ملفاته. وفي حالة حدوث أزمة سياسية، مهما كانت صغيرة، سيكون من الأهمية بمكان التدخل في المهمات الخاصة بالوقاية أو القمع (مكافحة التجسس ومكافحة الجريمة ومكافحة الإرهاب ومكافحة انتشار السلاح النووي).

ولأن الأزمة السياسية قد تحدث نتيجة للأدوات التي تسبب إشعالها وأيضا الأشخاص الذين يستغلونها داخل الدولة، فإن التحليل لن تكون له وظيفة وسيطة ولا يمكن أن ينحصر دوره في مجرد أن يكون وسيلة للنقل. الواقع أن التحليل يحتل وظيفة مركزية لأنه لا يمارس الفعل فقط - علما بأن التحليل هو الوحيد القادر على القيام بذلك - على أجهزة الاستقبال المنتشرة ولكنه يختار أيضا أن ينقل إلى مستخدميه الرسميين الحقائق التي اختارها والقراءة التي اضطلع بها ومدى مسؤوليته عنها. الواقع أن التحليل الاستخباراتي يعمل على إنتاج مواد دقيقة مخصصة لعملاء متحمسين لأن يكونوا قادرين على استخدام ما يتوافر لديهم من دون بذل أي جهد خاص يتعلق بتحقيق التكامل التقني[14].

يضاف إلى ذلك وجود الثقة التي تعتبر أمرا أساسيا بين المستوى التقني، الذي يسمح له بمزاولة طرائقه[15] الخاصة على نطاق واسع، والمستوى السياسي الذي يدرك أهمية عدم تلقيه إلا أعدادا لامحدودة من المعلومات التي تصل إلى إدارة الخدمات المتخصصة، على الرغم من وجود من لا يرغب في تبني بعض الإجراءات الثانوية بسبب حماسته المفرطة أو سوء استخدامه للسلطة[16].

وعلى خلاف المنشورات العلمية، فإن الملاحظات التحليلية التي تُنشَر لا يمكن أبدا - ما لم تكن هناك أوامر محددة – أن تكون مفصلة ولا يسمح بذكر مصادرها نهائيا. حيث تساعد هذه الملاحظات التحليلية في نقل رؤيتها وفهمها عن مجمل (الشبكات الإجرامية أو المجموعات الإرهابية أو البرامج العسكرية أو المشهد

السياسي) من دون الحاجة إلى وضع تبرير يتجاوز ما عُرِض من خلال الاستدلال الموجود في الملاحظات التحليلية (أو المرفق المصاحب لها مهما كان وضعه).

عليك دائما أن تبحث وليس بالضرورة أن تعرف

فالتحليل، قبل كل شيء، ليس إلا سلسلة من الأسئلة المتواصلة حول عدد قليل من الملاحظات الموجزة أيضا، وفقا للصيغة المعروفة:

- ما أعرف (وبالتالي ما يغذي تفكيري).
- ما أعرف أنني لا أعرفه (وبالتالي ما أبحث عنه).
- ما لا أعرف أنني لا أعرفه (الأمر الذي يجعلني منتبها لكن من دون يقين زائد).
- ما لا أعرف أنني أعرفه (إنه التحدي الأكبر الذي يتطلب عدم إهمال المحفوظات والبيانات الأخرى[17].

إن التحليل، الذي يعتبر أحد أركان الدورة الاستخباراتية[18]، يعد البؤرة الأساسية لهذه الدورة - ولن يكون هو الغاية منها. وبالتالي فإن الاستجابة لتلبية احتياجات الدولة تتطلب التجاوب معها وتوقع هذه الاحتياجات بقدر الاستطاعة، وإذا لزم الأمر مجابهة الضغوط أو التحيزات المعرفية.

ولأن المحلل قد يعبر عن عدم رضاه بشكل طبيعي، ولأنه قد يجد نفسه في مواجهة الحالات التي يجهل مشاكلها بالكامل، فعليه البحث بلا هوادة وابتكار أساليب جديدة أو وسائل جديدة إذا لزم الأمر. وقبل كل شيء يجب على المحلل أن يكون على علم بإمكانياته الفنية ومتمكنا من مجموعته الوثائقية، علما بأنه سيكون غير مسلح من دون هذه المجموعة («ما أعرفه»). كما يجب عليه، وهذا من صميم وظيفته، تحديد ما يفتقر إليه لاستكمال ملامح الصورة («ما أعرف أنني لا أعرفه»)، على الرغم من المخاطرة من تولي كامل مهماته الوظيفية في ضوء التطورات الإجرائية أو التحليلية لإدارته الخدمية أو المجتمعية أو حتى من خلال الوسط المدني (العلمي أو الصناعي).

كما يجب عليه أن يكون منتبها بما فيه الكفاية لعمله من أجل استيعاب أو حتى تخيل ما يفتقر إليه على الرغم من عدم إدراك قرائه أو متابعيه ذلك. فكما يحدد علماء الفيزياء الفلكية المجرات التي يحجبها الضوء الخافت، أو تلك التي هي

مصدر للضوء، يجب على المحلل، من دون الوقوع في فخ الشكوك المفرطة بشكل منتظم، أن يظل في حالة من اليقظة الفكرية الدائمة[19] بما يسمح له بإعادة تكوين معارفه وإعادة النظر في استنتاجاته. لهذا يمكن الاطلاع على التوصيف الوظيفي للمحلل في «الإدارة الوطنية للمخابرات والتحقيقات الجمركية» (DNRED) الذي يصف بشكل جيد مدى تعقيد وتعدد المهمات التي ينتظرها:

يضمن محلل الاستخبارات تجميع الأخبار ومعالجتها وتحليلها لإنتاج معلومات إستراتيجية وتكتيكية وإجرائية بغرض توجيه الفعل الخاص بخدمات إدارة التحقيق والتحكم[20].

المهمات التي يُكلَّف بها المحلل:

تنظيم عملية تجميع المعلومات في المجالات المحددة على الصعيدين الوطني وفيما بين الدول، [وصياغة] ونشر التقارير والدراسات وتحليل المخاطر بغرض توجيه التحقيقات، ورصد نتائج الإجراءات والمنازعات التي حُصِل عليها على أساس المعلومات التي قُدِّمت، [تنظيم] وتفعيل عمليات الرقابة الجمركية المشتركة، وتفعيل شبكة المراسلين والاستجابة لطلبات أجهزة الاستخبارات الوطنية والدولية الأخرى[21].

تسرد البطاقة الخاصة بالتوصيف الوظيفي للمحلل أيضا سلسلة من المعارف المسبقة، بالإضافة إلى المهارات الفنية وكيفية توافرها بالقدر الكافي، حيث يجب أن يتحلى بها مع التركيز من حيث المبدأ على الدقة «والفضول الفكري»[22]. أما عن وكالة المخابرات المركزية (سي آي أيه)، التي تعمل على تحسين صورتها بشكل كبير مقارنة بغيرها، فإنها تعرض أيضا على موقعها على شبكة الإنترنت المهام الموكلة إلى إدارة الاستخبارات (DI) المسؤولة عن التحليل والنشر[23]. وفي قسم «ماذا نفعل» (متوافر باللغة الفرنسية)[24] تعمل هذه الإدارة على تطوير رؤيتها لمهنة المحلل، كما أنها تمدح معلوماته الوفيرة وأهمية ما يضطلع به فيما يتعلق بصناعة القرار السياسي:

حتى إذا لم تتضمن مهام وكالة المخابرات المركزية (CIA) المشاركة في تطوير السياسة الخارجية الأمريكية، فإن التحليلات التي ترد إلى إدارة الاستخبارات (DI)

التي تدور حول الأوضاع في الخارج تؤثر بالتأكيد في قرارات القادة وكبار المسؤولين الأمريكيين في مجال الأمن الإقليمي والأمن الدفاعي[25].

تصر وكالة المخابرات المركزية على حاجتها إلى المواصفات التالية:

بسبب دورها المتخصص في التحليل، سواء تعلق الأمر بتحليل الدول أو الثقافات أو القضايا المختلفة، فإن إدارة الاستخبارات تسعى إلى أن تحيط نفسها بأفراد متعددي المواهب ويمتلكون مهارات عالية في مجال تخصصهم الجامعي[26].

كما أن وكالة المخابرات المركزية تثني على مهنة المحلل لمشاركته في مهام القوات المحمولة جوا:

إذا كنت تبحث عن فرصة لتقديم مساهمتك، وإذا كنت تحب التحديات الفكرية، وإذا نجحت في العمل في بيئة تتغير باستمرار وترغب في أن تكون مختلفا، إذن يمكنك التفكير في شغل وظيفة في إدارة الاستخبارات[27].

إن التحليل الاستخباراتي، الأساسي جدا في مجال الإدارة الدبلوماسية والسياسة الدفاعية، يعتبر كعملية معقدة يُبنى وفقا لطرائق تختلف باختلاف المواضيع على الرغم من أنه يستقي معلوماته من بيانات ناقصة وغير مكتملة. ولأن هذا التحليل يستطيع الاقتباس من منطق التحقيقات الشرطية[28]، فمن الممكن أن يكون ضمن ممارسات الوسط الأكاديمي، الأمر الذي يجعله يتميز باستعراضه العديد من المهارات والمناهج.

يمكن للمحلل - نتيجة لاحتياجات المرحلة - وينبغي تشجيعه على القيام بذلك - أن يستفيد من جميع المعارف المتاحة، وأن يتخطى حدود المصادر السرية لوظيفته إلى الأعمال المرتبطة بالإدارات الأخرى، وأن يعمل على نقل خبراته نحو سياقات أخرى. فعندما يتقرر أن تخضع أطروحة أحد الأكاديميين للمناقشة العلنية في مجال العلوم السياسية، يُحدَّد موضوع الدراسة مسبقا من قبل المشرف على البحث وعليه أن يراعي تماسك واتساق المنهج. لا ينسحب هذا الوضع على عالم الاستخبارات، حيث ينتظر المسؤول عن إعطاء الأوامر والمتابعة الحصول على إجابات أو توضيحات تغطي مواضيع واسعة ومتغيرة في بعض الأحيان. هذه الأسئلة المطروحة، التي تعكس مدى تعقيد هذا العالم، يمكن أن تكون لها علاقة بتنظيمات جامدة للغاية ومبنية في المقام الأول على مفهوم عقلاني إداري جامد

غير ملائم أو مقبول بشكل قاطع. في 23 مايو 2014 وفي المدرسة العسكرية برر الجنرال غومارت Gomart مدير المخابرات العسكرية إنشاء بنية شاملة[29]، يمكن أن تأخذ شكل وكالات مشتركة مع الولايات المتحدة مختصة بالتعامل مع التهديدات العالمية والمتطورة[30].

ومن الواجب على المحلل أن يلجأ إلى استخدام جميع الموارد المتاحة بحيث يستطيع أن يمزج بين النُّهُج/ كما أن عليه أن يبتكر، وهنا لا بد، من دون شك، من التطرق إلى الجانب الإبداعي الذي يتمتع به المحلل في هذا العالم الذي يتشكل وتُوضع معايير موحدة له ويُخضَع لقواعد تصنيف صارمة ولعملية أرشفة وتقييم على الرغم من الانقسامات التي لاتزال ضمن خصائص العالم الأساسية[31]، بصرف النظر عن جهود فرنسا الجديرة بالثناء للحيلولة دون ذلك الأمر. بهذه المناسبة يمكن للإجراء التحليلي، وفق ما يتطلب الأمر، أن يستذكر على وجه الخصوص العمل الذي يضطلع به الحرفي الماهر في صناعة المنتجات رفيعة المستوى مع ضمان حرية ومتطلبات تحقيق النتائج والجودة الناجمة عن ذلك. بالإضافة إلى أنه سيكون من الحكمة وضع قواعد دقيقة للغاية حول عملية التحليل. يتعلق الأمر أولا بوضع علامات استفهام وعمل تلخيص وببناء تفاعل مشترك دائم بين من يفحص المعلومات ومن يجمعها[32]. ولا شك في أنه يبدو من غير المجدي مقارنة أساليب المتخصصين في البرنامج النووي الإيراني مع الفرق المسؤولة عن تقييم التهديد الإرهابي الناتج عن الأزمة السورية أو المتخصصين في الاستخبارات المهتمة بالشؤون العسكرية (RIM).

القراء والزبائن والمستهلكون وصناع القرار

تعمل الدولة على تنظيم وتمويل دورة الاستخبارات، بتعقيداتها المكلفة، من أجل الحصول على نتائج في شكل معرفة وفهم جيدين للعديد من المواضيع وأيضا من أجل حماية مصالح الوطن على أفضل وجه. ولأنه وُضِع تفسير لهذه الوظيفة في «الأوراق البيضاء» بين العامين 2008 و2013 فلا توجد ضرورة الآن كي نشير إلى النقاش المنبثق عن وسائل وممارسات الخدمات المتخصصة. «إن قدرتنا على اتخاذ القرار السيادي ووضع تقييم مستقل للمواقف يستند إلى الوظيفة المعرفية وإلى عملية الترقب التي هي من صميم عمل الاستخبارات» كما جاء نصه في «الكتاب

الأبيض الدفاع والأمن الوطني» الصادر في العام 2013[33]. أما في العام 2008 فلم يتطرق الكتاب السابق ذكره المتخصص في هذا الموضوع إلى شيء جديد:

تهدف الاستخبارات إلى تمكين أعلى السلطات في الدولة، وكذلك الديبلوماسيون والقوات المسلحة ونظام الأمن الداخلي والأمن المدني، من اتخاذ الإجراء الاستباقي الضروري وصولا إلى الغاية التي من أجلها تضمن الاستخبارات استقلالية التقدير وصنع القرار والفعل[34].

إن التحليل الذي يصدر عن طريق الإدارات المتخصصة لا يمكن نشره بالكامل[35]. ولأن المعلومة المتناهية في الصغر التي يُحصَل عليها يمكن أن تلفت انتباه السلطات السياسية، فإن التحليلات التي تُنفَّذ لا تُنقل بشكل منهجي إلى الوزارات وإداراتها ودواوينها أو حتى إلى رأس الدولة. إن هذا الكم المعرفي الذي تديره الإدارات الخدمية فيما بينها وفقا للتوجيهات الحكومية[36]، يسمح لها بتغذية القراء في أثناء إرسال الوثائق بشكل يومي، وأيضا عند طلب استفسار محدد أو عرض بيان بشكل مرتجل إلى حد ما، أو حتى إنشاء خلايا الأزمات. إن أجهزة المخابرات والهيئات المكلفة بعمل بيانات موجزة أو تلك التي توكل إليها عمليات التنسيق تشكل مجموعة من المعارف تسمح للسلطات الإدارية والسياسية بأن تستعين بهذه المعارف وفقا للعلاقة التي يمكن لها أن تكون في متناول نائب الرئيس الأول أو عن طريق الخط الساخن.

إن أجهزة الاستخبارات، التي تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي في مهامها اليومية، تعمل في الواقع في خدمة السلطات، ولذلك يجب أن تكون تحت تصرفها. وهذه العلاقة بين مقدم الخدمة والعميل الذي يطلب هذه الخدمة والذي موَّلها والذي يتوقع منه الرضا الفوري تعبر عن مدى احتياجاته نتيجة لأهميتها، في كثير من الأحيان، وبسبب أنها تعتبر احتياجات ملحة، لا يوجد تحليل صحيح ممكن من دون معلومات ولا يمكن جمع أي معلومات من دون مصدر، ولا يمكن التعامل مع أو استغلال أي مصدر من دون أن تكون هناك حاجة يُعبَّر عنها من أجل الحصول عليها. لذلك فإن العلاقة بين المنتجين والمستهلكين للتحليل لها نتائج أخرى غير التأثير الديبلوماسي أو الالتزام بالوسائل العسكرية. وعند طرح أسئلة على مقدمي الخدمات بشأن الأمور التي تعتبر أساسية بالنسبة إلى الأمن القومي، تعمد

السلطات السياسية والإدارية إلى أفعال ملموسة لم يسبق معالجتها. يمكن تبرير المخاطر الإجرائية أو القانونية من خلال طرح الأسئلة الاستراتيجية بما أن المصادر الجديدة سوف تعمل على تغذية المحللين. فالعميل الذي يصدر الأوامر على الرغم من جهله ببعض التفاصيل يعتبر المسؤول عن طموحات المجتمع الاستخباراتي.

إن اعتبار القراء المؤسسين عملاء حقيقيين يعمق أيضا روح المنافسة والتنافس التي تعتبر من الأعمال التي تستخدمها الخدمات الاستخباراتية فيما بينها أو مع العالم «المدني»، سواء تعلق الأمر بالصحافة أو بالأوساط الأكاديمية. لقد اندثر عنصر الزمن والخدمات المتخصصة التي يمكن اعتبارهما من ضمن العوامل الوحيدة المحفزة على التحليلات الموثقة لسنوات إن لم يكن لعقود. ومن المعلوم أن الدواوين والإدارات الوزارية، حتى داخل القوات المسلحة، تمتلك قنوات خاصة ويمكن لها أن تستقبل، مثل كل المجتمع، المعلوماتِ من وسائل الإعلام ومن وكالات الأنباء، على الرغم من التأثير الذي يقع عليهم بسبب مساهمات المتخصصين - المفترضة أو المؤكدة - والصحافيين الذين يعملون في مجال التحرير. ومن ثم فإن تحليل أجهزة الاستخبارات لا يعتبر تحليلا منعزلا، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار افتراضات القراء من أجل تحسينها وتصحيحها أو حتى بغرض معارضتها.

وإذا كان المحللون يستخدمون جميع المعارف المتاحة، فيجب عليهم مكافحة التحيزات المعرفية[37]. التي تكون في بعض الأحيان متأصلة بعمق في تأهيلهم أو ثقافتهم؛ ومن ثم فهي تعمل ضد المناخ السياسي وضغوط السلطات المباشرة أو غير المباشرة. ولعل المثال الأبرز على ذلك، في السنوات الأخيرة، يرتبط بضغوط السلطة السياسية على مجتمع الاستخبارات من قبل إدارة بوش بين العامين 2002 و2003 فيما يتعلق ببرامج أسلحة الدمار الشامل في العراق المتهم بانتهاكه التزاماته وقرارات الأمم المتحدة. وبمناسبة الأزمة العراقية فقد ظلت السلطات الأمريكية تضغط باستمرار على إدارة الخدمات ذات الصلة بداية من وكالة المخابرات المركزية (CIA) من أجل الحصول على تأكيد للبيانات والنتائج التي تبرر مشروع التدخل في العراق.

لقد وُثِّقت هذه الانحرافات على نطاق واسع من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي[38]. حيث كانت موضوعا للنقاش الجاد، خاصة أنه كان من المستحيل

على الإدارة نفي اعتبار تبريرها للتدخل في العراق محضَ افتراءات. وبمناسبة تقديم تقرير لجنة التحقيق الخاصة بهذا الموضوع[39]، فقد وُجِّهت أصابع الاتهام إلى إدارة الخدمات الأمريكية الرئيسية بتغذية صانعي القرار السياسي بتحليلات متحيزة بسبب «التأثير الفكري»، الأمر الذي جعلهم لا يستمعون ويغضون الطرف عن التقييمات المخالفة، ويفشلون في الحصول على مصادر موثوق بها. والحقيقة كما وصفها بوب وودوارد Bob Woodward في تحقيقاته[40] عن عملية صنع القرار في إدارة بوش فيما يتعلق بالعراق: هي إفلاس نظام قد أعمته تأكيداته وخوفه من إحباط الحكومة التي تتخذ القرار وتظل في وضع المنتظر لذرائع تصب في مصلحتها وليس للتحليلات[41].

يوضح هذا الوضع، الذي أدى إلى تشويه مستدام بشكل غير مباشر لخدمات الاستخبارات الغربية[42]، الحدود التي يجب أن تصل إليها العلاقة بين التحليل والعميل. وكما يقول أحد المسؤولين الفرنسيين فإن «المنطق الوحيد الذي يبقى هو المستخدم»، بيد أن الأمر لا يتعلق بتبني وجهة نظر السلطات بشكل منهجي.

إن الدور الاستشاري لإدارة الخدمات المكلفة بمهمة التحليل والتقييم يجعلها تتجاهل الواجبات المتناقضة، أو على الأقل القدرة على إبداء رأي معارض عند استشعار الحاجة إلى ذلك. فإذا لم تكن هناك حاجة إلى أن تنتهج الخدمة سياسة خاصة، فإنه من الخطورة أن تعد الإدارات مجرد مكاتب لإجراء التسجيل أو التحقيق، وألا ينتج عنها سوى فكرة تتصف بالتحيز الكامل. فيجب أن تكون هناك حاجة إلى إنتاج ما يطلق عليه الأنجلوسكسون مقالة الرأي[43] بمفهومه الجيد، ويجب تشجيع ذلك حتى لو أدى هذا الأمر إلى تغيير ممارسات العالم الذي يعمل بشكل طبيعي من الناحية الإجرائية ولا يرضى بالغموض الصريح أو الضمني.

إن جودة التحليل التي تضمن الاستقلال الديبلوماسي إذا ما أخذ بعين الاعتبار يعتبر أيضا عاملا مؤثرا. إن ما يتميز به الإنتاج بمفاهيمه وإنجازاته واستنتاجاته يشكل وسيلة فعالة لترسيخ مكانته بوصفه شريكا موثوقا به، الأمر الذي يشجع على الحديث عن هذه المنتجات والعمل على تجميع تصميماتها ومخططاتها. هذا التأثير الذي يمكن أن ينتشر في المنتديات الدولية[44] يعتبر أيضا أداة للتأثير الإداري الوطني. لقد وصلت الخلافات فيما بين الخدمات الفرنسية خلال التسعينيات حول ما يسمى

الإرهاب الإسلامي المتطرف إلى حد كتابة ملاحظات بيانية ووضع تقييمات متطورة جدا للتهديد الجهادي.

تأتي جودة ومهارة التحليل لتشكل عامل جذب في عيون صانعي القرار؛ لأن التحليل يعتمد على الميزانيات والتعيينات والإصلاحات الإيجابية أو غير الإيجابية[45]. وهذا هو صلب الموضوع عندما يتدخل في محاولة منه لجذب القراء. وانطلاقا من التكتيك أو الاستراتيجية أو السياسة أو الجانب الإجرائي، يستفيد التحليل الاستخباراتي من العلوم الإنسانية في عدم قدرته على أن يكون غير قابل للفشل. وبعيدا عن استقراء الأفكار، لا يمكن للتحليل وضع إجابة لكل شيء ولهذا يجب عدم ترك ما لا يكفي للمستهلكين. إذ إنه لا يمكن للتحليل أن يقود، في الأساس، إلا إلى رؤية محددة في مجال الأمن الدولي، حيث لا توجد سوى حقيقة واحدة، تتعلق بملاءمة هذه الرؤية وعمقها وما يتصل بها من انتصارات أو هزائم. إذن إذا لم تستطع الاستخبارات الانتصار بمفردها فمن المهم أن يكون لكل مؤسسة نطاق عمل أرحب.

15

استراتيجية الحرب البحرية واستراتيجية البيئة البحرية

مارتن موت (Martin Motte)

يمثل البحر مصادر القوى الرئيسية الأربعة: فالبحر هو الحاجز الذي يفصل بين الأراضي ولديه مهمة دفاعية. وكما أن البحر يمثل حلقة الوصل بين الأراضي فقد يكون على العكس من ذلك طريقا للغزو. وللسبب نفسه، وبموجب مبدأ أرشميدس Archimède الذي يمنح السفن القدرة على تحميل أقصى قدر من المنتجات بأقل تكلفة مادية، تعتبر السفن الناقل التجاري الرئيسي في العالم. وأخيرا فإن البحر يزخر بمجموعة كبيرة من الموارد البحرية والمعدنية وبمصادر الطاقة. وبالتالي

«لا يمكن احتلال أعالي البحار بشكل مستدام؛ حيث لا يمنع الانتصار الذي يتحقق في السابق العدو من العبور في اليوم التالي: فغالبا ما هزمت البحرية الملكية البريطانية الأساطيل البحرية الفرنسية، غير أن هذه التضحية تسمح في حالات كثيرة بمرور القوافل التي تشكل درعًا واقية»

فإن السيطرة على البحر أو حرية الحركة في البحر تعتبر الرهان الرئيسي. ومن أجل الفوز بهذا الرهان والحفاظ عليه أصبح من الضروري بناء سفن قتالية يكون استخدامها هو الهدف المحدد من استراتيجية الحرب البحرية. أما عن استراتيجية البيئة البحرية فهي تشتمل على عملية استغلال السيطرة على البحر، فعندما يكون أحد الأطراف المعنيين بالأمر أضعف من أن يدّعي قدرته على السيطرة على البحر، فإنه يكتفي، انطلاقا من استراتيجيته للحرب البحرية، بمنع خصمه من استغلال السيطرة على البحر. فمن بين مهمات استراتيجية الحرب البحرية، في زمن الحرب، المعركة الهجومية أو الدفاعية ضد القوات البحرية للعدو، وإذا رفضت هذه الأخيرة الانصياع، فإن الحصار المفروض على موانئها يسمى الحصار البحري أو العسكري في مقابل الحصار التجاري. ولكن هناك أيضا استراتيجية الحرب البحرية في زمن السلم؛ أي تلك التي تغطي أساسا الاستعداد القتالي (بناء السفن والقواعد وتدريب الموظفين... إلخ).

وتتمتع استراتيجية البيئة البحرية أيضا بمهمتين في زمن الحرب، تتمثلان في تموين القوات البرية الصديقة أو المتحالفة معها بما تحتاج إليه، مع العمل على خنق تجارة العدو (بالحصار التجاري) والهجوم على سواحله أو عن طريق استعراض القوة (بإسقاط القنابل) أو من خلال استعراض القوات البرية من خلال عملية ذات طبيعة مشتركة بين القوات.

أما في زمن السلم فتعمل استراتيجية البيئة البحرية من خلال الديبلوماسية البحرية التي تتميز «بإظهار الأعلام البحرية» من الخارج من أجل إرسال إشارات ودية أو معادية، وأيضا بغرض تطوير البنية التحتية للموانئ ودعم الأنشطة البحرية وإعداد القانون البحري والبعثات المكلفة باحترامه. وتتصف هذه البعثات في فرنسا بأنها صاحبة «خطة عمل الدولة في عرض البحر»، والتي تضع القوات البحرية على مفترق طرق بين المجال العسكري والمجال المدني.

من الناحية التاريخية عرفت استراتيجيات الحرب البحرية واستراتيجيات البيئة البحرية العديد من الاختلافات، أولا في الجانب التجريبي، حيث وُضِعت صياغة مكتوبة بشكل تدريجي لهذه الاستراتيجيات. ولهذا فإنه يعتبر العلم التسلسلي الذي نقترح استحضاره لتنوير حاضرنا بأحداث حصلت منذ آلاف السنين. من المستحيل

بالطبع إعطاء نظرة شاملة ولكننا سوف نلتزم بعرض الأحداث المهمة. ولكن من المهم أولا النظر في خصوصيات العمليات في الوسط البحري.

الخصائص الاستراتيجية للوسط البحري

بإجمالي 71 في المائة من سطح الأرض فإن الوسط البحري يعتبر أكبر بكثير من المساحة الكلية للأرض. من ناحية فإن الوسط البحري غير قابل للسكن، وبالتالي يندرج وضعه القانوني تحت ما يسمى بالممتلكات المباحة للجميع (res nullius)، ولكن باعتباره فضاء للعبور ومصدرا للموارد، فإنه أيضا يعتبر ملكية مشتركة (res omnium). أما من الناحية العملية فدائما ما تسبب هذه الحالة المزدوجة جعل الوسط البحري محلا للنزاع، بيد أنه يظل في نهاية المطاف من حق الأقوى. إن أقدم وأشد تعبير متكرر يصف هذا الأمر هو القرصنة. وأخيرا، يُسمح في أعالي البحار بُحرية الحركة بشكل تام نظرا إلى أنها غير متميزة من الناحية الطبوغرافية. ولا ينطبق هذا الوضع على حالة الفضاء الأرضي التي تشمل التضاريس والغابات والمدن... إلخ.

وتُعتبر خصائص هذا المكون البحري عنصرا استراتيجيا يعمل على زيادة الشكوك إلى حدها الأقصى. على الأرض تتحرك الجيوش في مسارح العمليات الصغيرة نسبيا مقارنة بالبحر والمحدد قانونيا بأراض تابعة للمتحاربين الذين يضطرون إلى اتباع الطرق الطبيعية التي تربط المناطق المأهولة بالسكان بشكل عام، لذلك سيكون من السهولة بمكان اكتشاف نهجهم.

في حين يعد اكتشاف وحدات قوات العدو البحرية في أعالي البحار، على العكس، كالبحث عن إبرة في كومة قش.

وقد ينجم عن هذا الوضع ضعف الدفاع في استراتيجية الحرب البحرية. أما على الأرض فيكفي أن نلاحظ تقدم جيش العدو لاكتشاف أهدافه: ويمكننا بعد ذلك اتخاذ موقف معين للتعامل مع الوضع بفعالية.. لكن في البحر، ومن دون معرفة مكان وحدات قوات العدو البحرية، لا يمكننا تخمين من سيضرب: سواحلنا وأرضنا وتجارتنا فيما وراء البحار؟ هناك رغبة في حماية كل شيء، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاك مبدأ حشد القوات، وقد يقود إلى حالة من الضعف العام. فالذي يدافع عن

ساحل معرض للتهديد بسبب إنزال بحري يعرف المشكلة نفسها، والدليل على ذلك عندما تذمر نابليون من وجود 30 ألف جندي بريطاني على استعداد للدخول في منطقة دونس Dunes وأدى ذلك إلى شل حركة 300 ألف رجل في اليابسة.

يأتي أيضا الضعف الدفاعي ليصيب التكتيكات البحرية. فعلى الأرض، وبينما يمكن للجيش تعويض الضعف العددي باللجوء إلى قمم الجبال وإلى الغابات الشجرية وإلى القرى... إلخ، فإن هذا المبدأ لا ينطبق على فضاء غير متمايز مثل البحر. فعند تساوي العوامل الأخرى، تمارس الأعداد الحقيقية الكبيرة دورا مهما على الأرض: «فقط العدد يقود إلى النصر»، كما يقول نيلسون Nelson. ومع ذلك لا تنطبق هذه القاعدة على العمليات البحرية، حيث يمكن للمُدافع استخدام معرفته بالتضاريس (الشعاب المرجانية والتيارات المائية... إلخ) واللجوء إلى أدوات ثابتة مثل الألغام أو البطاريات الساحلية للتغلب على ضعفه.

ويمكن وضع تفسير لذلك من خلال طبيعة البحر غير القابلة للسكن وغير المتكافئة، لكن يمكن أيضا وضع تفسير للانسيابية التي تميز الحرب البحرية: فالعديد من العمليات البرية تسمح بالمواجهة الثابتة (الحصار وحرب الخنادق) أو شبه الثابتة (الجبهات)، في حين أن العمليات البحرية تعتبر مثل التحرك غير الثابت. بيد أن هناك استثناء هذه المرة يميز الحرب البحرية ويتعلق بالوضع المفروض على الميناء الذي قد يصل إلى مرتبة الحصار.

أما عن النتيجة الاستراتيجية لوضعية الملكية الخاصة والعامة (res nullius/ res omnium) التي تميز الوسط البحري، فتتمثل في أن السفن القتالية يمكنها العبور أمام سواحل البلدان التي يحتمل أن تكون معادية من دون أن يكون هذا الوضع في حد ذاته بمنزلة ذريعة للحرب (casus belli)، على عكس إرسال القوات إلى الأرض، أو إلى اختراق المجال الجوي. الأمر الذي يجعل البحرية أداة ديبلوماسية متعددة الاستخدامات وفعالة للغاية: «إن السفينة الحربية هي أفضل سفير» كما يقول كرومويل Cromwell.

غير أن التسهيلات التي يقدمها هذا الوضع القانوني لها جانب سلبي: فبينما لا يوجد من حيث المبدأ ما يسمى بالحياد في مناطق القتال البرية، يعد البحر منطقة عبور دولية فيها تختلط مصالح المتحاربين وجهات خارجية أخرى. عندما

يتجاوز الفعل البحري مصالح الأطراف المحايدة فإن العواقب السياسية يمكن أن تكون كارثية: وهكذا فإن إصابة السفينة العملاقة الإنجليزية Lusitania عن طريق الغواصة الألمانية في (7 مايو 1915) أدى إلى مقتل 128 راكبا أمريكيا، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية على خط المواجهة ضد ألمانيا.

الميراث الأثيني

لقد عرفت الاستراتيجية البحرية على يد كبار رجال الدولة الأثينيين في القرن الخامس قبل الميلاد أول صياغة صريحة. ففي العام 483 قبل الميلاد أقنع ثيميستوكليس Thémistocle مواطنيه بتصميم أسطول يضم مائتي سفينة، وقد أكد لهم أن هذا الأمر سيجعلهم أقوى الشعوب في العالم اليوناني. بعد ثلاث سنوات، عندما كان الجيش الفارسي الهائل يتقدم نحو أثينا، أظهر لهم ثيميستوكليس أنه ليس لديهم فرصة للانتصار في معركة برية: واضطر المواطنون إلى إجلاء عائلاتهم إلى الجزر المجاورة، وحاولوا تدمير الأسطول الفارسي الذي يعتمد عليه الغزاة في توفير الخدمات اللوجستية. وتحقيقا لهذه الغاية نظم ثيميستوكليس سفنه في ممر سلاميس Salamine وقام بإبادة السفن الفارسية عندما دخلوا إليه - انه إذن مثال جيد على استخدام الأرض في الحرب البحرية.

لم يجبر هذا الانتصار جيش العدو على التراجع فقط، ولكن كما تنبأ ثيميستوكليس، فقد سمح له هذا الانتصار بتحقيق هيبة أثينا، وفرض وصايتها على أكثر من مائتي مدينة يونانية في بحر إيجة Égée من خلال إنشاء اتحاد كونفدرالية ديلوس Délos. رسميا، كان لهذا التحالف غرض دفاعي، حيث أصبح يدل، في الواقع، على سيادة الدولة البحرية (thalassocratie) الأثينية من خلال فرض «حمايتها» على الجزر الاستراتيجية لبحر إيجة وضمان سيطرتها على مضيق الدردنيل Dardanelles، الأمر الذي أدى إلى سرعة ربط مصالحها بالقضايا المشتركة. ومن بين الجوانب المهمة الأخرى لهذه الاستراتيجية البحرية في زمن السلم بناء جدران طويلة تشبه الحصون القوية لتربط أثينا بميناء بيرايوس Pirée. مما يعني أنه في حالة الغزو لن يدافع الأثينيون عن كامل أراضيهم ولكن فقط المدينة وطريق الوصول إلى البحر.

هذا الاختيار، الذي يتبنى ما ارتآه ثيميستوكليس، أشار إليه بريكليس Pericles بشكل واضح في بداية الحرب البيلوبونيسية (431 - 404 قبل الميلاد): فبدلا من مواجهة الجيوش القوية لإسبرطة Sparte وحلفائها على أرض مفتوحة، يجب على الأثينيين أن يتصرفوا مثل سكان الجزر، أي اللجوء إلى الحماية في ظل الجدران الطويلة وجعل اليابسة من خلف ظهورهم، والاستمرار في السيطرة على البحر مهما كانت التكلفة، الأمر الذي يسمح لهم بالتزود بما يحتاجون إليه من الخارج، ومضاعفة غاراتهم على سواحل العدو.

إعادة اكتشاف القوة البحرية

لقد أدى التحول في النشاط البحري الذي تميز به الاقتصاد الزراعي على وجه الخصوص في العصور الوسطى الأوروبية إلى تطوير بناء السفن القادرة على عبور المحيطات والانفتاح على عصر جديد، حيث أصبح بإمكان الأوروبيين الذهاب إلى أي ساحل في هذا العالم، ومن ثم السيطرة على القارات الخارجية على الرغم من الصراع الدائر فيما بينهم لاقتسام الغنيمة. وهكذا أصبح للبحر أهمية عالمية كبيرة على المستوى الاستراتيجي كما كان وضع اليونانيين على مستوى بحر إيجة.

ولأن مثل هذه الأمور يعوزها الاهتمام بالتفكير الاستراتيجي فقد كان هذا الوضع هو الحال في دولة إنجلترا التي غدت واثقة بمكانتها البحرية، بعد ذلك، حيث كان النخب، خلافا لنخب فرنسا، يقرأون كثيرا عن ثيوسيديديس Thucydide. ومنذ العام 1576 وجه جون دي John Dee، العراف الخاص بالملكة إليزابيث الأولى Elizabeth Ire، دعوة إلى مواطنيه ليصبحوا «أسياد البحار»، وعرض عليهم المنفذ إلى هذه السيادة عن طريق «السر السياسي المذهل»، الأمر الذي يعني مضاعفة القوة بشكل كبير: إنه يتوقع بناء «إمبراطورية بريطانية». إن حكمة الفيلسوف فرانسيس بيكون Francis Bacon الشهيرة التي تتعلق بالمرونة والمردودية التي تعكسها الوسيلة البحرية: «سيد البحر هو من يتمتع بحرية الفعل الكاملة: حيث يتمكن من الانخراط في الحرب بقدر استطاعته» (1592). أيضا حكمة والتر رالي Walter Raleigh أحد مهندسي الانتصار الإنجليزي على الأسطول البحري الإسباني في العام 1588: «من يسيطر

على البحر يتحكم في التجارة، ومن يتحكم في التجارة العالمية يسيطر على ثروة العالم» (أوائل القرن السابع عشر). وقد أعاد الكاتب جون إيفلين John Evelyn هذه الحكمة في 1674 وخلص إلى أن «سيد البحار هو سيد العالم بمفرده».

هناك وجهة نظر معاكسة أطلقها، في نهاية القرن السادس عشر، جيوفاني بوتيرو Giovanni Botero، عضو الكوريا الرومانية(*) (la curie romaine): سيد الأرض هو من يمتلك بعض الفرص ليصبح سيد البحر، حيث إن بناء الأساطيل يحتاج إلى موارد لا توجد إلا على الأرض. ومع ذلك فإن بوتيرو أكد أن القوة البحرية تضاعف من قوة الجيوش بنقلها بسرعة عبر مسافات طويلة. وبطريقة مشابهة، في العام 1626، استبدل الفارس دي رازيلي de Razilly، مستشار ريشيليو Richelieu البحري، المنهج الاحتمالي بالعقيدة الحتمية لقدرة البحر المطلقة قائلا إن: «سيد البحر هو من يمتلك قوة كبيرة على الأرض».

في الأعوام التي تلت 1630 كرس ريشيليو جزءا كبيرا من كتاباته إلى ما أسماه «قوة البحر»: مع وجود أسطول بحري جديد بهذا الاسم، استطاعت فرنسا ضمان الدفاع عن مصالحها البحرية، وكذلك الخلاص من هيمنة إسبانيا؛ وذلك بمهاجمة تجارتها عن طريق قطع الطريق البحري الذي يربطها بالمقاطعات الإيطالية التابعة لها وبإرسال وحدات عسكرية لدعم الحلفاء الكاتالونيين والإيطاليين في ظل ولاية لويس الثالث عشر. لقد حُقّق هذا البرنامج بشكل عام حيث أصر ريشيليو على الحاجة إلى تنشيط التجارة التي وصفها بأنها «تعتمد على السيادة على البحر» والتي يمكن أن تكون بمنزلة الداعم للقوات البحرية في مساندة الأسطول الحربي. كما أنه حاول تطوير الحملات الاستعمارية، لكنهم لم يصلوا إلى مستوى المنافس الهولندي والإنجليزي، في هذا الجانب وجوانب أخرى، بما أن الكثير من الأرستقراطيين الفرنسيين كانوا يحتقرون هذا النوع من النشاط.

لقد كانت الاستراتيجيات البحرية في ذلك الوقت يحكمها الإطار القانوني. ففي معاهدة توردسيلاس Tordesillas لعام 1494، اعترف البابا بحيازة الإسبانيين والبرتغاليين للجزر والبلدان التي تُكتشَف على جانبي خط الطول الذي يعبر المحيط

(*) الكوريا الرومانية هي الجهاز الإداري والتنفيذي والاستشاري الذي يساعد البابا في الفاتيكان على إدارة مهامه المختلفة، ويعتبر البابا نفسه رئيسا للكوريا، وهو من يعين أعضاءها ويعفيهم وفق مصلحة الكنيسة. [المحرر].

الأطلسي، الأمر الذي يجعل من البحر فضاء يمكن احتلاله ومن خلاله يمكن للمرء أن يقيم الحدود - وبعبارة أخرى يمكن اعتبار البحر كالأرض. هذا المفهوم الحمائي رُفِض من قبل القوى الأوروبية الأخرى. لهذا فإن غروتيوس Grotius الهولندي استبعد هذا المفهوم في 1609: لأن البحر كالهواء لا يمكن احتكاره، فهو بطبيعته مساحة حرة ومشتركة للجميع. بيد أن وجهة النظر الليبرالية لغروتيوس عورضت من جانب ساربي البندقي Vénitien Sarpi، عندما ذكر بالدليل في العام 1612 أن البحار الضيقة يمكن أن تخضع لسيطرة فعالة ويمكن أن تعد ضمن المياه الإقليمية، الأمر الذي استُدِّل به مرة أخرى في العام 1635 بواسطة سيلدين الإنجليزي l'Anglais Selden. لن يكون لهذه الكلمات ما يدل على عدم الاهتمام: كان غروتيوس يهدف إلى إضفاء الشرعية على غزو هولندا للمستعمرات البرتغالية في آسيا، وكان ساربي يتذكر أن مدينة البندقية عشيقة البحر الأدرياتيكي، كما أن سيلدين كان يساند مطالبات إنجلترا بما أسماه «المحيط البريطاني» (بحر الشمال وبحر المانش وخليج جاسكونيا). وقد بدأت آراء سيلدين تؤتي ثمارها من خلال قانون الملاحة للعام 1651 الذي خص السفن البريطانية بالتجارة في الجزر البريطانية، الأمر الذي أدى إلى نشوب حروب شرسة بين إنجلترا وهولندا.

المواجهة الفرنسية البريطانية

يمكن اعتبار الحروب الفرنسية - البريطانية في الأعوام 1689 - 1815، التي يطلق عليها أحيانا «حرب المائة عام الثانية»، أول نزاع عالمي لأن التحديات كانت في الوقت نفسه أوروبية وأمريكية وآسيوية وأفريقية إلى حد ما. وقد اختُبِرت إمكانيات الأساطيل البحرية على نطاق لم يسبق له مثيل، ومن هنا جاء التطور التدريجي للمذاهب التجريبية التي أسس عليها الاستراتيجيون في القرن التاسع عشر نظرياتهم.

كانت الأساطيل في ذلك الوقت تتكون من ثلاثة أنواع من القطع البحرية. السفن التي تشن الحرب باستخدام الأساطيل البحرية وهنا يكون القتال شديد الضراوة ضد أساطيل العدو. والفرقاطات السريعة جدا، على الرغم من أنها الأقل تسليحا والأقل قوة، تكون المسؤولة عن تسليط الضوء على الأساطيل البحرية

وعمليات القرصنة (يشير التعبير بدقيق العبارة إلى القراصنة، أي الأفراد الذين تستخدمهم الدولة في مهمة بحرية تخص التجارة، ولكن عادة ما يستخدم هذا التعبير للدلالة على جميع العمليات المضادة للتجارة). وأخيرا، كان الهجوم والدفاع عن السواحل من المهام الموكلة إلى السفن ذات غاطس منخفض بحيث تُجَمَّع تحت مسمى الأساطيل الصغيرة. لذلك كانت هذه القطع الثلاث تعد المشكلة المركزية في أثناء الحرب البحرية.

ومن وجهة نظر منطقية، فالتفوق المطلق في الحرب باستخدام الأساطيل البحرية أمر لا شك فيه: إذ يبدأ بالقضاء على أساطيل العدو إلى ضمان السيطرة على البحر، وأخيرا إمكانية مهاجمة التجارة أو سواحل العدو. لكن هذا التفوق المنطقي لا يتناسب أبدا مع الواقع، لأن الأساطيل البحرية لم يكن لديها الوسائل اللازمة لتحقيق انتصارات حاسمة. من الناحية العملية، يعود السبب في ذلك إلى صعوبة تحديد موقع الأسطول البحري للعدو في أعالي البحار. أما من الناحية التكتيكية فعادة لا تمتلك السفينة قوة نيران كافية لإغراق سفينة العدو. أخيرا، يمكن لأضعف أسطول بحري أن يحارب أثناء الانسحاب في هذا الفضاء البحري الهادئ والمتجانس.

من الآن فصاعدا يمكن اعتبار حرب الأساطيل البحرية حرب استنزاف: «ضربا بالمدافع ثم انسحابا، ويبقى البحر على ما هو عليه مالحا» هكذا يسخر موريباس Maurepas وزير الشؤون البحرية في عهد لويس الخامس عشر.

في أفضل الأحوال يمكن أن تتعرض أساطيل العدو البحرية لسوء معاملة قاسية لإرغامها على العودة إلى موانئها، لكنها قد تحتفظ بإمكانياتها الرادعة خوفا من هجوم محتمل. المثال الجيد على ذلك هو الانتصار الذي حققه تورفيل Tourville على البحرية الملكية البريطانية في بيفيزييه (1690) Bévéziers: حيث تمكن الأميرال تورينغتون Torrington من اللجوء إلى نهر التايمز حيث أعلن المبدأ الأساسي الذي يتعلق بالحفاظ على «الأسطول سليما» (الأسطول الآمن)، وهو التعبير الذي أضحى رسميا بعد ذلك.

إن الضعف الذي أصاب الأساطيل البحرية بشكل نسبي جعل السيطرة على البحر غير مكتملة إلى حد بعيد، الأمر الذي منح الطرف الأضعف الوسائل اللازمة للقيام بعمليات القرصنة. وقد غدا فوبان Vauban هو المنظر لهذه الأحداث في

العام 1695: ووفق قوله فقد كان على فرنسا التخلي عن حرب الأساطيل البحرية مقابل الاهتمام بمهاجمة التجارة الإنجليزية - الهولندية. وقد كانت هذه «الحرب تتسم بالدقة والخفة» - ويمكن وصفها اليوم بـ«حرب العصابات» - وتعتبر أفضل طريقة لاستغلال عدم التماثل بين الاقتصاد الفرنسي والاقتصاد الإنجليزي - الهولندي. فبينما كانت فرنسا تعتمد في اقتصادها على الزراعة، كانت ثروة إنجلترا وهولندا ترجع إلى تجارتها البحرية بشكل كبير. وخلص فوبان إلى أنه «بالضغط على نقطة الضعف هذه، سنضطرهم إلى التفاوض».

على أرض الواقع شن القراصنة الفرنسيون ضربات قوية على تجارة العدو، أما بالنسبة إلى أساطيل البحرية الفرنسية، فلم تحاول مواجهة البحرية الملكية البريطانية، بل اكتفت بالدفاع عن سواحل المملكة وحماية اتصالاتها مع مستعمراتها فيما وراء البحار. من ناحية التحديات البحرية سيكون الانتصار حليفا لإنجلترا التي وسعت بشكل كبير مصالحها الاستعمارية وفقا لمعاهدة للسلام في أوتريخت (1713). لكن مكاسبها كانت ستغدو أكبر بكثير لو لم تتدخل القوات البحرية الفرنسية.

في وقت لاحق وقعت مملكة فرنسا في خطأ كبير بسبب عدم تماسك استراتيجية البيئة البحرية واستراتيجية الحرب البحرية لديها: إذ بينما راحت تشجع على تطوير التجارة الاستعمارية، كانت تتعامل مع القوات البحرية الحربية وفق الأوضاع المالية. وهكذا اتسعت الهوة بين المصالح التي يجب حمايتها ووسائل الدفاع عنها، حيث تعمقت الصعوبات عندما اندلعت الحرب مع إنجلترا (1744).

من جانبها اختبرت البحرية الملكية البريطانية استراتيجية جديدة: فبسبب عدم قدرتها على ضمان الحماية المباشرة لجميع المصالح البحرية الإنجليزية، المنتشرة على سطح الكرة الأرضية، اختارت القضاء على الخطر من مصدره؛ وذلك بالعمل على بناء «أسطول بحري غربي» (Western Squadron) يبحر دائما من ساحل بريست Brest منذ العام 1747 ويمكنه في الوقت نفسه مراقبة الأساطيل الفرنسية، ومنع حدوث إنزال بحري في الجزر البريطانية، وحماية التجارة الإنجليزية ضد القراصنة واعتراض الاتصالات بين فرنسا ومستعمراتها فيما وراء البحار.

وقد ازدادت سيطرة الإنجليز خلال حرب السنوات السبع (1756 - 1763). ونفذت البحرية الملكية البريطانية ما سماه الأدميرال هوك Hawke بـ «السياسة

الدفاعية النشطة» التي تهدف إلى «مد حدود إنجلترا إلى سواحل العدو»: أما من الناحية العملية، فقد أحكم الأسطول البحري الغربي البريطاني الحصار على الموانئ الفرنسية بشكل دائم ومتلازم. في هذه الأثناء ضاعف الجنود البريطانيون من عمليات القصف والغارات على السواحل الفرنسية بغرض وضع أكبر عدد من قواتهم في حالة الدفاع. لم تعد فرنسا قادرة على إرسال تعزيزات إلى كندا والهند، وكان عليها الاستسلام لإنجلترا بموجب معاهدة باريس (1763).

سمح التحالف بين فرنسا وإسبانيا وهولندا للقوات البحرية الفرنسية بالثأر خلال الحرب الأمريكية (1778 - 1783). غير أن هذا النصر لم يستمر سوى فترة قصيرة: فقد أتاح دخول إنجلترا المبكر في مجال الثورة الصناعية للبحرية الملكية البريطانية تملك مدفعية قوية جدا، هذا من جانب، كما أدت الثورة، من جانب آخر، إلى حدوث اضطراب كامل في صفوف القوات البحرية الفرنسية خلال السنوات 1793 - 1815، الأمر الذي نتج عنه ضعف مستواها القتالي بشكل كبير جدا. فبعد هزيمتها المدوية في ترافلجار Trafalgar (1805)، أصيبت البحرية الفرنسية بالشلل التام؛ حيث فُرِض حصار على سواحل نابليون الأوروبية، وتمكن الإنجليز من خنق تجارته الخارجية وتمويل أعدائه وإنزال قوات بالقرب من حدوده لخلق أمر واقع. أما في الخارج فقد تمكنت إنجلترا من استعادة الأسواق التي خسرها منافسوها، واحتلت ثلاثة مواقع أساسية لمراقبة طرق البحرية في مالطا ورأس الرجاء الصالح ومضيق ملقا.

دروس مستفادة من المواجهة الفرنسية - البريطانية

انتهت حرب المائة عام الثانية بانتصار كبير للبريطانيين. لهذا أصبح الكثير من الكتاب المتخصصين في الشؤون البحرية يتحدثون بإسهاب عن هذا الصراع الطويل من منطلق تفسيري واحد: ووفقا لما يعتقدون، فقد وُجِّه اللوم إلى فرنسا بسبب العوائق الجيوسياسية. تُضاف إلى ذلك أولوية الدفاع عن حدود فرنسا البرية على الرغم من وجود ميناءين عميقين ومحميين بهدف استيعاب الأساطيل البحرية في بريست وتولون، ومع ذلك فقد أصبح جبل طارق هو الفاصل بينهما؛ حيث استقر الإنجليز هناك منذ العام 1704. وعلى الجانب الآخر أحجم الفرنسيون عن الهجرة،

ولهذا كان الانخفاض في عدد السكان في المستعمرات ملحوظا، الأمر الذي أدى إلى الحد من تجارتها البحرية، وبالتالي الحد من عدد البحارة الذين يمكن أن تستعملهم القوات البحرية. وقد يضاف إلى هذه الإعاقة الرغبة القوية في عمليات القرصنة على الرغم من أن حرب الأساطيل البحرية يمكن أن تحدث تأثيرات حاسمة. باختصار، قد تكون موقعة ترافلجار هي الاستنتاج المنطقي لحتمية الطبيعة الجغرافية الوعرة بسبب الخيار الاستراتيجي السيئ. لكن هذا المفهوم قد تُخُلِّي عنه الآن.

لدراسة هذا الوضع بشكل صحيح يجب على المرء أن يتحرر من الغيوم التي انتشرت خلال السنوات 1793 - 1815، والعمل على إعادة فحص تلك الفترات السابقة في ضوء الرهانات المحددة. ففي السنوات 1689 - 1714، سعى لويس الرابع عشر، من ناحية، إلى الحفاظ على الفتوحات التي أنجزها في شمال وشرق المملكة، ومن ناحية أخرى، كان سعيه مُنصَبًا نحو تثبيت حفيده على عرش إسبانيا. ومع ذلك، إذا قبلت إنجلترا لنفسها أن تخضع لهاتين النقطتين، فذلك، من بين أمور أخرى، بسبب المقاومة الطويلة للقوات البحرية الفرنسية التي ستؤدي حتما إلى نفاد صبرها.

كانت الخسائر أقل بكثير في عهد لويس الخامس عشر، لكن خسارة الهند وكندا لم يكن لها التأثير الكبير منذ أن مُنِحَهما فيما مضى: حيث شكلت هذه الأراضي أهمية متواضعة مقارنة بجزر الأنتيل بالنسبة إلى فرنسا. لا شك في أن إنجلترا كانت ستستولي عليهما أيضا إذا تمكنت من سحق القوات البحرية الفرنسية منذ البداية، وبدلا من ذلك فقد استغرقت الحرب وقتا طويلا بما يكفي لإجبار فرنسا على التعامل مع هذا الوضع. ومع ذلك، فقد ازدهرت تجارة البحرية الفرنسية بعد العام 1763 ثم انتصرت القوات البحرية الفرنسية في الحرب الأمريكية.

إن تاريخ النظام القديم لا يتعلق بتدهور بحري وبيئي مستمر: فبعيدا عن كون هذا التدهور هو النتيجة الحتمية، فإن كارثة 1793 - 1815 شكلت حدثا مرتبطا بسياق سياسي استثنائي.

لقد أُعيد تقييم عمليات القرصنة: فمن المؤكد أن القراصنة باءوا بالفشل عدة مرات عند مهاجمتهم القوافل الإنجليزية، ولكن هجماتهم أدت إلى زيادة كبيرة في نسبة التأمين البحري. ونتيجة لذلك فقد باتت شأنا بالغ الإزعاج بالنسبة إلى الاقتصاد الإنجليزي. على جانب آخر من دون أن تكون هناك مقدرة على

اتخاذ القرار، فإن هذه الاستراتيجية الاستنزافية كان لها تأثير كبير على الأقل في عهد لويس الرابع عشر. ففي ذلك الوقت كانت الأساطيل البحرية الفرنسية لاتزال قوية وتستقطب اهتمام البحرية الملكية البريطانية لمصلحة عمليات القرصنة. من جهة أخرى أدى تدهور الأساطيل البحرية الفرنسية، في عهد لويس الخامس عشر، إلى حرمان القراصنة من التغطية غير المباشرة التي كانت تُمنح لهم، وبالتالي أصبحت فعاليتهم ضعيفة.

إذا انتقلنا من المنهج التاريخي إلى المنهج النظري، فإننا نفهم بشكل أفضل لماذا لم تمنع النكسات التي عانتها البحرية الملكية من لعب الدور الاستراتيجي الإيجابي المنوط بها. وترجع هذه الفجوة إلى خصوصية الحرب البحرية التي لا يمكن تحليلها وفقا لمعايير الحرب البرية ذات البعد الإقليمي. في الحالة الأخيرة فإن إبادة جيش العدو تعتبر بمنزلة تحقيق النصر بما أن ذلك يسمح باحتلال الأراضي التي تشكل التحدي الذي يدور حوله الصراع، وبعبارة أخرى، فإن النجاحات التكتيكية والإجرائية تعتبر من الوسائل المباشرة للنجاح الاستراتيجي. مثل هذا المخطط غير قابل للتطبيق على مستوى البحر لثلاثة أسباب:

- نادرا ما تؤدي معركة بحرية يُنتصَر فيها إلى إبادة لأسطول العدو البحري بشكل كامل: معركة ترافلجار (Trafalgar) تعتبر الاستثناء وليست القاعدة.
- لا يمكن احتلال أعالي البحار بشكل مستدام؛ حيث لا يمنع الانتصار الذي يتحقق في السابق العدو من العبور في اليوم التالي: فغالبا ما هزمت البحريةُ الملكية البريطانية الأساطيلَ البحرية الفرنسية، بيد أن هذه التضحية تسمح في حالات كثيرة بمرور القوافل التي تشكل درعا واقية.
- وأخيرا، لا يمكن أن تكون تحديات الحرب البحرية في البحر بل على الأرض بحيث تكون الصلة بين العمليات وتأثيرها الاستراتيجي غير مباشرة: ففي القرن الثامن عشر، كان الهدف الحقيقي «لمعركة الأطلسي» هو عرش إسبانيا.

وإجمالا كانت استراتيجية الضعيف تجاه الأقوى التي اعتمدها النظام القديم هي أقل الحلول سوءا نظرا إلى اختلال القوى بين فرنسا وإنجلترا. ونتيجة لعدم قدرتهم على السيطرة على البحر عارض البحارة الفرنسيون بشدة استخدام الإنجليز للبحر، وبالتالي ساعدوا في الحفاظ على المصالح العليا للبلاد.

المدرسة الاستراتيجية الناشئة

خلال القرن التاسع عشر حلّ البخار محل الشراع، كما حلت البوارج والطرادات محل السفن والفرقاطات القديمة، والزوارق الحربية والطوربيدات محل سفن القذف وسفن الحرق. كانت النتيجة الأولى لاستخدام المحركات هي الحاجة المتزايدة إلى قواعد تقوية آلية؛ وذلك لأن السفن البخارية كانت تتوقف مؤقتا عن العمل لتعبئة خزاناتها بالفحم. وهكذا توسعت إنجلترا في شبكة قواعدها البحرية في جزر مالوين Malouines وعدن وسنغافورة وهونغ كونغ وقبرص ومصر، حيث افتُتِحت قناة السويس في العام 1869 على يد الفرنسيين: إنها تسيطر الآن على جميع «المفاتيح الاستراتيجية في العالم» وفقا للتعبير الذي قاله الأدميرال فيشر في وقت لاحق. في غضون ذلك كانت تجارتها البحرية أكثر ازدهارا من أي وقت مضى إلى درجة أنها تخلت عن محمياتها القديمة كي تضع لها قدما في مجال التجارة الحرة.

كان هناك جانب آخر يتخوف من نشوب حرب جديدة، الأمر الذي قد يجعل من هذه التجارة الهدف الرئيسي للقراصنة. ولذلك عمدت إنجلترا إلى حملة من أجل حظر عمليات القرصنة البحرية من قبل ملاك السفن أنفسهم؛ والتي منحتها فرنسا لهم في العام 1856: من الآن فصاعدا، سيكون للسفن الحربية فقط الحق في مهاجمة السفن التجارية، وسيقتصر هذا الحق على السفن التابعة للبحرية الملكية البريطانية. وفي المقابل تعهدت إنجلترا بعدم الاستيلاء على بضائع العدو على متن السفن المحايدة، أو البضائع المحايدة على متن سفن العدو إلا إذا تعلق الأمر بالمعدات الحربية، وهي كذلك تلتزم بعدم حجز السفن المشتبه فيها في أعالي البحار، ولكن فقط يمكن حجزها أمام موانئ العدو.

مع ذلك فإن هذا الشرط الأخير يفترض إمكانية وقوع الحصار من قرب. لكن لا شيء يمكن أن يتضح غير ذلك. بالتأكيد، لقد ساعد استخدام المحركات في حركة السفن على امتداد السواحل: فالمناورة معها أفضل من المناورة باستخدام المراكب الشراعية. كما يمكن للسفينة البخارية أن تتجنب بسهولة الشعاب البحرية، ومن ثم لن تعرض نفسها لخطر تحركها نحو الساحل بسبب عواصف الرياح المفاجئة. في هذه الأثناء كانت لهذه العمليات الساحلية والبرمائية الخاصة بالأساطيل البحرية

الفرنسية والبريطانية خلال حرب القرم (1854 - 1856) نتائج ممتازة. لكن الذريعة التي اسْتُنِد إليها كانت قابلة للتفسير بشكل ملتو، إذ إن السفن البخارية سهلت عملية إبحار السفن التي يمكن أن تحاول الهروب من المرافئ المحاصرة في الليل أو خلال الطقس الملبد بالغيوم. من ناحية أخرى كانت المناجم مصدرا أساسيا للدفاع عن السواحل. قدمت هذه الطرائق خدمة عظيمة للكونفدرالية خلال الحرب الأهلية الأمريكية (1861 - 1865)، وكان اختراع الطوربيد بمحرك في العام 1868 عاملا مساعدا يسير في الاتجاه نفسه.

تابعت القوات البحرية الفرنسية هذه التطورات باهتمام بالغ، إلى درجة أنها اعتبرت، في أوائل القرن التاسع عشر، التقدم التقني الوسيلة لإبطال التفوق العددي للبحرية الملكية البريطانية. ومن ثم تحولت أفكارها إلى واقع أُنجز داخل المدرسة الاستراتيجية الناشئة في الفترة من 1880 إلى 1890. وكان المنظِّر الرئيسي هو الأدميرال أوب **Aube** الذي استعان بنموذج فوبان (Vauban) غير المتجانس، ولهذا فإن أوب أضاف عليه تعديلات تقنية جوهرية: ووفقا له، كان على القوات البحرية الفرنسية التخلي عن استخدام الأساطيل في حربها مع البحرية الملكية البريطانية؛ حيث إن هذه الأخيرة تمتلك الكثير من البوارج مقارنة بما لدى البحرية الفرنسية. كان من الأفضل ممارسة حرب عصابات بطريقة تكنولوجية بحرية من خلال الرهان على استخدام الطوربيد الذي يثبت فيه حمولة من المتفجرات الخفيفة جدا والاقتصادية أيضا. وكانت المهمة الأولى لهذا الطوربيد هي فك حصار محتمل، ولكن أوبكان له رأي أبعد من ذلك بكثير: فقد أراد أن يستخدمه على الساحل في اشتباك كبير كطوربيد مضاد للسفن التجارية.

هذا النوع من الفعل سيغدو أكثر فعالية من قبل، كما يقول أوب، لأنه سيؤثر بشكل مباشر في المصالح الحيوية للإنجليز. فبعد أن أحلُّوا الصناعة مكان الزراعة منذ 1840 استوردوا كميات متزايدة جدا وبشكل مستمر من المواد الغذائية. إن ضرب تجارتهم يعني القضاء عليهم بالجوع.

وهكذا فإن حروب القرصنة، التي كانت تعتبر رحلة بسيطة في الحقبة الكلاسيكية، فاقت حروب الأساطيل البحرية، وقضت على مفهوم السيطرة على البحر التي وصفها أوب بأنها «عصا ملكية متكسرة».

غير أن هذا التخطيط يشكل مشكلة أخلاقية كبرى: فعلى عكس أسلوب القرصنة الكلاسيكية، لا يمكن للطوربيد، الذي يتكون طاقمه من عدد قليل من الرجال، أن يعمل على تحرير فريق العمل على متن السفن التجارية المعادية، الأمر الذي يجعله مضطرا إلى إغراق هذه السفن من دون أن يتمكن من إنقاذ الفريق؛ لأن صغر حجم الطوربيد يحول دون إمكانية انتقالهم على متنه. وبعبارة أخرى فإن حروب القرصنة لن تتوقف عن كونها عملا بربريا، ومن ثم فإنها ستتحول في نهاية المطاف إلى عمل بشري إرهابي. لقد استوعب أوب هذا التطور بشكل كبير عندما أكد أن تأثيره الرادع سيسهم في إحلال السلام العالمي. أيضا، تدعو المدرسة الاستراتيجية الناشئة إلى استخدام الزوارق الحربية المجهزة بقذائف حارقة لترويع سكان المناطق الساحلية (وهي الفكرة التي أثرت فيما بعد في جوليو دوهيت Giulio Douhet، منظِّر القصف الجوي).

عندما أصبح وزيرا للبحرية، أجرى أوب اختبارا لأفكاره خلال مناورات العام 1886، حيث أكد أن الطوربيد يعتبر سلاحا فتاكا يهدف إلى الدفاع عن المناطق الساحلية، غير أنه لا يتمتع بالاستقلالية ولا بالقوة اللازمة للمناورة على الساحل. بيد أن آمال أوب العريضة ذهبت إلى حد استعمال الغواصة، لكن هذه الآمال لم ترَ النور بسبب وفاته (1890). من ناحية أخرى فإن الشبكة العالمية لقواعد التقوية الآلية التي كان يأمل استعمالها خلال حروب القرصنة أثبتت أنها تكلف الخزانة الفرنسية الكثير، ولهذا لم تحافظ المدرسة الاستراتيجية الناشئة على وعودها.

من عقيدة ماهان إلى مراجعات كوربيت

أصبحت أفكار أوب مرفوضة من قبل الأدميرال ماهان الضابط في القوات البحرية الأمريكية. لقد لقيت مؤلفاته - التي تعتمد، في الواقع، على الأعمال الفرنسية وتصل إلى حد الاقتباس المباشر - نجاحا عالميا في الفترة بين العام 1890 وتاريخ وفاته في العام 1914. وقد انتقد ماهان انحراف المدرسة الاستراتيجية الناشئة نحو مذاهب تقنية مبالغ فيها بدلا من الاهتمام بالدروس التاريخية.

هذا التاريخ يعلمنا أن السفن ذات الحمولة المنخفضة لا تستطيع العمل بشكل مستدام في أعالي البحار، وأن كل سلاح جديد يستلزم وجود استعراض عسكري، وأن حروب القرصنة لا يمكنها اتخاذ القرار، وأنه من أجل إصابة السفن

التجارية والسواحل البحرية أو الدفاع عنهما بكفاءة يجب السيطرة على البحر، وأن الطريقة المثالية لعمل ذلك تعني القفز سريعا من البداية إلى ساحل العدو لفرض معركة حاسمة عليه أو على الأقل لمحاصرته في مينائه. لهذا تظل حروب الأساطيل البحرية هي مفتاح استراتيجية الحرب البحرية. لكن التاريخ يعلمنا قبل كل شيء أن «إمبراطورية البحر تُعتبر بلا شك إمبراطورية العالم»، والدليل على ذلك تلك الانتصارات المتكررة لإنجلترا على فرنسا.

وبما أن ماهان يؤكد من هناك أوجه التشابه بين أمريكا وإنجلترا، فيجب على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تستخلص النتائج التي تفرض نفسها بالنظر إلى الموقع الجغرافي بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى ضعف دول الجوار الأوروبية، الأمر الذي يجعل منها قوة استراتيجية بحرية تمكنها من تكريس كامل طاقاتها لاكتساب التقنيات الخاصة بالقوة البحرية. ويجب أن تكون لديها القدرة على السيطرة على قناة بنما المستقبلية على وجه الخصوص، التي تضمن لها حرية الحركة بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. لكن هذه السيطرة تفترض الوصول إلى كوبا أيضا. ومن ثم كان لا بد أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في العام 1898 ضد إسبانيا كي تتنازل عن كوبا والفلبين. بيد أن ماهان أبدى تحفظه على استيلاء بلاده على الفلبين خوفا من أن تكون في وضع حرج نتيجة لهذا التمدد الاستراتيجي. ولذلك فقد دعا إلى التحول إلى الإمبريالية غير المباشرة التي تتميز بالطبيعة الاقتصادية والأيديولوجية والثقافية بدلا من الطبيعة العسكرية، على الرغم من أن القوات البحرية الأمريكية وقوات مشاة البحرية يمكن أن تساعد في الإطاحة بالحكومات المترددة.

لقد كان التحدي الكبير في القرن العشرين، وفق ماهان، هو انفتاح الشرق الأقصى على السوق العالمية والحضارة العالمية التي تحركها الولايات المتحدة. في هذه الأثناء كانت المشكلة الرئيسية تتمثل في التمدد الروسي، باعتبارها القوة الأوروبية الاستبدادية، باتجاه الشرق الأوسط والهند والصين. فقط التحالف المتين بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، أي بين القوى البحرية والليبرالية، يمكنه أن يحتوي هذا التهديد. اعتقد ماهان أن الرهان على هذا التحالف سيقود إلى نجاح أكيد، لأنه على الرغم من استخدام خط السكة الحديد، سيظل التنقل البري للروس عند مستوى

أقل بكثير من الحركة البحرية للأنجلوساكسون الذين سينتصرون عليهم في مجال التجارة وفي حالة الحرب.

إذا كان الفضل يعود إلى ماهان لإعادة تقديم مبادئ الاستراتيجية في مواجهة التجاوزات الفنية للمدرسة الاستراتيجية الناشئة، لكنه وقع أيضا في تجاوزات معاكسة؛ وذلك برفضه رؤية الاضطرابات المرتبطة بالتصنيع والتي تعمل على تقويض السيطرة التقليدية على البحر. لقد كانت أفكاره تستند إلى قراءة متحيزة للتاريخ: فباستعارته المعطيات التحليلية التي استخدمها جوميني أي الاستراتيجية البرية، لم يدرك ماهان نهائيا خصوصية استراتيجية الحرب البحرية. من هنا كان اعتذاره عن المعركة الحاسمة حيث انتصر اليابانيون عن جدارة على الصينيين (1894)، والأمريكان على الإسبان (1898)، واليابانيون على الروس (1904 - 1905)، وفيها كان اعتماد عنصر الزمن من دون استيعاب الطابع الاستثنائي.

لقد سُلِّط الضوء على جمود نظرية ماهان عن طريق البريطاني كوربيت الذي تحول من العمل بالمحاماة إلى الاشتغال بالاستراتيجية، ليصبح بعد ذلك المستشار المقرب من الأدميرال فيشر؛ القائد الأول للقوات البحرية من 1904 إلى 1910. وبعيدا عن منح استراتيجية الحرب البحرية القوة الفائقة التي كان يراهن عليها ماهان فإن كوربيت لا يعتبرها إلا جزءا من «الاستراتيجية الكبرى» التي تتضمن استراتيجيات معينة - كالبرية والبحرية والديبلوماسية والاقتصادية - وصولا إلى الأهداف السياسية. ومن المؤكد أن المهمة المحددة لاستراتيجية الحرب البحرية تتمثل في القدرة على السيطرة على البحر، ولكن في ظل الضرورات الملحة على مستوى الاستراتيجية الكبرى فإن الوضع قد يتطلب تأجيل العمل بهذه السيطرة من أجل التصرف لمصلحة استراتيجيات أخرى على سبيل المثال لحماية نقل القوات أو التدفقات الحيوية الخاصة بمساندة الحلفاء... إلخ. وقد تتكرر هذه القيود بكثرة مع القوات المنتشرة بحرا وليس برا، ومن هنا يأتي دور استراتيجية الحرب البحرية.

ومن ثم لا يمكن أن تقتصر الحرب البحرية على مجرد البحث البسيط عن المعركة الحاسمة التي رأى كوربيت صعوبة تحقيقها. وبشكل عام فعندما يرفض الأسطول الضعيف القتال ويعتمد استراتيجية المضايقة بديلا، فإن السيطرة، في هذه الحالة، تظل «في وضع نزاع متبادل» ومن ثم يجب أن يكتفي الطرف الأقوى

بالقدرة على السيطرة المحلية واللحظية التي تتطلبها المهمة التي جرى الحديث عنها سابقا. كيف نخرج من هذا المأزق؟

ليس عن طريق الحصار من قرب، وهي طريقة تنطوي على مفارقة تاريخية خطيرة؛ بالنظر إلى إمكانات تعزيز الدفاعات الساحلية. ومن الأفضل البقاء قبالة السواحل البحرية التي عادة ما تكون مشتركة لكلا الجانبين: ومن ثم يكون بالإمكان الدفاع عن سواحلنا والعمل على تهديد سواحل العدو. ولا يمكن للعدو بعد ذلك تغيير قواعد اللعبة بخروجه من مرفئه الساحلي، وإلا فإنه سيعرض نفسه لهزيمة ساحقة. ومع ذلك يجب على المرء ألا يخادع نفسه بأهمية المعركة الحاسمة. إن السيطرة على البحر ليست كافية بشكل عام للانتصار في الحرب، لأن المعركة على الأرض هي التي تحدد المنتصر: عشر سنوات تفصل معركة ترافلجار Trafalgar عن معركة واترلو Waterloo، أجاب كوربيت على ماهان، كي نقرأ عن هزيمة نابليون في نحو العام 1805.

ولأن هناك تجاوزا للرؤى الضعيفة للمدرسة الاستراتيجية الناشئة ولنظرية ماهان ، ولأن تحول المستويات الضيقة لاستراتيجية الحرب البحرية نحو الآفاق الرحبة لاستراتيجية البيئة البحرية، ولأن استخدام البحر لتحقيق الغايات النهائية من النزاع المرتبط بالاستراتيجيات الخاصة الأخرى، فقد استطاع كوربيت، الذي لايزال حتى يومنا هذا من أعظم المنظرين، أن يدرك مفهوم الحرب على البحر.

الحروب العالمية

خلال الحرب العالمية الأولى، لم تكن الأساطيل الفرنسية - البريطانية، على رغم تفوقها من الناحية العددية، تغامر بعمل حصار من قرب للسواحل النمساوية - الألمانية: لقد اكتفت هذه الأساطيل بإقامة حصار من بعد عند مداخل بحر الشمال والبحر الأدرياتيكي. ولأنهم جعلوا من أنفسهم أسياد البحر المفتوح، فقد تمكن الحلفاء من دخول مضيق الدردنيل في العام 1915. بيد أن هذه العملية تحولت إلى كارثة بحرية بسبب الألغام ووجود الطوربيدات، تضاف إلى ذلك كارثة برية نتيجة لوجود الأسلحة الرشاشة والمدافع التي تلقاها الأتراك من ألمانيا عن طريق السكك الحديد (حيث أثبتت السكك الحديد القوية تحديا خطيرا للقوة البحرية). من جانبهم تمسك القادة الجرمانيون (الألمان) باستراتيجية «الأسطول الآمن»: فقد حاول

الأسطول الألماني الخروج الآمن في العام 1916، لكن المعركة الغامضة التي أعقبت موقعة ساحل يوتلاند Jutland لم تغير من هذا الوضع الراهن.

ولهذا فقد أرجأ الألمان طموحهم نحو سباق الغواصات الذي سبب انهيار اقتصاد الحلفاء في ربيع العام 1917. لكن تدخل القوات البحرية الأمريكية وإنتاج أسلحة مضادة للغواصات متطورة جدا، كما أن إعادة تجميع التجارة في قوافل في حماية القوات البحرية جعلت من الممكن احتواء الخطر في صيف ذلك العام إلى أن قُضي عليه تماما في العام 1918.

لقد أثار تفسير هذا الصراع جدلا كبيرا، ففي حين رأى أنصار نظرية ماهان في هذا التفسير انتصارا للقوة البحرية لاسيما مع حصار الحلفاء، فإنهم لم يدركوا أن الغواصات الألمانية قد اقتربت من إحراز النصر، ولهذا تعين عليهم بذل جهود مضنية في الحرب البرية لإلحاق الهزيمة بأعدائهم. وقد عادت إلى الظهور، مرة أخرى، مدرسة الاستراتيجية الناشئة في ظل وجود أوب الراعي الرسمي لها، والذي أعلن قبل ثلاثين عاما تراجع حروب الأساطيل، مانحا الأولوية للحروب التجارية مع التنبؤ بصناعة الغواصة، ومع ذلك فقد ثبت عدم فاعلية هذه الآلة الحربية. أما عن كوربيت، الذي أكدت الحرب العالمية الأولى معظم مسلماته، فقد مات قبل أن يتمكن من إتمام ما حققه من إنجاز عظيم.

يمكن الإشارة إلى الضابط الفرنسي الذي تأثر بكوربت، وهو الأدميرال كاستيكس (الذي تقدم في العام 1920 بعمل ملخص دقيق للأوضاع الراهنة آنذاك، حيث صرح لمدرسة الاستراتيجية الناشئة بأن بوارج الحلفاء لم تشارك في القتال عمليا، فلم تكن عديمة الجدوى، على الرغم من أنها منعت البوارج النمساوية والألمانية من السيطرة على البحر. ومن ثم فإنها لم تقدم أي مساعدة للغواصات التي وجدت نفسها بمفردها في مواجهة المدمرات المكلفة حمايةَ قوافل الحلفاء، وبالتالي فقد خسرت المعركة - كما كانت الحال مع القراصنة السابقين عندما لم تقدم لهم السفن الحربية مساعدة. وبشكل عام ظلت حروب الأساطيل بلا معنى، لكن آثارها كانت حقيقية، على الرغم من أنها أصبحت مفتاحا لاستراتيجية الحرب البحرية. لم يكن هذا الاستنتاج يخص أنصار نظرية ماهان إلا في الظاهر، أما كاستيكس فقد أحيط علما بمخاطر الغواصات

وبأولوية الجانبين العملي والنظري فيما يخص الهجوم والدفاع عن الاتصالات المرتبطة بالبحث عن معركة حاسمة غير محتملة.

في ثلاثينيات القرن العشرين أصر كاستيكس على محدودية الفعل البحري ضد عدو يتمتع بقاعدة قارية واسعة، بما أنها غنية بالموارد من جميع الأنواع وقلما تتعرض للحصار: لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا العدو من خلال إدخال استراتيجية الحرب البحرية ضمن «الاستراتيجية العامة» ذات البعد البري الكبير.

كما أكد كاستيكس الظاهرة المتزايدة المتمثلة في «رد الفعل البري على البحر»، أو تعزيز الدفاع الساحلي بدعم من الطيران الحربي المتطور. وقد دفعه هذا إلى وضع نظرية «حرب الاتصالات» التي تربط بين البحارة داخل الغواصات وعلى سفن السطح، والأساطيل البحرية والطائرات الموجودة على الأرض، حيث يكون الجميع متصلا بأجهزة استقبال وإرسال، الأمر الذي يؤدي إلى تأثير واسع المدى لا يمكن أن يواجهه الخصم.

تمكنت ألمانيا من الحصول على هذه النظرية ثم وضعتها موضع التنفيذ في 1940 - 1941 بعد غزو سواحل أوروبا الغربية. وهكذا أصبحت الغواصات وسفن السطح الكبيرة والقوات الجوية الألمانية (Luftwaffe) تعمل في وقت واحد، الأمر الذي أدى إلى نتائج جيدة: حيث استمر الحلفاء في الدفع بأجهزة مراقبة على جزر سبيتسبيرغن وغرينلاند وأيسلندا وفارو والأزور بشكل يفوق ما كان عليه الوضع على الساحل في الأعوام 1914 - 1918. أما عن الوضع في البحر الأبيض المتوسط فقد اكتفى الحلفاء بالتمسك بأطراف الجزر من دون أن يكونوا قادرين على المغامرة بالتدخل. ولكن بعد ربيع العام 1941 انطلقت القوات الجوية الألمانية إلى الجبهة الشرقية، وأغارت القوات الجوية الملكية على الموانئ الفرنسية، وأدى ذلك إلى شل حركة سفن السطح. ولأنها ظلت بمفردها في عرض البحر، فقد ضُربت الغواصات تدريجيا وتمكن الحلفاء من أن يكون لهم موطئ قدم في أوروبا. وشمل نجاح عملياتهم البرمائية ظهور سفن متخصصة (سفن للرسو والإنزال البحري)، ولكن أيضا عمليات القصف الجوي الذي هز الدفاعات الساحلية وقطع وسيلة الاتصال بينها وبين مساندة الخطوط الخلفية عن طريق تدمير الطرق وشبكات السكك الحديد.

في أثناء ذلك كشفت العمليات الحربية في المحيط الهادئ عن جميع إمكانات حاملة الطائرات: التي صُممت في الأصل سفينة مساندة مع تأكيد أنها وحدة قتالية بامتياز، وأيضا مدمرة للسفن التجارية، كما أنها تعتبر الوسيلة التي تضمن توفير غطاء جوي أو دعم ناري لمصلحة القوات التي يجري إنزالها. لقد مارست الغواصات الأمريكية أيضا دورا حيويا في إلحاق الهزيمة باليابان عن طريق حرمانهم من خطوط الاتصال. وقد ارتبطت سيطرة اليابانيين على المحيط الهادئ، وبعد ذلك سيطرة الأمريكيين عليه، ارتباطا وثيقا بالفعل الجوي والبحري والبري: حيث دمرت القاذفات الجوية الدفاعات المحتملة التي يحتفظ بها العدو في الجزر ثم عمدت السفن إلى عمليات إنزال للقوات بغرض احتلال هذه الجزر، ومن ثم فقد بُنيت مهابط جديدة لحماية القاذفات الجوية.

إن الدرس الرئيسي المستفاد من الحرب العالمية الثانية صِيغ من قبل كاستيكس:

إن تأثير القوة البحرية في أثناء الأزمات الكبرى في هذا العالم يعتبر من العلامات الدالة على قوة العقيدة الجوية البرية القادرة على الانتشار، كما أن تأثير القوة البرية يمكن أن يقاس في اللحظة نفسها مع قوة العقيدة الجوية البحرية بحيث تكون لها نتيجة حاسمة.

وبعبارة أخرى لقد شهدنا عملية إزالة الحواجز بين مختلف البيئات الاستراتيجية.

من العام 1945 إلى يومنا هذا

إن الشرط الأساسي لانتصار الحلفاء في العام 1945 يكمن في القوة البحرية التي كانت تعتبر واحدة من أوراق الغرب الرابحة خلال الحرب الباردة. فطبقا لما قاله ماهان ووفقا لما أثبتته الحرب الكورية (1950 - 1953)، فقد استطاعت القوة البحرية وحدها إنزال قوات حربية كبيرة على أطراف آسيا التي يتهددها المد الشيوعي. كما أنها قدمت الدعم إلى استراتيجية الاحتواء الأمريكية التي تهدف إلى حرمان الاتحاد السوفييتي من الوصول إلى البحار المفتوحة: فالمحيط الأطلسي يحميه حلف شمال الأطلسي (l'OTAN)، والمحيط الهندي يحميه حلف بغداد، والمحيط الهادئ يحميه حلف جنوب وشرق آسيا (l'OTASE)، بالإضافة إلى الاتفاقية الأمنية بين أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية (l'ANZUS). من جانبهم حاول السوفييت

في البداية التغلب على ضعف مستواهم البحري من خلال الإعداد لأسطول كبير من الغواصات، بيد أن الأزمة الكوبية (1962) أثبتت لهم أن استراتيجية اختراق العالم الثالث تتطلب أيضا الإعداد لأسطول سفن السطح في السنوات 1970 - 1980، الأمر الذي أحدث ضجة في مواجهة القوات البحرية الأمريكية المتقادمة. في الواقع لقد سمح التقدم التكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ خمسينيات القرن العشرين باستعادة السيطرة على البحر؛ نتيجة لابتكارها الغواصة النووية الهجومية والغواصة النووية المزودة بقذائف وحاملة الطائرات النووية.

لقد أتى الانهيار الداخلي للاتحاد السوفييتي على البقية الباقية منه، منذ تفككه في العام 1991 لا يبدو أن أحدا يستطيع تحدي سواحل البحرية الأمريكية التي تُراقب من قبل تشكيلات قوات مشاة البحرية التي تتمتع بمجموعة متكاملة من الوسائل (سفن السطح والغواصات وآليات جوية بحرية وآليات برمائية) وأسطول البحرية الملكية البريطانية والبحرية الفرنسية. فقد سُمِح، خلال حروب يوغسلافيا السابقة، لحاملات الطائرات وناقلات الطائرات، التابعة لأسطول البحرية الملكية البريطانية والبحرية الفرنسية، بالتوقف في البحر الأدرياتيكي، وهو بحر ضيق للغاية لم يكن في إمكانهم البقاء فيه في أثناء الحرب العالمية الأولى. ويمكن القول في هذا الصدد إن الغربيين تأثروا بالنموذج البريطاني في القرن الثامن عشر: في زمن الحرب، كانت حدودهم هي سواحل أعدائهم. ومع ذلك فإن سيطرتهم على البحر كانت بعيدة كل البعد عن أن تصبح مطلقة كما يبدو.

ولفهم طبيعة المشكلة، من الضروري أولا قياس التوسع الهائل في النقل البحري على مستوى العالم: تحت تأثير ثورة النقل بالحاويات، والعولمة، وهما الظاهرتان المترابطتان بشكل وثيق، إذ تضاعف حجم النقل البحري ثمانية أضعاف بين العام 1960 والعام 2010 حيث يمر من 80 في المائة إلى 90 في المائة من التجارة العالمية عبر البحر. فالدول الغربية تعتمد بشكل كبير على هذه الظاهرة بسبب انحسار عمليات التصنيع لديها، الأمر الذي دفعها إلى الاستيراد من الدول الآسيوية بشكل متزايد. كما أن إمداداتها من النفط تعتمد أيضا على البحر. ولم تغب هذه النقطة عن الجماعات الجهادية، والدليل على ذلك الهجوم الذي تعرضت له الناقلة الفرنسية ليمبورغ قبالة ساحل اليمن في العام 2002. وتشكل القرصنة أيضا تهديدا

للتدفقات البحرية، حتى إن الاتحاد الأوروبي، منذ العام 2008، لايزال يكافح هذه القرصنة بالحفاظ على قوته البحرية بدرجة تتراوح بين أربع سفن وثلاث عشرة سفينة قبالة الساحل الصومالي.

وهناك صعوبة أخرى تتمثل في تطور القانون والرهانات البحرية. فبعد إنهاء الاستعمار أراد العديد من بلدان العالم الثالث منع الأجانب من استخدام المياه التي تقع أمام سواحلهم البحرية. وكان من الضروري عندئذ حصول توافق بين رغبة هذه الدول في إضفاء الطابع الإقليمي على البحر ومصالح القوى البحرية الأخرى. وكانت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المعروفة باسم مونتيغو باي (Montego Bay للعام 1982) والتي بموجبها تمتد المياه الإقليمية إلى 12 ميلا بحريا من السواحل (نحو 22 كم)، وتمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى نحو 200 ميل بحري (أي 370 كم) أو أكثر إذا كان الجُرف القاري كبيرا.

فالدولة الساحلية هي الدولة الوحيدة القادرة على استغلال موارد هذه المنطقة من الأسماك والنفط والغاز والمعادن النادرة والطحالب وغيرها، والتي تزداد قيمتها بسبب استنزاف بعض الموارد الأرضية.

ويتعرض البحر لمزيد من الاعتداءات: فهو لم يعد مجرد قناة للاتصال بين عدد من الرهانات الاستراتيجية الأرضية، بل غدا الرهانَ الاستراتيجي في حد ذاته. وهذا هو أحد أسباب التوتر المتزايد بين الصين وجيرانها، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الأسلحة البحرية في بحر الصين والمحيط الهندي. ويمكن للدول الصغيرة نفسها أن تمارس دورا من خلال الزوارق القاذفة للصواريخ أو الغواصات المزودة بمحركات لاهوائية، والتي تعتبر قريبة من نهج المدرسة الاستراتيجية الناشئة. فإذا اندلعت الحرب في آسيا فمن المحتمل ألا تبقى القوات البحرية الغربية في وضع المتفرج حيث سيحملها التداخل بين التحالفات والمصالح إلى المواجهة الحربية.

وأخيرا يجب على هذه القوات البحرية الغربية، الأقرب إلى السواحل الآسيوية، الاضطلاع بمهام الخدمات العامة بشكل متزايد نظرا إلى انتشار التهديدات والقيود القانونية من جميع الأنواع: تبعا لأنظمة شرطة الصيد البحري، وأيضا بخصوص تنظيم الحركة البحرية الكثيفة للغاية، ومحاربة تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، والتهديدات الإرهابية ومخاطر التلوث البيئي... إلخ.

وباختصار، لاتزال هذه المهام مستمرة في التوسع في ظل الانخفاض الملحوظ في الوسائل التي تتأثر بالقدرة التنافسية للاقتصاديات الغربية (حيث تُبنى معظم السفن في العالم أيضا في آسيا)، المتعلقة بالأزمة المالية، وتكلفة الوحدة التي تعتبر الأعلى في زيادة أسعار المعدات. وهكذا، فبما أن البحرية الفرنسية لديها حاملتان للطائرات، لم تعد قادرة على ضمان حضورها البحري - الجوي بشكل دائم، في حين أن جزرها في المحيط الهادئ تجعل منها المنطقة الاقتصادية الخالصة (ZEE) الثانية في العالم. كما أن البحرية الأمريكية نفسها التي كان لديها خمس عشرة حاملة طائرات في أوائل الثمانينيات أصبح لديها عشر فقط هذه الأيام. معلوم أن الاستراتيجية البحرية الأمريكية تعتبر استراتيجية خلاقة لما تتمتع به في الجانب التجريبي بالقدرة التشغيلية البحرية تحت أي ظروف (Seabasing) والقدرة على بناء قواعد بحرية فعالة في المياه الدولية قادرة على استيعاب أعداد من الجنود بمعداتهم. والهدف من ذلك هو القدرة على التدخل بقوة في المناطق المهددة من دون الاضطرار إلى إنزال الجنود على الأرض، حيث يمكن أن يكون هؤلاء الجنود أهدافا محتملة للإرهابيين، بيد أن مثل هذه الأوضاع تفترض مسبقا السيطرة على البحر على الرغم من أن هذا التدخل قد يكون محل نزاع مع البحرية الأمريكية في غضون بضعة عقود.

16

الاستراتيجية الجوية

جيروم دو ليسبينوا
(Jérôme de Lespinois)

بحكم الضرورة قد أُعِدَّ للاستراتيجية الجوية بعد الانتهاء من الاستراتيجيات الخاصة بالبيئة البرية أو البحرية التي أصبحت محل اهتمام الإنسان بشكل كبير. ولهذا لايزال من الضروري تحديد المقصود بالاستراتيجية الجوية. ومن الممكن وضع تصور عن الاستراتيجية الجوية من منطلقين مختلفين: إما أن تكون استراتيجية خاصة بالوسائل التي تنتقل عبر البيئة الجوية، وإما أن تكون استراتيجية خاصة بالهواء باعتباره بيئة مادية[1]. ويعد المنطلق الأول من اختصاص

«إن مؤسس الاستراتيجية الجوية هو الجنرال الإيطالي جوليو دوهيت الذي أعد كتابا بعنوان المجال الجوي؛ يعد أول عمل نظري في هذا المجال بعد الكتابات الأولى لكليمون أدير عن الطيران العسكري حيث يقول: سيكون سيد العالم من يسيطر على الجو»

المنظرين الأوائل. إذ يتعرض كليمون أدير Clément Ader لمجال الاستراتيجية الجوية واصفا إياها بأنها «استراتيجية الملاحة الجوية»، والتي يخصّص لها فصلا في كتابه المرجعي عن الطيران الحربي حيث يناقش فيه بشكل أساسي موقع القواعد الجوية التي يسميها «قواعد» الموانئ الجوية الخاصة بالطائرات[2]. من منظور مماثل، بعد الحرب العالمية الأولى ومولد الحرب الجوية الحقيقية، يعرف الطيار الأمريكي وليام شيرمان William Sherman، الذي قاتل في فرنسا إلى جانب بيلي ميتشل Billy Mitchell، الاستراتيجية الجوية بأنها تعني الفن الذي يتيح للقوة الجوية السيطرة على مطاراتها حيث تتمكن من الإقلاع في أفضل الظروف لضمان النجاح في القتال[3].

أولا، يقدم هذا التعريف الاستراتيجية الجوية باعتبارها علما؛ أي أنها المادة الناتجة عن مراقبة الحالة النزاعية، وقياس القدرات المادية، وحسابات علاقات القوة التي يمكن ترجمتها من خلال الجمع بين الوسائل واختيار المواقف أو قرار إجراء الحركات.

يتوافق هذا المثال عن الاستراتيجية الجوية مع التعريفات التقليدية والعامة للاستراتيجية التي أقرها ليدل هارت، والتي تؤكد أنها «فن تنظيم واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق هدف سياسي» أو تلك التي ذكرها ريمون آرون والتي تصف الاستراتيجية الجوية بأنها «السلوك الكلي للعمليات العسكرية»[4]. وبالتالي فإن الاستراتيجية الجوية هي التخصص الناتج عن أحد أفرع الوسائل العسكرية التي تتدخل في البيئة الجوية التي ينتشر فيها الصراع. ومن الواضح أن إعداد واستخدام هذه القوات الخاصة التي تشكل الاستراتيجية الجوية وفقا لمفهوم ليدل هارت يخضع لقواعد مختلفة عن تلك المرتبطة بالمنظمة أو توظيف الجيوش البرية أو البحرية. هذه الخصوصيات تبرر أيضا وجود القوات الجوية المستقلة عن القوات البرية أو البحرية. وهكذا فإن التقرير الثاني للجنرال جان سموتس Jan Smuts الصادر في أغسطس 1917 يتعلق بالدفاع الجوي ضد الغارات المتكررة للطائرات القاذفة غوتا Gotha على لندن، ويبرر إنشاء سلاح الجو الملكي الذي يعتبر أول سلاح جوي مستقل من خلال التأكيد:

لقد أظهرت الغواصة بالفعل مدى التطورات غير المتوقعة الممكنة في الحرب البحرية. أما عن الطائرة فهي مهيأة لإجراء تغييرات لها أهمية كبيرة حتى في الحرب

البرية. وللاستفادة من مميزات هذه الأداة الجديدة يجب علينا لا استخدام مهاراتنا الهندسية وقدراتنا الإنتاجية الخاصة، وكذلك قدرات حلفائنا الأمريكيين من دون حدود، بل إننا أيضا في حاجة أيضا إلى إنشاء تنظيم قيادي جديد - وزارات جديدة وهيئة أركان القوة الجوية - قادر على التعامل مع هذه الأداة الهجومية الجديدة بشكل صحيح، وتجهيزها بأفضل الخصائص لتكون تحت تصرفنا[5].

أما المنطلق الثاني فينبع من أن الاستراتيجية الجوية هي الاستراتيجية الخاصة بالهواء بوصفه بيئة مادية، أي الخليط الغازي الذي يحيط بشكل كامل بالكرة الأرضية، ويمتد من سطح الأرض حتى ارتفاع متوسط يصل إلى نحو 150 كم من مكان وجودنا. وبهذا المعنى يمكن مقارنة الاستراتيجية الجوية بالاستراتيجيات الخاصة بالبيئات الطبيعية الأخرى مثل البحر والفضاء أو البيئة الافتراضية مثل الفضاء السيبراني. وفي هذه الحالة فإن الاستراتيجية الجوية هي استراتيجية تعبر عن البيئة؛ أي أنها لا تعتمد على استخدام الوسائل الجوية، بل على استخدام البيئة الجوية. وهذا المنطلق أوسع بكثير من الأول لأنه يشتمل، على سبيل المثال، على استخدام صواريخ أرض-جو أو رادارات لحظر أو ضبط المجال الجوي. ومن ثم يمكن تعريف الاستراتيجية الجوية بأنها فن استخدام البيئة الجوية لتحقيق هدف سياسي باستخدام القوة. إن فكرة مسرح العمليات المتميز عن البيئة البرية أو البحرية التي يرتكز عليها تعريف الاستراتيجية الجوية قد دُحِضت في وقت مبكر جدا من قبل القوات البحرية والقوات البرية. في ديسمبر 1927، وكرد فعل على أطروحات الجنرال دوهيت، يؤكد الأدميرال برنوتي Bernotti في المجلة العسكرية الإيطالية (Rivista Militare Italiana) أنه لا يوجد سوى مسرحين متميزين: أحدهما في المجال الجوي والبري والآخر في المجال الجوي البحري. ويرد دوهيت في مارس 1928 بالكتابة عن هذا المفهوم بقوله إنه يعني التراجع؛ أي أن يتخلى مسرح العمليات مرة أخرى عن القوات الجوية، بكامل إرادته ولرغبته في السيطرة، لمصلحة الأسلحة المرتبطة بالسطح، الأمر الذي يقلل من إمكانيات القوات الجوية[6].

ووفقا لدوهيت فإن فعل القوات في مسرح العمليات الجوية يجب ألا يُقيَّد من قبل القوات الملحقة ببيئة أخرى قد تحد من حرية تصرفهم.

ومن ثم لا يمكن تصور أن يكون فعل القوات البحرية مقتصرا على الحواف الساحلية للمجال البحري. وبالمثل فإن مبدأ حرية الفعل يتعارض مع مفهوم القوات الجوية التي ترتبط مناورتها ارتباطا وثيقا بمناورة القوات البرية أو القوات البحرية.

وأيا كان التعريف المعتمد، حيث إن الاثنين يكمل أحدهما الآخر بشكل صحيح، فإن الاستراتيجية الجوية تظل استراتيجية ثانوية؛ بمعنى أن ما يهم ليس طبيعة القوة التي تستخدم تبعا لجدلية الإرادات لحل النزاع[7]، بل حقيقة استخدام القوة. ومن ثم لا يمكن لكل من القوة البرية أو البحرية أو الجوية تغيير جوهر الاستراتيجية. فمع استخدام القوة يمكن فهم الاستراتيجية من خلال الجمع بين التأثيرات المختلفة في إرادة الخصم التي تبرز على مستوى الفعل أو الإلزام أو الردع. ويمكن إعادة إنتاج هذه التأثيرات من خلال مجموعة لا حصر لها من أنماط الفعل، أو الأسلحة التي تستخدمها القوات التي تنتمي إلى البيئات الخمس (البرية والجوية والبحرية والفضائية والسيبرانية). إن الطابع الفريد للاستراتيجية الذي ينتج عن وحدة الفعل يمكن اعتباره شبيها بمادة الروح عند سبينوزا Spinoza، أي أنها الجوهرة التي تنبع من داخلها: حيث يجد كل طرف في المادة المتفردة التي تتشكل منها الاستراتيجية نقطة الانطلاق والنهاية. ويؤكد هذا المبدأ المرتبط بالطابع الفريد للاستراتيجية العديد من المنظرين، وبينهم إدوارد لوتواك Edward Luttwak الذي يشير إلى أن كلا من الاستراتيجيتين البحرية والجوية «لا تصف أي ظواهر متميزة»[8]. وبالمثل، يؤكد هربرت روسينسكي Herbert Rosinski في محاضرته حول بنية الاستراتيجية العسكرية أن الأهداف النهائية التي تميل إليها جميع أنماط الحرب عادة ما تتقارب أيا كان المجال: البري أو البحري أو الجوي وتعترض للأسباب التالية:1) فقدان السيطرة على العدو، 2) احتلال أراضيه. ولا تتعلق الاختلافات في الأنماط الثلاثة للاستراتيجية البرية والبحرية والجوية بالأهداف النهائية المتشابهة. من ثم فإن الفرق في الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف يكمن في استخدام مختلف الأسلحة التي تُنفَّذ من خلالها العمليات باستخدام العديد من الوسائل والأساليب[9].

لذلك لا يوجد علم وجودي خاص بالاستراتيجية الجوية حيث لا يختلف في حد «ذاته» عن العلم الخاص بالاستراتيجية بشكل عام. ونستنتج من ذلك أن الاستراتيجية العامة أو الجوية يتمتعان بالبنية والأسباب والمبادئ نفسها. من ناحية

أخرى فإن خصائص البيئة الجوية أو الناقلات الجوية يمكن أن تقود إلى وضع تحديدات دقيقة وملموسة، بحيث تُستخدم تعبيرات فريدة من نوعها تتعلق بالاستراتيجية. فبينما يمكن تطبيق الإجراء المعرفي على الاستراتيجية الجوية التي تمثل السبيل إلى وضع تحديد يخص الاستراتيجية العامة الجوهرية، يمكن لنا دراسة المبادئ والافتراضات والاستنتاجات الخاصة بالاستراتيجية الجوية. كما يمكننا أيضا أن ندرس بعد ذلك الأشكال المختلفة للاستراتيجية الجوية. وأخيرا، سوف نتتبع المراحل المختلفة من مكوناتها.

مصداقية الاستراتيجية الجوية

بادئ ذي بدء من الضروري تعيين المبادئ المحددة للاستراتيجية الجوية التي تُصوَّر بوصفها إما استراتيجية بيئية وإما استراتيجية إجرائية. فأما ما يتعلق بالمبدأ الأول المحدد للاستراتيجية الجوية فسوف يُكوَّن من خلال البيئة ذات الخصائص الذي تمنح الاستراتيجية الجوية تعبيرات فريدة[10].

يجري الحديث عن هذه التعبيرات الفريدة في جميع المراجع الرئيسية ويمكن تجميعها في أربع عائلات رئيسية:

- استمرارية البيئة الجوية التي تسمح للطائرة بالتحرك فوق أي نقطة على سطح الأرض من دون أي قيود مادية تفرضها التضاريس أو الغطاء النباتي.
- شفافية البيئة الجوية التي تسمح بمراقبة مثالية - عندما لا تتعارض ظواهر الأرصاد الجوية – من خلال الأطياف المرئية وغير المرئية.
- نفاذية البيئة الجوية التي توفر مقاومة قليلة للحركة، وتسمح للطائرات العسكرية بالوصول إلى سرعة تساوي ضعف سرعة الصوت.
- عمق البيئة الجوية التي تمتد إلى ارتفاع يصل إلى 60 ألف متر أعلى خط الاستواء، والذي يتيح إمكانية تغيير ارتفاعها لتعديل نطاق المراقبة أو للمناورة في الأبعاد الثلاثة.

لقد استُثمِرت هذه الخصائص شيئا فشيئا وفقا للتحسينات التي أدخلت على الناقلات الجوية وأجهزة الاستقبال. في بداية الأمر سعى العسكريون من خلال وحدة عمل المناطيد للوصول إلى الارتفاع المناسب الذي يتيح إمكانية متابعة استعدادات

العدو من بُعد. في الثلاثينيات من القرن العشرين، كتب الجنرال فوتيي Vauthier: «ليس من الممكن وضع العناصر الثلاثة: الأرض والجو والبحر على قدم المساواة حيث يهيمن الجو على الاثنين الآخرين، الأمر الذي يعطي أهمية كبيرة للقوات الجوية»[11]. ومع ذلك ونظرا إلى ديمومة هذه القوات وتعمقها، فإن البيئة الجوية تعتبر «كحقل استراتيجي» يصعب السيطرة عليها أو التحكم فيها. يكتب روزينسكي Rosinski عن البيئة الجوية فيقول:

هذه البيئة المتجانسة لها حضور قوي جدا وغير محدود من الناحية العملية عندما تمتد إلى ارتفاع معين. ونتيجة لذلك، فإن احتمالات الإخفاق، الضعيفة للغاية في الحرب البرية والمحدودة في الحرب البحرية، تصبح ذات أهمية قصوى سواء في حالة الهجوم أو في حالة الدفاع[12].

غير أن الخاصية الكبرى للبيئة الجوية ليست على الأرجح خاصية مادية. ولأنها تتميز بالبساطة فإن الفيلسوف جيل دولوز يصنف البيئة الجوية ضمن البيئة البحرية التي تندرج تحت فئات البيئات السلسة، والتي تتعارض مع البيئة المتصدعة التي تحدد البيئة البرية بتعقيداتها الجيولوجية والنباتية إلى آخر تلكم التعقيدات الأخرى[13]. أما عن البيئات السلسة فيُعبِّر عن هذه التقنية بحرية كبيرة من دون تقييدها بالعوامل الطبيعية أو البشرية المختلفة المتعلقة بالبيئة. تمنح البيئة الجوية هذه التقنية بعدا أساسيا كما كتب مارتن فان كريفيلد: «كلما كانت البيئة بسيطة أصبح للتفوق التكنولوجي ميزة أكبر»[14]. لذلك ترتبط التقنية ارتباطا وثيقا مع البيئة الجوية والاستراتيجية الجوية، الأمر الذي جعل فيليب ملينغر Philipp Meilinger يقول بأن «التكنولوجيا والقوة الجوية مرتبطتان ومتناسقتان بشكل وثيق»[15].

يُتعامل مع هذه التقنية بشكل رئيسي من خلال الناقلات الجوية (الطائرات والمروحيات والطائرات من دون طيار أو الصواريخ) التي تتحكم قدراتها في المحدد الثاني للاستراتيجية الجوية. فباستغلال خصائص البيئة الجوية نستطيع القول بأن هذه الخصائص تختلف، باختلاف العصور ووفقا لتطور التقنيات من ناحية، ووفقا لمواصفات كل جهاز من ناحية أخرى. ويمكن تجميع قدرات الناقلات الجوية في ثلاث عائلات رئيسية:

- بالنظر إلى نطاق حجم الفعل حيث يزداد التمدد بازدياد الارتفاع الذي ينتج عن استغلال استمرارية البيئة الجوية التي تسمح للطائرات بالتدخل بفضل إعادة التزود بالوقود أثناء الطيران من أي مكان على سطح الكرة الأرضية.

- بالنظر إلى السرعة المرتبطة بنفاذية البيئة الجوية التي تسمح بسرعة الفعل.

- بالنظر إلى ديمومة طاقة منصة الطيران لفترات طويلة، الأمر الذي يجعل استمرار الفعل الجوي الذي أحدث ثورة في مجال استخدام الطائرات من دون طيار ممكنا.

إن المحددات المرتبطة بالبيئة أو بالناقلات الجوية تتداخل لتُستغَل بعد ذلك باعتبارها جزءا من الاستراتيجية الجوية. كما تعمل النفاذية والاستمرارية، على سبيل المثال، على تعزيز السرعة والحركة. غير أن هذه الخصائص الأخيرة لم تُستخدَم بالكامل إلا حديثا بفضل التطور التقني للطائرة في أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث شاهدنا أعظم نجاحات القوة الجوية القادرة على إبادة دول بأكملها. لأن النفاذية والاستمرارية تخدم بشكل كبير مبادئ الحرب التي تعتمد على تمركز القوات وحرية الفعل أو اقتصاد القوات التي تعتبر من مبادئ الحرب العليا التي أعلن عنها فوش.

وبخلاف هذه المجموعات الثلاث الرئيسية توجد قدرات أخرى، أو إعاقات تتعلق بالناقل الجوي تحدد، بدرجات متفاوتة، الاستراتيجية الجوية:

- تخضع الطائرة لبعض قيود التنفيذ الإجبارية، بشكل أو بآخر، اعتمادا على الناقلات الجوية التي تُعتبر في الأساس بنيةً تحتيةً؛ أي أنها تعتمد على وجود قواعد جوية[16].

- لدى الناقلات الجوية القدرة على الطيران بسرعة كبيرة لتحقيق مهمة معينة. وهذا ما يسمى بالتفاعلية. واستخدام هذه الإمكانية في وقت قصير يسمح للطائرات بالتدخل على الفور تقريبا.

- إن تنوع الناقلات يسمح بمرونة الاستخدام المرتبطة بقدرة الناقل على تنفيذ عدة مهام في أثناء المهام الجوية نفسها، مثل مهمة التفوق الجوي أو مهمة الهجوم البري.

- الندرة النسبية التي ترجع إلى الزيادة في سعر وحدة المعدات والتي تؤدي إلى زيادة الاهتمام بالسلامة والحفاظ على هذه الوسائل.

هاتان الفئتان ضمن المحددات المتعلقة بالبيئة أو بالناقلات الجوية هما السبب أو الشرط لوجود حقيقة جوية عسكرية متميزة عن الظواهر العسكرية الخاصة بالبيئات الأخرى. وهذه الحقيقة الجوية العسكرية، كما في حالة الحرب تماما، تخضع للمبادئ على الرغم من أن قيمة هذه المبادئ تعتبر الأقل بشكل مطلق من غيرها في العلوم الأخرى وفقا للحكمة التي تنسب إلى المارشال دو ساكس de Saxe: «جميع العلوم تتمتع بمبادئ إلا الحرب لا مبادئ لها»[17]. ومع ذلك فإن معظم المؤلفين يعترفون بوجود هذه المبادئ. على سبيل المثال، تنص «التعليمات المؤقتة الخاصة باستخدام القوات الجوية للعام 1947» على أن «استخدام القوات الجوية، مثلها مثل أي قوة منظمة، تخضع لعدد من القواعد أو المبادئ الحربية التي يمكن تطبيقها في جميع الظروف»[18].

إن النصوص العقائدية الأولى للقوات الجوية الفرنسية تشتمل على ثلاثة مبادئ متشابهة إلى حد بعيد مع المبادئ التي حددها فوش في العام 1906 كما هي الحال في اللائحة المؤقتة للملاحة الجوية التي صدرت في مايو 1932 حيث لم يُحتفَظ «بحرية الفعل»:

المبادئ الأساسية لهذا الفعل [الملاحة الجوية] هي:

- التركيز على جبهة ووقت معين من الطيران المقاتل الأقوى من طيران العدو.
- البحث عن التأثير المفاجئ لاسيما سرعة التركيز.
- في جميع الأحوال يكون التركيز على اقتصاد القوات من خلال التنظيم الجيد للمهمات[19].

ومن هذا المنظور الكلاسيكي يبدو أن الطيران هو السلاح الذي يجمع بين جميع الصفات الضرورية للمناورة الاستراتيجية التي تُفهَم، وفقا لجوميني، باعتبارها «فن جلب الجماهير بأسرع وقت ممكن إلى النقطة الحاسمة في المنطقة وعند خط العمليات»[20].

يؤكد الكابتن رينيه فونك René Fonck، أحد أبطال الحرب العالمية الأولى، التفوق المطلق للطيران على جميع الأسلحة الأخرى:

العامل الأساسي في الحرب الحديثة يعتبر قوة النيران. الطيران هو أسرع وسيلة للدفع بقوة النيران إلى أي مكان في العالم. وانطلاقا من هذين المقترحين،

المتقاربين، يمكن معرفة المقترح الثالث: إنه الطيران الذي يحتل قمة التسلسل الهرمي لقوة الجيوش[21].

إن كامي روجيرون Camille Rougeron، بعد الحرب العالمية الثانية وفي مطبوعة لمقالاته بعنوان الحرب المقبلة، لا يؤكد أهمية النيران بل الحركة:

اعتمدت المناورة النابليونية في الأساس على استغلال التفوق في مجال السرعة الذي استند، في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، إلى الاختلاف في التنظيم والإمداد. غير أن هذا التفوق لم يكن ليُدان لولا أنه كان في مصلحة القوة الجوية. فالطائرات والقوات المحمولة جوا تعتبر كالترياق للجيوش التي تتكون من 400 فرقة التي تُنقل بشكل كبير من طرف إلى آخر عبر مسرح العمليات الضخم[22].

بعد الحرب العالمية الثانية عُدِّل التسلسل الهرمي وطبيعة المبادئ في النصوص العقائدية للقوات الجوية من أجل مراعاة الخصوصية الجوية؛ كما يتضح ذلك من التعليمات الصارمة المؤقتة حول استخدام القوات الجوية التي صيغت في العام 1947 تحت إشراف الجنرال جيراردو Gérardot. لقد أُعلِن عدد المبادئ الستة: اقتصاد القوات وحرية الفعل أو السلامة والتركيز على الوسائل والتنقل والمفاجأة والتعاون[23]. في العام 1969 كان البيان المتعلق بالخصائص العامة للقوات الجوية يحدد مبادئ استخدام القوات الجوية التي تختلف اختلافا كبيرا عن تفكير فوش Foch والتي تنبع مباشرة من خصائص البيئة والناقلات الجوية: وحدة المناورة الجوية واستمرار القدرة على رد الفعل السريع والأولوية الهجومية والسلامة والبحث عن المردود والتعاون مع القوات المسلحة الأخرى[24].

وبالمقارنة مع مبادئ الاستراتيجية العامة فإن مبادئ الاستراتيجية الجوية تبدو قليلة من الناحية الشكلية. أما عن العقيدة الأساسية للقوات الجوية الأمريكية فهي تتكون من سبعة مبادئ خاصة بالقوة الجوية التي تتشابه مع بعض من المبادئ الفرنسية: مركزية التحكم، ولامركزية التنفيذ، والمرونة، وتعدد الاستخدامات، والتأثيرات التآزرية، والمثابرة، والتكتل (التمركز)، وتركيز الجهود (الأولوية)، والتوازن (الموازنة)[25]. حتى من دون تنظير يمكننا ملاحظة الاستراتيجية الجوية وهي تجدِّد مبادئ الحرب من خلال إعادة تشكيل التسلسل الهرمي، أو من خلال اللعب على قيمتها النسبية، ولكن من دون أن يكون ذلك مدعاة لكي تصبح المبادئ القديمة باطلة المفعول.

بعد طرح هذه المحددات والمبادئ التي تتحكم في الاستراتيجية الجوية، هل يمكننا اقتراح نوع من الاستنتاج يتعلق بموضوع الاستراتيجية الجوية؟ في الواقع لقد أصابتنا الدهشة بسبب قلة الأعمال النظرية التي تتناول الاستراتيجية الجوية كما ذكر ذلك هيرفي كوتو- بيجاري مشيرا إلى صعوبة العثور على المؤلفين الذين كتبوا بعد العام 1940، كما أن جوزيف هينروتين Joseph Henrotin يتحدث أيضا عن الطابع المحدود لأعمال المنظرين الأوائل عن السلاح الجوي[26]. ومع ذلك يمكننا الاعتماد على الاستراتيجية البحرية التي توفر لنا معظم مفاهيم الاستراتيجية الجوية كما قال الأدميرال كاستيكس: «إن الاستراتيجية الجوية تعتبر الابن الروحي للاستراتيجية البحرية. لهذا فإن حالتها تشبه إلى حد بعيد حالة الأم». وبالاستناد إلى الاستراتيجية البحرية، يمكننا القول إن جوهر الاستراتيجية الجوية يكمن في عمليات هيمنة البيئة الجوية[27]. وهذا ما يؤكده جوليو دوهيت في كتاباته:

الحرب الجوية عبارة عن عملية سيطرة على الجو وتتم بالغزو الكامل، بعد اكتساب السيطرة على الجو يجب على القوات الجوية أن تضع لنفسها هدفا يسمح لها بتنفيذ ضربات جو-أرض بغرض كسر المقاومتين المعنوية والمادية للخصم[28].

في الولايات المتحدة الأمريكية بينما يعتبر وليام شيرمان (أول قائد حقيقي للقوات الجوية الأمريكية، فإن بيلي ميتشل يعد أول المتحمسين للتنظير الاستراتيجي، ويؤكد أن السيطرة الجوية في أثناء الحرب الجوية[29] «تعد في الحقيقة العامل الرئيسي للوضع الجوي»[30].

وإلى جانب الحاجة المشتركة إلى السيطرة على بيئتها الخاصة، يمكن توسيع المقارنة بين الاستراتيجيات البحرية والجوية لتشمل «الخدمات»، أي المهام المخصصة لدعم قوات البيئات الأخرى.. يتعرض كاستيكس لهذا الموضوع فيقول:

في الواقع، تبدو الاستراتيجية الجوية كحالة مفاجئة بالنسبة إلى الاستراتيجية الأصل (أي الاستراتيجية البحرية)؛ وذلك لأن مجالها يعد الأكثر شمولية. فمن خلال الجو يمكن التحكم في البر والبحر، على اختلاف بيئاتهما، لدى الأصدقاء والأعداء. من هنا تتعارض التدخلات المتعددة مع الفعل الصريح والحر ضد سلاح طيران العدو في الجو وفي البر أو ما يرتبط بالمنشآت [...]. وسيكون لهذه التدخلات، بطبيعة الحال،

التأثير نفسه في الاستراتيجية الجوية والاستراتيجية البحرية فيما يتعلق بالترتيب الزمني للعمليات وتوزيع القوات[31].

نماذج الاستراتيجية الجوية:
التكتيكية والإجرائية والاستراتيجية

بعد فحص صلاحية الاستراتيجية الجوية، من الضروري فحص الأنماط المختلفة التي سيُعبَّر عنها. لقد نشأ الطيران العسكري، تاريخيا، بوصفه مكونا تكتيكيا يهدف في الأساس إلى دعم قوات السطح، وبشكل خاص القوات البرية. بعد ذلك عمد الطيران، شيئا فشيئا، إلى تغيير فن الحرب وذلك بالسماح بتمديد العمليات ليس فقط نحو البعد الثالث، بل من خلال استخدام العنف المسلح على الجبهات من أجل الوصول إلى التنظيمات الاستراتيجية للعدو. وتتأرجح باستمرار القوات الجوية والعقائد والاستراتيجيات الجوية بين هذين المبدأين الرئيسيين. يظهر المبدأ الثالث، الأقل وضوحا، في فترة ما بين الحربين حيث يبدأ الاستخدام الإجرائي للسلاح الجوي.

فالنموذج التكتيكي وصل إلينا عن طريق كليمون أدير الذي لا يتعرض كتابه للاستراتيجية بالمعنى الدقيق للمصطلح، لكنه يتناول بالتفصيل حديثا عن «التكتيك الكبير» بالمعنى الذي أراده كونت دو غوبير comte de Guibert، أي حركات الوحدات وتنظيم المواقف أو تكوين القوات[32]. من هذا المنظور يتمثل الدور الأساسي للطيران العسكري في المشاركة في القتال مع قوات السطح من خلال تزويدهم بدعم نيراني أو من خلال النقل والإمداد والاستطلاع والمراقبة أو حتى في الحرب الإلكترونية.

ومن ثم يشتمل الطيران التكتيكي على طائرات خفيفة مهمتها القصف لدعم مناورة قوات السطح، أو لتوفير تغطية جوية للمواقع البرية، أو للاضطلاع بمهام استطلاعية أو إطلاق نار، كما يشتمل أيضا على طائرات النقل، في بعض الأحيان، القادرة على إسقاط المظليين، وتوجد كذلك الطائرات المتخصصة في الحرب الإلكترونية.

بيد أن قاذفات القنابل الثقيلة من مثل طراز B-17 أو B-24 التي اسْتُخدِمت في الحرب العالمية الثانية والقاذفات طراز B-52 المستخدمة في حرب فيتنام، أو

القاذفات طراز B-2 التي شاركت في عملية «حرية العراق» في أثناء حرب العراق قد خرجت أحيانا عن مهماتها الاستراتيجية المكلفة بها لدعم القوات البرية. ويطلق على مهمات القاذفات الثقيلة جهود «التخفيف» (أو الإضعاف) أو القصف البساطي الذي أخذ بعد ذلك اسم سجادة تيدر Tedder منذ حملة نورماندي. وعلى المستوى التكتيكي نجد أن الحرب الجوية تتعامل في ظل نزاعات تقليدية بين قوتين منظمتين، أو من خلال ما يسمى بالاشتباكات غير النظامية، أي وجود قوة منظمة في مواجهة محاربي العصابات أو مواجهة الاشتباك الدائر بين قوتين من محاربي العصابات.

ويتجسد النموذج الاستراتيجي من الناحية التاريخية في القصف بعيد المدى، بغض النظر عن فعل قوات السطح خلال الحرب العالمية الأولى، ويتجسد أيضا في فعل البريطانيين (سموتس وترنشارد وهندرسون) قبل أن يجري التنظير لهذا النموذج عن طريق المؤسس للاستراتيجية الجوية: الجنرال الإيطالي جوليو دوهيت[33]. تمتلك الحرب الجوية الاستراتيجية الأدوات الرئيسية كالطائرات القاذفة غوتا التي استُخدِمت في الحرب العالمية الأولى والقاذفات B-2 المستخدمة في حرب كوسوفو، مرورا بالطائرة القاذفة لانكستر Lancaster التي قصفت مدينة دريسدن الألمانية أو الطائرة القاذفة B-29 Enola Gay. أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أصبحت القاذفات الاستراتيجية قاذفات نووية: كالقاذفات الأمريكية ب 52- والسوفييتية Tu-95 والبريطانية V Bomber أو الفرنسية Mirage IV. إن نهاية الحرب الباردة وتضاعف الصراعات التقليدية التي تورطت فيها القوى العظمى تبرز الحاجة إلى وجود القدرة التقليدية الضاربة طويلة المدى التي تشبه القصف الاستراتيجي، والتي تدعمها الناقلات الجوية، وهو ما أدى إلى إمكانية التزود بأسلحة ثقيلة. وليس من الممكن وضع تعريف للقصف الاستراتيجي وفقا لنوع الهدف لأنه يمكن أن يكون هدفا عسكريا واقتصاديا وسياسيا وسكانيا، كما يمكن أن يكون هدفا رمزيا أيضا. ولا يعتمد القصف الاستراتيجي على نوع الأسلحة التي يمكن أن تكون تقليدية أو نووية أو تبعا لطبيعة الناقلات الجوية.

فالقصف الاستراتيجي يعتمد على عامل واحد وهو الانفصال في إدارة المعركة نفسها عن المستوى التكتيكي والإجرائي.

بيد أن هذا الانفصال قد يكون على المستوى الجغرافي، ولكنه بالتأكيد يرجع إلى طبيعة الهدف الذي يجب أن يؤدي تدميره «من خلال الآثار المادية والنفسية إلى تفكيك قدرات العدو المحتملة إلى درجة جعله غير قادر على مواصلة الحرب»[34].

بالنسبة إلى جوزيف هينروتين Joseph Henrotin، فإن هذين النموذجين التاريخيين - التكتيكي والاستراتيجي- باتا في طريقهما إلى أن يُتَجَاوَزا بشكل أساسي تحت تأثير التطور التقني الذي يسميه جوزيف هينروتين النموذج التآزري، أي التآزر والتفاعل وصولا إلى الدمج فيما يتعلق باستخدام القوة الجوية والمهام التكتيكية والاستراتيجية وحتى دمج العمليات البحرية أو البرية مع العمليات الجوية[35].

وحديثا، يتعرض كولن غراي لهذا الموضوع في كتابه عن السيطرة الجوية ويقول:

إن مستوى التقدم الجاري للسيطرة الجوية قد ازداد في منطقة غير قابلة للانفصال بشكل تام عن السيطرة البرية والسيطرة البحرية، ليس فقط من منطلق التعريف الاستخباراتي، ولكن أيضا، في سياق عملياتي، حيث تحل التأثيرات التكتيكية بصعوبة محل التأثيرات الاستراتيجية التقليدية. وحيث إن السيطرة الجوية تتميز «بقواعدها» الخاصة التي تستند في الأساس إلى الظروف الطبيعية، فهي من ثم تعتبر القوة التي تعتمد على سطح الأرض. ولا تستند الأهمية السياسية والاستراتيجية إلى السيطرة الجوية من الناحية التاريخية على مجرد التوصيف الأرضي، بل إن فعاليتها في الجو تعتمد بشكل حيوي على بنية الدعم الأرضي المعقدة إلى حد ما[36].

غالبا ما يُحذَف النموذج الإجرائي للاستراتيجية الجوية بسبب الخلط بينه وبين مهمة اعتراض القوات الجوية. لقد ظهر هذا النموذج خلال الحرب العالمية الأولى في صفوف القوات الفرنسية على شكل فريق جوي، أي أنها وحدة كبيرة مستقلة قادرة على التكيف مع مجموعة الجيوش، وتعتمد بشكل مباشر على القيادة العليا العامة (GQG)، وقادرة على التدخل في جميع أنحاء مسرح العمليات اعتمادا على احتياجات إدارة العملية.

وقد دافع الطيار الألماني هانز ريتر Hans Ritter عن هذا النموذج، وذلك في كتابه الريادي الذي صدر في العام 1926، إلى أن نُظِّر له من خلال المبادئ الرئيسية للقوات الجوية التي وضع أسسها أيضا هيلموت ويلبرغ Helmut Wilberg في العام 1926، وهو أحد أفراد هيئة الأركان المصغرة بقيادة الجنرال فون سيكت

von Seeckt[37]. أما عن المدرسة السوفييتية مع لابشينسكي Lapchinsky، فقد طُوِّرت مفاهيم قابلة للمقارنة[38] من خلال تنفيذ خطة النقل سولي زوكرمان Solly Zukerman في إطار التحضير لعملية أوفرلورد Overlord، حيث ارتبطت حركة الطيران الأمامي السوفييتي في ظل حماية مجموعات التدخل السوفييتية المتنقلة في 1942-1943، على سبيل المثال، مع النمط الإجرائي للاستراتيجية الجوية. وأخيرا دافع الأكاديمي الأمريكي روبرت باب Robert Pape، في كتابه «القصف الطريق إلى النصر» عن نموذج القصف الجوي الإجباري القريب جدا من النموذج الإجرائي[39].

بناء الاستراتيجية الجوية

من الناحية التاريخية يبدو أن تطوير الطيران العسكري بدأ كأداة تكتيكية تعمل على خدمة قوات السطح، ولهذا فقد أُعِد له من حيث الأصل ضمن الحقل المفاهيمي باعتباره سلاحا استراتيجيا قادرا على أن يتخذ، بشكل منفرد، القرار المرتبط «بفنون جدلية الإرادات التي تستخدم القوة لحل النزاعات». إن مؤسس الاستراتيجية الجوية، في الواقع، هو الجنرال الإيطالي جوليو دوهيت الذي أعد كتابا بعنوان المجال الجوي[40]؛ يعد أول عمل نظري في هذا المجال بعد الكتابات الأولى لكليمون أدير عن الطيران العسكري حيث يقول: «سيكون سيد العالم من يسيطر على الجو».

ولعل الفكرة الرئيسية عند دوهيت ما تتضمنه العبارة التالية: «لضمان الدفاع الوطني في حالة النزاع، من الضروري ومن اللازم توفير وسائل السيطرة الجوية»[41]. ويشكل دوهيت مع الجنرال الأمريكي بيلي ميتشلو الجنرال البريطاني هوج ترينشارد Hugh Trenchard ثلاثي العقيدة الاستراتيجية التي يطلق عليها «السيطرة الجوية المتكاملة» وهو ما يعني؛ وفقا لهيرفي كوتو - بيغاري أن «الاستراتيجية العامة تسيطر عليها القوات الجوية وإن لم تخضع لها»[42]. ولهذا يحتل القصف الاستراتيجي مكانة متميزة تقريبا في نظرياتهم حيث تأثرت مفاهيمهم عن الحرب والمكانة البارزة التي يجب أن تتصف بها القوة الجوية بشكل مباشر بمفاهيم كلاوزفيتز عن مادة الحرب وما تهدف إليه من إجبار العدو على تنفيذ رغباتهم، ومن ثم تحطيم إرادة العدو من خلال الفعل المباشر ضد مراكزه الحيوية.

من بين الآراء الداعمة «للسيطرة الجوية المتكاملة»، يمكن التمييز بين مجموعة كبيرة من المقترحات. حيث تؤكد هذه المقترحات عدم جدوى الجيوش الأخرى وعدم الفائدة من التفوق المصاحب للقصف الاستراتيجي كما قال ترينشارد وميتشل وسيفرسكي Seversky في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك جوزيف كينورثي Joseph Kenworthy في المملكة المتحدة، وكما قال بذلك أيضا المؤيدون للقصف الاستراتيجي المقصور على الأهداف الاقتصادية مثل شيرمان ومدرسة القوات الجوية التكتيكية، أو على أهداف سياسية عسكرية مثل هيردوت فون رودين Herhudt von Rhoden وهانز ريتر وروبرت كنوس Robert Knauss في ألمانيا، أو بول فوتييه Paul Vauthier ورينيه فونك وكامي روجرون في فرنسا.

ويعتقد المنظرون للسيطرة الجوية المتكاملة في القصف الاستراتيجي أنه الوسيلة لفرض إرادتهم على العدو، ولكنه، أولا وقبل كل شيء، يعتبر الأداة الرئيسية للتغلب على التفوق الجوي. في المقابل تعتبر المدرسة الدفاعية أن الطائرة المقاتلة هي أفضل وسيلة لضمان السيطرة الجوية.

أنشئت هذه المدرسة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة تحت إشراف الجنرال إدوارد أشمور Edward Ashmore الذي نظم دفاعات لندن ضد غارات قاذفات القنابل في غوتا في 1917 - 1918[43]. وقد ضمت المدرسة مجموعة من المنظرين اللامعين مثل لي كلير تشينولت Lee Claire Chennault الذي اهتم بتطوير الأفكار غير المتجانسة للغاية في ذلك العصر، التي تتعلق بقدرة الطائرات المقاتلة على اعتراض غارات القاذفات، وذلك قبل أن يتولى قيادة النمور الطائرة (Flying Tigers). بيد أن هذه المدرسة ظلت غير معترف بها إلى أن حدثت الثورة في مجال التفوق الجوي من خلال اكتشاف الرادار، كما يشير إلى ذلك مارتن فان كريفيلد، الذي شكل «انقلابا في طبيعة الحرب الجوية كما كان مفهوما منذ عصر دوهيت»[44].

عندما يكتسب أنصار مدرسة دوهيت بسرعة هذا التأثير الملحوظ بفضل حساسية الرأي العام تجاه الخطر الجوي، وبسبب دعم العديد من جماعات الضغط، فإن المدرسة التعاونية تتضمن من دون شك العديد من المنظرين والأنصار المهمين والذين يمارسون دورا حاسما في تنظيم وإعداد القوات الجوية. إن الفكرة الرئيسة التي تدور حولها مفاهيم قادة المدرسة التعاونية لا تنحصر في تفضيل

الطائرة القاذفة أو الطائرة المقاتلة، بل في مفهوم «التوافق بين الأسلحة». هذا المبدأ العظيم الذي اتُّفِق عليه خلال عمليات العام 1918 يفصل بين أفكار دوهيت وأفكار الجنرال الفرنسي بول أرمينغو Paul Armengaud، على سبيل المثال، الذي يدافع عن مبدأ القوات الجوية المستقلة، وبناء طائرات قوية قاذفة للقنابل[45]. ومن المعلوم أن أرمينغو نشر في العام 1932 كتابا بعنوان «الطيران والقدرة الهجومية لأداة حرب الغد» التي ألهمت، من دون شك، الإيطالي أميديو ميكوزي Amedeo Mecozzi مؤسس علم الطيران الإيطالي، والذي روج له في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي[46]. «التخفيف المنطقي» الذي يسعى إلى التوفيق بين استقلال القوات الجوية ومشاركتها في معركة الأرض، ولكن من دون إخضاع للجيش.

كما تناول أرمينغو مفهوم «التزامن الإجرائي» الذي يسعى إلى التوفيق بين استقلال القوات الجوية ومشاركتها في المعركة البرية، ولكن من دون أن تخضع للقوات البرية. إذن يرتبط كثير من المنظرين بالمدرسة التعاونية مثل الجنرال الفرنسي ألبير نيسيل Albert Niessel، وإميل أليهوت Émile Alléhaut، والبريطاني جون سليسور sir John Slessor، أو الروسي آرتور كارلوفيتش مدنيس Artur Karlovich Mednis.

ومن الملاحظ أن المنظرين الرئيسيين سعوا إلى الكتابة عن الاستراتيجية الجوية في فترة ما بين الحربين العالميتين، فالعمليات الجوية أو العمليات المشتركة للحرب العالمية الثانية لم تكن سببا في تشكيل مدارس جديدة، ومع ذلك فإن ظهور السلاح النووي، ومن بينها الطائرة التي تعتبر الناقل الرئيسي حتى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، قد أدى إلى حدوث خلل في التسلسل الهرمي للعقائد. حيث تجد المدرسة الاستراتيجية في الضربة النووية المضادة للديموغرافيا أنه سلاح مدرسة دوهيت نفسه بامتياز، بوصفه السلاح القادر على حدوث انهيار للنظام الاجتماعي لبلد بأكمله. وفي العصر النووي يمكن التقليل من الأهمية الاستراتيجية الجوية لمصلحة جدلية القصف الاستراتيجي والدفاع الجوي عند روجرون[47] Rougeron وأيضا لمصلحة اختيار الأهداف عند توماس فينليت Thomas Finletter، وأخيرا لمصلحة الجدلية النووية التي تتميز أكثر من الاستراتيجية الجوية (غالوا وبرودي وبواريبهو)، على الرغم من ذلك فإن انتشار القوى النووية من خلال الحديث عن

«النظرة الجديدة» لآيزنهاور Eisenhower تستدعي وجود انعكاسات أولية فاصلة حول دور السيطرة الجوية في العمليات الخارجية طبقا لما ورد في أعمال ريتشارد بي كلوكو Richard P. Klocko[48].

لقد كانت الفترة التي استغرقتها حرب فيتنام وأواخر السبعينيات فترة عقيمة بالنسبة إلى التفكير الجوي الذي ضعف بسبب القوة الكبيرة جدا للاستراتيجية النووية، التي تميزت بقمع التجربة الفيتنامية التي لم تُذكر، على سبيل المثال، في طبعة العام 1979 من دليل عقيدة المبادئ الأساسية للقوات الجوية الأمريكية (1-AFM 1)[49].

وقد كان من الضروري انتظار فترة الثمانينيات، واستيعاب جميع الابتكارات التقنية والتكتيكية المذهلة للعمليات الجوية في فيتنام، كي نشاهد ما أطلق عليه إدوارد لوتواك مولد القوة الجوية الاستراتيجية[50]. ولأن الاعتبارات التي تحدث عنها جون بويد تتجاوز بشكل سريع إطار الاستراتيجية الجوية، فقد حوفظ على هذه النهضة الجديدة من خلال أعمال جون واردن John Warden ودافيد ديبتولا David Deptula، في حين أن الحملات الجوية الخليجية في العام 1991، وكوسوفو في العام 1999، وأفغانستان في العام 2001، والعراق في العام 2003، قدمت عوامل جديدة تعمل على إثراء التفكير[51].

واليوم، يبدو أن الاستراتيجية الجوية تتحرك في اتجاهين رئيسيين، يعتمد الأول على ما أسماه ستيفن بيدل النموذج الأفغاني، أي العمليات التي أصبحت فيها القوة الجوية الأداة الرئيسية التي تدور حولها الأنماط الأخرى للقوة العسكرية[52]. أما الاتجاه الثاني فيدور حول فكرة القوة الجوية التي وصلت إلى نهاية المطاف، ومن ثم فإن هيمنتها بوصفها وسيلة هجومية ستُعترض قريبا بسبب زيادة كفاءة النظام الدفاعي؛ خاصة شبكات الدفاع الجوي المتكاملة والحديثة والمتعددة الفئات، والتي تستند إلى رادارات نشطة تعتمد على نظام المسح الإلكتروني (EASA)، كما أنها تستند أيضا إلى نظام صواريخ أرض-جو تنتمي إلى الفئة المزدوجة الرقمية سام أس[53].

هذا التطور التقني الذي يساعد على الإفلات من فعل الطيران العسكري، الفائق القوة هذه الأيام، في العديد من المناطق الشاسعة قد دُرس من خلال الجنرال

أيريه Ailleret في كتابه «فن الحرب والتقنية»[54]. في هذا العمل يوضح المؤلف أن «الحرب الجوية قد تعاني يوما ما مرحلةَ الاستقرار إذا كانت الصواريخ أرض-جو كثيرة العدد وذات تكلفة منخفضة قادرة على منع الطائرات من عبور خط ما أو الوصول إلى منطقة ما: «فكل محارب يمكن أن يطير مادام أراد ذلك بشرط أن يكون الطيران فوق أرضه، لكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك فوق الأرض التي يحتلها العدو»[55]. هذه الحرب الجوية على جبهة مستقرة ستشكل نهاية دورة تميزت بهيمنة الطيران الهجومي. ثم يكون الدور الهجومي بعد ذلك من اختصاص قوات السطح أو الأسلحة الفضائية والسيبرانية وصولا إلى الجدلية القائمة بين جنرالات الجيش التي لا تعطي أي ميزة للخصائص الهجومية لسلاح الجو.

17

الاستراتيجية السيبرانية

دانيال فونتر

Daniel Ventre

خصائص الاستراتيجية السيبرانية

لقد تشكل بعد العام 2007 (تاريخ الهجمات الإلكترونية الضخمة التي تعرضت لها أستونيا)، وبعد العام 2010 (تاريخ إصدار برنامج الألعاب الأولمبية)[1] حدثان أساسيان. وفي الواقع، واعتبارا من هذين التاريخين فقد نُشر العديد من الوثائق الاستراتيجية في جميع أنحاء العالم تقريبا. أما عن الظهور الأحدث نسبيا لهذه الاستراتيجيات السيبرانية الأمنية والسيبرانية الدفاعية، فيبدو أنها متزامنة مع

«يعتبر الجيش الأمريكي الفضاء السيبراني - وكذلك الحال مع العديد من الدول الأخرى - البُعد الخامس في المعركة»

هذين الحدثين، لكن يبدو أن هذا الظهور قد يكون أيضا مصاحبا لعملية أطول بدأت في التسعينيات، وترتبط بزيادة الوعي بالفرص والقضايا والمخاطر المتعلقة بالفضاء السيبراني. وحتى إذا لم يكن الأمر يتعلق بالاستراتيجيات السيبرانية، فإن السياسات والعقائد والاستراتيجيات الأخرى تتناول البيئة التي تُشكَّل من خلال الشبكات الكواكبية، وبشكل عام من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وذلك بدمج ما يطلق عليه الآن «السيبراني» في مفاهيم أمن نظم المعلومات وأمن المعلومات أو على المستوى العسكري وحرب المعلومات[2] وعمليات المعلومات وصولا إلى الدفاع عن الفضاء السيبراني.

يمكن النظر إلى الاستراتيجيات السيبرانية التي صيغت في السنوات الأخيرة بوصفها استراتيجيات متطورة، إذ إنها تمثل الجيل الجديد من الاستراتيجيات التي يمكن اعتبارها الامتداد الطبيعي للوثائق التي نشرت على مدار العشرين سنة الماضية. ومن الممكن للاستراتيجية السيبرانية أن تكون وطنية[3] ودولية[4] وأوروبية وإقليمية ومتكاملة وأمنية (حيث تنطبق على الدول وأيضا المنظمات والشركات والجهات الفاعلة الخاصة)[5]، ودفاعية ومتخصصة في مكافحة الجريمة السيبرانية والهجومية، كما يمكن لها أن ترتبط بالاعتداء والقوة[6] والحرب السيبرانية[7] والصراع السيبراني، فضلا عن أنها تعد وقائية ونشطة واستباقية وعمومية وشاملة، وقد تعمل على تحديد وسائل أو طرق الكشف عن الهجمات أو الردع[8] أو الرد على الهجمات السيبرانية، وتعمل أيضا على إعادة بناء ثقافة استراتيجية موجودة مسبقا[9]. إنها تعمل وفقا لخطة عمل في الفضاء السيبراني[10]. ويبدو أنها تنطوي على إعادة تعريف للاستراتيجية التقليدية من أجل التكيف مع خصوصيات الفضاء السيبراني[11] في عصر الشبكات الاجتماعية[12]. وتبقى على أي حال موضوعا قابلا لأن يُعرَّف بشكل كبير[13].

يمكن تطبيق الصفة «استراتيجي» على الهجمات السيبرانية نفسها[14]: فهي تشير إلى الهجمات التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، تحديدا. وهذه التسمية تذكرنا بعبارة «حرب المعلومات الاستراتيجية[15]» التي رُفِضت في التسعينيات، أو «عمليات المعلومات الاستراتيجية[16]». فمن الممكن أن تكون الاستراتيجيات أيضا أسلحة سيبرانية[17]. يمكننا اكتشاف، من خلال تلك المادة الغنية بهذين المصطلحين «السيبرانية» و«الاستراتيجية»، فكرة الجغرافيا الاستراتيجية في الفضاء السيبراني[18].

إعداد الاستراتيجيات السيبرانية

يعتبر الفضاء السيبراني نقطة الانطلاق لصياغة الاستراتيجيات السيبرانية. فمن خلال الطريقة التي بها يوضع تعريف ومفهوم لهذا الفضاء تنبع وجهات النظر التي تعتمدها الاستراتيجيات. فالجيش الأمريكي يعتبر الفضاء السيبراني – وكذلك الحال مع العديد من الدول الأخرى - البعد الخامس في المعركة. ويمكن تعريف الفضاء السيبراني بأنه فضاء مكون من ثلاث طبقات: الطبقة الأولى تقنية وتكنولوجية ومادية وطبيعية، تمثل البنية التحتية للمواد. والطبقة الثانية تشمل التطبيقات البرمجية. أما الثالثة فهي نفس - معرفية. ويقال أيضا عن هذا الفضاء السيبراني إنه يتخطى الأبعاد التقليدية (البر والبحر والجو والفضاء). من المقبول أيضا أن يعتمد العالم الحديث بشكل كلي على الفضاء السيبراني. وانطلاقا من هذه الاعتبارات حول طبيعة الفضاء السيبراني يمكن أن تظهر توابع أخرى قابلة للنقاش:

لا تستطيع الدول أن تعبر عن سيادتها في الفضاء السيبراني؛ لأن اعتماد المجتمع على هذا البعد التكنولوجي يجعله عرضة بشكل خاص للأعمال العدائية. فلايزال المهاجمون السيبرانيون يتمتعون بمميزات تفوق إمكانات المدافعين بسبب التأثير المفاجئ الذي لا يمكن أن يقلل من قوته أي أسلوب أمني أو دفاعي سلبي أو حتى إيجابي، بشكل تام. كما أن هؤلاء المهاجمين يمتلكون القدرة على إخفاء آثارهم. ولا تسمح الحالة المعرفية بوضع توصيف دقيق للعمليات التي تحدث في الفضاء السيبراني، الأمر الذي يجعلنا في مواجهة جميع الاحتمالات.

وطبقا لمجموعة من الافتراضات الأساسية، تُصاغ الاستراتيجيات السيبرانية على مستويات مختلفة: الدفاع (المسلح)، والجهات الفاعلة في الدولة المدنية (وزارات العدل والداخلية والصناعة والاتصالات، على سبيل المثال)، والجهات الفاعلة الاقتصادية (الشركات). كما يمكن أن تختلف الاستراتيجيات السيبرانية تبعا للمعايير المتعددة:

- الثقافة الاستراتيجية التي تعتمد بشكل خاص على المعتقدات المشتركة والتصورات والتاريخ والهوية الجماعية والعلاقة مع الدول الأخرى، ومدى قبول المعايير الدولية. وبالنسبة إلى الدول الصغيرة، تعد الحرب غير المتماثلة جزءا من التاريخ العسكري، فهل ستدخل استراتيجية الدفاع السيبراني بشكل تلقائي في هذا

المضمار؟ على العكس، لا يمكن للدول الكبرى اعتماد استراتيجيات غير متماثلة في الفضاء السيبراني.

- توصيف التهديدات[19] والتحديات والأولويات.

- طبيعة الدولة: دولة كبيرة أو صغيرة. هل لدى الدول الصغيرة الأهداف نفسها مثل الدول الكبيرة؟ هل تستطيع الدول الصغيرة المطالبة باستغلال الفضاء السيبراني لمواجهة التحديات نفسها التي تواجهها الدول الكبيرة؟

- تعريف الفضاء السيبراني: في الحقيقة يبدو أن الاستراتيجية التي حددتها وزارة الدفاع الأمريكية في العام 2011[20] تمنح الطبقة المادية للفضاء السيبراني أهمية أكبر من غيرها؛ بحيث يعمل الخيار الناتج عن هذه الطبقة على استخدام وسائل الدفاع لحماية البنية التحتية المادية على حساب الجوانب الاجتماعية والمعرفية للفضاء السيبراني[21].

- تأثير الدول المسيطرة: هل صيغت العديد من الاستراتيجيات الوطنية في السنوات الأخيرة على غرار النماذج التي فرضتها الدول المهيمنة؟ هل يوجد تأثير وانتشار لقواعد ومبادئ تفرضها هذه الدولة المهيمنة؟ إن التحليل المقارن للاستراتيجيات الوطنية يجب أن يحدد ويحلل ويشرح أوجه الاختلافات والتشابهات القوية. من المحتمل أن تتضح من خلال الاستراتيجيات السيبرانية مجموعة العلاقات الدولية وحقائق المشهد الدولي وكذلك القيود التقنية.

- يعتمد تطوير المعايير الدولية للأمن السيبراني اعتمادا كبيرا على الاستراتيجيات الوطنية للدول الكبرى.

استراتيجيات الأمن السيبراني

تحدد استراتيجيات الأمن السيبراني الأهداف السياسية والتدابير الواجب اتخاذها والمسؤوليات؛ وذلك من أجل ضمان حماية الشبكات والإنترنت والفضاء السيبراني الذي تعتمد عليه المجتمعات الحديثة المرتبطة بهذه التقنيات. وتشمل هذه الاستراتيجيات سرية عمليات التبادلات، وتكامل البيانات، وتوافر الأنظمة، والحماية ضد الخلل التقني والهجمات السيبرانية، وذلك من خلال الأولويات المتاحة لتأمين البنية التحتية الخاصة بالمعلومات الحساسة. يمكن أن تكون

استراتيجيات مكافحة الجريمة السيبرانية (في المملكة المتحدة، 2010، نيوزيلندا، 2007، مقترحات صيغت من قبل الجهات الفاعلة الخاصة)[22] متميزة عن استراتيجيات الأمن السيبراني[23].

ويمكن إدراج تدابير مكافحة الجريمة السيبرانية ضمن استراتيجيات الأمن السيبراني، وفقا لنمط تقليدي من العقوبات المدنية الجنائية التي تطبق على الجرائم والجنح التي تُرتَكب باستخدام أدوات الحاسوب. ومع ذلك فإن مكافحة الجريمة السيبرانية لا تندرج بشكل متكامل ضمن استراتيجية الأمن السيبراني (فحالات الغش والاعتداء الجنسي ضد الأطفال تدخل في إطار الجرائم التي تتضمنها مكافحة الجريمة السيبرانية، ولكنها ليست خاصة بالأمن السيبراني).

ووفقا لدراسة نشرها الاتحاد الدولي للاتصالات[24]، سيكون هيكل استراتيجية الأمن السيبراني على النحو التالي: تحديد إطار العمل الوطني، وتحديد السياسة الوطنية للأمن السيبراني، والمشاركة في الردود الوطنية، وتحديد الوزارات والوكالات الرئيسية التي تحتاج إلى ممارسة الدور القيادي فيما يتعلق بالأمن السيبراني، وتحديد مهمات هذه الوزارات والوكالات، وتحديد المشاركين الرئيسيين الآخرين الذين يتحملون مسؤوليات في مجال الأمن السيبراني، وتحديد المهمات المنوطة بهم ضمن منظمة الأمن السيبراني، وتحديد البنية التي يجب استخدامها لتطوير سياسات الأمن السيبراني، ووصف مهمات هذه البنية، وتحديد الهياكل المستخدمة حاليا ضمن عمليات الأمن السيبراني، ووضع توصيف لمهماتها من خلال التعاون بين ما هو عام وخاص (تحديد أهداف وبنية التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أهداف وبنية التعاون لخلق الثقة بين القطاعين العام والخاص)، وتحديد قدرات إدارة الحوادث، وتحديد بنية إدارة الحوادث، وتحديد وتعريف أولويات إدارة الحوادث، وتحديد الإطار القانوني، وتحديد أهداف التكيف مع الإطار القانوني المتعلق بالجريمة السيبرانية وثقافة الأمن السيبراني، وتحديد أهداف لبناء ثقافة وطنية للأمن السيبراني، والمتطلبات الإضافية وتحديد الطريقة التي ستوضع من خلالها أهداف الاستراتيجية الوطنية مع الإعلان عنها وتحديد الميزانيات والموارد اللازمة وتحديد جدول التنفيذ وتحديد أدوات القياس والأهداف.

إحصائية «استراتيجيات الأمن السيبراني/ الدفاع السيبراني» في العالم (مرتبة وفقا للدول)

وثيقة الاستراتيجية السيبرانية	الدولة	السنة
سياسة الأمن السيبراني في جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا	2010
استراتيجية الأمن السيبراني لألمانيا	ألمانيا	2011
استراتيجية الأمن السيبراني	أستراليا	2009
استراتيجية الأمن السيبراني النمساوي	النمسا	2013
استراتيجية الأمن السيبراني الكندي	كندا	2010
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني	كوريا الجنوبية	2011
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني	إسبانيا	2013
استراتيجية الأمن السيبراني	إستونيا	2008
الاستراتيجية الدولية للفضاء السيبراني	الولايات المتحدة الأمريكية	2011
الاستراتيجية الوطنية لتأمين الفضاء السيبراني	الولايات المتحدة الأمريكية	2003
استراتيجية الأمن السيبراني في فنلندا	فنلندا	2013
دفاع وأمن أنظمة المعلومات. استراتيجية فرنسا	فرنسا	2011
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني	المجر	2013
السياسة الوطنية للأمن السيبراني	الهند	2013
الاستراتيجية الدولية للأمن السيبراني - مبادرة الأمن السيبراني	اليابان	2013
استراتيجية الأمن السيبراني	اليابان	2013
استراتيجية أمن المعلومات لحماية الأمة	اليابان	2010
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والتخطيط الشامل	كينيا	2013

برنامج تطوير أمن المعلومات الإلكترونية (الأمن السيبراني) في الفترة 2011 - 2019	لتوانيا	2011
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني	لوكسمبورغ	2011
استراتيجية الأمن السيبراني	ماليزيا	2013
استراتيجية الأمن السيبراني في الجبل الأسود حتى العام 2017	الجبل الأسود	2013
استراتيجية الأمن السيبراني للنرويج	النرويج	2013
استراتيجية الأمن السيبراني في نيوزيلندا	نيوزيلندا	2011
الاستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات	أوغندا	2013
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2	هولندا	2013
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني	هولندا	2011
سياسة حماية الفضاء السيبراني جمهورية بولندا 2011 - 2016	بولندا	2010
استراتيجية الأمن السيبراني في جمهورية تشيكيا في الفترة 2011 - 2015 (2011)	جمهورية تشيكيا	2011
استراتيجية الأمن السيبراني وخطة العمل الوطنية التنفيذية الخاصة بالأمن السيبراني الوطني	رومانيا	2011
استراتيجية الأمن السيبراني في المملكة المتحدة	المملكة المتحدة	2011
استراتيجية الأمن السيبراني في المملكة المتحدة	المملكة المتحدة	2009
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني	المملكة المتحدة	2013
عقيدة أمن المعلومات في روسيا الاتحادية[25]	روسيا	2000

التخطيط الوطني الثالث للأمن السيبراني	سنغافورة	2013
الاستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات في جمهورية سلوفاكيا	سلوفاكيا	2008
الاستراتيجية الوطنية لحماية سويسرا من المخاطر السيبرانية	سويسرا	2012
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني	ترينيداد وتوباغو	2012
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني وخطة العمل 2013 - 2014	تركيا	2013
استراتيجية الأمن السيبراني للاتحاد الأوروبي. الفضاء السيبراني المفتوح والسليم والآمن	الاتحاد الأوروبي	2013

تشير دراسة حول الأمن السيبراني نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)[26] في العام 2012 إلى أن هذه القضية أصبحت واحدة من أولويات السياسات الوطنية باعتبارها المحور الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الاستراتيجيات الوطنية تتشارك في العديد من المبادئ (يجب أن تتولى الحكومات مسؤولية عن سياسات الأمن السيبراني من خلال التعاون المشترك بين مختلف الوزارات والوكالات بغرض تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي من دون تجاهل احترام القيم الأساسية مثل حرية المعلومات والوصول إلى الإنترنت). ولاتزال الاعتبارات السيادية الخاصة بتطوير سياسات الأمن السيبراني في العام 2012 قليلة من حيث الشراكة بين الدول التي سُلِّط الضوء عليها في هذه الدراسة. كما ظلت هذه الاعتبارات محورية في العام 2013 بعد الكشف عن البرامج الأمريكية للمراقبة السيبرانية في مواجهة الوعي المتزايد بمخاطر وسائل التجسس السيبرانية من قبل القوى الأجنبية.

ويخلص التقرير إلى وجود نقص عام في أدوات التقييم (المقاييس والمنهجيات) الخاصة بفعالية الاستراتيجيات ويؤكد التقرير على أن سياسات الأمن السيبراني لاتزال في بداياتها.

مثال: استراتيجية الأمن السيبراني في هولندا

في العام 2013 نشرت وزارة الأمن والعدل نسخة جديدة من استراتيجيتها الوطنية للأمن السيبراني. جاءت هذه الوثيقة في ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يشير إلى أهمية الأمن السيبراني للمجتمع ككل (أصبحت هولندا مركزا دوليا للإنترنت، وإحدى أهم أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (NICT) الأكثر قدرة على المنافسة وأحد أكثر البلدان اتصالا بالإنترنت). الجزء الثاني يقترح مشروعا (لإنشاء مجال آمن ومفتوح ويحترم الحقوق الأساسية من خلال العمل مع الشركاء الدوليين). أما الجزء الثالث فيرفض المناهج المختارة لتنفيذ المشروع. ستكون العديد من الملاحظات بمنزلة افتراضات أساسية لصياغة الاستراتيجية التي تهدف إلى ربط الأمن والحرية والفوائد الاجتماعية الاقتصادية:

- إن الحفاظ على الحالة الوظيفية للمجتمع الحديث يفرض تأمين الفضاء السيبراني الذي يعتمد عليه. وذلك للأسباب الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.
- التهديدات السيبرانية معروفة وتأتي مصادرها من البلدان الأجنبية أساسا (سرقة المعلومات السرية والتجسس السيبراني) ومن خلال الجريمة المنظمة (الاحتيال وسرقة البيانات).
- التعقيد والاعتماد والضعف هي افتراضات أساسية.
- لا يمكن تحقيق الأمن السيبراني بواسطة دولة واحدة فقط بسبب ترابط الشبكات.
- لا يمكن للأمن السيبراني أن يتجاهل القيم الأساسية (حرية التعبير والوصول واحترام الخصوصية...).

هذه النسخة المنقحة من الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني تعتبر الامتداد للاستراتيجية المنشورة في العام 2011.

وبينما كانت النسخة الأولى تعتبر نقطة تحول من تجاهل المشاكل إلى الوعي بها، فإن هذا الإصدار الجديد يهدف إلى التحول من الوعي بهذه المشاكل إلى العمل وتنمية القدرات. لم يكن هناك اتفاق على صياغة المبادئ العامة حيث كان الهدف هو وضعها موضع التنفيذ. كما كانت هناك رغبة في الانتقال من النهج العام للأمن السيبراني (زيادة المرونة) إلى النهج القائم على المخاطر (تقييم المخاطر والأخطار

المقبولة). ولهذا تعتزم الحكومة أن تكون اللاعب الرئيسي في مجال الأمن السيبراني بحيث يشتمل دورها على مكافحة التجسس السيبراني والجريمة السيبرانية ومنع الإضرار بالمجتمع والدفاع عن حقوق المواطنين، إلى أن يوضع بعد ذلك كل هدف يُعيَّن ضمن سلسلة من الإجراءات التي يجب تنفيذها بحلول 2014 - 2016.

الاستراتيجيات السيبرانية الدفاعية

نُشر العديد من الدراسات المقارنة الدولية للاستراتيجيات السيبرانية في السنوات الأخيرة (توماس ام. شن[27] وأدريانا دفورساك[28] وأمير أفيربوش وجابي سيبوني...)[29]. تشير دراسة نشرتها مؤسسة راند Rand الأمريكية في العام 2013[30] حول دول وكالة الدفاع الأوروبية (EDA) إلى أن أغلب هذه الدول لاتزال في مرحلة مبكرة من أجل وضع تعريف للاستراتيجيات السيبرانية التي تتعلق بالأمن السيبراني والدفاع السيبراني أو الحماية السيبرانية للبنية التحتية الحيوية[31].

النص	الدولة	السنة
ورقة الدفاع البيضاء	كوريا الجنوبية	2010
استراتيجية وزارة الدفاع للعمل في الفضاء السيبراني الوثيقة التي تأثرت بالاستراتيجية العسكرية الوطنية NMS-COللعام 2006 لعمليات الفضاء السيبراني	الولايات المتحدة الأمريكية	2011
الدفاع وأمن أنظمة المعلومات. استراتيجية فرنسا	فرنسا	2011
استراتيجية الدفاع السيبراني	هولندا	2012
سياسة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الدفاعية	حلف شمال الأطلسي	2011
الاستراتيجية العسكرية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية (بما في ذلك الفضاء السيبراني الذي يعتبر ضمن مجالات الفضاء المستخدم ساحةً للمعارك). هيئة الأركان المشتركة	الولايات المتحدة الأمريكية	2004

الاستراتيجية العسكرية الوطنية لعمليات الفضاء . هيئة الأركان المشتركة. تقديم(NMS-CO)السيبراني إطار استراتيجي لضمان تفوق الجيش الأمريكي في الفضاء السيبراني	الولايات المتحدة الأمريكية	2006

بعض استراتيجيات الدفاع السيبراني

محتوى استراتيجيات الدفاع السيبراني

تحدد «استراتيجية وزارة الدفاع الإجرائية في الفضاء السيبراني» (2011) خمسة مجالات استراتيجية: ينبغي اعتبار الفضاء السيبراني مجالا إجرائيا بشكل كامل، ويجب حماية شبكات الدفاع باستخدام مفاهيم إجرائية جديدة في مجال الدفاع، ويجب أن يتحرك الدفاع بالتعاون مع وكالات حكومية أمريكية أخرى ومع القطاع الخاص، ويجب أن تنشأ علاقات مع الحلفاء والشركاء الدوليين لتعزيز الأمن السيبراني، ويجب زيادة القدرات التي تتعلق بالموارد البشرية للدفاع السيبراني. جرى تقديم العديد من الموضوعات التي نوقشت في «الاستراتيجية الوطنية لحماية الفضاء السيبراني» في (فبراير 2003)، والتي حددت ثلاث أولويات: منع الهجمات السيبرانية ضد البنية التحتية الحيوية، والحد من الضعف الوطني لمواجهة الهجمات السيبرانية، وتقليل الأضرار. وتظهر هذه الموضوعات أيضا من خلال «الاستراتيجية العسكرية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية» (2004) التي حددت الفضاء السيبراني باعتباره ضمن مجالات المواجهة العسكرية. كما توجد هذه الموضوعات ضمن الاستراتيجية العسكرية الوطنية لعمليات الفضاء السيبراني (NMS-CO 2006) التي تركز على الأمن السيبراني وتعمل على تقديم تعريف للفضاء السيبراني وتحديد التهديدات ومواطن الضعف، وتقترح العديد من المحاور مثل الحاجة إلى الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا وتطوير الشراكات في مجال الصناعة والوكالات الحكومية والدول الأخرى، وكذلك في مجال تنمية الموارد البشرية. إن الأولويات الاستراتيجية تهدف إلى الحصول والحفاظ على المبادرات بغرض التحرك من داخل دائرة صنع قرار الخصم، وأيضا دمج قدرات الفضاء السيبراني ضمن إطار العمليات العسكرية وبناء القدرات الخاصة بعمليات في الفضاء السيبراني وإدارة مخاطر العمليات. إن

الاستراتيجيات التي أصبحت عامة لا تتناول طرق الإثبات (كإسناد الهجمات) كما أنها لا تحدد أيضا الحد الأدنى الذي تلجأ فيه الهجمات السيبرانية إلى استخدام القوة (وهي تستحق بذلك الرد العسكري).

مثال: الاستراتيجية السيبرانية للدفاع في هولندا

نشرت وزارة الدفاع الهولندية في يونيو 2012 استراتيجية سيبرانية، أطلق عليها أيضا وزير الدفاع في البيان الاستهلالي المرفق بالنشرة «استراتيجية الدفاع للعمل في الفضاء السيبراني». تندرج هذه الاستراتيجية الدفاعية ضمن الاستراتيجية السيبرانية الوطنية ولا تُعتبر إلا أحد مكوناتها.

يُعتبر الفضاء السيبراني نقطة البداية لهذه الاستراتيجية الدفاعية: إنه البعد الخامس للقتال (ولكنه لا يعتبر الأكثر تحديدا إذا لم يُشَر إليه بوصفه معقدا ومطورا). توفر الأدوات الرقمية ومعدات الفعل في الفضاء السيبراني: الأسلحة (الأسلحة السيبرانية) وأدوات الاستخبارات.

وتستند الاستراتيجية إلى فكرة لاتزال غير محددة (فضاء الإنترنت) وأيضا إلى خطاب يثير المخاوف: إذ إن اعتماد الجيوش على هذه الأنظمة يخلق نقاط ضعف يمكن أن تشكك في القدرات الإجرائية للقوات. كما أن الهدف الذي حددته هذه الاستراتيجية ينحصر في ضمان السيطرة الكافية على الفضاء السيبراني: باستخدام الأسلحة السيبرانية والأدوات المخابراتية وبناء وسائل الدفاع السيبراني لحظر أفعال الخصم. وللحد من نقاط الضعف، يجب على القوات أن تزيد من المرونة السيبرانية وعليها أن تزيد من سيطرتها من خلال تنمية قدراتها على إدارة العمليات السيبرانية.

ولتحقيق هذه الأهداف تقترح الاستراتيجية نظام قيادة وتحكم مركزي (حيث يمكن الاستدلال بالمنطق العسكري الهرمي) وسيكون وحده القادر على إدارة المشاكل المتعلقة بالفضاء السيبراني المعقد وتطوره السريع. كما تدعو الاستراتيجية إلى اتباع نهج عالمي، أي أن تعرف كيف تتجاهل الحدود الفاصلة بين المدنية والعسكرية وبين العام والخاص. لا يمكن أن يتوقف إسهام الجيش في مجال الدفاع عن أنظمته الخاصة: يمكن للهجوم السيبراني أن يؤثر في منظمة مدنية أو قطاع صناعي أو دولة... ولتحقيق الأهداف العامة، تقترح الاستراتيجية ستة مسارات للفعل:

- تبني نهج عالمي (عن طريق إنشاء قيادة سيبرانية في العام 2014 تقدم قدرات دفاعية وهجومية).

- تعزيز الدفاع السيبراني للقوات المسلحة (عناصر دفاعية، وحماية أنظمة الدفاع، وفريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية).

- تطوير القدرات العسكرية لإدارة العمليات السيبرانية (عناصر هجومية تستند إلى الوثيقة التي تتعرض لآفاق التنمية التي لاتزال مهمة جدا وفيها تكون الدول عند نقطة البداية). هنا يمكن طرح مسألة تقييم فعالية استخدام الأسلحة السيبرانية.

- تقوية المجال الاستخباراتي في الفضاء السيبراني.

- تعزيز قدرات الابتكار وتوظيف الأشخاص المؤهلين.

- تكثيف التعاون على الصعيدين الوطني والدولي.

يمكننا التعليق بإيجاز على هذا النهج الاستراتيجي من ناحيتين. فبينما تنادي السلطات العسكرية بنظام قيادة وسيطرة مركزي، فإنها تدعو إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص وبين المدني والعسكري. إن إلغاء الحدود ليس جديدا تماما. ومع ذلك، قد يسبب هذا الوضع تأجيج صراعات جديدة. فبعيدا عن الصراعات في الفضاء السيبراني مع الخصوم، ستظهر الصراعات على السلطة هذه المرة داخل المنظمة العسكرية نفسها وبين العسكريين والمدنيين (ما مدى قدرة الجيش على التدخل في البنية التحتية المدنية، على سبيل المثال؟).

وبينما تناقش الوثيقة الحاجة إلى احترام الإطار القانوني للأفعال الاستخباراتية، فإننا لا نجد أي إشارة إلى هذا الإطار فيما يتعلق بالعمليات الهجومية ولا حتى ما يرتبط بمفهوم الأخلاق. تبقى العلاقة مع القانون أحد أسباب نقاط الضعف وبالتالي يمكن طرح سؤال يتعلق، بعيدا عن هولندا، بالحرية الممنوحة حاليا للجيش في غياب الأطر القانونية الدقيقة.

الجزء الثالث

مفاهيم استراتيجية

18

الابتكار والتكيف

آدم غريسوم Adam Grissom

(نقله عن اللغة الإنجليزية ستيفان تايا)

لطالما كان موضوع التغيير العسكري محورا رئيسيا في مجال الدراسات الاستراتيجية منذ ظهور هذه الدراسات بوصفها حقلا للأبحاث بعد الحرب العالمية الثانية[1]. وخلال الفترة التي سبقت الثمانينيات كانت الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع مزيجا رائعا من القصص التكنولوجية العظيمة والسيرة الذاتية لكبار القادة، وقصص تحكي تاريخ الحملات العسكرية ودراسات لحالات تتعلق بالبيروقراطية. لم تجتمع هذه التيارات المتنوعة وكانت القيمة الإجمالية أقل

«يمكن دراسة الابتكار بشكل عام بوصفه ظاهرةً في زمن السلم، وذلك لأن الخصائص الفكرية والمادية والسياسية والزمنية لهذه الفترات تؤدي إلى خلق قدرات جديدة أكثر من زمن الحرب»

بكثير من هذه الأجزاء مجتمعة. جاء التغيير في العام 1984 عندما نُشر كتاب باري بوزن Barry Posen الكلاسيكي «مصادر العقيدة العسكرية»[2]. يشير بوزن إلى أن المنظمات العسكرية تتصف بأنها متحفظة ولكنها في الحقيقة تحاول التكيف مع المتغيرات الرئيسية، على الرغم من أن هذا الأمر قد يكون عرضيا في بعض الأحيان. يسعى بوزن إلى شرح كيف ولماذا وتحت أي ظرف يكون هذا الوضع. للإجابة عن هذه الأسئلة يختبر بوزن مجموعة من النظريات النابعة من رحم الأدبيات المستندة إلى العديد من دراسات الحالات في فترة ما بين الحربين العالميتين، وهكذا حقق بوزن ثورة نظرية خلقت حقلا جديدا من الأبحاث: إنه مجال دراسة الابتكار العسكري[3].

ومنذ ذلك الحين أصبح هذا المجال إحدى أكثر الدراسات الاستراتيجية ديناميكية وإنتاجية. حيث إنه يتضمن برنامجا بحثيا يعتمد على دراسة منهجية لأسباب ومحددات وعواقب التغير العسكري، ويمكن وضع تعريف لهذا البرنامج بأنه «تغيير في الممارسة الإجرائية التي تحدث زيادة كبيرة في الفعالية العسكرية»[4]. يتناول هذا الفصل الحالة الراهنة من خلال التشديد على الأطر النظرية، ووضع تلخيص للتيارات الرئيسية الخاصة بالبحث التجريبي، وتسليط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية لحقل سريع النمو منذ منتصف الثمانينيات. وأخيرا يسعى هذا الفصل إلى تحديد الفجوات الرئيسية، كما أنه يعرض التحديات والأولويات التي تهم الباحثين في المستقبل.

تعريفات وحدود

لقد تناولت الأبحاث التي تتعلق بالابتكار العسكري أدبيات مهمة في العقود الثلاثة الأخيرة. حيث استمر هذا الوضع منذ العام 2003 من خلال التعرض لأنواع أخرى من التغييرات تخص مستويات التحليل والأطر النظرية الجديدة. إن التغيير المرتبط بالممارسة العسكرية يعد الموضوع الأوحد في هذه النظريات. على الرغم من أن «التغيير» بوصفه مصطلحا عاما يكتسب المعنى الخاص وفقا للنموذج الذي يستخدمه الباحثون في دراساتهم التجريبية. ويتمتع هذا النموذج بثلاث خصائص:

أولاً: يتضمن التعديلات الفعلية أو محاولات تغيير السلوك العسكري على الأرض. فالحالات التي تنطوي على تغييرات إدارية بحتة، مثل برامج الاقتناء

أو إصلاحات الموظفين، لا تُدرج في نطاق البحث مادامت لا تتعلق بالممارسة الإجرائية.

ثانياً: يركز فيه البحث على حالات التغييرات التي لها تأثير أو أهمية كبيرة. أما عن التغيرات البسيطة أو الغامضة، فهي لا تلفت انتباه الباحثين.

من الواضح أن هذا التعريف لحدود مجال البحث عن طريق التأثيرات يعد إشكالا على المستوى المعرفي، ولكن يمكن فهمه في ضوء الحدود الحتمية للوقت والموارد المتاحة للباحثين.

وأخيرا، يركز الباحثون على حالات الابتكارات المخصصة لزيادة الفاعلية العسكرية، بيد أن الاهتمام بدراسة التغييرات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف أخرى مثل تخفيض الميزانية أو تغيير تكوين أفراد القوات المسلحة يبدو قليلا. ومن ثم يحدد هذا النموذج النطاق العملي للنهج الذي يركز على التغيرات في مجال الممارسة الإجرائية التي تنتج أو تهدف إلى إنتاج زيادة كبيرة في الفعالية العسكرية.

ضمن هذه الحدود يميل الباحثون إلى التركيز على نوعين محددين من التغيير، ويتعلق أولهما بالابتكار. فوفقا للاستخدام التقليدي، يعمل الابتكار العسكري على خلق قدرات جديدة، على حد تعبير كل من فاريل Farrell وتيريف Terriff، ويتضمن «تطوير تقنيات وتكتيكات واستراتيجيات وبنية عسكرية جديدة»[5]. ويمكن دراسة الابتكار بشكل عام بوصفه ظاهرة في زمن السلم، وذلك لأن الخصائص الفكرية والمادية والسياسية والزمنية لهذه الفترات تؤدي إلى خلق قدرات جديدة أكثر منها في زمن الحرب[6]. ووفقا لهذا الحقل البحثي فإن الابتكار يتميز بالتوقع وخلق قدرات جديدة والتدخل في زمن السلم.

أما النوع الثاني من التغيير فيتعلق بالتكيف. لقد أُنجز القدر الأكبر من الأعمال المفاهيمية التي تدور حول هذه النقطة. في حين أن الاستخدام التقليدي ينظر إلى التكيف العسكري بوصفه عملية الانتقال من القدرات الحالية إلى الاحتياجات الناشئة. ووفقا لفاريل، فإن هذا الأمر يتضمن «التغييرات التي تتعلق بالاستراتيجية وإنتاج القوى والتخطيط والعمليات العسكرية كاستجابة للتحديات الإجرائية ولضغوط الحملات العسكرية»[7]. ومن ثم فإن التكيف يكون فعالا عندما يتمكن من ضبط القدرات الحالية والاستجابة إلى الضغوط الإجرائية[8].

ومن المعروف، وعلى نطاق واسع، أن كلا من الابتكار والتكيف ضروريان للفعالية العسكرية. إن الأمة أو المنظمة التي تفشل في تكييف قدراتها مع الاحتياجات الراهنة ليست في وضع أفضل من تلك التي تفشل في تطوير القدرة على الإنتاج. ومن ثم تتماثل النتيجة العسكرية مع هذا الوضع. من ناحية أخرى ثمة اعتراف متزايد بالترابط التنظيمي بين كل من الابتكار والتكيف على الرغم من كونهما ظاهرتين مختلفتين. إن الأمثلة المهمة التي تدل على التغييرات العسكرية غالبا ما تتناول هاتين الظاهرتين. ولهذا قد تحتاج القدرات الجديدة إلى التكيف مع الاحتياجات الراهنة، وفي المقابل - كما يلاحظ كل من فاريل وتريف - «غالبا ما يؤدي التكيف إلى الابتكار».

الابتكار العسكري

تُجمِّع البحوث المتعلقة بالابتكار العسكري في سبع مدارس فكرية[9]. وتهتم هذه المدارس على التوالي بإعادة التوازن المادي والتغير التكنولوجي والعلاقات المدنية العسكرية والتنافس البيروقراطي بين الخدمات والديناميكيات السياسية الداخلية والثقافة الاستراتيجية والثقافة التنظيمية. ومن داخل أعمق التقاليد الأكاديمية، يزعم الباحثون في كل من هذه الأكاديميات أن نموذجهم النظري يقدم تفسيرا للابتكار العسكري أفضل بكثير من الأكاديميات الأخرى. وتتداخل هذه المنافسة بين النظريات ضمن إطار نظرية المعرفة الوضعية، وفي ثقافة الدراسات الاستراتيجية والأمنية. ومن هذا المنظور الواسع النطاق يتضح أن التيارات البحثية تشكل مجتمعةً الإطارَ اللازم لفهم الديناميكيات المعقدة التي يمكن أن تؤثر في التغيير العسكري. فكل مدرسة فكرية تمثل وجهة نظر قوية إذا كانت قائمة بصفة جماعية وليست فردية[10]. وسوف يعمل القسم التالي على وصف كل من هذه المدارس السبع الفكرية، ويقدم توصيفا للحجج الأساسية التي قدمتها كل مدرسة مع الأطر النظرية والأبحاث التجريبية التي أجريت بالفعل.

ديناميكيات إعادة التوازن المادية

تعد الواقعية الجديدة، إلى حد بعيد، المدرسة الأساسية للفكر في مجال الابتكار العسكري. وهناك بالفعل إجماع واسع على أن الحسابات المتعلقة بالتوازن المادي تمارس دورا مهما في تحفيز التغيير العسكري. على مستوى الدولة يصر أنصار

الواقعية الجديدة على أن الحكومات هي التي تراقب علاقات القوة العسكرية بشدة، وتسعى إلى ذلك من أجل منع مخاطر اختلال التوازن المحتمل. من هذا المنطلق قد تتخذ الدول تدابير خارجية، مثل بناء التحالفات، أو داخلية من خلال التكيف والابتكار العسكري[11].

بالطريقة نفسها تعمل الأفرع العسكرية على مراقبة توازن القدرات العسكرية لدى الخصوم المحتملين. ولأن وضعية الترقب تجعلنا نخشى الهزيمة في أثناء العمليات المستقبلية أو الجارية، فإن هذا الأمر سيكون الدافع القوي للابتكار والتكيف[12].

يزعم بعض أنصار الواقعية الجديدة أن هذه الديناميكيات تكفي لشرح أسباب حدوث التغيير في المجالات العسكرية، وكيفية حدوثها أيضا[13]. ومع ذلك لايزال أنصار الواقعية الجديدة يمثلون أقلية ضعيفة حتى الآن. إن تراكم الأدلة التجريبية التي ترفض فكرة التكيف أو الابتكار حال كونهما يتبعان نمطا عقليا بحتا للحصول على أفضل النتائج قد يؤدى بطبيعة الحال إلى البحث عن عوامل أخرى. إنه الاتجاه السائد الذي يرى من خلال الديناميكيات المادية أنها أداة لفهم يتناسب مع الدافع إلى الابتكار أو التكيف. من ناحية أخرى فهذه الديناميكيات المادية لن تكون لها فعالية كبيرة في حالة التنبؤ بمحتوى التغييرات من دون الإشارة إلى الديناميكيات السياسية والاجتماعية والثقافية.

الديناميكيات التكنولوجية

تحتل التقنية مكانة متميزة في مجال دراسات التغيير العسكري. ولذلك تتوافر أدبيات عديدة تتناول الابتكار التكنولوجي من حيث القدرة على تحديد مسار التغيير العسكري[14]. ومع ذلك لاتزال الحتمية التكنولوجية موضع انتقادات شديدة[15].

على العكس من ذلك هناك إجماع ساحق على أن التكنولوجيا تخلق فرصا للتغيير، بيد أن هذا التغيير يُحدَّد من خلال العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية[16]. فلا يمكن اعتبار التغيير التكنولوجي هو المحركَ بل الوسيط فقط. والحقيقة أن الدلالة الحقيقية للتكنولوجيا أُدرجت ضمن الإشكاليات التي يصوغها البنيويون، ويدللون على ذلك بالقول إنها تتجاوز مرحلة المظاهر التقنية لتدخل إلى عالم الأفكار والبنية الاجتماعية التي تسهم في إنتاجها. بيد أنهم باستنادهم إلى هذا

الرأي يميلون إلى إضعاف الصلاحية المفاهيمية للحتمية التكنولوجية والعمل على استكمال تفنيد مصداقيتها من الناحية التجريبية.

ومع ذلك لاتزال التكنولوجيا هي الطرف المؤثر ضمن العوامل التي تأخذ في الاعتبار التغييرات العسكرية. ويتضح هذا الأمر من خلال مرحلة المظاهر التقنية العسكرية التي تعكس بشكل واقعي الديناميكيات السياسية والاجتماعية والثقافية العميقة جدا[17]. وكما يقول فاريل تكشف المركبات المدرعة المضادة للكمائن والألغام (MRAP) التي استخدمتها القوات المسلحة الأمريكية في العراق وأفغانستان عن المفهوم الغربي لمكافحة التمرد بشكل كبير. يمكن للمرء أن يصف بشكل تقريبي أي شيء بأنه تقني عسكري.

الديناميكيات المدنية العسكرية

في كتابه «مصادر العقيدة العسكرية» وضع باري بوزن تعريفا للنموذج المدني العسكري الخاص بالابتكار. ويستند هذا الكتاب إلى ثلاث دراسات لحالات تجريبية تدور حول التغيير العقائدي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين:

وهذه الحالات هي إنشاء قيادة القوات الجوية الملكية البريطانية، وتطوير مفهوم الحرب الخاطفة من قبل القوات البرية الألمانية، واعتماد عقيدة «المعركة المنهجية» من قبل القوات البرية الفرنسية. وبمقارنة هذه الحالات يسعى بوزن إلى القول بأن الابتكار يحدث عندما يتدخل الزعماء السياسيون الوطنيون في التطورات العقائدية للجيوش، وغالبا ما يحدث ذلك بمساعدة ضباط غير تقليديين. في غياب هذه العناصر تميل الأفرع العسكرية إلى الالتزام بالعقائد التي تحافظ على الاستمرارية وتحمي المصالح الخاصة. ومن هذا المنطلق يجب على صانعي القرار المدني أن يطالبوا ويقودوا عملية الابتكار من السلطة الأعلى.

لقد أنجز الكثير من الأعمال التي تدور حول هذه القضية في السنوات الثلاثين الماضية. على سبيل المثال تستنتج دراسة بعنوان «الاشتباك مع العدو»، وهي الدراسة التي خصصها كيمبرلي مارتان Kimberly Marten للتخطيط الدفاعي السوفييتي، أن القادة المدنيين هم المحرك الرئيسي للابتكار العسكري في الثمانينيات[18]. يتكرر الأمر نفسه مع إدموند بيرد Edmund Beard عند تناوله تطوير الصواريخ الباليستية

العابرة للقارات (ICBM) من خلال الدراسة التي تتناول السياسة البيروقراطية، حيث يسعى إلى القول بأن القادة المدنيين أجبروا القوات الجوية على تبني صواريخ عابرة للقارات بدلا من التمسك بالطائرات قاذفة القنابل[19]. أما عن دراسة دافيد أرمسترونغ David Armstrong حول «الرصاص والبيروقراطيون»، فتتناول أسباب توقف أبحاث الجيش الأمريكي عن دمج الأسلحة الآلية ضمن ممارساتهم الإجرائية بسبب عدم تدخل المستوى السياسي[20]. وفي دراسة عن «المؤسسات السياسية والتغيير العسكري»، يحاول ديبورا أفونت Deborah Avant إثراء نظريته بإظهار المميزات الواضحة للقوات البرية البريطانية التي تكمن في طريقة الابتكار في الحروب الصغيرة في فترة الستينيات، والتي تأتي من القدرة الفريدة لرؤساء الوزراء للسيطرة على قادة مسرح العمليات[21].

وهكذا توضح أدوات هذه المدرسة الفكرية لماذا وكيف يمكن أن تؤثر الديناميكيات السياسية من خلال أعلى المستويات في الحكومة على وتيرة التغيير أو الميول العسكرية. ويفترض هذا الأمر وجود تشدد من جانب القوات المسلحة على الرغم من إشكالية انصياع السلطة المدنية لهذا التشدد.

الديناميكيات السياسية داخل القوات المسلحة

تركز المدرسة البيروقراطية أبحاثها على التأثيرات التنافسية بين الأفرع العسكرية في الدولة نفسها؛ حيث تعتمد هذه المدرسة على شح الموارد بوصفه محركا رئيسيا للابتكار. ولهذا تسعى الأفرع العسكرية إلى الحفاظ على الميزانيات أو زيادتها في بيئة تنافسية من أجل السيطرة على المهمات ذات الأولوية التي تخص المصلحة الوطنية. ينتج الابتكار في كثير من الأحيان في ثنايا هذه العملية التنافسية.

وتعد المرجعية الأساسية لهذه المدرسة أطروحة أوين كوت Owen Cote التي نشرت في العام 1996 تحت عنوان «سياسة العقيدة العسكرية المبتكرة. البحرية الأمريكية وقواعد الصواريخ الباليستية»[22]. توضح الأطروحة أن مهمة الضربة النووية العابرة للقارات دخلت حيز المنافسة بين الإدارات في ستينيات القرن الماضي، الأمر الذي ساعد على تحفيز البحرية الأمريكية على تطوير غواصة الصواريخ الباليستية من طراز Polaris. في العقود التي تلت هذه الفترة لم تعد المهمة تختص

بالتحديات المتعلقة بالمنافسات البيروقراطية حيث إن غواصة الصواريخ الباليستية من طراز Trident D5 – التي حلت محل الغواصة Polaris - لم تصل إلى المستوى الابتكاري نفسه.

الأدبيات التجريبية التي تتعرض لهذا الموضوع كثيرة جدا. لذلك استنتج مايكل أرماكوست Michael Armacost وأندرو باسيفيتش Andrew Bacevich أن المنافسة الداخلية بين الإدارات في الأعوام 1950 - 1960 دفعت الجيش الأمريكي إلى تطوير صواريخ متوسطة المدى من طراز Jupiter وقاذفة الصواريخ الذرية من طراز Davy Crockett وطراز Little John[23].

يتحدث كل من فريدريك بيرجرسن Frederick Bergerson في كتابه «الجيش يستقطب سلاح الجو» وجيمس برادين James Bradin في كتابه «من الهواء الساخن إلى الجحيم»، عن الاحتكاك الدائم بين الجيش والقوات الجوية والذي يدور حول مهمات الدعم الجوي القريب، الأمر الذي يوضح تطور الطائرة الهليكوبتر الهجومية في العام 1960[24]. أما عن كتاب دوغلاس كامبل Douglas Campbell بعنوان «مناقشة حول طراز الطائرة Warthog والدعم الجوي القريب» فإنه يتحدث عن تلك المنافسة التي دفعت سلاح الجو إلى بناء طائرة من طراز A-10 Warthog[25]. توضح أبحاث هذه المدرسة الفكرية كيف ولماذا تؤثر الديناميكيات البيروقراطية في التغيير العسكري. كما أنها تفترض اعتبار المؤسسات العسكرية جهات فاعلة تتسم بالأنانية لتنافسها على الموارد. أيضا فإنها تعترض على سلوك صانعي القرار المدنيين الذين يمكنهم التلاعب بهذه الحوافز لدفع الإدارات إلى الابتكار.

الديناميكيات السياسية الداخلية للمؤسسات العسكرية

يهتم هذا التيار بديناميكيات المنافسة والتنافس بين أفرع الإدارة نفسها. ولذلك يفترض هذا التيار عدم اعتبار المؤسسات العسكرية جهات فاعلة بمفردها بحيث يؤدي التنافس، عندما يتعلق الأمر بتخصيص الميزانية أو التأثير أو الترقيات، إلى الابتكار.

ويعود المرجع الأساسي لهذا التيار إلى ستيفان بي روزن، من خلال كتابه «الانتصار في الحرب المقبلة. الابتكار والجيش الحديث»، الذي يعتمد على تحليلات

لنحو عشرين من الابتكارات التي تدور حول حاملة الطائرات والطائرات المروحية الهجومية. بالنسبة إلى روزن فإن عملية الابتكار تستند إلى المصادر المتطورة التي يعتمدها الضباط المتأثرون «بنظرية النصر الجديدة، وبنموذج الحروب المقبلة، وبالطريقة التي يجب أن ينتهجوها من أجل تحقيق الانتصار».

ومن الواجب على هؤلاء الضباط بناء تحالف بيروقراطي داخل الإدارة من أجل تعزيز مفهوم الابتكار ودمجه في مؤسساتهم. وهو الأمر الذي يتطلب، في الأغلب الأعم، وجود دعم من قبل ضباط محترمين وإنشاء فرع متخصص في الابتكار لضمان عملية الترويج «لتوجهات السلطة من خلال التأثير في نظام النهضة»[26].

لقد ساعد هذا التيار البحثي في وجود مجموعة كبيرة من الدراسات التي أدت إلى تدعيم وإثراء نظرية روزن. وكذلك الحال بالنسبة إلى مفهوم «الحرب غير التقليدية» عند سوزان ماركي Susan Marqui، حيث يمكن استنتاج أهمية الزيادة في قدرات العمليات الخاصة في الولايات المتحدة منذ العام 1980 التي تعود إلى التنافس الداخلي بين الإدارات والحاجة إلى إنشاء أنظمة قوية للترويج للقوات الخاصة[27]. في دراسة له بعنوان «سياسة الابتكار. نماذج من الحالات البحرية» يوضح فنسنت دافيز Vincent Davis أن عملية تطوير السفن التي تعمل بالطاقة النووية أو الغواصات القاذفة للصواريخ البالستية أو الأسلحة النووية التي تُطلَق عن طريق الجو تنطوي في كل مرة على تحالفات بيروقراطية بين ضباط من مختلف الرتب يتمتعون بشيء من المصداقية الداخلية[28]. يصل غريغوري إنجل Gregory Engel إلى الاستنتاج نفسه في دراسة له بعنوان «الصواريخ الموجهة وصواريخ توماهوك»، حيث طُوِّر الصاروخ الموجه من قبل سلاح البحرية[29]. وأخيرا في كتاب بعنوان «المركبة القتالية برادلي Bradley وكيف تصل إلى الهدف»، يصف بلير هاوورث Blair Haworth آثار المنافسات بين القوات المسلحة المشتركة على تطوير قدرات قوات المشاة الميكانيكية في الجيش الأمريكي.

وبما أن قوات المشاة الميكانيكية الأمريكية لا تمتلك سوى المكونات المهيمنة من نوع مركبات المشاة والمدرعات، فإن التنافس بين هذه الآليات يحد من الابتكار فيما يخص المعدات والتكتيكات[30].

توضح مواد هذه المدرسة الفكرية كيف ولماذا يمكن أن يكون للديناميكيات السياسية بين المستويات العليا في المؤسسة العسكرية هذا التأثير في وتيرة التغيير العسكري واتجاهه. وتفترض هذه المدرسة اعتبار أن التنظيمات الأولية داخل المؤسسات العسكرية هي الجهات الفاعلة الأنانية التي تتنافس على الموارد والمكانة. كما أنها تعترض على سلوك القادة العسكريين أو المدنيين في وزارة الدفاع الذين يمكنهم استخدام هذه الديناميكيات الداخلية لتهيئة الظروف الضرورية للابتكار.

الثقافة الاستراتيجية

من المعروف أن مفهوم الثقافة يصعب التعامل معه في الدراسات الاستراتيجية. ومع ذلك لا يمكننا التقليل من شأنه كما تقول ديما أدامسكي Dima Adamsky، التقاليد العسكرية الوطنية والثقافات المهنية [تؤثر] في مسار ونتائج التغيير العسكري. إن نوعية الأسلحة المطورة وهيئة الجندي الذي يستخدم هذه الأسلحة تعتبران منتجات ثقافية في أعمق معانيها[31].

ويقدم كتابها «ثقافة الابتكار العسكري» المكونات النظرية الأساسية لهذا التيار البحثي. وفي الحقيقة فإن هذا التيار يعمل على تفعيل الثقافة الاستراتيجية من حيث المؤشرات القابلة للقياس التي تتعلق بـ«النمط المعرفي الوطني» الذي يؤثر في الطريقة التي تفكر بها الدول عندما يتعلق الأمر بالتغيير في المجال العسكري.

كما أن هذا التيار يستخدم أيضا نوعا من التحليل لمقارنة الجهود الأمريكية والإسرائيلية والروسية، وذلك لاغتنام الفرصة «لثورة تكنولوجيا المعلومات في الشؤون العسكرية» (RMA). وتخلص أدامسكي إلى أنه بسبب هذه الأساليب المعرفية المختلفة، طور الروس هذه المفاهيم بشكل جيد قبل أن يحصلوا على المواد الضرورية، في حين أن الإسرائيليين والأمريكيين أخذوا الطريق المعاكس. لقد أسفرت هذه المسارات المفاهيمية المتعددة عن نتائج مختلفة تماما أيضا. بالنظر إلى هذه الحقيقة، بالنسبة إلى أدامسكي فإن «التغيير في الثقافة الاستراتيجية يعكس الاختلافات في أنماط الابتكار القائمة على تقنيات متماثلة».

وإذ تعد الدراسات التجريبية في هذا المجال محدودة، لكنها تواصل الإنتاج في ظل ما تقدمه أدامسكي... وهكذا، فإن دراسة توماس ماهينكن Thomas Mahnken

الرئيسية «التكنولوجيا وطريقة الحرب الأمريكية منذ العام 1945» تتوافق بشكل جيد مع نموذج أدامسكي والعمل على توفير صورة مماثلة للثقافة الاستراتيجية الأمريكية التي تتجه صوب الابتكار من خلال قدرات قوة النيران فائقة التكنولوجيا[32]. من ناحية أخرى، في دراسة بعنوان «جيوش من الجليد وجيوش من الرمل» يقدم كل من مايكل آيزنشتات Michael Eisenstadt وكينيث بولاك Kenneth Pollack الأنماط المعرفية في مصر وسورية والعراق التي حالت دون تبني قواتهم المسلحة لابتكارات المستشارين السوفييت في الستينيات والسبعينيات[33]. وتوضح هذه الأعمال كيفية وأسباب تأثير الثقافة الاستراتيجية على المستوى الوطني على وتيرة ومسار التغيير العسكري. على غرار المدافعين عن الذرائع الثقافية في مجالات أخرى، فقد يتعلق الأمر بحسابات غير معلومة.

ديناميكيات الثقافة التنظيمية

لقد اعتُرِف منذ زمن طويل بأن التنظيمات العسكرية تتمتع بخصائص ثقافية قوية[34]، فقد اهتمت تيارات بحثية كاملة بتأثير هذه التنظيمات العسكرية على التغيير العسكري. قدم كل من ثيو فاريل وتييري تيريف الإطار المفاهيمي الأساسي من خلال وضع تعريف للثقافة على أنها «المعتقدات الذاتية المشتركة التي تخص العوالم الاجتماعية والطبيعية، والتي تحدد الجهات الفاعلة وموقفها وإمكانيات عملها». كما أنهم يفترضون أن الثقافة غالبا ما تكون هي العائق أمام الابتكار. من الناحية التحليلية فإن الثقافة تعمل كوسيط متغير،

> حيث يكون بعض الخيارات ممكنا والبعض الآخر غير ممكن. تحدد الثقافة مفهوم عالم الجهات الفاعلة بحيث تدفعهم إلى التركيز على قضايا معينة وإهمال قضايا أخرى. إذن الثقافة تؤطر للبحث عن الحلول[35].
>
> لذلك، يكون تأثير الثقافة أكثر وضوحا عندما تفشل المؤسسة في تمييز مشكلة ما، أو عندما تأخذ في الاعتبار حلا محتملا.

لقد أنتج هذا التيار البحثي العديد من الدراسات التي دعمت هذا المنطق. في دراسته عن «فهم حملة هيلماند»، يستنتج أنتوني كنغ Anthony King أن العوائق

الثقافية قد أدت إلى منع ضباط القوات البرية البريطانية من إدراك إلى أي مدى كان نهجهم الحركي الثقيل يعيق الحملة بأكملها في هلماند[36].

وبالطريقة نفسها يتحدث ريتشارد لوك-بولان Richard Lock-Pullan في دراسته «سياسة التدخل الأمريكية والابتكار العسكري» بأن العوائق الثقافية لم تسمح للجيش الأمريكي بمعرفة إلى أي درجة يعتبر البناء الجيد للهوية العسكرية بعد فيتنام غير متوازن عندما يتعلق الأمر بالاحتياجات الأمنية للأمة[37]. وأخيرا توصل جون ناغل John Nagl إلى الاستنتاج نفسه حول الثقافة التنظيمية للجيش في ستينيات القرن الماضي[38]. يبدو أن هذه الحالات تثبت أن الثقافة التنظيمية يمكن لها أن تخفي المشكلات.

من ناحية أخرى فإن وجود مثل هذه المجموعة الكبيرة من الأعمال يعني ضرورة تضمنها حلولا محتملة. ففي دراسة حول «الأفكار الأمريكية والتغيير العسكري لحلف الناتو من العام 1989 إلى العام 1994» يخلص تيري تيريف إلى أن تشابك المصالح بالتبني يمارس دورا حاسما يفوق الحساب العقلاني عندما يتعلق الأمر بتحديد شكل حلف الناتو بعد الحرب الباردة[39]. وفي دراسة له بعنوان «الابتكار أو الموت»، يحاول تيريف أن يظهر الوجه الآخر للعملة، حيث يصف أهمية البحث عن الابتكارات التي تنفذها قوات مشاة البحرية والتي تسمح لهذه القوات بالبقاء من دون وضع مقارنة بينها وبين الجيش الأمريكي[40]. وفي دراسة له بعنوان خلافات حول البندقية «إم 16»، يحاول توماس ماكنوغر Thomas McNaugher أن يظهر إلى أي مدى أصبحت التقاليد المتعلقة بالرماية هي السبب في تأخير الانتقال إلى إنتاج البندقية الهجومية الأكثر قوة والخفيفة جدا[41]. في دراسة عن «الخيال الحربي»، تقول إليزابيث كير Elizabeth Kier إن النظام الملكي البريطاني يعرقل تطوير التكتيكات الميكانيكية بين أفرع القوات المسلحة، في حين أن معتقدات النخب الفرنسية فيما يتعلق بنوعية المجندين قد تحجب بدائل عقيدة المعركة المنهجية[42]. إن مجمل هذه الأعمال التي تتشكل ضمن هذا التيار البحثي تسلط الضوء على حالة القيود الثقافية المفروضة على قدرة التنظيمات العسكرية على تحديد المشاكل ووضع الحلول. إن هذه البراهين وكثيرا غيرها تجعل من الممكن وضع تفسير للقيود غير الملحوظة التي تتصل بسلوك الجهات الفاعلة الرئيسية شريطة ألا يُعترَض إلا على طبيعتها فقط.

التكيف

على الرغم من أهميته الواضحة لم يعد التكيف مجالا رئيسيا للبحث إلا منذ عقد من الزمن. ويعد إليوت كوهين Eliot Cohen هو أول من سلط الضوء على هذه الفجوة المفاهيمية في الأدبيات العلمية في العام 2004[43]. واليوم تحتل دراسة التكيف المكانة المتميزة على الرغم من أنها لاتزال حتى العام 2014 في مراحلها النظرية الأولية. ومع ذلك، هناك مجموعة رائعة من الأبحاث التجريبية بالإضافة إلى العديد من الأبحاث النظرية الواعدة المتطورة بشكل نسبي. لذلك، يجب أن يحدد هذا المجال بنيته المفاهيمية. في الوقت الراهن، تتناول الأبحاث ثلاثة تيارات رئيسية: التكيف الاستراتيجي والتكيف المؤسسي والتكيف الميداني.

التكيف الاستراتيجي

يعد مفهوم التكيف الاستراتيجي الإضافة الحديثة بشكل نسبي إلى الأدبيات المتعلقة بالتغيير العسكري.

أثار إليوت كوهين قضية التفاعل بين التوجهات السياسية والاستراتيجية والحملات العسكرية للعام 2003 في كتابه «القيادة العليا... نحن نتحدث عن العسكريين ورجال الدولة والقادة في زمن الحرب»[44]. وعلى الرغم من وجود أدبيات غزيرة تدور حول الاستراتيجية على مستوى الدولة، فإنه لا تتوافر سوى أعمال قليلة تتناول مسألة تأثير التفاعلات السياسية العسكرية على التكيف العسكري[45].

واليوم، يعد ثيو فاريل في طليعة الداعمين للتطورات المفاهيمية حول التكيف الاستراتيجي من خلال أحدث كتاب حول هذا الموضوع والصادر تحت عنوان «التكييف العسكري في أفغانستان» في العام 2013؛ بمشاركة فرانس أوسينغا Frans Osinga وجيمس روسل James Russell. واستنادا إلى مجموعة من دراسات الحالة الخاصة بالتعديلات الاستراتيجية في أفغانستان على مدى السنوات الخمس الماضية؛ والتي تتضمن دراسات صادرة من كندا وألمانيا والدنمارك، يؤكد ثيو فاريل تأثير السياسة المحلية وسياسة حلف الناتو والثقافة الاستراتيجية والعلاقات المدنية والعسكرية. على الرغم من أن طبيعة هذه الحالات لم تسمح لنا باختبار هذه الفرضيات بطريقة منهجية دقيقة، فإن الكتاب يؤسس لقواعد مفاهيمية تخص المشروع النظري الدقيق في المستقبل.

التكيف المؤسسي

لقد اهتم عدد كبير من المؤلفين بالتكيف على مستوى المؤسسات العسكرية (مثل القوات البرية البريطانية أو قوات مشاة البحرية الأمريكية). حيث تركز معظم الأدبيات على دراسة عمليتين: التعلم التنظيمي والمؤسسي. وتتمثل الذريعة الرئيسية في افتراض وجود علاقة مباشرة بين وجود عمليات تعلم رسمية ومؤسسية من ناحية، والرغبة في تقديم خدمة للتكيف بفعالية وكفاءة من ناحية أخرى.

ترجع جذور هذه الأدبيات إلى العمل الكلاسيكي الذي كتبه ريتشارد داوني Richard Downie في العام 1998 بعنوان «التعلم من الصراع» والذي يستنتج من خلاله أنه من أجل التعلم من التجربة، يجب أن تمر المؤسسة بدورة كاملة من التنشئة الاجتماعية مع إضفاء الطابع المؤسسي عليها حتى تكون الدروس «مقبولة على نطاق واسع ومشتركة وتُمارَس من ناحية الإجراءات الروتينية من قبل أعضاء المنظمة بأكملها»[46]. تضيع دروس الماضي في غياب هذه العملية. يضيف دافيد أوكو David Ucko وروبرت إغنل Robert Egnell العمق والتنوع إلى نموذج داوني عند القيام بتحليل الأداء الأمريكي والبريطاني المعاصر فيما يتعلق بمكافحة التمرد[47]. ويوضح تشاد سيرينا Chad Serena كيفية تحسين الجيش الأمريكي لقدراته بشكل كبير من خلال إنشاء مثل هذه العملية التعليمية الرسمية على المستوى المؤسسي[48]. وأخيرا، أوضح أوتول O'Toolet وتالبوت Talbot الطبيعة المتكاملة لمختلف عمليات التعلم الرسمية وغير الرسمية[49].

أما سيرجيو كاتينياني Sergio Catignani فإنه يقترح إطارا مفاهيميا يسمح بتقييم التعلم على المستوى المؤسسي. في كتاب له بعنوان «التعامل مع المعرفة. التعلم التنظيمي في الجيش البريطاني؟»، يحاول كاتينياني أن يميز بين التكييف الميداني والتعلم التنظيمي، الأمر الذي يؤدي إلى إصلاحات مؤسسية أساسية بشكل كبير[50]. ووفقا له يجب أن تُنقل الخبرات الميدانية إلى أعلى مستوى في المؤسسة قبل إعادة توجيهها إلى الوحدات عن طريق التدريب والعقيدة وعملية التجميع الرسمية والتحليل ونشر هذه العوامل. إذن هذه هي مرحلة إضفاء الطابع المؤسسي. يقول سيرجيو كاتينياني بأن النهج الحالي للقوات البرية البريطانية ضعيف من حيث الطابع المؤسسي، الأمر الذي يؤدي إلى «تجاهل» ما يُتعلَّم داخل الوحدات.

قد يجبرهم هذا الوضع على التعلم مرة أخرى وفقا لتكلفة الأرباح والخسائر المحتملة. لقد توصل فرانك جي هوفمان Frank G. Hoffman إلى استنتاجات مماثلة وبطريقة مبسطة[51].

ويخلص كاتينياني إلى أن أداء القوات البرية البريطانية يعاني عدم وجود نظام تعليمي مؤسسي بشكل كامل. ووفقا له فإن

> هذه الدراسة توضح كيف اعتمد أفراد القوات البرية في كثير من الأحيان على المشاركة غير الرسمية للمعرفة عبر الشبكات الاجتماعية للتغلب على أوجه القصور في النظام المؤسسي. ومع ذلك، ففي حين تؤدي هذه العملية غير الرسمية دورا حاسما في تعويض الفجوات التنظيمية وفي إنتاج المعرفة، فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى التعلم من خلال المؤسسة. فمن دون دمج وإضفاء الطابع المؤسسي على المعرفة الجديدة في المؤسسة، فإن هذه المعارف ستُفقد بمجرد ترقية الأفراد أو انتقالهم أو حتى تفكيك هذه الوحدات[52].

وفي الوقت الراهن فإن البحث التجريبي يقتصر على بضع حالات. ولذلك فإن الإطار الذي اقترحه كاتينياني يمكن أن يعد نظرية بدائية. ومع ذلك، فقد توصل إلى افتراض واضح (لكنه يظل قابلا للتشويش) مُفاده أنه: كلما كانت عملية التعلم ذات طابع مؤسسي، كان أداؤها أفضل.

التكيف الميداني

يركز التيار البحثي الثالث على الوحدات المنتشرة في الميدان. ويستند هذا التيار إلى الأدبيات الوفيرة قليلة التنظير. وقد أظهرت مجموعة من الأعمال التي أجريت في العقد الماضي أن الوحدات التي ينعقد بينها تواصل تعتبر قادرة على التكيف السريع في مواجهة الضغوط الإجرائية. وتعتمد هذه الدراسات على المرجع الأساسي لتيموثي لوبفر Timothy Lupfer الذي يتناول تطور العقيدة التكتيكية للجيش الألماني خلال الحرب العالمية الأولى. أما كتاب بروس غودموندسون Bruce Gudmundsson، فإنه يتعرض لتكتيكات تسلل قوات المشاة الألمانية في السنوات الأخيرة من هذا الصراع. في حين تعتبر دراسة دافيد زابيكي David Zabecki متخصصة في إصلاحات

مدفعية العقيد جورج بروخمولر Georg Bruchmüller. إن ميشال غويا Michel Goya يتناول في كتابه تكيف الجيش الفرنسي مع ظروف الجبهة الغربية. كما أن مايكل دوبلر Michael Doubler يتحدث عن تكيف الجيش الأمريكي في أوروبا خلال الفترة من العام 1944 إلى العام 1945[53].

من خلال هذا السياق المعاصر يخرج إلى النور كتاب جيمس روسل بعنوان «الابتكار والتحول والحرب» ليوضح أن وحدات الجيش والبحرية المنتشرة في غرب العراق شرعت في وضع تكتيكات مبتكرة قبل فترة طويلة من تطوير المؤسسات لعقيدة وتدريب متخصص. من جانبها تؤكد جانين دافيدسون Janine Davidson، ضمن سياق العمل الجماعي الذي يشرف عليه فيليب روتمان Philipp Rotmann، دور التعلم غير الرسمي والشبكات الاجتماعية في هذه العملية[54].

وقد شرع الباحثون في السنوات الأخيرة بالتنظير لهذه المجموعة من الأبحاث التجريبية. وكان أول من فتح الباب هو كيث بيكل Keith Bickel في العام 2000 مع صدور كتابه بعنوان «التعلم في المريخ»، وهو الكتاب الذي يتحدث فيه المؤلف عن المؤسسات التي تمتلك عقيدة غير رسمية مكملة للعناصر المؤسسية[55].

يتحدث بيكل عن المؤسسات التي تُطوِّر من خلال التفاعلات الاجتماعية والمراسلات والمكاتبات شبه الرسمية مثل المقالات التي تنشر في المجلات أو الكتب. ويخلص إلى تطوير قوات مشاة البحرية الأمريكية للعقيدة غير الرسمية الفعالة حول الحروب الصغيرة في فترة ما بين الحربين العالميتين، على الرغم من عدم وجود مصالح مؤسسية أو عقيدة رسمية أو تدريب راسخ.

وينطلق روبرت فولي Robert Foley من هذا المفهوم لكي يتناول في أبحاثه تكتيكات المشاة الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى. ويصف فولي بداية عملية التعلم والتكيف السريع جدا من جانب الوحدات على الجبهة الغربية، ثم عملية نقل هذا العلم بشكل أفقي إلى الوحدات الأخرى من خلال العقائد غير الرسمية باستخدام تقارير الخبرة أو التفاعلات الشخصية في أثناء تناوب الوحدات[56]. ويوضح المؤلف بشكل مقنع أن هذا الأمر يؤدي إلى اعتماد العقيدة الدفاعية الجديدة التي تتناقض مع الموقف الرسمي بشكل مباشر.

كما يحلل فولي خصائص الجيش الألماني الذي سمح باستخدام عملية التكيف والتعلم. ولهذا يعزوها إلى عقيدة رسمية ضعيفة ونظام غير رسمي، ولكنه منظم وذو تجارب وتدريب تضطلع به الوحدات بدلا من السلطة المركزية، وأيضا وقبل كل شيء ثقافة تعلم داخل هيئة الضباط، الأمر الذي يؤدي إلى أن يتسم هؤلاء الضباط بالفضول والقدرة التحليلية والرغبة في مناقشة الإصلاحات.

يقدم ثيو فاريل ملاحظات مماثلة في كتابه الأخير عن القوات البرية البريطانية في أفغانستان. حيث يتعرض لقضية انعدام المركزية التنظيمية وللعمليات العقائدية وللخبرات الضعيفة من الناحية المؤسسية ولتناوب الأفراد والوحدات ولعدم الاهتمام العام بالطابع العقائدي الذي يشجع الوحدات في الميدان على تطوير واستغلال الشبكات الاجتماعية غير الرسمية من أجل التعلم والتكيف. ويخلص فاريل إلى أن الضعف الذي اتسم به الجانب المؤسسي ذاته سمح للقوات البرية البريطانية بالتكيف بطريقة فعالة.

تتطابق أعمال ويليامسون موراي Williamson Murray حول التكيف والفعالية مع فولي وفاريل، خاصة عندما يتحدث عن دور تأهيل وتدريب الضباط الذي ينبغي أن ينمي لديهم ثقافة التعلم التي تعلي من شأن قيم التحليل التجريبي «وقيم التعطش إلى معرفة الاحتمالات الجديدة». ووفقا له، توجد

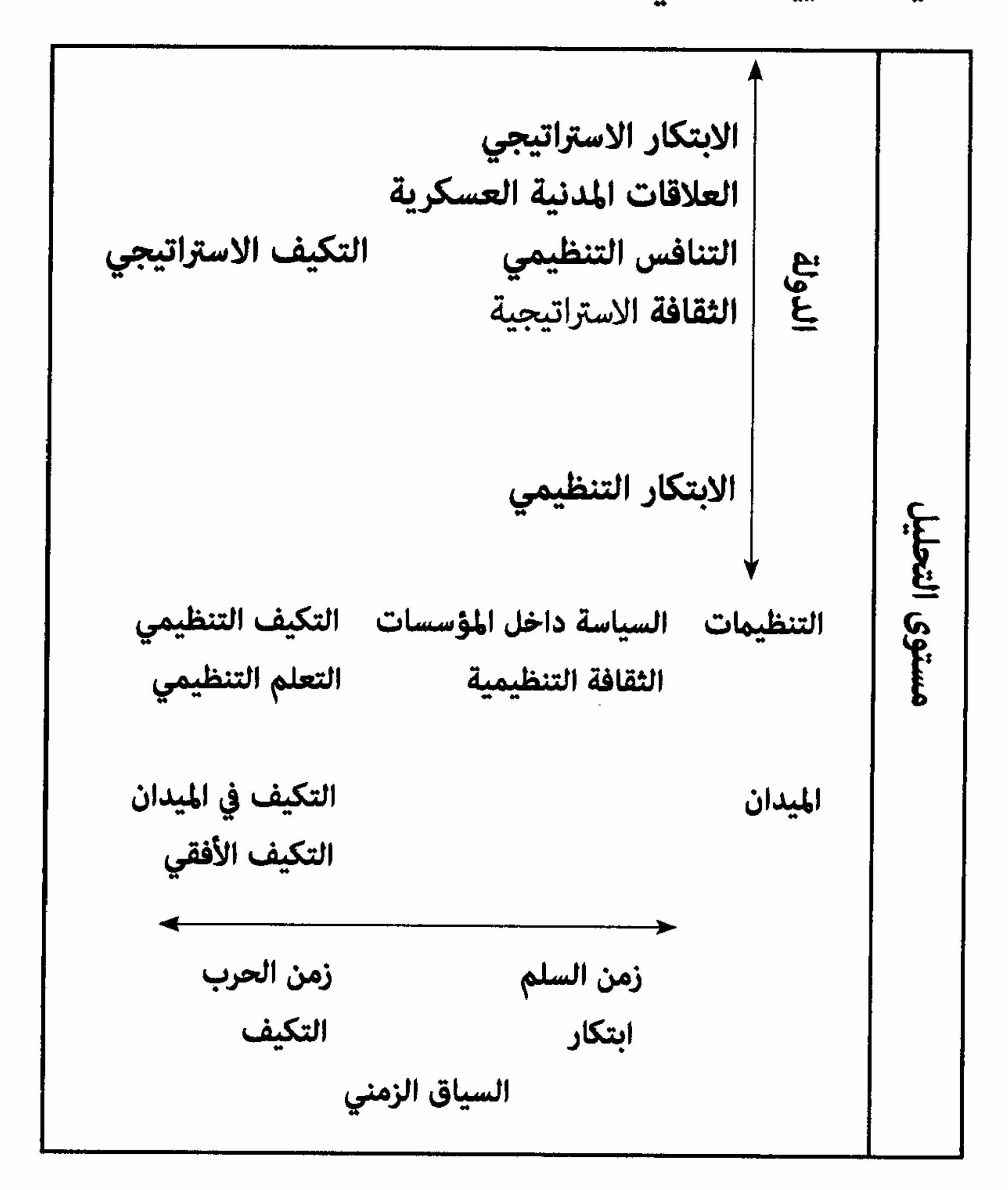
> علاقة مباشرة بين استعداد المؤسسات العسكرية وإصرارها على إقامة البراهين التجريبية [...] وقدرتها على الاعتراف بالظروف الحالية للحرب التي تعتبر الخطوة الأولى نحو التكيف.
>
> يبدو أن الأدبيات التي تدور حول هذا الموضوع على وشك الوصول إلى الكتلة الحرجة اللازمة للقيام بالتطوير النظري المؤسسي والوضعي. يبدو أن فولي وفاريل وموراي وضعوا الأسس المفاهيمية لهذا العمل.

لقد تطورت الأبحاث التي تخص الابتكار بشكل كبير خلال الثلاثين سنة الماضية. أما خلال العقود الأولى التي استغرقتها هذه الأبحاث فقد كان التركيز على الابتكار في زمن السلم وعلى العوامل المادية (توازن القوى) وعلى السياسات البيروقراطية على أعلى مستوى. وخلال فترة التسعينيات من القرن الماضي سعى الباحثون إلى مراعاة المنافسات البيروقراطية في الداخل وبين المؤسسات وكذلك تأثير الثقافة.

وفي الآونة الأخيرة اشتملت حدود هذه الحقول البحثية تدريجيا على المستويات المؤسسية ومستويات الوحدات الميدانية، كما اشتملت أيضا على عملية التكيف في ظل الضغوط الإجرائية.

ويمكن فهم عملية التوسع في هذا الحقل البحثي بشكل أفضل من خلال المخطط التالي:

تصنيف التغيير العسكري



المحور الأفقي لهذا المخطط يتبع فاريل وأدامسكي وموراي، ويميز بين التغييرات في زمن السلم وزمن الحرب التي تميل إلى إيجاد شراكة بين العمليات والجهات الفاعلة ومختلف التسلسلات الزمنية. أما المحور الرأسي فهو يتبع فاريل وروسل وأوسينغا ويميز بين ثلاثة مستويات من الجهات الفاعلة: الدولة والتنظيمات العسكرية والوحدات الميدانية. وعادة ما تركز الأبحاث حول ديناميكيات الدولة على العوامل المادية والسياسية والثقافية للسياسات الوطنية. أما الأبحاث التي تسلط الضوء على الديناميكية التنظيمية، فتتعلق بالعوامل المادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في سلوك القوات المسلحة. وأخيرا، يركز البحث على مستوى الوحدات على عوامل الابتكار والتكيف مع التنظيمات التي تضطلع حاليا بعمليات. ومن الجدير بالذكر أن المحور الرأسي يعد أيضا ظاهرةً تدل على أن التغيير العسكري يشتمل على أكثر من مستوى وأكثر من جهة وسيطة فيما بينهم.

من خلال المقاربة بين المحورين يمكن التطرق إلى هذا المجال البحثي الكبير. فعلى المستوى التجريبي يعتبر تحديد مشهد معين يتعلق بالتغيير العسكري في المخطط دليلا على الديناميكيات التي يحتمل أن تؤدي دورا مهما. وبالتالي فإن ديناميكيات التغيير الموجودة في الزاوية العليا اليسرى من المخطط تنطوي على ابتكارات في زمن السلم على مستوى الدولة، وقد تكون مختلفة تماما عن المستوى الأسفل الأيمن، الأمر الذي ينطوي على التكيف في زمن الحرب بواسطة الوحدات الميدانية.

بدأ هذا الحقل البحثي في الثمانينيات من خلال أعمال بوزن في الزاوية العليا اليسرى من المخطط. وخلال التسعينيات انتقل المجال البحثي إلى الأسفل وإلى المستوى المؤسسي. وخلال العقد الماضي انتقل الحقل البحثي مرة أخرى إلى اليمين وبقوة، الأمر الذي جعل التكيف في زمن الحرب على المستوى المؤسسي وفي الميدان هو المجال البحثي الواعد. ومع ذلك، كما يشير هذا النقاش في المجمل، فلايزال هناك الكثير من الأعمال التي يتعين الاضطلاع بها بخصوص هذه المواضيع ولاسيما في المجال النظري.

ومع ذلك، يشير هذا المخطط أيضا إلى موضع وجود الحدود الجديدة للحقل البحثي. حيث حدد ثيو فاريل الزاوية اليمنى للدلالة على التكيف الاستراتيجي في

زمن الحرب وكمجال بحثي غير متطور. ويبدو أن الخبرة الحديثة والأعمال التجريبية تؤكد أهمية التكيف الاستراتيجي. أما عن المجال المحتمل الآخر، والذي يقع في الزاوية اليسرى السفلى، فيتعلق بالابتكارات التي تضطلع بها الوحدات الميدانية في زمن السلم. غير أن العديد من الباحثين يشككون في وجود مثل هذه الظواهر.

مسارات مستقبلية

يشير الفصل السابق إلى وجوب استمرار الازدهار في هذا الحقل البحثي خلال السنوات المقبلة. ففي حين تبقى القضايا المهمة من دون حل، لاتزال مجالات تجريبية واسعة لم تُكتشَف بعد. ومن هنا يرغب المؤلف في التأكيد على ثلاثة أهداف تتعلق بالبحث المستقبلي.

الديناميكيات السياسية للتكيف

تركز الأدبيات المتعلقة بالتكيف - لاسيما على مستوى التنظيمات والوحدات - في الوقت الراهن، على القضايا التكنوقراطية مثل نظم التغذية الراجعة أو محتوى العقائد والتدريبات الرسمية. هذه هي الاهتمامات الرئيسية ذات الصلة بموضوع التكيف. ومع ذلك يبدو أن تطور الأبحاث في الثلاثين سنة الماضية يوحي بحركة مادية نحو السياسة والثقافة. من الجدير بالملاحظة أن الكثيرين يعتقدون أن الوحدات الميدانية تتعلق بتنظيمات تقنية خالصة وغير سياسية ومن دون ثقافة خاصة. ومع ذلك يعرف أي شخص مهتم بهذا الموضوع أن هناك دائما مجموعة متنوعة من وجهات النظر التي غالبا ما تكون تنافسية وتعمل من خلال التأثير في اتجاه العمليات. غير أن هذا المجال السياسي الجزئي لايزال غير مستغل تماما.

ما وراء العالم الأنغلوسكسوني

بسبب إمكانية توضيح هذا الأمر من خلال عدد من المراجع الفرعية فقط، لاتزال الأدبيات التي تتناول هذا المجال متمحورة حول العالم الأنغلوسكسوني؛ على الرغم من تزايد أعداد الباحثين في المجتمعات الأخرى. ولعل هذا النقص في التنوع، بالإضافة إلى ضيق الأفق الذي يعرضه لنا العالم الأنغلوسكسوني، يعد من دون أدنى

شك، إحدى نقاط الضعف المعرفية الرئيسية في مجال البحث في الوقت الحاضر. بيد أنه توجد نظريات متكاملة تدور حول عينة صغيرة من الأفراد تهدف إلى تحليل جزء صغير من هذا العالم التجريبي. لذلك، هناك حاجة ملحّة لعرض مزيد من هذا التنوع.

ما وراء الدول

كما هي الحال في مجمل مجالات الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية، تركز الأبحاث التي أجريت حتى الآن على الدولة ومؤسساتها العسكرية.

يتعلق الأمر بنقطة ضعف مرتبطة بالوقت الذي تُظهر فيه الجهات الفاعلة السياسية غير الحكومية، أو التي تجمع بين ما هو حكومي وغير حكومي، قدرتَها المتزايدة على استخدام القوة لأغراض سياسية، وهذا يعني إمكانية شن الحروب. وتركز بعض الأعمال الحديثة على الابتكار والتكيف داخل التنظيمات المتمردة والإرهابية[57]. وتتسم أغلبية هذه الأعمال بالقوة وتعمل على توفير الأساس الآمن للأبحاث المستقبلية، غير أنها لاتزال تعتمد على الإطار التقليدي الذي تضعه الدولة من قبل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التنبيه على ظهور الجهات الفاعلة العسكرية الهجينة التي تتكون من الحركات السياسية العسكرية والتي تتمتع بوظائف في الدولة، ومن الشبكات الإجرامية، وأيضا من الأنظمة القائمة على الجهات الفاعلة العسكرية الإجرامية أو الخاصة. كل هذا يوحي أن هناك تنوعا في السلوكيات قد يكون أكبر بكثير مما هو عليه بشكل عام[58].

19

ممارسة الاستراتيجية: تطور المناقشات حول التفكير الاستراتيجي

جوزيف هينروتين **Joseph Henrotin**

«لا تتوقف الحرب أبدا عن تذكير القادة والمُنظِّرين الاستراتيجيين بأنه إذا كان خيالهم الاستراتيجي خصبا، فيجب أن يظل خاضعا للواقع، كما أنه على الرغم مِن بزوغ بعض المحاولات العقلانية فلايزال هذا الخيال يعبِّر عن فوضى مُركَّبة»

لقد مر التفكير الاستراتيجي بمناقشات عديدة تشكل الإطار الأساسي للقضايا العلمية والعسكرية والتقنية والأخلاقية المعاصرة، والتي تحدث بصور متكررة ومختلفة. ويمكن وضع تفسير لهذا التكرار المستمر من خلال عملية التناص المهمة التي تثري مجال الدراسات الاستراتيجية وأيضا من خلال طبيعة الاستراتيجية نفسها. وقد لا تتساهل هذه الطبيعة الاستراتيجية في وضع إجابات محددة لإشكالية ما، تتعلق بطبيعتها «الفنية»، قيد التنفيذ. ومع ذلك تستمر هذه المناقشات وتتجدد بانتظام

مدهـش كلـما ظهـرت حـالات طارئة جديـدة. في هـذا الإطار، وحيـث إن التاريخ يتشـابه كثـيرا وقـد لا يعيـد نفسـه، فـلا يمكـن اعتبـار اسـتخدام الاسـتراتيجية «ككتـاب للطبـخ» ولكـن «كمجموعـة مـن الأدوات». ومـن ثـم فالغرض من هـذا الفصل، من هـذا المنطلق، يتمثـل في إظهـار أن الخيـارات الاسـتراتيجية التـي وُضِعـت لا يمكـن، تحـت أي ظـرف مـن الظـروف، أن تعمـل عـلى تكثيـف المسـتويات المفاهيميـة الناتجـة عن الاسـتراتيجية النظريـة. في هـذه الحالـة، يتعلـق الأمـر بمتابعـة حديـث إي مـوران E. Morin عـن اسـتبدال نمـوذج التخفيـض/ الانفصـال/ أحـادي الأبعـاد بنمـوذج التمييز/ الوصـل. حيث يسـمح هـذا النمـوذج «بالتمييز مـن دون فصل وبالشراكة مـن دون تحديد أو تخفيض». يجـب اسـتبدال شـبكات القراءة الثنائيـة من النوع «الداخـلي أو الخارجـي» «التعاوني أو التنافـسي» بمصفوفـات حيـث يحـل حـرف العطـف «الـواو» محـل «أو»[1].

من المؤكد أن محدودية توافر الوسائل تجعل من الاستراتيجية مجالا للعمل العقلي حيث لا يمكن أن يحدها إلا قدرة القادة على الابتكار وإيجاد منظومة جديدة من الأدوات التي توفرها النظرية. في هذا الإطار لا يمكن التحكم في الاستخدام الأنسب لمجموعة الأدوات الاستراتيجية إلا من خلال المستويين المفاهيميين عند كلاوزفيتز[2]. المستوى الأول يراد به مفهوم «الاستكشاف» الذي يجعل تبني موقف معين بطريقة شاملة أمرا ممكنا، مما يتيح أيضا استيعاب جميع التفاصيل[3]. والمستوى الثاني يراد به «العبقرية» أي الموهبة التي تسمح بتبني وضع إجابة ملائمة للحالة المتصورة[4]. إن صعوبة هذه الثنائية «المراقبة/ الفعل» تكمن في المضمون الهجين الذي يعد، في الوقت نفسه، ثمرة تدريب وخبرة الضابط وأيضا نتيجة للبنية التقنية التي تمزج بين أجهزة الاستشعار والاستخبارات والتحليلات. إن وقوع إشكالية، على المستوى التكتيكي مثلا، سيكون هو الأكثر تأثيرا في المستوى الاستراتيجي عندما تصبح جميع القوات قادرة على أن تكون في موضع الاستعداد، وعليه يجب أن يؤخذ علم الاجتماع في الاعتبار عند التعامل مع القوات.

القيادة والسيطرة والتصرف

من هذا المنطلق، ربما كانت أهم مساهمة أساسية قدمها جون بويد John Boyd بوصفه طيارا مقاتلا أنه طوَّر، من بين أمور أخرى، نظرية استعدادات القوات التي

تركز على المناورة ولكن، يضاف إلى ذلك، تركيز هذه القوات على عملية تصور/ تمثيل حالة معينة[5]. عند تفسير هذه النظرية «بحلقة OODA» (المراقبة والاتجاه والقرار والفعل) يمكن تسليط الضوء، من خلال مفاهيم غودل Gödel أو قوانين الديناميكا الحرارية، على هذه المراحل المعقدة التي تُوظّف بشكل جيد. تسمح «حلقة OODA» بعمل دراسة تبعا للمنهج المقارن أو بطريقة هندسية لسلوكيات البعض أو البعض الآخر عند اتخاذ القرار وذلك بغرض تحسين أفعالهم[6]. تستمر أعمال بويد في التفكير في عملية القيادة والسيطرة التي تتصف بأنها محاولة لتضافر الجهود والتصورات والتي تتطلب التنسيق بين المبادرات التي تقدمها الوحدات المختلفة – التي تتسم بمركزية في التفكير - والرؤى المشتركة بينهم[7]. انطلاقا من هذه النظرية، يجدد بويد النقاش حول مدارس القيادة ويؤكد المزايا الناجمة عن هذه القيادة من خلال التركيز على ثنائية الهدف/ المهمة (تكتيكات المهمة Auftragstaktik) التي تتمحور حول مبادرات الكيانات التابعة والتي يمكن مقارنتها بالقيادة من خلال الخطة الأكثر جمودا والتي تسمح بتنسيق القوات بشكل أفضل، ومن ثم بجعلها أكثر فعالية - مع العلم أن هناك مجموعة من الفروق الدقيقة بين هذه الثنائيات المثالية[8].

إن النقاش الدائر حول الشكل الأكثر فاعلية للقيادة يعتبر الأكثر تعقيدا من أن يعكس أيضا التوجهات الوطنية، كما أن وظيفة القيادة/ المراقبة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الثقافات الاستراتيجية/ الحربية[9].

ومع ذلك عندما يكون منطلق هذه الثقافات علاقة توجهات أكثر من كونها علاقة محددات، فيمكن لها حينئذ أن تتمتع بمرونة معينة ناتجة عن تأثيرات لممارسات معينة أو نتيجة لثقل الجهات الفاعلة التي تتمكن من التأثير بشكل سلبي، ولكن في العمق، على الجهات الفاعلة الأخرى الضعيفة جدا. وهكذا، في الحالة الفرنسية، فإن المبادرة والقيادة وفقا للغرض منها تعتبر من الناحية التقليدية علامة على ثقافة الحرب، ولكنهما تضمحلان شيئا فشيئا تحت التأثير العقائدي الأمريكي، وهو الأمر الواضح في صياغة أدلة حلف الناتو[10]. بالتالي تعد الممارسة الاستراتيجية ككائن ديناميكي خاضع لتأثيرات مختلفة خارجية وداخلية. وهكذا تتضمن مرحلة البناء الاستراتيجي عرض مجموعة من الردود على المناقشات التي

تحدث في الوقت الذي تحدده مجموعة من العوامل الداخلية كما هو الوضع في الحالات الطارئة نفسها. بهذا المعنى ليست ثمة إجابة قاطعة ونهائية لسؤال معين، بما أن الاستراتيجية والمناقشات التي تدور في فلكها، مثل النزاعات، ترجع بشكل جوهري إلى ما هو غير خطي وإلى الإمكانيات غير العقلانية.

وهكذا، ولأن كلاوزفيتز يعتبر في مقدمة من يأخذ بعين اليقين عدم الخطية، كما يقول آلان بيرشين Alan Beyerchen، فإنه يركز في استدلاله على عدم اليقين وشح وغموض المعلومات الحربية والاحتكاكات، وأيضا العواطف التي لدينا كما هي الحال لدى الخصم[11]. بهذا المعنى سيكون من الطبيعي بالنسبة إليه بوصفه مفكرا في مرحلة ما بعد الحداثة أن يسعى إلى التعامل مع الظاهرة بطريقة علمية مع توضيح حدود هذه الظاهرة وطريقة فهمها. ومع ذلك فإن هناك محاولة للتغلب على هذه المشاكل بالتعامل معها بعقلانية وبشكل دائم. يمكن في خضم النقاش الذي دار في التسعينيات حول الثورة في الشؤون العسكرية، حيث كانت مراحل التحول التي تُراقَب عن طريق الجيوش الغربية تعتبر من قبيل الممارسة العملية المستمرة، التطرق إلى مفهوم اليقين والفعالية المطلقة، الفائقة تقريبا، لتعهدات القوة العسكرية.

ولكن إذا كانت الجيوش الغربية تبحث عن التخلص من «شح وغموض المعلومات الحربية[12]» أو الحد من الاحتكاك[13] أو التأثيرات المعقدة التي يمكن للهجمات الجوية التحكم فيها من خلال مفاهيم العمليات القائمة على التأثير التي تعمل على تعديل سلوك الخصم[14]، فإن النتائج المختلفة لهذه المناقشة لا تقود إلى المغامرة بشن حرب بعد كلاوزفيتز تؤدي إلى نتيجة استراتيجية مناسبة.

لا تتوقف الحرب أبدا عن تذكير القادة والمنظرين الاستراتيجيين بأنه إذا كان خيالهم الاستراتيجي خصبا، فيجب أن يظل خاضعا للواقع، كما أنه على الرغم من بزوغ بعض المحاولات العقلانية فلايزال هذا الخيال يعبر عن «فوضى مركبة[15]» - أو أنه ربما يدل على حسن الطالع[16]. ولكن في حال وجود ضرورة لمراعاة عدم الخطية وانعدام اليقين واللاعقلانية، فهل يعني ذلك أنه لا يمكن استخلاص أي مبادئ من المكتبة الاستراتيجية التي ذكرها بواريبه Poirier؟ ألا يمكن أن نستخلص المعنى العميق من حروب ومعارك الألف عام بعيدا عن مجرد حاجة أحد الضباط

بالتظاهر بأن لديه «حسا فنيا» تعبيرا عن وجود عبقرية أو ثمرة ناتجة عن وجهة نظر؟ من هذا المنطلق تجدر الإشارة إلى أن عملية بناء أدوات استراتيجية نظرية تعد انعكاسا للبحث عن العقلانية التي لا يمكن تجاهل قيودها الجوهرية. وخير مثال على ذلك الأمر يمكن أن يتعلق بمبادئ الحرب. فكما يقول هيرفي كوتو - بيغارى Hervé Coutau-Bégarie يمكن ملاحظة حدوث إشكاليات بطرائق متعددة. من ناحية يمكن للمرء أن يلاحظ بالتأكيد حجم المبادئ التي تضاعفت بسبب المؤلفين وبسبب العقائد الوطنية - اثني عشر مبدأ – من دون أن نأخذ في الحسبان «المبادئ العملية» ذات الطابع التكتيكي (أي المفهوم الذي تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال)[17]، ولا المبادئ الخاصة بقوات معينة[18]. بينما لا يسعى مؤلفون آخرون إلا إلى التعرض لمبدأ واحد. في حين أن انتشار هذه المبادئ لا يدل على المكون الأمثل الذي يجب تبنيه عند حدوث كل صراع، كما أن الاختزال إلى مبدأ واحد يعتبر أمرا عاما لا يساعد على فهم العمليات ولا على تنظيمها بشكل أفضل.

من ناحية أخرى ليس من الممكن تطبيق مبادئ الحرب بشكل كامل بطريقة منهجية. ومن ثم لن نأخذ سوى هذا المثال فقط حيث يكون حشد القوات مرغوبا فيه في حالة القتال الهجومي المنتظم، أو عندما يمنع الحشد نفسه في معظم الأحيان في حالة الاستراتيجية غير المنتظمة؛ لأنه يضع القوات التي تستخدمه في خطر كبير. وفي أثناء القتال البحري يكون هذا الحشد ضمن العوامل الدفاعية غير الهجومية، لأنه يسمح بالتنسيق بين تشكيلة القدرات الخاصة بالسفن. وبالمثل، في حالة الاستراتيجية الجوية، يُستبدَل حشد القوات بعامل تأثيري آخر كإطلاق النار على مسافة آمنة للفصل بين مسار الطائرات ومسار القوات. ويشير مفهوم العمليات الموازية - في وقت واحد - إلى انتشار جميع القوات الموجودة ضمن العمليات المختلفة أكثر من عملية حشد هذه القوات. وهذا من دون الأخذ في الاعتبار أن حشد القوات يمكن أن يصطدم بما يبذل من جهد من الناحية الاقتصادية. هناك مثال آخر لنسبية المبادئ يتعلق بوحدة القيادة – حيث تتطلب كل مهمة وجود قائد واحد لتقليل الاحتكاك - ويمكن إعادة النظر فيها بسبب تعقيد عمليات التحالف وتعدد التداخل بين العناصر المدنية والعسكرية، وكذلك الإدارة التفصيلية للعمليات.

تنوع مبادئ الحرب					
الولايات المتحدة الأمريكية (1968)	بريطانيا العظمى/ أستراليا	فرنسا (فوش)	الاتحاد السوفييتي	إسرائيل	الصين
الهدف	اختيار الهدف والمحافظة عليه	-	التقدم والتوحد	الهدف	اختيار الهدف والمحافظة عليه
البساطة	-	-	-	-	المبادرة والمرونة
وحدة القيادة	تعاون	-	خليط من الأسلحة	-	تنسيق
هجوم	فعل هجومي	-	هجوم	مبادرة وهجوم	فعل هجومي
مناورة	مرونة	حرية الفعل	مناورة ومبادرة	استمرارية واستدامة	حرية الفعل والحركة
حشد	حشد القوات	تركيز الجهود	حشد	تركيز الجهود	حشد القوات
اقتصاد القوات	مجهود اقتصادي	اقتصاد القوات	اقتصاد القوات	عمق وذخيرة	-
مفاجأة	مفاجأة	(مفاجأة)	مفاجأة وخداع / وسيلة إعاقة (تضليل عسكري)	الحيلة	مفاجأة
السلامة	السلامة	-	ذخيرة ملائمة	السلامة	السلامة
-	الحفاظ على الروح المعنوية	-	الروح المعنوية	الروح المعنوية	الروح المعنوية
-	الإدارة	-	-	الإدارة	-
-	-	-	إبادة	استنزاف قوات العدو (إرهاق)	-

المصدر: جون ماري ماثي Jean-Marie Mathey: فهم الاستراتيجية،

كريستوف واسينسكي Christophe Wasinski، كلاوزفيتز والخطاب الاستراتيجي الأمريكي من العام 1945 إلى يومنا هذا.

يضاف إلى ذلك، خضوع بعض المبادئ لشكوك تتعلق بقيمتها: هل هي «مبادئ» أم أنها تعبر عن «شروط وجودية»؟ هكذا يرى فولر Fuller أن الأمر يتعلق بمبدأ توجيهي - مؤهل كي يعبر عن مبدأ الهدف في الجيش الأمريكي - باعتباره المبدأ الأول الذي يفوق كل شيء ويبدو أن له أهمية كبرى. ومع ذلك يمكن للمرء أيضا أن يستنتج أن مفهوم الهدف في حد ذاته لا يندرج ضمن الإطار المبدئي الذي يرجع إلى ممارسة الحرب، ولكنه يندرج ضمن حتمية التصديق على التنفيذ وعلى الشرط الأول للالتزام، وكذلك على مستوى أعلى من «المبدأ» في حد ذاته. وفي الواقع، وبغض النظر عن القوة المتوافرة، فإنه ليس ممكنا الوصول إلى هدف غير موجود. وفيما قد تبدو القضية أكاديمية بحتة، فإن عدم تصورها ستكون له عواقب وخيمة. ويعتمد تخصيص الهدف من الحرب، وأيضا أهداف الحرب، على تحديد أفضل أنماط الفعل وعلى تعبئة الموارد الضرورية، على الرغم من وجود الحماية اللازمة لمواجهة احتمال تغيير المهمة العسكرية أو عند حدوث تشتيت للجهود[19].

إن هذا الأمر يمثل القضية الراهنة الأكثر أهمية، والتي تتعرض لصراعات تتميز بتراكم الرهانات وأنماط الفعل، وبتداخل التحالفات التي تكون لأعضائها مصالح متباعدة في بعض الأحيان أيضا.

هذا السؤال الذي يتعلق بالمبدأ الهدف يمكن أيضا أن يُطبَّق على ما يصفه هيرفي كوتو - بيجاري بالمبدأ الناشط[20]. ويفترض هذا المبدأ الأخير في القوة، التي تواجه حالة طوارئ معينة، أن تتجنب حالة اللافعل، تفاديا لجعل المبادرة تصب في مصلحة الخصم وما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة على المعنويات. ويمكن القول إنه إذا كانت حالة اللافعل هي نتيجة للتردد، فقد ينشأ ذلك أيضا عن البنية الخاصة بطرائق صنع القرار الوطنية، وهو ما يؤدي إلى أن يصبح الوضع غير مواتٍ للتدخل بشكل كبير. وبشكل عرضي، يمكن طرح مسألة الإطار الزمني لإدارة الحرب - «لا تتدخل» أو «أن تتدخل في أقرب وقت ممكن» هل يعد هذا الأمر رهنا بالكفاءة الاستراتيجية؟ - في الحقيقة إن هذا الحقل لايزال يعاني قصورا نسبيا من ناحية الدراسة: حيث لا توجد نظرية موحدة تتعلق بالزمن في أثناء الحرب[21]. ومع ذلك، هل يعد «المبدأ الناشط» مبدأ للحرب أو شرطا للوجود الاستراتيجي للوحدة، مثلما أن المبدأ الهدف هو شرط لفعل هذه الوحدة؟ وبالمثل كيف يمكن ترسيم الخط

الفاصل بين النشاط، المعقول من الناحية الاستراتيجية، ومفهوم النشاطية، الذي تكون عواقبه بالنسبة إلى القوات وكذلك إلى الاستراتيجيات الوطنية ضارة؟

من جهة أخرى فإن ما يمكن أن تكون له قيمة من حيث الإرادة العقلانية والبنية المتأصلة في الفن الغربي المتعلق بالحرب يعتبر أيضا أمرا جيدا في نظر صن زي Sun Zi، الذي أثبت نجاحه من خلال بساطة التوصيات التي تقتصر على ثلاث عشرة مادة والتي تستحق أن يُنظَر إليها بشكل كبير، الأمر الذي يجعله من أكثر المنظرين الاستراتيجيين الذين يعاد نشر أعمالهم على المستوى العالمي. إن دعوة صن زي لمعرفة خطط وتحالفات العدو - بما تتضمنه من جميع المناقشات التي تدور حول الاستخبارات، أو ما يتعلق بعامل (الذكاء والمراقبة والمعرفة) - ومن ثم استغلاله بعد ذلك يعتبر أمرا جيدا بالتأكيد، ولكن ربما يصطدم بمبدأ أساسي: يتعلق بالسلامة. وبهذا المعنى ليس من الممكن تقييم المبادئ من حيث التطبيق إلا من خلال حوار ثابت يربط فيما بينها، الأمر الذي يعمل على تغذية النقاشات التي لا يمكن أن تنتهي إلى شيء مقطوع بشأنه. وهنا مرة أخرى، لا يتعلق الأمر كثيرا بالمواصفات القابلة للتطبيق فورا ولا بالتوصيات التي يمكن أن يكون تطبيقها متغيرا: إن الأداة مفيدة للصانع، ولكنها لا تحدد هويته، ومن هنا نستطيع القول إن تقدير الأدوات المستخدمة يكشف عن طبيعة القادة الرئيسيين. أيضا، وفي نهاية المطاف، تكمن قيمة هذه المبادئ وغيرها من التوصيات بشكل متناقض في درجة النسبية الخاصة بها حيث يمكن ملاحظة أنه حينما تتوقف محاولات الاستدلال العلمي بالبحث عن استخدام مبادئ المنظرين الاستراتيجيين، يبدأ فن القادة الاستراتيجيين.

الفعل المتوقف نتيجة للمتناقضات

وبصرف النظر عن نسبية القوة التي يمكن أن نعتبرها الأساس في الفعل الاستراتيجي، فإن الاستراتيجية - والمناقشات التي تصاحبها - يمكن التعبير عنها من خلال إدراجها ضمن المجالات الفرعية التي يظهر على الأرجح أنها متناقضة. وهكذا، يعرِّف أندري بوفر André Beaufre سلسلة من الأفرع الاستراتيجية المتناقضة التي تسمح بوضع خرائط لأنماط الفعل: التعارض بين الاستراتيجية التقليدية والاستراتيجية البديلة، والحرب الشاملة والحرب المحدودة، والإبادة والإهلاك (الاستنزاف)،

والتدمير والحظر، والفعل المباشر والفعل غير المباشر، والهجوم والدفاع[22]. من هذا المنطلق، يحدد بوفر شروط المناقشات التي لاتزال تفرعاتها تُناقش إلى اليوم.

إن المناقشات التي تدور حول «مكافحة التمرد» (COIN) أو مستقبل الحرب النظامية أو هيكلة القوة التي يجب تبنيها لا يمكن إلا أن تعتبر عملية إضفاء للطابع المادي على ما يبدو أنه تعارض بين المفهوم التقليدي أو البديل الذي يشتمل أنواعا مختلفة من الحرب غير النظامية[23]. وبالمثل يبدو أن النقاش الحيوي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حول القيم التي تتعلق بالهجوم والدفاع - والمرتبط جزئيا بالنقاشات التي تتعرض للاستراتيجيات البديلة – قد أصابه الفتور على الرغم من أنه يتطلع إلى أن يكون له دور في مجال التحليلات السيبرانية الاستراتيجية التي تسبب التباسا عند الرغبة في التمييز التقليدي بين الهجوم والدفاع. فهناك مناقشات تتعلق بالدفاعات المضادة للصواريخ الإقليمية تظهر أيضا على السطح من دون أي قيود. أما عن الحرب السيبرانية فهي تتضمن نقاشات تدور حول حظر وتدمير القوات، الأمر الذي يمكن تأكيده في مجال الاستراتيجية البحرية والجوية[24]، بل إن هذا الأمر يتعلق أحيانا بالهوية الثقافية للقوات الجوية. لقد كانت هذه النقاشات مفعمة بالحيوية بشكل خاص خلال اعتماد عقيدة الحرب الأمريكية التي تمزج بين القوات الجوية والقوات البرية (AirLand Battle) في العام 1982[25].

تدخل قضية الارتباط المباشر أو غير المباشر في صميم الأعمال ذات الصلة باستراتيجيات التحالف والائتلاف التي تطورت إلى حد كبير بفضل الأعمال التي تناولت الأسلوب غير المباشر لليدل هارت[26] Liddell Hart خاصة من خلال إشكالية الحرب بالوكالة - أو من خلال أولئك الذين يتعاملون مع الحرب المركبة (coumpounded warfare). هذه «الثنائية» المتعلقة بالحرب بالوكالة والحرب المركبة تخص القوات النظامية ذات الموارد التقنية المتقدمة التي تشتمل على أعداد قليلة، وأيضا القوات المحلية (النظامية أو غير النظامية) التي توفر أعدادا من المقاتلين – والتي تعمل على وضع صورة جديدة لاقتصاد القوات[27].

يسمح هذا الجانب البنيوي بوضع حلول، لاسيما عند وقوع صراعات مكافحة التمرد، لمسألة دقيقة تتعلق بعدم التماثل بين القوات ذات الأهداف غير المحدودة، وبين القوات الغربية التي غالبا ما تكون أهدافها محدودة والتي تشكل أيضا ظاهرة

جديدة تتكرر من خلال النقاش الدائر حول الحرب الشاملة والحرب المحدودة[28]. وأخيرا تتكرر مسألة المعارضة بين الإبادة والاستنزاف بشكل دوري خلال المناقشات. هذه هي الحال بالتأكيد بعد أحداث 11 سبتمبر وما يتعلق بالتزامات الحروب غير النظامية التي تراهن على استنزاف الخصوم الحاليين، وقد تعتبر هذه هي الحال أيضا في أثناء القتال التقليدي. إن مفهوم الاستنزاف في حد ذاته لايزال يُفهَم بشكل أساسي على أنه مجرد عملية تسبب الإرهاق المتبادل في أثناء المعركة، بينما يكون الأمر أكثر تعقيدا عند الإشارة إلى التدهور المحتمل على المدى البعيد للقدرات المادية أو المعنوية للعدو[29]. ومن ثم يمكن أن يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الحظر.

ولذلك يعد التصنيف الذي قدمه بوفر مفيدا باستمرار، ولكن يجب أن يكون التصنيف مفهوما من أجل استخلاص كل الآثار الاستدلالية بطريقة منهجية من ناحيتين: الأولى أن كل ثنائية تتفاعل بطريقة متبادلة مع ما يماثلها: ومن ثم يمكن العمل مع القوة التابعة لحرب العصابات في الحالة «البديلة» أو الحالة «الدفاعية» مع الاعتماد على مفهوم الاستنزاف والتدمير (عبر الهجمات على وحدات للعدو)، وأيضا من خلال القتال بطريقة مباشرة. ولكن، من ناحية أخرى، تعد الحرب مسألة جدلية حيث لا يتعلق الأمر بوضع تصنيف استراتيجي لأحد الأطراف الفاعلة طبقا لغرض ما قد يتنافر وقد لا يتجاذب. بيد أنه توجد أعداد قليلة من الاستراتيجيات التي تركز بصفة خاصة على قضية الحظر كما هي الحال عند باب Pape فيما يتعلق بالاستراتيجية الجوية، حيث لا يمكن الاستغناء عن مفهوم «الإكراه عن طريق الحظر» من دون تدمير القدرات التكتيكية للأعداء، على سبيل المثال، أو في حالة الوضع الدفاعي. فإذا كان باستطاعة كلاوزفيتز أن يصنع من هذا المفهوم النموذج الأمثل للحرب، فسوف يحدث ذلك من خلال علاقة الهجوم المضاد المحتمل: قد يتعلق الأمر بقضية الحماية والاقتصاد إلى حين أن يُنتَهك العدو وتُلحَق به الهزيمة بسرعة. أيضا يوصي جوميني Jomini، على الرغم من أنه يفضل الجانب الهجومي، بالتوازن بين الناحيتين الهجومية والدفاعية. في نهاية الأمر ومن خلال النهج التقريبي نجد أنه من الضروري تقييم مضامين هذه المفاهيم المختلفة: فالاستراتيجية تعد عملية تفاعلية مشتركة ومستمرة مع بيئة الصراع، في حين تختفي أنماط الفعل، من هذا المنطلق، بين ثنايا المتناقضات العديدة عند بوفر.

وبعيدا عن وضع تصنيف لهذه المتناقضات التي ذُكرت، توجد تصنيفات أخرى واضحة ومتداخلة ضمن «النظام الاستراتيجي». ويمكن أن ينطبق هذا الأمر بشكل كبير على التناقض بين مفهومي المراوغة والقوة. ولأن هناك موروثات من الفكر الإغريقي، حيث يمكن لهذا التناقض أن يميز في البداية بين أسلوبين استراتيجيين وما يصاحبهما من أضرار، فمن الممكن النظر إلى نطاقين متوازيين للفعل بحيث يتعلق الأمر بوضع عامل مشترك بينهما. وحيث إن هناك خلفية رمزية ضمن الموروث الآتي من القائد أوديسيوس Ulysse والقائد آخيل Achille، فإن هذا التناقض يُظهر إلى أي مدى تعمل القوة الغاشمة على الحد من مخاطرة الغطرسة، بينما تقدم المراوغة جانب الضرر الناتج عن التضحية على المدى الطويل بالآلية ذاتها التي تجعلها تعمل. أيضا، ولأن هذا التناقض يوضح الطابع الأخلاقي للاستراتيجية، فإن المراوغة تدخل ضمن إطار الخديعة التي يمكن في بعض الأحيان الثناء عليها كأحد الفنون، وفي أحيان أخرى يمكن أن تقع في الوسط بين الثناء والذم. ويمكن النظر من خلال هذا الأمر إلى التطورات التي تلت المناقشات الميكيافيلية، وأيضا إلى تلك التي وضعها ماكس فيبر Max Weber من أجل التمييز بين أخلاقيات المسؤولية وأخلاق الاعتقاد. من الناحية التاريخية فإن اللجوء إلى المراوغة أصبح محدودا إلى درجة كبيرة منذ ظهور الجيوش الجرارة، وكذلك منذ أصبح التركيز منصبا على القوة. أما على المستوى الاستراتيجي فيشتمل هذا التناقض في العلاقة بين الأسد والثعلب في جزء منه على التناقض بين النهج المباشر والنهج غير المباشر. والحقيقة أن هذين الأمرين سادا، على الأقل في أوروبا، حتى القرن الثامن عشر الميلادي، على الرغم مما حدث لهما من تطورات على المستوى السياسي الوطني، وأيضا ضمن الأعمال التي تتعلق بمفاهيم حرب المعلومات. من جانب آخر قد لا يكون هناك تناقض تام وبشكل مطلق.

وهناك تصنيف آخر له علاقة بالتناقض وضعه الأدميرال جوزيف سي. ويلي Joseph C. Wylie ويتناول أنماط الفعل المتعاقبة والتراكمية والتي تأخذ بعين الاعتبار المدلولات الحركية المجردة للانتشار الاستراتيجي[30].

من خلال هذا النمط التعاقبي تأتي المراحل الواحدة تلو الأخرى بطريقة خطية بحيث تتعاقب نتائجها بشكل منتظم، في حين تحدث العمليات التراكمية بشكل

فوري بحيث تنتج عنها تأثيرات ذات طابع ثابت إلى حد ما. فعندما يقدم ويلي تحليله لحملة المحيط الهادئ انطلاقا من هذه الرؤية فإنه يستطيع، من خلال ذلك، فهم العوائق الموجودة بين أنماط الحرب النظامية وغير النظامية؛ سواء تعلق الأمر بالحالة في أفغانستان أو في العراق. من هذا المنطلق يمكن وضع تفسير لمكافحة التمرد «التي ترتكز على الشعوب» كمحاولة، بالنسبة إلى الجيوش الغربية، لإعادة الحديث عن الوضع التراكمي - بحيث يكون الوضع على المستوى نفسه الذي يكون عليه الخصوم - ولأن هذه الجيوش تعمل بطريقة تعاقبية بشكل عام.

من الواضح إذن أن منظومة «إعادة التماثل» لهذه الجيوش في مواجهة الأفراد غير النظاميين من الأفغان أو من العراقيين لا يمكن أن تحدث من خلال التعبئة المنفردة لهذه المنظومة، بيد أنه من الممكن اعتبارها جديرة بإلزام مستخدميها بالخروج من ذلك الإطار التكتيكي المتشدد، ومن ثم تصبح هناك ضرورة للأخذ بعين الاعتبار مفهوم النتائج وما يتعلق بها من نظرية. لا يمكن وضع تلخيص لهذه النظرية ضمن مقاييس مجردة فقط (كالأطنان الهائلة من الأسلحة المستخدمة وعدد الوحدات التي دُمِّرت... إلخ)، غير أنه يمكن الحديث عن السياسة من الناحية الوجودية على اعتبار أنها غير خاضعة لتقييم محدد.

التصنيف الثالث المرتبط بقضية التناقض يوضح المناقشات الحالية ويشتمل على الاستراتيجيات ذات البعدين الإيجابي والسلبي من حيث البحث عن إمكانيات الاكتساب أو الحظر على التوالي، على الرغم من استخدام مصطلحات غير معيارية. إن الغزو الإقليمي له أهداف إيجابية، في حين يمكن أن تكون له عواقب سلبية بحيث تحظر معه الحركة إلى إقليم مجاور. أيضا إذا كانت الاستراتيجية النووية تعتبر سلبية - من حيث إنها تحظر الفعل المعاكس في محيط محدد بشكل مسبق - فإنها قد تفضي إلى أبحاث ذات أهداف إيجابية[31]. إن التمييز بين ما هو سلبي وما هو إيجابي ينعكس أيضا على قضايا معاصرة مرتبطة بسياق تقليص أعداد القوات الجاهزة، الأمر الذي يدعونا إلى التفكير بعناية عندما تكون هناك ضرورة للتدخل. في مثل هذه الظروف يكون الخيار الاستراتيجي الإيجابي - الذي يقصد به التدخل وما يتبعه من استقرار- متوازيا مع ما يمثله الجانب السلبي من جاذبية، حيث يتحقق في ظل احتواء التهديد الحاصل في منطقة ما، وقد يتعلق الأمر بالتنسيق

المحتمل مع حكومة هذه المنطقة. وفي هذا الإطار يمكن طرح إشكالية تتعلق بإدارة الأزمة، وهي المصطلح الذي شُوِّه حيث كانت هناك رغبةٌ زمنا طويلا في استخدام مصطلح مناورة الأزمة («بحيث لا يمكن إدارة إلا ما نريد أن نعتقد أهميته»)، وهو الأمر الذي يتطلب العودة إلى السياسة وإلى التعريف الموضوعي وإلى القول بالموافقة على انعدام الحل الحالي لإشكالية ما.

يرتبط التعارض بين الفضاءات السائلة والصلبة بالإطار البيئي للاستراتيجية الذي غالبا ما كان يُنظَر إلى تطبيقاته وفقا للعوامل الجغرافية (الجوية والبرية والبحرية والمناطق الحضرية أو الساحلية... إلخ)، وليس من خلال علاقة مبنية على استخدام القوات. في بداية الأمر اقْتُرِح وضع تمييز – من الناحية الجدلية - بين السائل والصلب استنادا إلى أعمال دولوز Deleuze وجياتاري Guattari ضمن ما كتبه لوران هينينغر Laurent Henninge[32] فالبيئات الصلبة هي تلك البيئات التي تعاني البطء والصعوبة في مجاراة التقدم والتكنولوجيا؛ حيث تتصف بأنها ساكنة (فالتوقف عن الحركة لا يؤدي إلى أي نتيجة بطبيعة الحال)، وهي أيضا البيئات الاستثنائية (أي التي تخص أحد الأطراف الفاعلة)، كما أن هذه البيئات تقدم مجالا محدودا للرؤية. بشكل عملي، يمكن الإشارة إلى مختلف البيئات الأرضية، مع العلم أن بعض البيئات الجبلية أو الحضرية تحفز على توجيه هذه القوات نحو ما يمكن وصفه بالبيئات «الوعرة». أما عن البيئات السائلة فهي البيئات التي يمكن من خلالها التمتع بالسرعة وبالسهولة المرتبطة بالتقدم والتكنولوجيا اللازمة للتحرك والانتقال (ولأنه من غير المعقول التوقف في أثناء الطيران، فلا يمكن للمرء أن يبقى ثابتا في البحر فترة طويلة) وبإمكانية التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة (الدول والمدنيين والعسكريين)، الأمر الذي يتيح عرض مجال كبير للرؤية.

إن هذه البيئات تعني البحر والجو والفضاء، وكذلك الفضاء السيبراني، وهي أيضا البيئات التي تعبر عن المسافات الاستراتيجية حتى لو لم يُفصَل بين البيئتين السائلة والصلبة على نحوٍ كامل. فالقواعد البحرية والجوية هي الأماكن التي تقدم خدمات تعد ضرورية لاستغلال المساحات السائلة، ولكنها تعد أيضا مراسي «صلبة».

لطالما شكلت جبال الهيمالايا عائقا أمام حركة الطيران - على الأقل عندما كان الارتفاع الأقصى متواضعا - في حين تعد المضائق أدوات تعمل على ترسيخ المساحات

البحرية. في الوقت نفسه يمكن تمييع ما هو صلب عن طريق الطرق وغيرها من مسارات السكك الحديد. وبهذا المنطق فإن وضع العبوات المتفجرة البدائية الصنع (IED) على الطرقات «يعيد تماسك» أدوات التحكم في البيئة السائلة.

إن التناقض الكائن بين السائل والصلب، من الناحية الجدلية، يفسر النقاشات المعاصرة التي تتعلق بالأمور المحورية، وكذلك ببنية الوسائل وبفلسفة القوات واستخدامها في نهاية المطاف. وبسبب إمكانية استخدام المروحيات أو القوات الخاصة أو الوحدات الهندسية في القتال في المناطق الحضرية - حيث تكون العقبات متعددة وذات أبعاد ثلاثية[33] - فإن العديد من الطرائق البحثية التي تتناول مفهوم البيئة السائلة تصبح ممكنة. قد يكون هذا المفهوم عن البيئة السائلة ضروريا للنجاح، بيد أنه لا يعتبر دائما كذلك من الناحية المنهجية - بل إنه يمكن أن يعتبر مفهوما جاذبا على الرغم من الخطورة التي يمثلها - لأن السائل يتضمن شروط التناقض الأخرى التي تعني السيطرة (العابرة) في حين تكون المادة الصلبة هي المهيمنة (بشكل نهائي أو في طريقها إلى أن تكون كذلك). الآن يبدو من الواضح أن الخضوع لإرادة الخصم كهدف مفاهيمي في أي حرب لا يمكن أن يقتصر بشكل منهجي على مجال زمني محدد، وذلك خوفا من استئناف العمليات مرة أخرى. ومن ثم يشير عنصر التحكم إلى رمزية الغارات، حيث تصبح الهيمنة هي عملية احتلال الأراضي بشكل مستدام.

يمكننا من ثم وضع تحليل لأحدث العمليات الغربية التي تركز على استخدام الطيران إلى جانب القوات المحلية من خلال «العمليات السائلة» التي تؤدي إلى سيطرة مؤقتة عن طريق الجو، حيث يُفوَّض الاحتلال إلى القوات الخاصة على الأرض. ولكن من دون السماح بعملية تثبيت واستقرار للحالة الجديدة، ومع ذلك سيؤثر ذلك الوضع في عدم منع بعض الفصائل من تحقيق أهدافها الخاصة.

الخاتمة

إن كل النقاشات الجدلية التي دُرست خلال هذا الفصل لا تشير إلا إلى حقيقة واحدة فقط، وهي ما سنسلط الضوء عليه: وهي التفاعل الأساسي القائم بين الخصوم الخاضعين لقوانين الفعل المتبادل التي حددها كلاوزفيتز. مهما كانت الإنجازات

التي تحققت بفضل التقنيات الجديدة أو من خلال تصميم أدوات استراتيجية جديدة، ستظل هذه القوانين مهمة للغاية مادامت لا تقتصر على صفة الحرب بل على طبيعتها بحد ذاتها:

- «جميع الخصوم يضعون قانونا يتعلق بالخصم الآخر، الأمر الذي ينتج عنه نوع من الإجراء المتبادل، من حيث إنه مفهوم يقتضي الانطلاق نحو الحدود القصوى».

- «الحرب ليست فعلا خاصا بقوة حية ضد كتلة ميتة [...] بل هي، دائما، اصطدام بين قوتين حيتين[...]».

- «يجب وضع حالة تناسب بين الجهد والمقاومة المتعلقة [بالخصم] الذي يفعل الشيء نفسه [بطبيعته]، ومن ثم تنشأ منافسة جديدة [...]»[34].

20

سباق التسلح ونزع السلاح ومراقبة الأسلحة

جوزيف أ. مايولو Joseph A. Maiolo
(نقلها عن الإنجليزية أوليفييه شميت
(Olivier Schmitt

«أدت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر و«الحرب على الإرهاب» بالعديد من المحللين إلى القول إن عصر التنافس بين القوى العظمى، الذي تجسّد في شكل سباق التسلح ويمكن التحكم فيه بدرجة أو بأخرى عن طريق معاهدات مراقبة الأسلحة، قد اقترب من نهايته»

كان مفهوم «سباق التسلح» من أكثر الموضوعات التي دُرست ضمن مجال الدراسات الاستراتيجية أكثر من مائة عام. ومع ذلك، وعلى الرغم من مرور عدة عقود على البحث الكمي والنظري والتاريخي في هذا الموضوع، فلم يظهر أي توافق في المجتمع العلمي على تعريف هذه الظاهرة، وأيضا على ما إذا كان سباق التسلح له من التأثيرات المستقلة التي يمكن أن تقود إلى

الحروب أو على كيفية تصرف المسؤولين السياسيين في مواجهة المنافسات العسكرية الشديدة وأسباب وقوعها.

يبحث هذا الفصل في أصل المفهوم ويراجع المناقشات بشأن ملابسات سباق التسلح، كما أنه يبحث أيضا في تحديد أسباب الحروب التي تعود إلى سباق التسلح. كما يستعرض هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بنزع السلاح ومراقبة الأسلحة. ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي فقدت الدراسات بشأن سباق التسلح ومراقبة الأسلحة زخمها مقارنة بالأبحاث التي تدور حول الإرهاب ومكافحة الإرهاب والتمرد. وبالمقارنة بهذا الاتجاه الأخير فإن هذا الفصل يمضي قدما في تأكيد أن سباق التسلح هو من السمات الدائمة والخطيرة التي تتعلق بالشؤون الدولية المعاصرة. يمكن استخدام مراقبة الأسلحة للحد من الآثار الضارة للمنافسة العسكرية، ولكن الحقيقة القاسية تشمل الدول التي ليس لديها خيار سوى الانخراط في سباق التسلح عندما يتعلق الأمر بهذا السباق، على الرغم من التكاليف الهائلة والمخاطر الكبيرة المرتبطة به.

ما سباق التسلح؟

ظهر مصطلح «سباق التسلح» في أوروبا أول مرة في نهاية القرن التاسع عشر، وذلك لوصف المنافسة بين فرنسا وبريطانيا العظمى في مجال بناء البوارج الحربية القادرة على عبور المحيطات[1]. منذ العقد الأول من القرن العشرين استُخدِم المصطلح على نطاق واسع لوصف المنافسات المختلفة بين القوى العظمى التي تهدف إلى اقتناء الأسلحة البحرية البرية. وبالتالي فليس من قبيل المصادفة أن يُدخَل مصطلح «سباق التسلح» خلال الثورة الصناعية لوصف التنافس المكثف الخاص بإنتاج البوارج، أي نظام الأسلحة الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية في ذلك الوقت.

يعود تاريخ المنافسات العسكرية بين الدول أو بين الإمبراطوريات إلى العصور القديمة، غير أن الثورة الصناعية غيّرت من طبيعة تلك المنافسة. لقد عجلت عملية التصنيع من سرعة التغير في تكنولوجيا الأسلحة، ومن ثم فقد ازدادت مخاوف التصعيد العسكري للدول المجاورة. لا يتعلق الأمر فقط بزيادة سرعة إنتاج الأسلحة، ولكن بالثورة في مجال الاتصالات التي تلت عملية التطوير الحادث في مجالات التلغراف والسكك الحديد، الأمر الذي يعني أن الجيوش الكبيرة المكونة من المجندين تستطيع

أن تعمل على تعبئة الأفراد بسرعة شديدة وأن تضرب بقوة كبيرة جدا أكثر من أي وقت مضى. تساعد هذه التطورات في الانحياز إلى النهج الذي يفضل من يضرب أولا ومن يخطط للحروب المستقبلية، الأمر الذي أصبح من قبيل العمل الروتيني في زمن السلم وضمن أعمال هيئة الأركان، وهكذا فقد أصبحت الدول أكثر انتباها لبرامج التسليح وللمواقف الاستراتيجية التي تخص حلفاءهم وخصومهم[2]. لقد أظهر سباق التسلح الذي سبق الحرب العالمية الأولى أن المنافسة يمكن أن تكون نوعية وكمية.

على سبيل المثال، قد يحاول مشاة قوات البحرية الأمريكية إنتاج سفن أكثر من خصومهم، أو محاولة بناء فئة جديدة من السفن مزودة بأسلحة لحمايتها بشكل تام من سفن الأعداء، الأمر الذي يجعل هذه الفئات السابقة معبأة بأثقال زائدة. كما يركز سباق التسلح فيما يتعلق بالأسلحة البرية والبحرية على جودة اللوجستيات والتخطيط والتنظيم حيث يساهم كل من هذه الأنظمة في إعادة تنشيط الجهاز العسكري[3].

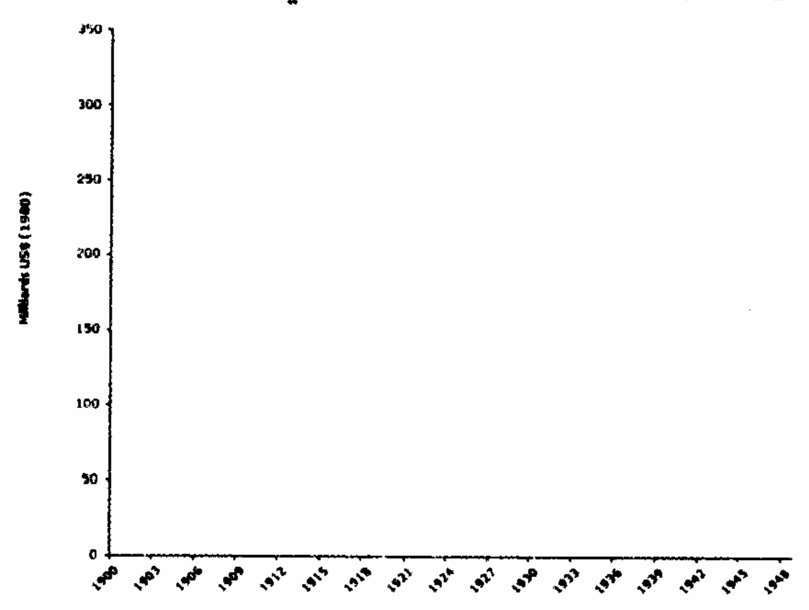
لقد كان مصطلح «سباق التسلح» شائعا عند اندلاع الحرب العالمية الأولى في العام 1914، وكان من الضروري انتظار بداية الحرب الباردة لكي يبدأ الباحثون في دراسة هذا المفهوم بشكل منهجي[4]. وفي معظم الحالات يجد الباحثون أن فن التعبير المجازي الرياضي لا يتمتع إلا ببعد استكشافي متواضع يسمح بوضع تفسير لهذا الشكل المتطرف من المنافسات العسكرية. وعلى خلاف سباق الخيل، على سبيل المثال، لا يوجد لدى سباق التسلح نقطة انطلاق واضحة، والأهم من ذلك أن هذا الأخير ليس لديه نقطة نهائية صريحة يبتغي الوصول لها. وقد ينتهي الأمر إلى الاستنزاف المتبادل أو إلى اتفاقية لمراقبة الأسلحة أو إلى شن حرب.

وقد حدد المتخصصون في المجال السياسي هذا المفهوم بشكل جيد، وبينهم الباحث الأمريكي غرانت تي هاموند Grant T. Hammond الذي يقول بأن سباق التسلح يوجد فقط عندما تحدد قوتان على الأقل عن كامل إدراك منهما الجوانب الكمية والنوعية للتسليح وفقا لأسلحة القوى الأخرى[5].

في الوقت نفسه يصف الأسترالي هيدلي بول Hedley Bull سباق التسلح كأنه يعني التنافس الشديد بين القوى أو مجموعات من القوى التي تسعى إلى الحصول على مميزات تتعلق بالقوة العسكرية عن طريق زيادة كمية الأسلحة وتحسين جودتها أو قواتها المسلحة[6].

غير أن أصعب مشكلة تحليلية لا تتعلق بوضع تعريف لسباق التسلح، حيث يتفق معظم المحللين على مفهوم سياسة التسلح عالية السرعة التي تحركها المنافسة على القوة. السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بالتمييز بين «سباق التسلح» والديناميكية الطبيعية التي تهدف إلى تحديث الأسلحة الحالية، في زمن السلم، ومعرفة متى ولماذا يتحول التحسين الروتيني للقوات المسلحة بصورة استثنائية إلى سباق التسلح.

يرى الباحثان السياسيان باري بوزان Barry Buzan وإيريك هيرنغ Eric Herring أن ظاهرة التسلح في السياسة الدولية يجب أن تُفسّر من زاوية شاملة بحيث يكون أحد أركانها ما يمكن تسميته بالمحافظة على القوات وتحديثها، ويكون الركن الآخر هو عين سباق التسلح[7]. يحاول بعض الباحثين، مثل هاموند، تحديد متى تصبح المنافسة العسكرية العادية سباقا للتسلح، فعلى سبيل المثال تُحسَب النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي التي يجب على المنافسين أن يخصصوها للتسليح لكي تتحول المنافسة إلى سباق. لكن هذه المحاولات الحسابية غير مقنعة بشكل تام، إما لأن البيانات التاريخية محدودة للغاية ومشكوك في دقتها، أو لأن المواقف التاريخية لا يمكن مقارنتها على كل الأوجه. والنتيجة الوحيدة وثيقة الصلة التي يمكن أن تستنبط من هذه المحاولات الخاصة بتحديد ظاهرة سباق التسلح تتعلق بملاحظة مفادها أن هذه المحاولات تُعتبر أكثر كثافة من الديناميكيات العادية في زمن السلم الذي تجرى فيه عملية التحديث والتحسين التنافسي للقوات الحالية.



النفقات العسكرية العالمية، 1908 - 1953

المصدر: مقتبس من ماريك ثي Marek Thee (تحت إشراف): «الأسلحة ونزع السلاح».

إن مستوى النفقات على الأسلحة التي سبقت اندلاع الحربين العالميتين والحرب الباردة يوضح هذه الديناميكية. فكما يوضّح في الرسم البياني أعلاه، ازدادت ميزانيات التسليح للقوى الأوروبية الكبرى بنسبة 50 في المائة خلال سنوات أزمة 1908 - 1913، كما ازداد الإنفاق العسكري العالمي ثلاث مرات في أواخر 1930، وزاد بنسبة 100 في المائة خلال ثماني سنوات من بداية الحرب الباردة. هذه الالتزامات المالية المهمة تعكس منافسة نفسية حادة جدا. فوفقا للمؤرخ دافيد ستيفنسون David Stevenson، «يعتبر سباق التسلح حالة ذهنية تنافسية متعمدة من جانب اثنين من الأطراف الفاعلة[8]».

فالمتنافسون أنفسهم يدركون أنهم عالقون في حلقة تبادلية تتصف بأنها ذاتية التزود بالأسلحة والتسليح المضاد. ومن ثم، فإن الصلة بين المنافسة الطبيعية في زمن السلم وسباق تسلح لا تعبر عن نقطة محددة كما هي الحال عند الحديث عن مقياس الضريبة، بل إنها حالة نفسية مشتركة. يدرك قادة الدول الذين وقعوا في فخ سباق التسلح بسرعة أنهم ملتزمون بالمشاركة في شيء مختلف جدا عن التحضير العسكري العادي في زمن السلم، سواء من حيث الحجم أو الإيقاع: الأمر ينطوي إذن على شيء له علاقة بتدفق الموارد بشكل متزايد بغرض إنتاج الأسلحة.

ما أسباب سباق التسلح؟

إذا قبلنا بأن مصطلح «سباق التسلح» مخصص إلى حد كبير لحالات التنافس العسكري، أي الحالات التي يدرك من خلالها المنافسون بشكل جماعي أن الاعتبارات النفسية وفقا لعلاقاتهم الاستراتيجية قد جرى تجاوزها، فمن الضروري التشكيك في القوى والديناميكيات التي يمكن أن تشكل نقطة البداية وتحافظ على سباق التسلح. وتتضمن الأدبيات الأكاديمية ثلاثة نماذج متميزة لتوضيح معالم سباق التسلح:

- نموذج الحتمية التكنولوجية.
- نموذج البنية الداخلية.
- نموذج الفعل ورد الفعل.

يسعى كل نموذج من هذه النماذج الثلاثة إلى توضيح السبب الذي يجعل الدول تبدأ في تسريع نطاق ووتيرة وحجم الاستعداد العسكري في زمن السلم[9].

يفترض نموذج الحتمية التكنولوجية أن التطور العلمي والتكنولوجي بمنزلة قوة مستقلة ضمن سباق التسلح. ففي مجال التسليح البري أدى تطوير الخزائن ومخازن البنادق في العام 1880، وأداء المدفعية الميدانية السريعة النيران والتي ليس لها ارتداد في 1890، إلى تحسين أداء الجيوش الأوروبية بتكلفة باهظة، قبل الحرب العالمية الأولى. وبالطريقة نفسها، مكنت التطورات في مجال المدفعية والذخائر البحرية خلال القرن التاسع عشر السفنَ من إطلاق النيران إلى أبعد مدى وبقوة ودقة لا مثيل لهما في ذلك الحين. وقد دفعت هذه التطورات بالقوات البحرية إلى تحسين سبل حمايتها من خلال صناعة السفن المدرعة، وتحقيق المستوى الأمثل عند بنائها وهيكلة آلاتها. ووفقا لهذا النموذج، فإن التقدم التكنولوجي في مجال السفن الحربية يمكن أن يشكل نقطة البداية للمنافسة في مجال البوارج منذ النصف الأول من القرن العشرين إلى الوقت الذي أصبح للقوة الجوية البحرية التي تنقلها حاملة الطائرات الأفضلية على هذا النوع من السفن التي عفّى عليها الزمن[10]. كما تؤثر الوتيرة السريعة للتطورات التكنولوجية في التوازن بين الأسلحة الهجومية والدفاعية. وعلى سبيل المثال، فقد اعتقد المنظرون العسكريون في العشرينيات من القرن الماضي أن التقدم في مجال الطيران سيؤدي إلى إمكانية اندلاع الحروب في المستقبل والانتصار فيها من خلال الأساطيل الضخمة من القاذفات التي يمكن أن تدمر مدنا بأكملها. لقد أصبحت الفكرة التي تقول بأن «أسطول القاذفات يمكن أن يتجاوز بشكل مستمر» الدفاعات الجوية؛ في حكم العقيدة. خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، أدت إعادة التسليح الهائلة للقوى الأوروبية، ضمن جملة أمور أخرى، إلى المنافسة في عدد ونوع القاذفات. كما ساعد تقدم أجهزة الراديو والرادارات في تحسين مجال الدفاع الجوي ومجال الطائرات المقاتلة[11].

وثمة منافسات مماثلة بين الهجوم والدفاع شائعة في تاريخ التكنولوجيا العسكرية: البوارج المضادة للغواصات والصاروخ المضاد للدبابات في مواجهة الدبابة والصواريخ الباليستية المضادة لأنظمة الدفاع الصاروخية... الخ. ويتحدث بعض الباحثين عن التغييرات المتوقعة بين المميزات الهجومية أو الدفاعية نتيجة للتطورات التكنولوجية التي تجعل هناك احتمالية كبيرة لوقوع الحروب[12].

إن نموذج البنية الداخلية، كما هو واضح من هذه التسمية، يدرس السياسة الداخلية لدولة ما، وذلك بهدف شرح دوافع قرارها في الحصول على الأسلحة التي يتجاوز عددها ما هو ضروري للدفاع عن أراضيها. ووفقا للحجة الكلاسيكية لنموذج البنية الداخلية، ولأن استغلال أسباب الخوف من التهديدات الخارجية يجعل تسويغ التسليح ضد هذه التهديدات ممكنا، فإن هذا الأمر يعد من الوسائل التي تستخدمها الأنظمة الاستبدادية لخلق توافق داخلي. على سبيل المثال استخدم بعض المؤرخين هذا النموذج لشرح سبب دخول الإمبراطورية الألمانية ضمن حلبة سباق التسلح ضد بريطانيا العظمى في مجال صناعة البوارج قبل الحرب العالمية الأولى. وتتناول الأبحاث الحديثة، على كثرتها، مجال تأثير البنية الداخلية على «المجمع الصناعي العسكري» بغرض شرح عمليات الاستحواذ المفرطة على الأسلحة من قبل دولة واحدة أو عدة دول. ويعد «المجمع الصناعي العسكري» ائتلافا غير رسمي يتكون من النخب العسكرية والسياسية والصناعية التي تُشكّل لتعزيز الإنفاق الدفاعي المتزايد، وللدفاع عن مصالحهم ولتحسين أوضاعهم المؤسساتية داخل جهاز الدولة. ولا شك في أن تشكيل مثل هذه «المجمعات الصناعية العسكرية» يعد السمة المميزة للقرن العشرين، لأنها نتاج الثورات العلمية والصناعية التي امتدت منذ العصر النووي ولاتزال مستمرة حتى العصر الرقمي الحالي. ومن ثم فليس من قبيل المصادفة أن يكون دوايت آيزنهاور Dwight Eisenhower هو أول من صاغ مصطلح «المجمع الصناعي العسكري»، عندما انتقد في العام 1961 تأثيره «غير المبرر» في دوائر صنع القرار الأمريكي؛ وذلك خلال خطابه الأخير الذي أذيع في التلفزيون بوصفه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية.

فبينما كان شابا وقائدا لكتيبة في العشرينيات من القرن العشرين، تولى آيزنهاور مسؤولية وضع خطط للتعبئة الصناعية للجيش في حالة الحرب الشاملة في المستقبل. ومنذ ذلك الوقت بادر آيزنهاور بالقول إن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتاج إلى وكالة مركزية قوية للتخطيط (في زمن السلم) وتوجيه الإنتاج الصناعي (في زمن الحرب) وفقا للخطة المعدة لذلك. ولأنه شغل منصب الجنرال في أثناء الحرب العالمية الثانية ثم الرئيس في السنوات الأولى من الحرب الباردة، تمكن آيزنهاور من مراقبة الطريقة التي يمكن أن يؤدي من خلالها نمو الصناعة الدفاعية الأمريكية

والتوسع في أعداد القوات المسلحة (وجماعات الضغط التابعة لها في الكونغرس) إلى زيادة في عمليات الاستحواذ على الأسلحة بما يتجاوز ما هو ضروري للأمن القومي، الأمر الذي يخلق نوعا من الاختلال في اقتصاد السوق الأمريكي[13].

النموذج الأخير هو نموذج الفعل ورد الفعل. ووفقا لهذا المنظور، يُعَد سباق التسلح السمة الجوهرية للعلاقات الدولية التي تستند إلى نظام السيادة الوطنية؛ في ظل غياب سلطة عليا تضمن الأمن للجميع. إن الدولة (أ)، بتسليح نفسها، تسبب رد فعل من الدولة (ب)، التي يمكن أن تشكل نقطة البداية لحلقة من الفعل ورد الفعل تنطوي على تسليح (أ) و(ب) وكذلك الدول المجاورة. ومن ثم فإن أمن دولة ما هو السبب وراء انعدام الأمن لدولة أخرى. في الأدبيات النظرية يدعى هذا الوضع «المعضلة الأمنية[14]». ويؤدي انعدام الأمن المتبادل بالدول إلى تسليح أنفسها من خلال البحث عن الأمن العسكري الوهمي، وغير المنتج. يدرك المتسابقون أنفسهم أنهم عالقون في حلقة تبادلية وذاتية الحركة من الفعل ورد الفعل. ووفقا لهذه الحجة، تسعى الدولة خلال فترات التوتر السياسي الشديد إلى الحصول على مزايا عسكرية تفوق ما لدى الدولة المنافسة التي ترد بدورها على هذا التهديد عن طريق تسليح نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى حلقة تبادلية من الفعل ورد الفعل. فقبل العام 1914، على سبيل المثال، انخرطت القوى الأوروبية في سباق تسلح عن طريق بناء بوارج حربية قوية جدا، والعمل على تجهيز الجيوش الجرارة (على أساس التجنيد الإجباري) بحيث يمكن تعبئتها استعدادا لهجوم سريع يفوق مستوى التعبئة لدى المنافسين الآخرين. خلال الحرب الباردة بادر كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى تدريبات متبادلة بغرض تكديس الأسلحة النووية؛ التي تجاوز عددها بكثير القدرة اللازمة لاستئصال العدو بشكل كامل.

تكمل هذه النماذج الثلاثة بعضها بعضا، ولكنها مجتمعة لا تسمح بتقديم شرح لتفسير المنافسة الاستراتيجية التي تأخذ الشكل المتطرف لسباق التسلح. إن الحتمية التكنولوجية تجعل من الممكن فهم البرامج التنافسية للتحديث العسكري: فالقوات المسلحة التي لا تحسن من معداتها وتدريباتها في زمن السلم تخاطر بتعرضها للهزيمة من جانب خصوم مجهزين بشكل أفضل في حالة الحرب. لكن

التغييرات التكنولوجية فقط ليست كافية لتقود إلى منافسة عسكرية واسعة النطاق مثل الحرب الباردة: إن الاستقلال البشري هو العامل الحاسم. يجب على القادة السياسيين ومؤسسات الدولة اتخاذ القرار اللازم للاستثمار في الأسلحة وتوفير الوسائل (بما في ذلك المالية) الضرورية. بكل بساطة، التكنولوجيا ليست قوة مستقلة تقيد تصرفات الرجال. يشرح نموذج البنية الداخلية السبب في استمرار سباق التسلح بمجرد انطلاقه، خاصة أن الحافز لإنتاج الأسلحة ومواصلة السباق يُؤسَّس له ضمن البنية البيروقراطية للدول المتنافسة[15]. فخلال الحرب الباردة كان لدى القوات المسلحة للقوى العظمى وموريديها الصناعيين في بعض الأحيان الحافز للحصول على أنظمة الأسلحة من أجل الحفاظ على القواعد الصناعية وأيضا الحفاظ على عقود لعمليات الاستحواذ المستقبلية.

إن عمليات الاستحواذ والرغبة في الحفاظ على القاعدة الصناعية أدت بالطرف الآخر إلى تسليح نفسه بسرعة كبيرة، الأمر الذي سبب خلق سباق التسلح[16]. وغالبا ما ينسب المتسابقون هذا التسلح «المفرط» لمنافسيهم إلى البنية السياسية والأيديولوجية. وعلى سبيل المثال، وخلال الحرب الباردة، تحدثت موسكو عن الاستحواذ الأمريكي بوصفه تعبيرا عن الاحتياجات التوسعية الرأسمالية الجشعة لأمريكا، في حين أن واشنطن تدرك أن التسليح السوفييتي كان نتيجة للتوسع الملازم للشيوعية الشمولية. ولم تستطع كل من موسكو وواشنطن فهم كيفية تأثير القرارات الاستحواذية الخاصة بهما في استحواذ المنافسين على الأسلحة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التنافس بين التحالفات المسيطر عليها والمجمعات الصناعية العسكرية الآخذة في التوسع بسرعة أيضا. والحقيقة أن نموذج الفعل ورد الفعل بمفرده يعكس السبب وراء القرار الأولي الخاص بتسليح الدول بعضها ضد بعض. والفكرة الرئيسية هنا تعني أن سباق التسلح تهيمن عليه الأهداف السياسية[17]. تهتم الدول بتسليح أنفسها بشكل سريع من أجل الوصول إلى ظروف عسكرية مواتية تسمح بتحقيق أهدافها السياسية؛ إما بتغيير النظام الدولي السائد وفقا لمصالحها، وإما بالدفاع عن الوضع الراهن ضد المنافسين المحتملين. وينغمس المنافسون في هذا السباق لفرض إرادتهم عن طريق اللجوء إلى التهديد أو بالاستخدام الفعال للقوة العسكرية. وفي نهاية المطاف تعمل التدابير العسكرية على تقديم الدعم لهذه التهديدات، وبالتالي

فهي تعد العملة المشتركة للمفاوضات وللردع بين الدول. يمكننا إذن إعادة صياغة ما قاله الخبير الاقتصادي الأمريكي توماس شيلينغ Thomas Schelling عن الأسلحة التي تتمتع بالتأثير[18].

هل سباق التسلح هو السبب في الحروب؟

يعود أول تصريح يتعلق بالعلاقات بين الأسلحة والحرب إلى السيد إدوارد غراي Edward Grey وزير الخارجية البريطاني في العام 1914. فبالرجوع إلى السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى نجده يحذر الأجيال الآتية بقوله:

الدرس الأخلاقي واضح: التسليح القوي يؤدي حتما إلى الحرب. إن النمو الهائل للأسلحة في أوروبا، والشعور بعدم الأمان والخوف الناجم عن هذه الأسلحة يؤدي إلى جعل الحرب أمرا لا مفر منه[19].

فعقب الرعب الذي سببه استخدام الخنادق أثناء الحروب، اعتقد العديد من المفكرين المؤثرين ورجال الدولة والباحثين أن سباق التسلح سيفلت حتما من أي سيطرة وسيقود إلى الحرب. ومع ذلك، فإن الأبحاث التاريخية والنظريات الحالية التي تتناول أسباب الحروب ترفض مثل هذا التبرير السطحي - الأحادي التفسير - لأصول الحرب العالمية الأولى أو بشكل عام لأي حرب[20]. ألا يمكن القول إذن إنه لا يمكن لكل الحروب أن تكون مسبوقة بسباق التسلح، كما أن كل سباقات التسلح قد لا ينتج عنها حرب. على سبيل المثال، فلا الحرب الصينية اليابانية في العام 1894 ولا الحرب الإسبانية الأمريكية في العام 1898 ولا حرب فيتنام كانت كلها مسبوقة بسباقات التسلح. وبالمثل، فإن سباق التسلح النووي خلال الحرب الباردة لم يتحول إلى حرب نووية.

ويرفض بعض العلماء، مثل الباحث المتخصص في قضايا الدفاع البريطاني كولن إس. غراي Colin S. Gray، قبول مفهوم سباق التسلح كقضية مستقلة عن الحرب أو اعتبار أنه قد يكون لهذا السباق آثار مستقلة في القرارات التي تؤدي إلى الحرب.

كما أنهم يقولون بأن سباق التسلح يعتبر من الأعراض الدالة على عمق الأسباب السياسية والأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية للحرب، وليست الأسباب في حد ذاتها. فالدول لا تتقاتل من أجل الحصول على السلاح: إنها تدخل

الحرب لأسباب سياسية. إن إلقاء اللوم على سباق التسلح يرجع إلى الخلط بين الأعراض والمرض[21]. كما هي الحال في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين، تسبب سباقات التسلح اندلاع الحروب عندما تفشل الدول التي تدافع عن الوضع القائم في ردع الدول المناصرة للرجعية التي تُسلِّح نفسها. لكن هذا النموذج القائم على الردع يعتبر بسيطا مقارنة بالنموذج المتصاعد لسباق التسلح الذي يؤدي حتما إلى الحرب. وهناك العديد من البراهين التاريخية التي تدل على أن القادة السياسيين الذين عاصروا سباقات التسلح يتحدثون عنها كأنها رحلة فوق الجبال الروسية. ويدل تحذير السيد إدوارد غراي على أن هناك شعورا مشتركا بين القادة الأوروبيين في العام 1914 يتعلق بمنطق سباق التسلح الذي قد يحرمهم من قدرتهم على تغيير مجريات الأحداث. وقد تحدث هؤلاء القادة بانتظام في كتاباتهم عن ذلك القطار المتوجه إلى ساحة القتال[22]. إنه التعبير عن الشعور نفسه في ثلاثينيات القرن العشرين وخلال الحرب الباردة.

تبدأ سباقات التسلح لأسباب سياسية، لأنه عادة ما يُمرَّر مفهوم التهديد أو قرار الحصول على مميزات سياسية من خلال التسليح. ولأن هذه السباقات يمكن أن تحدث بالسرعة وبالكثافة اللازمتين، ويمكن أيضا أن تشتعل لأسباب داخلية وخارجية مختلفة، فإنها تولد تأثيرات مستقلة تؤدي إلى الحرب، ويمكنها بالتأكيد تحديد التوقيت والنتائج المترتبة على الدخول في الحرب. الفكرة هي أن سباقات التسلح تعتبر من ضمن نتائج وأسباب الحرب.

فالصراعات السياسية والأزمات الدولية تعمل على تغذية سباقات التسلح، كما أن سباقات التسلح تغذي التوترات السياسية التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات الذهاب إلى الحرب. إن سباقات التسلح تدفع إلى الحرب لأن الأسلحة عالية الدقة التي تمتلكها الأطراف الفاعلة تغير موازين القوى العسكرية، فإذا كان سباق التسلح لا يصب في مصلحة معسكر ما على المدى الطويل، فقد يدفع هذا الأمر القادة إلى الدخول في الحرب بشكل سريع إذا أصبحت الظروف مواتية بدلا من انتظار الفرص المحتملة التي قد لا تكون لا تأتي بسبب المميزات العسكرية. ولهذا السبب فإن سباقات التسلح تعتبر الأكثر خطورة عندما تكون المميزات الاستراتيجية على وشك الانتقال من معسكر إلى آخر.

من الواضح أن التوازن العسكري يتغير باستمرار، على الرغم من هذا التطور البطيء في بعض الأحيان، لهذا فإن المميزات العسكرية يمكن أن تكون إجمالا منعدمة الفعالية. ومع ذلك، ففي تاريخ العلاقات الدولية، قد توجد الفرص المتاحة لضرب العدو، قبل أن يكون لدى هذا العدو المحتمل القوة اللازمة للتغلب على الخصم، من دون أن تؤدي إلى الحرب. على سبيل المثال ففي العام 1905 لم تستفد الإمبراطورية الألمانية من الضعف المؤقت لروسيا في أعقاب الحرب الروسية - اليابانية، من أجل شن حرب أوروبية في ظل تلك الظروف الجيدة إلى أبعد درجة، والتي كانت تعد أفضل مما كانت عليه في العام 1914، كما أن فرنسا وبولندا لم تهاجما ألمانيا في العامين 1934 و1935 حين تخلى هتلر عن احترامه للشروط العسكرية التي فرضتها معاهدة فرساي في العام 1919، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستفد من احتكارها السلاح النووي بشكل مؤقت لكي تمنع الاتحاد السوفييتي من الحصول على القنبلة النووية، وأيضا لم يهاجم الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية الصينَ لمنعها من الحصول على أسلحة نووية. الفارق الكبير بين ما لم يحدث في العام 1905 وحدث في العام 1914، وأيضا بين ما لم يحدث في العامين 1934 و1935 وحدث في العام 1939 يعتبر مزيجا من التسارع المفاجئ في سباق التسلح وفي سلسلة الأزمات العسكرية بين القوى العظمى. إن اندلاع الحرب في العام 1914 يُعتبر المثال الواضح على أسلوب التوافق الذي يقود إلى الحرب بسبب سباق التسلح والأزمات المتكررة بين القوى الكبرى. لقد كان التنافس البحري الإنجليزي - الألماني الدليل الأبرز على مختلف سباقات التسلح، كما كان التنافس البري هو الأهم بين القوتين العظيمتين، روسيا وفرنسا من جهة، وألمانيا والنمسا - المجر من ناحية أخرى. وقد وضعت كل من هذه القوى العظمى الخطط الحربية الهجومية المبنية على أساس التعبئة السريعة للمجندين إلزاميا في الجيوش وانتشارهم عن طريق السكك الحديد. قبل العام 1908 كان سباق التسلح في القارة معتدلا حيث ازداد الإنفاق على الأسلحة بمعدل متواضع. غير أن وقوع سلسلة من الأزمات بين القوى العظمى بين العامين 1908 و1913 (أزمة البوسنة في العام 1908، والأزمة المغربية في العام 1911، وحرب البلقان في العامين 1912 و1913) أدى إلى التسارع في سباق التسلح. وزادت نفقات التسليح بنسبة 40 في المائة،

واتسمت الأزمات بالزيادة المستمرة في استخدام أسلوب التهديدات العسكرية لدعم الدبلوماسية. وقد وصلت الأمور إلى نقطة اللاعودة في العام 1913 عندما اعتمدت فرنسا وروسيا قوانين جديدة تتعلق بالجيش والسكك الحديد وأصبح من شأنها أن تمنحهم مميزات من الناحية العددية ومن حيث قوة الضربة العسكرية في حالة اندلاع الحرب ضد ألمانيا والنمسا والمجر. من جانبها وصلت ألمانيا والنمسا - المجر بالفعل إلى حدها الأقصى من الناحية المالية ومن حيث القوة. كانت ألمانيا في طريقها إلى خسارة سباق التسلح، وكان قادتها على علم بذلك. عندما سبّب قاتل الأرشيدوق النمساوي أزمة بين النمسا وصربيا في صيف العام 1914 ظن القادة الألمان أنهم يواجهون خيارا مما يمكن أن يطلق عليه «أكون الآن أو لن أكون أبدا»، حيث اعتقدت النخبة العسكرية أنه بإمكانهم إحراز الانتصار في العام 1914، بيد أن هذا الاعتقاد تضاءل عاما بعد آخر، وبحلول العام 1917 أصبح اعتقاد أن الشروع في مثل هذا الصراع يعد بمنزلة الانتحار. وكان الشعور بأن إغلاق نوافذ للحوار يعد أيضا بمنزلة التحريض القوي على الحرب، ولهذا السبب قرر القادة الألمان تقديم الدعم لحلفائهم من النمسا والمجر في حربهم المحلية ضد صربيا، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب العالمية[23].

هذه الحلقة من الأزمات التي تعيد نفسها؛ والإجراءات العسكرية المتزايدة، وأخيرا قرار الدخول في الحرب من قبل القوى العظمى التي خسرت سباق التسلح؛ أصبحت تتكرر في ثلاثينيات القرن الماضي.

بالطريقة نفسها التي كانت عليها قبل العام 1914 كانت المنافسة البحرية أمرا ثانويا مقارنة بالمنافسات الرئيسية في مجال القدرات البرية والجوية وفي إمكانية التعبئة التي جرت بين فرنسا وبريطانيا العظمى من جانب، وألمانيا وإيطاليا من جانب آخر. وقد بدأت ألمانيا سباق التسلح عندما بدأ النظام النازي بإعادة تسلحه في انتهاك لمعاهدة السلام. ثم وصل هتلر إلى السلطة في العام 1933 وفي نيته شن حرب بقصد غزو الاتحاد السوفييتي من أجل الاستيلاء على موارده الصناعية التي ستساعده في الانتصار عند اندلاع حرب شاملة ضد الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، ومن المحتمل ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب هتلر عن رغبته في أن تسمح له بريطانيا وفرنسا بهزيمة الاتحاد السوفييتي أولا، بيد أن هاتين

القوتين بدأتا إعادة تسليح أنفسهما في العام 1936 لثَنْي ألمانيا عن استخدام القوة لتغيير الوضع الراهن في أوروبا. في العام 1937 واصلت ألمانيا بناء قدراتها على التسليح والاستعداد للحرب الشاملة داخل حدودها بشكل كبير. على الرغم من ذلك فقد أدرك هتلر أن المميزات التي اكتسبتها ألمانيا مع البدء في إعادة التسليح المتطور قد تفقد تدريجيا مع محاولات فرنسا وبريطانيا السريعة بناء برامجهما العسكرية وتنظيم اقتصادياتهما المتعلقة بالإنتاج الحربي. وخلال الأزمة النمساوية والتشيكوسلوفاكية في العام 1938 أظهرت كل من بريطانيا وفرنسا استعدادا لمعارضة هتلر من خلال التهديد باستخدام القوة، وهو الأمر الذي لم يتوقعه هتلر. في سبتمبر من العام 1938، ولأن هتلر خاب أمله في ألمانيا التي خسرت سباق التسلح، فقد قرر استفزاز الآخرين بحرب قصيرة ومحدودة ضد تشيكوسلوفاكيا قبل أن يفوت الأوان، بيد أن خوفه من أن تمتد الحرب إلى فرنسا وبريطانيا العظمى أجبره على التفاوض من أجل الوصول إلى حل سلمي للأزمة خلال مؤتمر ميونيخ السيئ الصيت. لم تغير اتفاقية السلام حقيقة أن التوازن الاستراتيجي قد يتغير لمصلحة ألمانيا. فبعد مؤتمر ميونيخ سارعت كل القوى الكبرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى تسريع برامج الأسلحة الخاصة بهم.

ففي العام 1939 أصدر هتلر أوامره ببذل أقصى الجهود التي ترمي إلى التسلح القوي من أجل إلحاق الهزيمة بفرنسا وبريطانيا في العام 1942، ولكن باءت هذه الجهود بالفشل بسبب القيود المفروضة على الاقتصاد الألماني. ولأنه فقد قدرته على تغيير مسار النتائج المدمرة للذات بسبب سباق التسلح فقد قرر هتلر شن حرب عامة في أوروبا من خلال مهاجمة بولندا في سبتمبر 1939[24].

تميز سباق التسلح النووي خلال الحرب الباردة بأزمات ديبلوماسية متكررة، كما تميز أيضا بوجود فترات من كثافة السباق المشابهة للديناميكيات التي لوحظت قبل العامين 1914 و1939. فالأزمات في العامين 1958 و1962 (كأزمتي برلين وكوبا) وكذلك أزمات العامين 1979 و1983 (كأزمة غزو أفغانستان والخوف الناتج عن تدريبات Able Archer) تظهر كأنها كانت هي الحالات التي تُحسب من خلالها فرص الانتصار أو خسارة سباق التسلح، الأمر الذي قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات تتعلق بالذهاب إلى الحرب طبقا للذريعة التي تقول

«أكون الآن أو لن أكون أبدا». إن الواقع الذي يقول إن سباق التسلح الأطول والأكثر تكلفة في التاريخ لم يؤدِ إلى وقوع حرب يمكن تفسيره بشكل جزئي على أنه من قبيل الحظ، ولكن هذا التفسير غير كاف. التفسير المنطقي الأقرب لمنع اندلاع الحرب هو «الثورة في المجال النووي»، على اعتبار أنها الفكرة القائلة إن تطوير الأسلحة النووية أحدث تغييرا جذريا في إدارة الحرب[25]. على عكس الأسلحة التقليدية فإن الحصول على الأسلحة النووية خارج نطاق احتمالية رد الضربة لا يوفر أي أمن إضافي للدولة. فبسبب القدرة التدميرية للأسلحة النووية والتأثير الرادع للضربة الثانية حتى مع وجود عدد محدود من الأسلحة، فإن فكرة الحصول على التفوق في الأسلحة النووية لا معنى له. ولأن هناك الجانب اللافت للنظر في السباق النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي حتى قبل تطوير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والقذائف التي أُطلقت فإن الفكرة القائلة إن الأسلحة النووية كانت مفيدة فقط للردع، وليس لإدارة العمليات أو لضربة استباقية تعبر عن الخطاب المشترك المقبول في واشنطن وأيضا في موسكو. في الخمسينيات من القرن العشرين اعتقد كل من الرئيس أيزنهاور والرئيس خروتشوف Khrouchtchev أن الحرب الباردة تعد سباق تحمل للسيطرة على القوى العظمى الأخرى على المدى الطويل، وليست سباقا للحصول على التفوق النووي[26].

إن حقيقة اعتراف كلا المعسكرين بالعائد العسكري المحدود للأسلحة النووية لم يمنعهما من محاولة استخدامها نظرا إلى المزايا الديبلوماسية. فقد حاول وزير الخارجية هنري كيسنغر Henry Kissinger استخدام الإنذارات النووية السرية من أجل حث السوفييت على التعاون بشأن قضية فيتنام في أكتوبر 1969، كما أنه فعل الشيء نفسه في أكتوبر 1973 لثني موسكو عن التدخل في الشرق الأوسط. وهو مع ذلك يعترف أخيرا بأن التهديدات النووية خطيرة جدا إذا ما استُخدمت. ولقد أُفيد من هذا الدرس بالفعل خلال أزمة الصواريخ الكوبية في مايو 1962. الفرق بين الأزمة الكوبية وأزمة يوليو 1914 أو الأزمة البولندية في العام 1939 هو عدم وجود ما يدعو إلى الشك حول المستقبل إذا اندلع صراع كبير جدا. لقد كان بوسع القادة الألمان في العامين 1914 و1939 أن يتخيلوا بالتأكيد هذه الفرص السانحة

التي كانت في طريقها إلى أن تزول، لكن كينيدي Kennedy وخروتشوف لم يكن باستطاعتهما تحقيق هذا الوهم في العام 1962[27]. هناك عنصران مهمان آخران يميزان سباقات التسلح التي سبقت الحربين العالميتين والحرب الباردة. يأتي في المقام الأول، في أثناء الحرب الباردة، أن المعسكرين لم تكن لديهما الرغبة في اندلاع صراع بين القوى العظمى[28].

في العام 1914، وبينما كان الألمان يشجعون حرب البلقان بين النمسا وصربيا، معرضين أنفسهم لمخاطر تحول هذه الحرب المحلية إلى حرب عالمية، قرر هتلر عند وصوله إلى السلطة أن يشن حربا كبيرة بغرض الاحتلال. ويأتي في المقام الثاني المهم أن سباقات التسلح التي سبقت الحربين العالميتين كانت قصيرة، بينما استمر هذا السباق نحو التسلح في أثناء الحرب الباردة عقودا طويلة. ونتيجة لذلك يعتبر استخدام الردع النووي بمنزلة العامل الزمني المهم في السياسة الدولية: فقد ظهرت مجموعة من الاتفاقيات والمعايير والممارسات - بما في ذلك المحظورات التي تحظر استخدام الأسلحة النووية أولا - لإدارة العلاقة النووية بين القوى العظمى. بالطبع لا يعني هذا الأمر أن سباق التسلح النووي لا يوجد خطر منه. لقد كان التغير التكنولوجي عاملا مزعزعا للاستقرار، كما كانت المواقف الاستراتيجية لمفهوم «الإطلاق بمجرد الإنذار» (launch on warning) تعبر عن الخطر المتمثل في احتمال أن يكون هناك خلل في جهاز الحاسوب أو فشل استخباراتي أو سوء تقدير للوضع، الأمر الذي تترتب عليه احتمالية اندلاع حرب غير مرغوب فيها. ولأن سباق التسلح في أثناء الحرب الباردة انتهى بانهيار الاتحاد السوفييتي، فإن السجلات السوفييتية تظهر أن هذا الأمر قد حدث لأن الولايات المتحدة الأمريكية «انتصرت» في مجال سباق التسلح. ولهذا يعتقد المتخصصون السوفييت في مجال الدفاع أنهم قادرون على التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل وفي إمكانهم طرح مبادرة الدفاع الاستراتيجية الشهيرة (حرب النجوم) التي روج لها رونالد ريغان Ronald Reagan مع ما تمثله من إغراءات وإجراءات مضادة غير متماثلة. انتهت الحرب الباردة عندما طبق ميخائيل غورباتشوف Mikhaïl Gorbatchev سلسلة من الإصلاحات السياسية التي أدت، بطريقة غير منضبطة، إلى انهيار الاتحاد السوفييتي[29].

نزع السلاح ومراقبة الأسلحة

في الماضي كان المنتصرون ينزعون أسلحة أعدائهم بإسقاط أسوار مدنهم وحرق أساطيلهم. وفي الآونة الأخيرة نُزع سلاح ألمانيا في العام 1919 والعراق بعد العام 1991 بالقوة[30]. ومن ناحية أخرى فإن جهود المعاهدات المتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من التسلح في زمن السلم قد فُعِّلت في الوقت نفسه الذي ظهر فيه مفهوم «سباق التسلح» في أوروبا. لقد تعرض مؤتمر السلام الأول الذي انعقد في لاهاي العام 1899 والمؤتمر الثاني الذي تلاه في العام 1907 بشكل رئيسي لقضية إرساء قوانين الحرب، لكن القيصر نيقولا الثاني Nicolas دعا إلى «وضع حد لهذا التسليح المستمر»[31]. إن الفشل الذي صاحب عملية الإبطاء في مجال سباق التسلح (حيث كان من المقرر عقد مؤتمر ثالث في لاهاي في العامين 1915 و1916) على الرغم من الأهمية المتعلقة بهذا المؤتمر في حال اتخاذ قرار باندلاع الحرب من جانب صناع القرار السياسي قد أقنع هؤلاء السياسيين بأن نزع السلاح ينبغي أن يكون المهمة الرئيسية لأي منظمة دولية يكون هدفها الحفاظ على السلام.

ونتيجة لذلك فقد سعت عصبة الأمم (التي أُسست في العام 1919) إلى خفض التسليح العالمي إلى المستوى الذي يسمح بدعم الأمن القومي. ولهذا، بعد سنوات من المناقشات الفنية حول أفضل السبل لمقارنة الأسلحة الوطنية، اجتمع المؤتمر العالمي حول نزع السلاح في جنيف في فبراير 1932. ومع ذلك فبوصول النازيين إلى السلطة في العام 1933 وبانسحاب اليابان من المنظمة في العام نفسه تحطمت كل الآمال في أن تنتج عن هذا المؤتمر نتائج ملموسة. إن الاعتقاد السائد، والخاطئ في الوقت نفسه، بأن فرنسا وبريطانيا العظمى أهملتا استعداداتهما العسكرية أمام النظام النازي بسبب اقتناعاتهما السلمية كان في غير محله وساعد على جعل نزع السلاح أمرا غير مرغوب فيه.

من ثم فقد أصبح وضع حل للحد من التسلح من خلال الديبلوماسية واسع الانتشار مع بدايات الحرب الباردة وتحقيق القدرة التدميرية للأسلحة النووية، بين العامين 1950 و1960، ولهذا فقد اعتمد المنظرون على وضع تمييز قوي بين نزع السلاح ومراقبة الأسلحة. ففي حين يكون نزع السلاح مرتبطا بالمشروع المثالي لإلغاء الأسلحة، ينظر إلى مراقبة الأسلحة على أنها مشروع واقعي إلى حد كبير

يسمح بإدارة التوازن الاستراتيجي بين القوتين العظميين. كان مؤتمر جنيف في العام 1932 مخصصا لقضية نزع السلاح بسبب أهدافه الطموحة للغاية، في حين أن المعاهدات البحرية لواشنطن (1922) ولندن (1930) قد حددت عدد سفن مشاة البحرية القوية جدا، وحددت أيضا حمولة وتسليح البوارج، الأمر الذي فُسِّر على أنه يتضمن عملية مراقبة الأسلحة مع التركيز على إدارة السلاح الاستراتيجي الرئيسي الذي تستخدمه القوى الكبرى فقط[32].

لقد أدرك هيدلي بول المنظر الرئيسي لمفهوم مراقبة الأسلحة في بداية الحرب الباردة أن نزع السلاح يختلف عن مراقبة الأسلحة ولكنهما يتشابهان. كما أنه وضع تعريفا لمراقبة الأسلحة من حيث «وجود القيود التي يمكن أن تمارس دوليا على سياسات التسلح سواء تعلق الأمر بمستويات الأسلحة أو صفاتها أو استخدامها»[33]. وبالنسبة إليه ساعد هذا التعاون على تعزيز نزع السلاح بشكل عام وتهيئة الظروف للسلام. ويرى منظرون آخرون مثل توماس شيلينغ ومورتون هالبرين Morton Halperin أن مراقبة الأسلحة من الناحية الاستراتيجية تعد أداة للأمن القومي. وعلى الرغم من الاختلافات بينهم، يتفق المفكرون الأوائل على أن مراقبة الأسلحة ليست هي الغاية في حد ذاتها، بل الوسيلة لتعزيز الأمن الوطني والدولي وتجنب الحرب.

فمن خلال بناء الثقة بين الجهات الفاعلة، تؤدي مراقبة الأسلحة إلى الحد من مخاطر الحرب؛ وذلك بتقليص سباق التسلح، وخفض تكلفة وتكرار عمليات اقتناء الأسلحة والحد من الخسائر الناجمة عن الحرب في حال وقعت[34]. وعلينا أن نتذكر أن نظرية مراقبة الأسلحة خلال الحرب الباردة كانت تستند إلى فرضية تقول إن القوى العظمى وحلفاءها كانت لديها مصلحة أساسية مشتركة من أجل تفادي الكارثة التي قد تسببها حرب نووية شاملة. وتتجلى هذه الفكرة من خلال هذه الموجة من معاهدات مراقبة الأسلحة التي أعقبت الصدمة التي نتجت عن أزمة صواريخ كوبا في العام 1962: الحظر الجزئي على التجارب النووية (1963)، وإنشاء الهاتف الأحمر (1963)، ومعاهدة نزع الأسلحة النووية من الفضاء (1967)، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (1968)، ومعاهدة نزع السلاح النووي من قاع البحار والمحيطات (1971)، ومعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية

(1972)، والمحادثات الأولى والثانية الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT I et II) بين العامين 1969 و1979.

وعلى شاكلة بدايات التفكير المرتبط بقضية الردع المستوحى من نظرية الاختيار العقلاني وبرهان السجينين، يتأمل المنظرون في مراقبة الأسلحة في النماذج المجردة لكي يتعلموا كيفية توظيف هذا البرهان. لقد أثار الاكتشاف الرئيسي لهذا النوع من الأبحاث قضية مراقبة الأسلحة التي يمكن لها أن تتم عندما يتناقص عدم اليقين في الأسلحة المستقبلية لدى منافس يعمل على تثبيت التوازن الاستراتيجي عن طريق الاتفاق المتبادل[35]. ومن أجل نجاح عملية مراقبة الأسلحة طرح المنظرون مفهوم تعزيز الثقة بين الخصوم عن طريق وضع ضوابط محددة والالتزام بالشفافية عندما يتعلق الأمر بالمواقف الاستراتيجية المتبادلة التي تسمح بتعزيز الاحترام المتبادل للمعاهدات على مر السنين[36].

لقد سمحت الأبحاث النظرية أيضا بالكشف عن ديناميكية مهمة أكدها التطور التاريخي لمراقبة الأسلحة الاستراتيجية للقوى العظمى: وتتمثل في أن مراقبة الأسلحة بشكل ناجح لا تسمح بوقف منافسة التسلح، بل تساعد فقط على الحد من الآثار الضارة للتنافس غير المنضبط، ولكن غالبا ما يُعاد توجيه المنافسة نحو مجالات لم تُنظَّم بعد. فبحلول نهاية السبعينيات من القرن الماضي لم تسمح مفاوضات الأسلحة الاستراتيجية القائمة على مراقبة الصواريخ الأرضية والبحرية بالحد من نمو الترسانات النووية أو السيطرة على التنافس بين القوى العظمى في مجال التكنولوجيات الجديدة التي تعمل على إنتاج الصواريخ الباليستية ميرفاج، والصواريخ الجوالة التي تشكل عنصرا جديدا مزعزعا للاستقرار في أثناء الحرب الباردة. وفي واشنطن كان الصقور يعتمدون على التقدم السوفييتي في أنغولا وأفغانستان، كما أنهم كانوا يعتمدون كذلك على عدم التوازن الكبير بين القوات ضمن حلف الناتو وحلف وارسو من أجل تقويض المحادثات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT)، ظنا منهم أنهم بذلك لا يحاولون إلا إضعاف الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع الاتحاد السوفييتي على المضي في طريقهم إلى الهجوم. بالنسبة إليهم كانت الطريقة الوحيدة للانتصار في الحرب الباردة هي أن تنتصر في سباق التسلح. وهكذا فإن التخلص التدريجي من

مراقبة الأسلحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية جعل برنامج التسليح ممكنا في إدارة ريغان في الثمانينيات من القرن الماضي[37].

لقد ألهمت النقاشات السياسية في فترة الثمانينيات العديد من الأعمال التي تشجب بدايات نظرية مراقبة الأسلحة باعتبارها ساذجة ومضللة. كان كولن إس غراي من أكثر النقاد شراسة، حيث تحدث عن المفارقة الأساسية التي كانت تتضمنها نظرية مراقبة الأسلحة. ووفقا لغراي تُعتبر اتفاقيات مراقبة الأسلحة ممكنة في فترات السلم والاستقرار الدولي، ويمكن لهذه الاتفاقيات أن تنهار أو يستحيل التفاوض بشأنها عندما يكون الوضع الدولي متوترا ويرتفع مستوى خطر اندلاع الحرب.

ونتيجة لذلك فإن مراقبة الأسلحة «لا يمكن أن تتم إلا عندما تنعدم الحاجة إليها»[38]. للوهلة الأولى يبدو أن تقليص أعداد الترسانات الروسية والأمريكية الهائلة في نهاية الحرب الباردة، وخلال التوقيع على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (START) في العامين 1991 و1993، يؤكد آراء غراي. ومع ذلك أدرك معظم المنظرين لمراقبة الأسلحة منذ فترة طويلة أن هذه المراقبة لن تلغي المنافسات العسكرية ولن تحل الخلافات الأيديولوجية أو السياسية الأساسية: إنها تسمح فقط بالحد من العواقب الوخيمة جدا لحلقة من «التسليح/ التسليح المضاد» وتعمل على تجنب الحروب غير المرغوب فيها. فكما يعتقد غراي أن الانتصار في الحرب الباردة يعني الانتصار في سباق التسلح، فقد أهمل حقيقة أن المنافسة الكاملة في مجال التسليح أنتجت تأثيرات مستقلة يمكن أن تتحول إلى صراع غير مرغوب فيه. في الواقع كان النقاش في أثناء الحرب الباردة حول مراقبة الأسلحة نقاشا يتعلق بالنيات السوفييتية. ففي حين يظن المعارضون لهذه المراقبة أن الاتحاد السوفييتي كان يستعد للحرب، لم يتحدث المدافعون عن مراقبة الأسلحة نهائيا بأن هذه المراقبة يمكن أن تمنع الحرب إذا أراد أحد الطرفين ذلك، لكنهم يعتقدون أن كلا الجانبين لديه مصلحة مشتركة في تجنب حرب نووية كارثية. وفي الواقع لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تقليص الترسانات النووية الروسية والأمريكية وإلى تسليط الضوء على نهاية المواجهة العسكرية في أوروبا، الأمر الذي يوضح أن سباق التسلح يدل، في الحقيقة، على بداية الصراعات السياسية التي تُستَثمر من خلال مجموعة من العوامل المحلية والدولية والتكنولوجية. إن نهاية الحرب الباردة لم تؤدِ إلى إلغاء

الأسلحة النووية، كما كانت ترغب حركة الصفر الشامل Global Zero والتي تشدد على أهمية هذه الأسلحة من أجل استقرار العلاقات بين القوى العظمى. يتحدث سكوت ساغان Scott Sagan) وكينيث والتز Kenneth Waltz بشكل استفزازي بشأن انتشار الأسلحة النووية التي تعتبر أحد عوامل الاستقرار الدولي، كما هو موضح من خلال العلاقة النووية بين الهند وباكستان.

ويتحدث مؤلفون آخرون بأن طبيعة النظام تمثل أحد المتغيرات المهمة جدا، وأنه ينبغي عدم السماح لبعض الدول المارقة بالحصول على أسلحة نووية من خلال التطبيق الانتقائي لمعاهدة عدم انتشار السلاح النووي. إن فوائد أنظمة عدم الانتشار للقوى الكبرى، التي أهملها معارضو الحد من التسلح، هي إضفاء الطابع المؤسسي على التفوق في امتلاك الأسلحة النووية[39]. والواقع أن من أهم فوائد أنظمة منع انتشار السلاح النووي بالنسبة إلى القوى الكبرى، والتي أهملها معارضو مراقبة الأسلحة، هي إضفاء الطابع المؤسسي على التفوق في مجال امتلاك الأسلحة النووية[40].

لقد أدت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر «والحرب على الإرهاب» بالعديد من المحللين إلى القول إن عصر التنافس بين القوى العظمى، الذي تجسد في شكل سباق التسلح ويمكن التحكم فيه بدرجة أو بأخرى عن طريق معاهدات مراقبة الأسلحة، قد اقترب من نهايته. أما عن الصين فقد شرعت في عملية التحديث العسكري بشكل قسري، الأمر الذي سمح لها باللحاق بركب المتحمسين لمجال الضربات الدقيقة. في حين بنت كوريا الشمالية وإيران على التوالي قدراتهما من أجل إنتاج أسلحة نووية، الأمر الذي يمنع واشنطن من الانخراط في حملات تغيير النظام؛ على الرغم من أن هذه الدول لا تملك القدرة اللازمة لمواجهة التفوق الأمريكي. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل تتربع على عرش القوة العسكرية عقودا مقبلة، فإن الدرس الرئيسي لتاريخ التسليح هو أن أي مميزات سيكون لها تاريخ انتهاء.

إن الاستثمارات الصينية في الأسلحة عالية الأداء (كحاملات الطائرات والطائرات المتخفية والصواريخ)، وعودة ظهور القوة العسكرية الروسية تعتبران علامة واضحة على عودة التنافس بين القوى الكبرى في مجال التسليح. فالمنافسة الناشئة في مجال

الضربات الكونية الفورية التقليدية (conventional prompt global strike) تهدد برفع الحظر الذي فرضته المواجهة النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بشأن التصعيد في حالة الصراع بين القوى الكبرى[41]. ويمكن أن تؤدي المنافسة على استخدام الروبوتات في الحقول الجوية والبرية والبحرية إلى سباق تسلح في مجال المعدات القتالية المستقلة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب رهيبة. الحقيقة المرعبة لسباق التسلح هي أنه لا يوجد حل بسيط له، فعندما يتعلق الأمر بهذا الخيار فليس أمام صانعي القرار من الخيارات إلا الدخول في سباق التسلح، على الرغم من التكاليف الهائلة والمخاطر الكبيرة المرتبطة بذلك.

21

الردع

جوزيف هينروتين

الوضع الوقائي لاستراتيجية الحظر تهدف إلى تغيير حالة الخصم بإطلاق مبادرة ترمي إلى جعله يدرك أن المؤسسة التي يديرها غير عقلانية[1]، غالبا ما يرتبط الردع بالأسلحة النووية. ومع ذلك فإنه يتجاوزها ويتعداها أيضا: ففي الوقت نفسه، ولأن هناك العلاقات الاجتماعية وعوامل التأثير في المنحى السياسي- العسكري، فلا يمكن للردع أن يكون مرتبطا بنوع معين من التسليح، الأمر الذي لا يتشكل في حد ذاته إلا في إطار متوسط الأجل. إذن الردع يتعدى الأسلحة النووية، كما يقول هيرمان كاهن Herman Kahn، إلى أن

«من المؤكد أن استراتيجية الردع تُعدُّ أحد أهم أشكال الاستراتيجية، ولا يمكن فهمها بسهولة خارج السياق الخاص بالاستراتيجية النووية»

تُصبح الظاهرة التي تمنع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من استخدام أسلحتها الكيميائية، على الرغم من أنها تمتلك خوفا من تعرُّض شعوبها لانتقام بالطريقة نفسها[2]. يتعلق الأمر بمصطلح القوة الرادعة الذي استخدمه جوليان كوربيت Julian Corbett في مجال الاستراتيجية البحرية. وبهذا المعنى فإن الردع يعمل على منع سلوك العدو الانتقامي الذي يمكن أن يحدث باستخدام الضربات النووية وما قد يُسببه هذا النوع من الأسلحة من خسائر كبيرة[3]، ولن يقتصر الأمر على ذلك، مادام البحث لايزال جاريا، من الناحية التاريخية، في مجال الأسلحة الشاملة[4]. فالعديد من الدراسات، التي أُجريت منذ ثمانينيات القرن الماضي، تُظهِر وجود الردع التقليدي - وسوف نتطرق إلى هذه الدراسات تباعا[5].

مصداقية وحدود المفهوم

تستند جميع أشكال الردع، التقليدي أو النووي، إلى مفهوم المصداقية بوصفها الثقة التي تكون لدى الخصم، ويدرك من خلالها أن فعله سيكون مصدرا للعقاب (الردع عن طريق الانتقام)، أو أن يدرك أنه لن يتمكن من تحقيق هدفه؛ ومن ثم سيكون من غير الضروري العمل على وضع هذا الفعل موضع التنفيذ (الردع عن طريق الحظر). بيد أن هذين الشكلين لا يتعارض أحدهما مع الآخر. ومن الناحية العملية فبينما تراهن بعض الدول، مثل اليابان أو كوريا الجنوبية، على مفهوم الحظر (استخدام أنظمة الصواريخ المضادة) من أجل الردع الاستراتيجي، وتراهن بعض الدول الأخرى على مفهوم الإجراء الانتقامي (فرنسا)، فإن الجمع بينهما سيكون أكثر تعقيدا. وهكذا تستفيد اليابان وكوريا الجنوبية من الردع الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه إجراء انتقاميا نتيجة قيام تحالف بينهما. وبالمثل اختارت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا نظاما يجمع بين الإجراء الانتقامي والكفاءة المقيدة للحظر (أنظمة الصواريخ المضادة). وبالمثل أيضا، على المستوى النظري الصارم، فإن التأكد من حدوث عملية إبادة جماعية/ القتل الجماعي بسبب الإجراء الانتقامي يمنع الخصم من توقع أي مكسب سياسي.

إن العلاقة القائمة على هذه المصداقية من خلال هذين الأسلوبين الأساسيين للردع تُعتبر متغيرة وفقا للمعايير الاستراتيجية (كالمنطق المتعلق بالضربات

الاستباقية/ الوقائية والحرمان من إمكانات الضرب المضاد والإدراك العملي لأوجه الخلل المضاد)، أو المعايير التقنية (كفعالية الدفاعات باستخدام الصواريخ المضادة أو الدفاعات المخترقة التي تُشكك في إمكانية الردع المتبادل).

وبصفة عامة سيكون للردع عن طريق الإجراء الانتقامي، من حيث إنه يعتمد على إمكانية تحقيق تقدم ملموس من خلال التأثير العسكري على نحو قابل للقياس نسبيا، تكلفة رادعة تفوق بكثير تكلفة الردع بالحظر. وفي مواجهة خطر الإرهابيين، على سبيل المثال، يُنظر إلى مفهوم الصمود في العقيدة البريطانية كأن له قيمة رادعة من خلال حظر المكاسب السياسية التي يتوقعها الإرهابيون، ولكن من الواضح أنه من غير المرجح أن تمنع هذه العقيدة الأعداء من الاضطلاع بالفعل. وبالمثل، بالحديث عن الاستراتيجية النووية، يبدو أن مصداقية الردع التي تعتمد فقط على نظام الصواريخ المضادة الباليستية أو الحماية المنهجية للسكان (تعميم الملاجئ) تتضاءل، ولن تمنع الخصوم من الانخراط في عمليات الابتزاز أو استخدام الضربات النووية.

إن مناورة الردع، التي تعني ديمومة المصداقية، سواء كانت تقليدية أو نووية، تقوم على الجمع بين العناصر الأساسية الثلاثة للاستراتيجية العسكرية[6]: أولا، الاستراتيجية الإعلانية التي تحدد الأهداف والموضوعات والطرائق والوسائل التي يستخدمها الطرف الفاعل والتي تتضح من خلال الحقل البلاغي. ثانيا، استراتيجية الوسائل التي تسمح للطرف الفاعل بتجهيز المواد اللازمة والحفاظ عليها، وإذا لزم الأمر العمل على تصميمها. ثالثا وأخيرا، إن الاستراتيجية الإجرائية الخاصة باستعمال القوة تجعل من الممكن الجمع بين الاستراتيجيتين السابقتين وجعلهما متماسكتين وحمايتهما باستخدام وسائل الردع بفعالية. فالمصداقية التي تخص الردع يُقصد بها الترابط الحاصل بين هذه الاستراتيجيات الثلاث. ومن ثم فإن إطلاق القذائف الصاروخية تقوم بها القوى النووية بشكل متكرر: فهي تتضمن استراتيجية الوسائل (اختبار المواد)، والاستراتيجية الإجرائية (اتخاذ الإجراءات اللازمة)، والاستراتيجية الإعلانية (إظهار القدرة على استخدام الأنظمة). وبالمثل فإن المشاركة في تمارين القوات الكلاسيكية من خلال هذه المناورة تكون من الناحية التقليدية.

من جانبه يصف إدوارد لوتواك Edward Luttwak الردع بأنه غير استراتيجي[7]، الأمر الذي يبدو تعسفيا لأنه يعتمد على بنية فكرية تعمل على إنتاج تأثيرات

سياسية - عسكرية، على الرغم من واقع القوات التي لم تتحرك في مواجهة العدو.

إن فعالية الردع، مع ما تمثله من تناقضات، يمكن أن تعد استراتيجية غير مستخدمة. فهي لن تكون «ناجحة» ولن تكون فعالة إلا بمجرد أن تكون الوسائل المخصصة لهذا الغرض غير مستخدمة. ومن المرجح، بطبيعة الحال، أن تفشل فعالية الردع، ومن ثم فلن يكون من الممكن كبح جماح العدو. إن هذا الفشل المحتمل هو الذي يؤكد الحاجة إلى المصداقية الدائمة - أو حتى العودة إلى المصداقية / الطمأنة – تجاه عملية الردع. لقد تميزت المناقشات الأمريكية والفرنسية في السبعينيات بطرح العديد من الأسئلة عن العودة إلى المصداقية، خاصة في سياق الحرب التي انطلقت بالفعل ضد الاتحاد السوفييتي: فحالات الردع التي تمت في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين من خلال الولايات المتحدة الأمريكية تسمح بمنع التصعيد بضربات مضادة للسكان أو ضربات من دون استراتيجية في فرنسا، كما تُظهر التصميم على استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية[8]. إنها إذن مسألة إعادة اللجوء إلى الردع في مجال محدود (بتجنب التصعيد إلى الحد الأقصى) على الرغم من الفشل الذي أصابها في السابق في مجال أوسع (بتجنب الحرب).

وفي الواقع، ولأن مفهوم الردع المطلق من الناحية النظرية يتمتع بفعالية- من وجهة نظر هيرمان كاهن التي تفترض وجود السلاح الفتاك القادر على تدمير الأرض[9] - فإنه يُعتبر في أغلب الأحيان نسبيا انطلاقا من ثلاثة جوانب: أولا، لأنه يستند إلى حساب عقلاني من جانب الخصم الذي يجب عليه أن يدرك، من خلال إظهاره عملية المنع، فعالية الردع. ومع ذلك قد لا تكون هذه العقلانية منهجية، وربما يكون مفهوم الردع بحد ذاته غير معترف به من جانب الخصم. ولهذا فقد تبنى الاتحاد السوفييتي في البداية عقيدة سوكولوفسكي (Sokolovsky (1960، التي تعتمد على المشاركة السريعة للأسلحة النووية وتفترض حقيقة أنها ستعاني بدورها بسبب مثل هذه الهجمات المضادة. ولأن هذه العقيدة من الناحية الرسمية معروفة بمضمونها العدائي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تُخُلِّيَ عنها بشكل سريع[10].

في تسعينيات القرن الماضي كان مفهوم «الدولة المارقة» يعني عدم الاستجابة لعقلانية الردع النووي، حيث تكون عملية صنع القرار مرتبطة بالعوامل العاطفية

(إذ يتعلق الأمر بما هو اجتماعي وسياسي وأيديولوجي وديني... إلخ)، أكثر من ارتباطها بالعقلانية التي تضع علامات الاستفهام نفسها. ومع ذلك يبدو أن هذه الممارسة توضح، على الأقل على المستوى النووي، أن مفهوم الردع قد استُوعِب بسرعة من قِبل الدول التي تمتلك السلاح النووي، وأن تلك الأخيرة لتعلم بطريقة عملية مستوى النضج الاستراتيجي[11].

ثانيا، يُعتبر الردع أمرا نسبيا بمجرد انعدام القدرة على ردع أي مبادرة للخصم. إن حقل الفعل الاستراتيجي المحتمل للخصم هو مجال واسع ولا يمكن أن يكون بشكل منهجي موضوعا لنوع واحد من الرد، خصوصا في ظل الخشية من فقدان كل المصداقية. وهذه هي المعضلة التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد العام 1954 واعتمادها عقيدة الإجراء الانتقامي الفتاك: حيث كانت الرؤية الأمريكية تنحصر في مفهوم «كل شيء أو لا شيء»، الأمر الذي يعني الهجوم الواسع النطاق من قبل الاتحاد السوفييتي في حال كانت المبادرة من جانب الولايات المتحدة. لقد تعرض هذا المنطق لقيود عندما وجدت موسكو أن في حوزتها وسيلة للرد عن طريق الدعم الذي قدمته للجماعات غير النظامية وسعيها إلى تزويد كوبا بالأسلحة النووية: هل يستحق هذا التحدي أن يكون الرد بهذه القوة، وأن تكون هناك احتمالية لوقوع إبادة جماعية/قتل جماعي؟ عند هذه المرحلة تحديدا يُمكن تجاوز الرادع بشكل مطلق في ظل وجود الأسلحة النووية. ولهذا تصبح المعارضة الأمامية مستحيلة خوفا من الإبادة الجماعية المتبادلة (MAD)، حيث سيكون هذا التدمير المتبادل المؤكد ناجما عن «توازن في الرعب»[12]. ومن ثم تصبح المواجهة غير مباشرة إما عن طريق الحلفاء بالوكالة أو من خلال البقاء على مستوى التسليح منخفض الكثافة، الأمر الذي أدى سابقا إلى نشوب نزاع حول منطقة كارجيل بين الهند وباكستان في العام 1999.

وقد وجدت هذه المعضلة الناتجة عن مفهوم «كل شيء أو لا شيء» الحل المنطقي في عقيدة الرد بالتدريج[13]. فمن خلال هذه الرؤية التي تعتمد عليها الأعمال التي تتناول نظرية الألعاب بشكل كبير[14]، نلاحظ أن أي فعل معاكس يكون متبوعا برد له الطبيعة نفسها والقوة نفسها. ومن المحتمل أن ينطوي

ذلك على تصعيد بالطبيعة نفسها - باستخدام خاصية مقاومة النيران التي تُعد أول استخدام للطاقة النووية – وبحجم العنف نفسه المنتشر وبشكل تدريجي وعلى العكس من ذلك فإن هذا الفعل المعاكس يسمح، من الناحية النظرية دائما، بتخفيف التصعيد. من ناحية أخرى فإن ذلك يعني بطبيعة الحال وجود علاقة تبادلية بين القوى النووية التقليدية تصل إلى درجة إدخال مستويات جديدة تتيح مشاركة القوات التي تمتلك السلاح النووي. ومن ثم فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خطة لتكثيف قدراتها الكيميائية في ثمانينيات القرن العشرين، وتحديدا من أجل مواجهة القدرات السوفييتية. غير أنه قد وُجِّه انتقاد لهذه الرؤية مرة أخرى لأنها تستند إلى رؤية عن الحرب وإلى الالتزامات التي يتقاسمها الخصوم من حيث العقلانية المتشابهة التي لا تراعي بشكل كافٍ إمكانية حدوث تصعيد مفاجئ من جانب الخصم أو حتى التصعيد غير المقصود لمستويات أعلى من العنف.

وأخيرا يمكن اعتبار الردع من قبيل الأمر النسبي أيضا نظرا إلى استحضار مفهوم الردع التقليدي ولأن السياق لم يعد يدل على المواجهة بين عدوين لهما الطبيعة المتماثلة نفسها، بل إن هذا السياق يندرج ضمن إطار الردع لعدد من الجهات الفاعلة في شكل تهديدات كبيرة تفوق مجرد المواجهة النووية. هذا التعقيد يؤدي إلى التخفيف من حدة العلاقة بين مستوى التحدي والرد الذي، من دون العمل على إلغاء مبدأ الردع في حد ذاته، يجعل هذا المفهوم أمرا نسبيا.

هكذا يتحدث تي. في. بول T. V. Paul عن الردع المعقد[15]، في حين أن تقرير الردع التمييزي للعام 1988 يشتمل على إشكاليات تتجاوز مجرد استراتيجية الأطراف الفاعلة، مع الأخذ في الاعتبار على سبيل المثال المخاطر المتعلقة بتغير المناخ[16]. إن تفعيل الإجراء الانتقامي على الإرهاب وعلى الهجمات السيبرانية وعلى الهجمات الكيميائية أو البيولوجية، أو حتى على الهجمات التقليدية الكلاسيكية للغاية من أجل ردع الفاعلين لايزال مجرد طرح. ليس هناك حل لهذه القضية إلا من خلال إثارة التهديدات بإجراء انتقامي غير متماثل - حيث إنها لن تكون بالطبيعة نفسها خاصة مع تعدد الأطراف الفاعلة - ولهذا ستكون القيمة الرادعة متواضعة من الناحية المنطقية.

طرائق الردع

علاوة على ذلك تُعد قضية الرد المتدرج مع القبول بمفهوم الردع النسبي من الأمور التي تقلل إلى حد ما من القيمة الرادعة التي تُستَخدم من قبل النظام الاستراتيجي بمجرد التطرق إلى مفاهيم لا تنتمي إلى الاستراتيجية الثانوية (التنبؤ بالحرب)، ولكنها تنتمي إلى الاستراتيجية الأساسية (الانتصار في الحرب). يُعَدُّ هذان المفهومان، وفقا لإكزافييه سالانتينXavier Sallantin ، القطبين الاستراتيجيين المتكاملين اللذين يعملان على الحفاظ على مستوى التوازن بين تجنب الحرب بطريقة منطقية ومعرفة كيفية قيادتها[17]. ويبدو أن هذا التوازن قد أصبح ضروريا بشكل كبير يفوق التفكير في الاستراتيجية الأساسية التي تميل إلى محاولة التغلب على الاستراتيجية الثانوية، مع العلم أن هذه المحاولة التي تهدف إلى الانتصار، على الرغم من أن محصلة الربح والخسارة تساوي صفرا، متأصلة في العقلانية العسكرية، خاصة عندما يُعبَّر عنها من قبل السياسيين. إن مفتاح هذه القراءة يجعل من الممكن، فيما بعد، رسم خريطة مفاهيمية لتطور عقيدة الردع: التحول الاستراتيجي الأساسي عن الاستراتيجية النووية الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات (من حيث اعتماد مفهوم النصر في الحرب النووية على التقدم التقني)، والحفاظ على الوضع الاستراتيجي الثانوي الفرنسي الذي لا يستبعد استخدام القوة التقليدية خاصة في مسارح العمليات البعيدة أو التطور السوفييتي نحو الاستراتيجية الثانوية بعد الخطاب الذي أُلقي في إقليم تولا (1978).

إن ممارسة الردع تُعد أمرا معقدا، يقتضي إحداث توازن بين اليقين في الإجراء الانتقامي، وبعض أشكال انعدام اليقين الذي يساعد على جعل معادلة التكلفة والمنفعة أكثر تعقيدا بالنسبة إلى «الطرف الرادع». ومن ثم لم تلتزم جميع الدول بمبدأ عدم استخدام الأسلحة النووية، وعملت على تحاشي الضربة النووية الأولى (no-first use)، كما أنها لم تتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأخرى التي لن تستطيع أن تمتلك هذه الأسلحة، وهو الأمر الذي يلفت الانتباه إلى انعدام اليقين في هذين المبدأين وينتقص من نطاق عملية الردع. بالنسبة إلى أولئك الذين يحتفظون بالحق في اللجوء إلى الضربة النووية الأولى، فإنه غالبا ما يُشار إلى ذلك من خلال تقويض المصلحة الحيوية التي تضفي الشرعية على الرد

النووي، الأمر الذي يجعل طبيعة هذه المصلحة مشوبة بالغموض. وبالمثل، وبشكل متلازم، فإن حجم الإجراءات الانتقامية يصبح غير مؤكد أيضا، وهو ما من شأنه أن يسهم في تعزيز قيمة الردع. إن الحاجة الملحّة إلى هذا الإجراء الانتقامي - بما أنه قد لا يكون نوويا - تشير إلى الدور المحدد للردع ضمن البناء الاستراتيجي للطرف الفاعل، الأمر الذي يعد، أولا وقبل كل شيء، من نتاج الخيار السياسي الاستراتيجي وليس الخيار العسكري التقني.

ومع ذلك، فإن انعدام اليقين يمكن أن يصبح أيضا عاملا غير رادع في الوقت الذي تكون فيه العلاقة بين التكلفة والمنفعة مرتبطة بموقف «الطرف الرادع»، وهو الأمر الذي يجعل الرد الانتقامي مقدمةً لتصعيد يصعب السيطرة عليه. فإذا كانت هذه الإشكالية تشير إلى المكانة التي تحتلها العقلانية ضمن نماذج الردع، أو أنها تشير أيضا إلى الموقف السياسي الحاد تجاه التطبيق الفعلي للعقيدة الوطنية للردع، سواء كانت نووية أو تقليدية، فإن هذا الوضع معروف منذ الحرب الباردة، خصوصا أن ممارسة الردع قد استُخدِمت على مستويات مختلفة. إن احتمال وقوع هجوم مفاجئ يفوق قدرة الضربة الأولى للخصم (المستوى الاستراتيجي الأول) لن يترك لهذا الأخير خيارا لرد انتقامي سوى استهداف مدن الطرف المعتدي (المستوى الاستراتيجي الثاني) مع ما يؤدي إليه هذا التصعيد من المخاطرة برد مماثل من قبل الطرف الأول ضد مدن الخصم.

هذا «الردع المضاد عند إكلى Iklé[18]» لا يمكن أن يوضع له حل إلا عن طريق اليقين، من جانب الخصمين، بأن الهجوم المفاجئ سيؤدي حتما إلى تصعيد في عملية الإبادة الجماعية/ القتل الجماعي. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان أن تكون إشاعة الطمأنينة من خلال الردع عند أي مرحلة من مراحل الصراع - على الرغم من أنها تنطوي على المخاطرة بالتشكيك في استمرارية الردع - على المستوى نفسه من إشاعة اليقين من مخاطر الإبادة الجماعية/ القتل الجماعي.

يمكن اعتبار الردع أداة مفاهيمية حيوية لا يمكن أن تنفصل عن جدلية الإرادات المتعارضة. لذلك لا يمكن ضمان استقراره المفاهيمي بشكل دائم. يمكن التشكيك فيه بطريقة سيئة، وفقا لعوامل متغيرة ناتجة عن الخلل الفني أو الاستراتيجي. فعلى المستوى الاستراتيجي فإن الميول نحو الاستراتيجية الأمريكية

الأساسية في السبعينيات والثمانينيات تأتي بالتأكيد من ثمار الأسئلة المطروحة حول الردع المضاد عند إكلي، ولكنها أيضا تعتبر من ثمار الأسئلة المطروحة حول أخلاقيات القضاء على شعوب بأكملها. أما على المستوى الفني فإن المناقشات التي دارت في الثمانينيات حول إلغاء الدفاعات الصاروخية المضادة الاستراتيجية ومدى تعميمها قد تعرضت للمميزات الاستراتيجية الأساسية المتاحة التي اقتصرت على زعزعة استقرار مفهوم الردع. فلم يعد إذن بالإمكان ردع ضربة مفاجئة وقائية ضد القوات المتنازعة عن طريق التهديد بالتصعيد إلى أقصى حد، حيث يمكن الرد على هذا الإجراء الانتقامي. ومع ذلك، فعلى المدى الطويل يميل استقرار مفهوم الردع النووي إلى السيطرة في ظل قانون العامل التكتيكي المستمر لجون اف. سي. فولر John F. C. Fuller، الذي يؤكد أن ظهور أي سلاح ستتبعه تدابير مضادة[19]. ففي مواجهة الدفاعات الصاروخية المضادة الباليستية برزت حلول جديدة تتجاوز محاولات الحد الطبيعي: اللجوء إلى الخديعة والطرائق المثبطة، والطيران بسرعة تفوق سرعة الصوت، والتشويش على الرادارات عن طريق التفجيرات النووية من على ارتفاعات عالية، واستخدام أسلوب هبوط الطائرات بطريقة حلزونية[20]... إلخ.

كما أن القضايا المتعلقة باستقرار مفهوم الردع تسلط الضوء على تنوع الأوضاع المتعلقة بالجوانب الكمية: فإذا كانت المصداقية تعتمد على قوة الإرادة من أجل ضمان الإجراء الانتقامي، فما الحدود التي تسمح للمرء بأن يكون رادعا؟ فعلى الرغم من وضع إجابتين لهذا السؤال خلال الحرب الباردة، فلم يُحتفَظ إلا بالجواب الثاني نظرا إلى أهمية:

- يوجد تراكم للأسلحة النووية الأمريكية والسوفييتية بشكل خطي ومتصاعد استنادا إلى منطق سباق التسلح وسعيا إلى تحقيق معادلة رقمية.
- إن المفهوم الذي أشاعه الجنرال غالوا Gallois في بادئ الأمر باعتباره يدل على «القوة المتساوية للسلاح الذري» يتمحور حول إلحاق الضرر، أو لنقل تسبيب الإبادة الجماعية/ القتل الجماعي، مع التقليل إلى أدنى حد من الخسائر التي لا يستطيع الخصم تحمل تبعاتها والتي لا تسمح له بحساب التكلفة - المنفعة المترتبة على ما حدث.

إن فكرة القوة المتساوية، التي دخلت ضمن مكونات العقيدة الفرنسية، يتقاسمها بشكل ملموس عديد الجهات الفاعلة التي ترى أنه ليس من الضروري وجود ترسانة مكافئة لترسانة عدو محتمل لتكون رادعا في ظل الخصائص المحددة للأسلحة النووية. ومع ذلك فلايزال هذا المنطق محل تساؤل من الناحية التقليدية (انظر أدناه). وفي الحالة النووية تعتمد القوة المتساوية للسلاح الذري، في الواقع، على تراجع المردود من الهجمات التي تقتصر، في مرحلة معينة، على القتل المفرط (overkill)[21]. وبناء على ذلك، من الناحية الكمية، فإن مفهوم القوة المتساوية للسلاح الذري يسمح بالحديث عن مبدأ «الاكتفاء المناسب» - الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمفاهيم السياسية لما هو كاف. كما أنه يجيز استمرار المفاوضات بشأن المعاهدات الخاصة بخفض الترسانات، لأن مجرد إمكانية استخدام بضع مئات أو حتى بضع عشرات من الرؤوس النووية ضد قوةٍ ما يعتبر في حد ذاته سلاحا رادعا، الأمر الذي يبعث على الاحترام الأساسي ويكون له مصداقية.

يمكن لقضية الاكتفاء المناسب أن تطرح سؤالا عن مستوى المصداقية الرادعة. لا توجد حتى الآن إجابة مؤكدة، لكن العديد من المؤلفين وضعوا تحليلا، في المجال النووي، لفرضية الردع الافتراضي يستند إلى القدرات الخاملة التي تُنشَّط عند الحاجة[22]. ولأن هذه الرؤية تقترح وضع توازن بين السيطرة على التسليح، من ناحية، والحفاظ على الردع من ناحية أخرى بغرض استقرار العلاقات الدولية، فمن المرجح إذن أن يؤدي الانتشار النووي إلى افتعال مشكلات أمنية وبالتالي وجود سباقات تسلح إقليمية. وتشير هذه الفرضية في حد ذاتها إلى ما يمكن تسميته بالقدرات أي «المؤشرات»، بحيث تكون الدول في الوضع الذي يُمكِّنها، تقنيا، من امتلاك أسلحة نووية في فترة زمنية قصيرة؛ مثل إيران واليابان. ومع ذلك، فإن هذه الرؤية تتعارض مع مسألة التوقيت الزمني للردع. فالأسلحة التي تُفكك لا تتطلب إلا بضع ساعات لكي تُشغَّل من جديد، فهل يمكن اعتبارها فعلا افتراضية؟ وعلى العكس من ذلك، فمع وجود احتمال للابتزاز، هل ستكون الترسانة الافتراضية رادعة إذا لم تكن قابلة للعمل مرة أخرى إلا بعد عدة أسابيع أو أشهر؟ في النهاية، لايزال معظم المؤلفين يعتقدون أن الردع يمكن أن يوثق به بفضل العامل الزمني المتواصل.

التوازن بين الردع والإكراه

يميز لوسيان بوارييه Lucien Poirier بين الردع، الذي ينطوي على منع مبادرة العدو، والإقناع، الذي ينطوي على استخدام القوة أو التهديد بها بغرض إجبار العدو على تبني سلوك مرغوب فيه[23]، الأمر الذي يصفه شيلينغ Schelling بالإكراه[24].

ومن جانبه يعتقد إدوارد لوتواك أن هذين المفهومين مرتبطان ارتباطا وثيقا بمجرد أن يتعلق الأمر بإقناع الخصم بمصداقية التهديد الذي سيتعرض له. لذلك يفترض أن الردع لن يكون حيويا إلا بمجرد وصوله إلى مرحلة من الإكراه مع الإقناع (مع تقليص الردع والإقناع)[25]. ولا تسمح هذه الرؤية أيضا باستخدام الضغط السياسي عن طريق قوة الإقناع من أجل توليد تأثيرات أخرى غير الردع. لقد طُوِّرت هذه الرؤية الجزئية بشكل خاص من خلال نظرية الألعاب، باعتبارها تشكل تهديدا لاستقرار مفهوم الردع، ولأنها تشكل أيضا طريقة الخروج من المشكلة التي أطلق عليها «الكل أو لا شيء» التي تميل إلى فرضها. ولا تكمن المشكلة هنا في مفهوم الإكراه بقدر ما تكمن في العلاقة بين القوات المتوافرة. ففي حين يمكن تلخيص الوضع بشكل مجازي من خلال رمزية الإطلاق (التقليدي) والدرع (النووية)، فإن الهجمات التي نُفِّذت من خلال عملية الإطلاق لم تُعترَض بسبب وجـود الدرع النووية - مع ما في ذلك من المخاطرة، بطبيعة الحال، بزعزعة استقرار النظام العالمي.

وتعد قضية الإكراه والإقناع محورية عندما يتعلق الأمر بالردع التقليدي، من خلال طبيعة القدرات التي تُبنى وتُوجَّه بغرض توظيفها. إن الردع التقليدي يبدو أكثر حساسية من الردع النووي فيما يخص زعزعة الاستقرار؛ وذلك بسبب الاختراقات المفاهيمية أو التقنية، وأيضا بسبب إثارة قضية مؤشر المصداقية. فإذا كان الهدف من الردع هو التنبؤ بالسلوك المنحرف، فيتطلب الأمر هنا إجراءً انتقاميا وإلحاق ضرر كبير بالخصم - أو التصدي له - لهذا لا يمكن للردع الاعتماد على «التسليح بشكل مطلق». إذن لم يعد الرهان متمثلا في الإبادة الجماعية/القتل الجماعي. ففي ضوء القدرات التقليدية المعاصرة يمكن أن تكون الرهانات كبيرة: قطع رأس قادة العدو والقضاء على قدراتهم العسكرية الرئيسية ومهاجمة الأجهزة الحاسوبية أو الشبكات المصرفية التي تخصهم. في هذه الحالات الأخيرة قد يكون من المنطقي دراسة خيارات الردع السيبراني حتى لو كانت هذه الخيارات مقيدة في الوقت نفسه

بسبب إشكاليات محددة (كقضية التخصيص) أو إذا كانت لا تملك القوة التدميرية نفسها التي تكون مصاحبة للخيار النووي بشكل عام[26].

ولأن ممارسة الردع التقليدي تحدث من خلال الخطة التكتيكية المصغرة والخطة الاستراتيجية، فإنه يعتمد أيضا على حسابات معقدة بشكل كبير وتتعلق بالتكلفة والمنفعة استنادا إلى من يمتلك صفة الشجاعة باعتبارها صفة متغيرة. وتُعزَّز هذه الصفة الأخيرة عن طريق قدرات الأطراف الفاعلة والتي غالبا ما تكون متباينة - في حين يكون الردع النووي متناظرا بشكل أساسي بفضل القوة الذرية المتساوية[27]. وعلاوة على ذلك، فإن الأمر يتطلب وجود علاقة بين القوات التقليدية المعقدة والمتقدمة بشكل كبير والقوات التي تتميز بقوتها النووية فقط. وأخيرا، ينطبق ذلك الوضع على المستوى العسكري الذي عادة ما تهيمن عليه الاستراتيجية الأساسية ومفهوم البحث عن النصر. لم تعد المنفعة بعد ذلك مرتبطة بمنع الحرب، وإن كان ذلك الأمر متوقعا في نهاية العمليات التي تُجرى في حالة فشل الردع. غير أنه من المرجح أن يحدث فشل أحيانا، حتى لو لم يثبت وجود أسباب ظاهرة له[28]. إن عمليات التحديث وزيادة قدرة الدول الآسيوية في مواجهة الجهود الصينية تعد، إلى حد كبير، دليلا على رغبتهم في دخول مجال الردع - عن طريق الإجراء الانتقامي كما هو معلوم في حالات الحظر - الذي يُعزَّز من خلال زيادة التعاون الدفاعي. إن منطق التحالف والائتلاف، من وجهة النظر هذه، يعبران عن منطق تعزيز المصداقية وارتباطات القوة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الردع النووي والردع التقليدي يواجهان مشكلة تتعلق بالتطبيق في عالم متعدد الأقطاب، ويواجهان أيضا تعدد القوى المعادية المحتملة. في هذا الصدد، يمكن وضع مفهومين اثنين: الأول، غير موضوعي، يضع الردع في مقابل عدو معين. أما الثاني فهو موضوعي ويشير إلى المفهوم الفرنسي للردع «الشامل» الموجه إلى أي عدو من المحتمل أن يهاجم المصالح الحيوية لباريس. ومع ذلك، فإن هذين المفهومين يتصفان في الغالب بالشمولية أكثر من اتصافهما بالمحدودية، ففي حين تنحصر الرؤية الموضوعية في الموقف السياسي، تعتبر الرؤية غير الموضوعية ذات طبيعة إجرائية عملية[29]. والواقع يقول إن قلة من الدول هي التي تمتلك قدرات رادعة يحتمل تطبيقها على المستوى العالمي.

علاوة على أنه مع تبني موقف ما، فإنه يمكن طرح مسألة الآثار المترتبة على العلاقات الدولية للانتشار الأفقي (زيادة عدد القوى)[30]، خاصة النووي، التي أثارها كينيث والتز Kenneth Waltz في العام 1981[31]. بالنسبة إلى المؤلف، فإن الانتشار النووي سيكون مصدرا للاستقرار من خلال «تخطي» الردع وإيجاد توازن بين القوى على مستوى العالم. هناك العديد من الملاحظات التي يمكن ذكرها. فمن جهة يجب ملاحظة أن الدول التي تخلت عن سباق التسلح النووي أكثر عددا من الدول التي انضمت إليه بالفعل[32].

بالنسبة إلى هذه الدول فإن تصور وجود تهديد قائم، يتعلق بالبقاء على قيد الحياة أو الاستقلالية السياسية لايزال حاضرا، بغض النظر عن الخصوصيات السياسية والمسارات التقنية التي تُتخَذ. إن أعمق الإشكاليات تأثيرا يرتبط قبل كل شيء بعقلانية الجهات الفاعلة: فهل يوجد توافق بين عقلانية الجهة الفاعلة وعقلانية العدو؟ هل يمكن لـ«لعبة» ميزان القوى أن تجري وفقا للقواعد المشتركة؟ من هذا المنطلق، تصر تي. ديلبيش T. Delpech على أن الأزمات التي تقتضي عمليات الردع تنطوي بشكل منهجي على عدم اليقين بحيث لم يعد الأمر في هذه المرة يتعلق بمستوى العقيدة، ولكن بالنوايا المعاكسة التي تؤكد الدور الذي يؤديه الحوار حول القضايا النووية والذي يمكن من خلاله التطرق بسهولة إلى الجوانب التقليدية[33].

الخاتمة

تعد استراتيجية الردع، سواء كانت نووية أو تقليدية، الاستراتيجية التي تطرح تساؤلات - فهي اللفظة التي تُطُرِّق إليها مرارا في هذا الفصل - وتستند بشكل أساسي إلى البنية الفكرية. وبهذا المعنى فمن المؤكد أن استراتيجية الردع تعد أحد أهم اشكال الاستراتيجية، ولا يمكن فهمها بسهولة خارج السياق الخاص بالاستراتيجية النووية. لقد أشار كولين غرايفي في العام 2003 إلى أن الحفاظ على الردع الفعال يعني ضرورة اتخاذ التدابير العامة (بما في ذلك عدم التقليل من شأن الردع كوسيلة لتنظيم النزاعات) والتدابير العسكرية، الأمر الذي يؤكد أن الردع يتجاوز مجرد مسألة المصداقية. ومن ثم، فإنها توجد بقوة ضمن ما يمكن أن يتصف بـ «موقف»

الجهة الفاعلة التي تضطلع بتنفيذها، مشيرا إلى أن استراتيجية الردع تدخل ضمن مكونات الاستراتيجية الأوسع نطاقا والأكثر تأثيرا[34].

لا يمكن إلا أن نصدق ذلك، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبيئة الأكثر تعقيدا من الناحية الهيكلية التي نعمل على تطويرها: بكل تأكيد، يجب التعبير عن الردع من خلال حقل القدرات (مثل إمكانية الإجراء الانتقامي ضد تهديد ما) لأنه يشكل في حد ذاته وقبل كل شيء إبستمولوجيا القوة.

22

الإكراه

أوليفييه شميت Olivier Schmitt

الإكراه هو أحد أكثر أساليب الفعل الاستراتيجي استخداما في النظام الدولي، ويمكن فهمه بوصفه الطريقة التي تُستخدَم بها التهديدات من أجل التأثير في سلوك الطرف الفاعل الآخر. وقد تكون هذه التهديدات واحدا من ثلاثة أنواع (اقتصادية وعسكرية وديبلوماسية)، ويمكن أن تستخدم في وقت واحد، بحيث يكون المنطق الأساسي للإجبار أن تُفرض على الطرف المستهدف تكلفة تفوق المنفعة التي يجنيها من أفعاله، مع الحد من الضرر الذي يلحق بالطرف الأقوى. وعلى الرغم

«إن التمييز بين الإكراه والقوة الغاشمة (الحرب) يكمن في استخدام القوة العسكرية بطريقة محسوبة ومراقبة من أجل إرسال إشارة إلى الهدف أن وسائل إجبارية أخرى ستُستخدَم إذا لم يمتثل للتعليمات»

من وضوح هذا المنطق فإن الآليات التي تؤدي إلى نجاح أو فشل فعل ما بشكل إجباري تعد معقدة ومتنوعة.

ما الإكراه؟

إن وضع تعريف لمفهوم الإكراه يعد أمرا صعبا في حد ذاته، بحيث يتضح هذا الأمر من خلال وفرة المصطلحات مثل الديبلوماسية الإجبارية والإكراه العسكري والاستراتيجية الإجبارية... إلخ. ومن ثم تتمثل المهمة الأولى في وضع فاصل تحليلي لمختلف أنواع التهديدات التي يمكن أن يستخدمها الطرف الفاعل عندما يريد إجبار طرف فاعل آخر.

الإكراه يعني استخدام التهديدات بغرض التأثير في سلوك الطرف الفاعل الآخر وجعله يختار تعديل أفعاله بدلا من إجباره على تنفيذ ذلك بعد استخدام العنف الجسدي (وهو ما يعنيه كلاوزفيتز عندما وضع تعريفا للحرب بوصفها: «فعل العنف من أجل إجبار عدونا على تحقيق إرادتنا»).

لذلك فإن الإكراه يختلف عن الحرب على رغم أن الفعل الإجباري قد ينطوي على درجة من العنف الجسدي. ففي كتابين رئيسيين لتوماس شيلينغ بعنوان «التسليح والتأثير» و«استراتيجية الصراع»، يميز المؤلف بين نوعين من التهديدات الإجبارية: تهديدات رادعة وتهديدات ضاغطة[1]. ويُلجَأ إلى التهديدات الضاغطة لإجبار الطرف الفاعل على إيقاف الفعل الجاري تنفيذه أو البدء في فعل نوع معين من الإجراءات التي يمكن اعتبارها في مصلحة الدولة التي تلجأ إلى الإكراه. أما التهديدات الرادعة فتهدف إلى إجبار الطرف الفاعل على عدم الشروع في فعل نوع معين من الأفعال. ووفقا لشيلنغ فإن الردع والضغط يعتبران نوعين من الأفعال الإجبارية، والفرق بينهما هو أن «التهديد باستخدام الضغط، على خلاف التهديد الرادع، يتطلب في كثير من الأحيان أن تُطبق العقوبة حتى يتحرك الطرف الفاعل الآخر، وليس إذا كان الطرف الآخر يتصرف بالفعل[2]». ونتيجة لذلك يعد الردع أبسط من الضغط بشكل عام. وفي الواقع يتطلب الردع ببساطة أن تحافظ الدولة المستهدفة على الوضع الراهن، وبعبارة أخرى عليها ألا تفعل شيئا: إذ يمكن لهذه الدولة أن تدَّعي دائما أن عدم الفعل هو نتيجة لإرادتها الذاتية. وعلى النقيض

من ذلك يفترض الضغط تغييرا سلوكيا يمكن ملاحظته، الأمر الذي يمكن أن يكون مكلفا لصانعي القرار السياسي من حيث المصداقية تجاه شعوبهم: إن صانعي القرار الذين يستثمرون كثيرا من الرصيد السياسي في نوع معين من الفعل سيكونون أقل حساسية تجاه الأفعال الضاغطة الخارجية بالموازنة مع الحفاظ على شرعيتهم الداخلية. بمعنى آخر، عليهم المقارنة بين التكاليف المترتبة على الإكراه «تكاليف الأنشطة الأخرى»[3]. ومن ثم فإن الإكراه يقوم أساسا على عاملين: المصداقية (يجب أن يعتقد الطرف المستهدف أن الدولة التي تلجأ إلى الإكراه ستنفذ تهديداتها)، والإقناع (درجة تأثير التهديدات في الطرف المستهدف - الهدف).

وعادة ما تعتمد المصداقية على سمعة الدولة في تنفيذ تهديداتها، بينما يستمد الإقناع قوته من القدرة على توجيه تهديد إلى الهدف الذي يعتبر أمرا حيويا بالنسبة إلى الخصم. أما التهديدات فلا يمكن اعتبارها ضرورة ذات مصداقية ومقنعة في الوقت نفسه. ففي حالة وجود نزاع تجاري، على سبيل المثال، يكون التهديد بضربة نووية مقنعا بشكل مؤكد (حيث يكون التأثير مُنصبًا على المصالح الحيوية للدولة المتضررة)، بيد أنه لن تكون له مصداقية (فلا أحد يتخيل استخدام القنبلة الذرية لتسوية النزاع التجاري). لذلك يجب وضع معيار للتهديدات التي تصدر عن الدولة التي تستخدم أساليب الإكراه من أجل أن تكون مقنعة وذات مصداقية.

كيف يمكن تقييم نجاح الفعل الإجباري؟

يصنف معظم المؤلفين والمسؤولين السياسيين أو العسكريين (بالإضافة إلى الصحافيين) الأفعال الإجبارية من حيث مدلول «النجاحات» أو «الفشل». ومن الممكن أن يتصف الفعل بالنجاح إذا تخلى الهدف عن جزء كبير من طلبات الدولة التي تستخدم أساليب الإجبار، وقد يتصف الفعل بالفشل إذا لم يتخل الهدف عن مثل هذه الطلبات. على أساس هذا النهج التبسيطي تحدث روبرت باب Robert Pape عن النجاح من خلال الحملات العسكرية ضد اليابان في الفترة 1943-1945، وضد كوريا الشمالية في 1950-1953، وغارات لاينباكير Linebacker في العام 1972، وحرب الخليج في العام 1991. وفي المقابل يتحدث روبرت باب عن الفشل

من خلال الحملات العسكرية ضد ألمانيا النازية بين العامين 1942 و1945، وعملية رولينغ ثاندر Rolling Thunder بين العامين 1965 و1968[4].

ومع ذلك فإن معيار تقييم النجاح (أي العودة إلى الحالة التي تسبق فعل الدولة المستهدفة وتؤدي إلى اتخاذ فعل إجباري ضدها) يعتبر غير واقعي. بادئ ذي بدء لا يأخذ هذا المعيار في الاعتبار التنازلات أو الإجراء الدبلوماسي الذي يمكن أن يلبي مطالب الدولة المستهدفة والدولة التي تستخدم أساليب الإكراه. علاوة على ذلك فإن الفعل الإجباري (مثل أي فعل استراتيجي) يخضع لديناميكيات الأفعال المتبادلة التي حددها كلاوزفيتز:

إن المستهدف من الإكراه لا يمكن أن يتصف أبدا بالجمود، ومن ثم يمكنه تجنب ضغوط الأفعال الإجبارية، أو أن يفرض على الدولة التي تستخدم أساليب الإكراه وقف عملها. هذا التفاعل الدائم يمكن أن يؤدي إلى حالات غير متوقعة. فمن المحتمل جدا أن تكون الدولة التي تستخدم أساليب الإكراه في وضع أسوأ من الدولة التي تسبب استخدام هذا النوع من الإكراه: قد تكون الوسائل اللازمة لتنفيذ أساليب الإكراه باهظة الثمن، وقد تكون متدنية القيمة، أو قد تتصف بالفشل نتيجة عوامل تتعلق بالمصداقية والإقناع وطريقة التنفيذ الدائمة (انظر أدناه). وفي الواقع فإن تقييم نجاح أساليب الإكراه من حيث إعادة الوضع الراهن إلى ما كان عليه يتسم بالبساطة وغير صحيح.

على سبيل المثال يتحدث العديد من الباحثين (من بينهم دافيد بالدوين David Baldwin، ودانييل دريزنر Daniel Drezner، وكيمبرلي إليوت Kimberly Elliott، ودانيال بيمان Daniel Byman) عن التقييمات الثنائية التي لا تسمح بالتدرج بين النجاح والفشل، ومن ثم تحول دون الأخذ بعين الاعتبار النجاحات الجزئية. ولذلك فإن هؤلاء الباحثين مهتمون باتباع نهج «متعدد الأبعاد»، مع التركيز على العقوبات الاقتصادية (على سبيل المثال)، بحيث يمكن أن يكون مفيدا لصنّاع القرار من دون التطرق إلى «إمكانية إجرائه».

كما يذكر دافيد بالدوين أن ما يريد صناع القرار أن يعرفوه ليس، كما يقول باب، متى وكيف يمكن للاستراتيجية عند استخدام العقوبات الاقتصادية أن تعمل على تغيير سلوك دولة أخرى من دون اللجوء إلى استخدام القوة. من ناحية أخرى يريد

صناع القرار أن يعرفوا متى تكون العقوبات الاقتصادية أكثر فائدة من استخدام القوة العسكرية. ولا يستند الاستدلال العقلي الذي يؤدي إلى استخدام العقوبات الاقتصادية، كما يعتقد باب، إلى تحليل الفعالية المقارنة للعقوبات واستخدام القوة العسكرية، بل يستند إلى المنفعة المقارنة التي تعتمد على كفاءتها وتكلفتها. ومن ثم فمن الممكن أن تكون العقوبات أكثر فائدة من استخدام القوة، حتى في الحالات التي تكون فيها أقل فعالية[5].

وفي الواقع فإنه من المحتمل أن تكون بعض الطلبات التي تفرضها الدولة التي تستخدم أساليب الإكراه أسهل من غيرها بحيث يمكن الوفاء من جانب الدولة المستهدفة. وقد تكون درجة النجاح المعتدلة في إنجاز المهمة الصعبة أكثر أهمية من النجاح الكبير في إنجاز المهمة السهلة. ومن ثم فإن تصنيف الأفعال الإجبارية إلى نوعين بسيطين نجاح/ فشل يعتبر أمرا غير منتج من الناحية التحليلية؛ لأن هذا النهج يحول دون النظر بعين الاعتبار في الاختلاف بين الفعالية والمنفعة.

ونتيجة لذلك فلن يكون الغرض من طرح السؤال المهم عند دراسة الإكراه يتعلق بمعرفة «إمكانية إجرائه»، ولكن بمعرفة الفائدة منه، الأمر الذي يعني النظر إلى الرابط بين الفعل الإجباري والسياسة الخارجية.

الإكراه بوصفه أداة من أدوات السياسة الخارجية

يعد الإكراه أداة متاحة لصانعي السياسة من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بسياستهم الخارجية، حيث يجب ألا يُقيّم نجاح الإكراه تبعا للنجاح التكتيكي المنسوب إلى أي استراتيجية إجبارية، ولكن يجب أن يحدث ذلك تبعا للمزايا المقدمة إلى السياسة الخارجية للدولة التي تستخدم أساليب الإكراه: لا يمكن ممارسة الإكراه خارج السياق. وعلى هذا النحو تعتمد فعالية الفعل الإجباري على السياق السياسي العام الذي يُنفَّذ من خلاله الإكراه، بيد أن المنافع الفورية لاستخدام القوة قد تنتفي بسبب هذه النتائج الدبلوماسية.

أولا، من المهم أن نتذكر أن الإكراه لا يمكن أن يحل محل السياسة الخارجية الفعالة. فقد أظهرت دراسة شاملة عن الاستخدام السياسي للقوات المسلحة الأمريكية بين العامين 1946 و1975، بما في ذلك التهديدات الإجبارية (الرادعة

والكامنة) وانتشار القوات لدعم الحلفاء، أن ما يقصد بهذه الأفعال، في معظم الحالات، هو كسب الوقت، وأن فعاليتها تتناقص بشكل حاد عند إطالة أمدها[6]. يستنتج المؤلفون أنه من الضروري الاعتراف بعدم إمكانية الاستعاضة عن هذه العمليات العسكرية بمزيد من الأفعال السياسية الأساسية: فمن الديبلوماسية، أي التقارب بين العلاقات الاقتصادية والثقافية، إلى العلاقة القائمة على المصالح المتبادلة والمفاهيم المشتركة. أي أن هذا الأمر يعني كل ما يؤسس لعقد تحالفات ناجحة أو علاقات تنافسية مستقرة[7].

فإذا كان الإكراه قادرا على فتح نافذة من الفرص، فهذا يعني أن على الدولة التي تلجأ إلى أساليب الإكراه أن تستخدم هذا الوقت المكتسب لتخفيض الدوافع التي أدت إلى الأفعال المبدئية للدولة المستهدفة، والعمل على تقديم بدائل مقبولة من جانب هذه الدولة الأخيرة.

وعلى سبيل المثال فقد يكون من المقبول بشكل عام أن تمارس الصين الفعل الإجباري بشكل ناجح ضد تايوان خلال أزمة 1995-1996. وللوهلة الأولى يبدو أن بكين قد حققت بعض أهدافها على المدى القصير، سواء فيما يتعلق بواشنطن أو مدينة تايبيه Taipei. أيضا صرح الرئيس كلينتون بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدعم سياسة الاعتراف بالصينتين، وستعارض استقلال تايوان وانضمامها إلى الأمم المتحدة. في تايبيه حقق الحزب المؤيد للاستقلال نتائج ضعيفة في انتخابات مارس 1996، حيث أعاد الرئيس لي تنغ هوي Lee Teng-Hui النظر في «ديبلوماسية الاستقلال»، ولهذا لجأت بكين إلى تعزيز موقعها في المنطقة، وأصبحت تهديداتها باستخدام القوة تؤخذ على محمل الجد.

ومع ذلك فإن الفوائد طويلة الأجل لهذا الفعل الإجباري تبدو أقل وضوحا. فالعلاقات في المجال الدفاعي بين تايبيه وواشنطن، التي لم تكن واضحة بعد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في «الغموض المحسوب»، قد وُضِّحت وعُزِّزت مع إظهار الولايات المتحدة إرادتها السياسية وقدرتها العسكرية للدفاع عن تايوان في حالة العدوان الصيني.

فقد استأنف الرئيس لي Lee، بعد فوزه في الانتخابات، جهوده لتعزيز مكانة تايوان الدولية وذلك باللجوء إلى جماعات الضغط من أجل الحصول على

الاعتراف الرسمي من قبل الأمم المتحدة، وبدعوة شخصيات سياسية أو فنية رفيعة إلى تايبيه والسفر بانتظام إلى الخارج (الممارسة التي تسمى «ديبلوماسية العبور»). لقد أدت أفعال بكين إلى خلق جماعات ضغط في واشنطن تناهض الصين وتسهم في أن تجعل الولايات المتحدة مدركة للخطر الصيني الناشئ. ونتيجة لذلك عُزِّزت العلاقات الدفاعية بين واشنطن وعدة دول في المنطقة (اليابان وكوريا الجنوبية)، ولهذا، وبشكل تدريجي، فقد اعتبرت دول الجوار أن الصين تمثل تهديدا مستقبليا محتملا. بيد أن ردود الفعل الدولية المتعلقة بالإكراه العسكري الصيني أدهشت بكين التي كانت تأمل في ألا تهتم معظم البلدان بجهودها في معاقبة تايوان. وقد أدت الأفعال الصينية، في الواقع، إلى تدويل قضية تايوان، على الرغم من أن الصين حاولت تجنب هذا الأمر بنجاح منذ العام 1971. ولأنها لا تستطيع وضع حد لأفعالها فإن الصين قد نجحت في إثارة الرأي العام الدولي ضدها[8].

وكما لوحظ سابقا فإن الفعل الإجباري لا ينقطع أبدا عن سياقه الديبلوماسي الأوسع، ومن ثم ينبغي أن يفهم على أنه يسمح بتوفير الأجواء للموارد الأخرى المعبأة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي يتعين تحقيقها ويكون لها تأثير. فالإكراه لا يمكن أن يكون بديلا عن الديبلوماسية، فهو أحد مكوناتها، الأمر الذي يتطلب تفعيل الحوار بين السياسيين والديبلوماسيين والعسكريين الجادين من أجل تحديد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية وأفضل الوسائل لتحقيقها من دون خداع أنفسهم بمزايا استخدام القوة والفعل الديبلوماسي.

الأطراف الفاعلة في الإكراه

تفترض الآلية التقليدية للإكراه أن واجب الدولة التي تلجأ إلى أسلوب الإكراه أن تجعل تكلفة عدم الطاعة تفوق تكلفة طاعة الهدف. وإذا لم يكن الأمر كذلك فربما يفشل الإكراه. وتفترض هذه الآلية أن الدولة التي تضع هذه التكلفة لا تحتاج إلى معرفة الكثير عن الهدف. ببساطة عليك أن تضع نفسك في مكان هذه الدولة وأن تتخيل كيف سيكون رد فعل الطرف العقلاني في مواجهة خليط من الأدوات الإجبارية المنتشرة ضدها.

من الواضح أن الأمور معقدة بشكل كبير، ولهذا يركز العديد من المؤلفين على دراسة كيفية تأثير الخصائص الداخلية للدولة في رد فعلها تجاه الإكراه. فعلى سبيل المثال تكون العقوبات الاقتصادية أكثر أو أقل فعالية وفقا لنظام الحكم لدى الدولة المستهدفة، شموليا أو ديموقراطيا[9]، كما أن طبيعة نظام الدولة التي تلجأ إلى أسلوب الإكراه (في النظام الرئاسي أو البرلماني) تؤثر في فعالية الطريقة التي تشير بها إلى نواياها، والتي ستكون لها عواقب على سلوك الهدف[10]. ومن المهم أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار المنافسات البيروقراطية داخل الدولة المستهدفة من أجل ضبط نمط الأدوات المستخدمة في الإكراه. ومن المحتمل أيضا أن يكون للتهديدات الديبلوماسية (استبعاد المنظمات الدولية وعدم الالتفات إلى الانتقادات الرسمية... إلخ) تأثيرات كبيرة داخل وزارة الخارجية يفوق تأثيرها في وزارة الدفاع، كما أن العقوبات الاقتصادية ستكون لها تأثيرات قوية في الأفراد الذين يستمدون بشكل كبير قوتهم المؤسسية من نتيجة الانتخابات (بحيث يمكن استبعادهم في وقت لاحق)، تفوق تأثيرها في المسؤولين في النظام الاستبدادي. وقد تكون الدولة المستهدفة حساسة بشكل خاص تجاه التهديدات التي تستهدف مراكزها الصناعية، وقد تكون سريعة التأثر بالقيود التي تتعرض لها قواتها المسلحة:

لذلك، لا يوجد تدبير فعال موحد يصلح لجميع الظروف. نذكر على سبيل المثال صدام حسين الذي كان حساسا بشكل كبير تجاه التهديدات التي تخص العلاقة مع أنصاره داخل النظام: من التهديدات ضد قوته العسكرية إلى التهديدات التي تشوه صورته أمام الرأي العام العراقي في ظل اقتصاد بلاده الأقل فعالية[11]. ولا ينبغي أن ينظر إلى التهديدات الإجبارية غير العنيفة (الديبلوماسية والعقوبات الاقتصادية) والتهديدات العنيفة (استخدام القوة) على أنها بدائل، بل باعتبارها سلسلة متواصلة محتملة، ومن ثم تخضع لمعايير الفعل الاستراتيجي نفسها، وخاصة تحديد مركز الثقل لدى الخصم[12]. إذن يجب على الدولة التي تلجأ إلى أسلوب الإكراه معرفة خصومها بشكل مفصل من أجل تحديد نقاط ضعفها واختيار الأدوات المناسبة.

ولا تقتصر نقاط الضعف المرتبطة بالمنافسات البيروقراطية على الدولة المستهدفة: فالدولة التي تستخدم أدوات الإكراه تتكون أيضا من عدة بيروقراطيات تدافع عن مصالح متضاربة محتملة. وتتمثل إحدى الصعوبات الأولى في تهيئة

إشارات متماسكة من أجل تقديم رسالة واضحة إلى الهدف. ففي كثير من الحالات يمكن أن تكون الرسائل التي تصدرها الحكومات متناقضة. وعلى سبيل المثال، في يونيو 1998 حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، بموافقة من البيت الأبيض، إجبار صربيا على وقف هجومها في كوسوفو من خلال توجيه تهديد صريح لبلغراد، وأيضا من خلال دعم هذه التهديدات برسالة حول التخطيط لتدخل عسكري وتنفيذ التدريبات الجوية. للأسف، ولأسباب سياسية داخلية، فقد عارض هذه الإشارات كل من مستشار الأمن القومي صمويل بيرغر Samuel Berger ووزير الدفاع وليام كوهين William Cohen، حيث أعلنا أنه لم يكن مقررا أي تدخل عسكري.

وبينما يتضح التوجه الحكومي، يكون من المحتمل تعارض الخدمات الإدارية المختلفة عندما يتعلق الأمر بالأداة المناسبة لإكراه الدولة المستهدفة (وقد يلجأ الدبلوماسيون إلى تفضيل الأدوات الدبلوماسية وما إلى ذلك).

خلال أزمة مضيق تايوان 1995- 1996 مارس جيش التحرير الشعبي الصيني دورا رئيسيا في تحويل استراتيجية إعادة توحيد الصين من الموقف الرسمي «للتعايش السلمي» إلى الدبلوماسية التي تلجأ إلى الإكراه والتي تنطوي على استخدام القوة (اختبار الصواريخ والتدريبات العسكرية). لقد تحركت القوات المسلحة الصينية بهذه الطريقة لأنها تعتبر العقوبات الدبلوماسية التي وضعتها وزارة الخارجية الصينية (من إلغاء الزيارات إلى استدعاء السفير الصيني لدى الولايات المتحدة الأمريكية) «ضعيفة وغير فعالة». لذلك فإن الفعل الذي يتسم بالإكراه الفعال يتطلب من الحكومة أن تكون على دراية جيدة بمواطن الضعف لدى الخصم، وأن تكون قادرة أيضا على ترتيب اتصالاتها الخاصة، وأن تفصل بين المصالح البيروقراطية المختلفة لإداراتها.

دور القوة

ينظر إلى استخدام القوة بطرق مختلفة في الأدبيات المتعلقة بالإكراه بحيث يمكن التمييز بين ثلاث مدارس مختلفة: **الإكراه** من خلال الدبلوماسية التي تلجأ إلى أسلوب الإكراه (البعيدة عن استخدام القوة)، والإكراه الذي يُمارَس من خلال استخدام القوة (عادة القوة الجوية)، والإكراه الذي يُمارَس بالاستخدام المشترك بين الدبلوماسية والقوة.

درس المؤلفون المهتمون بالتيار الأول (ألكساندر جورج Alexander George، وجانيس جروس شتاين Janice Gross Stein) الإكراه قبل إلقاء القنبلة الأولى، كما اعتبروا أن استخدام القوة علامة على فشل الإكراه. ويرتكز هؤلاء الكُتاب على تقنية الأفعال الدبلوماسية، وعلى صعوبة إرسال إشارات تحمل تهديدا صريحا بما فيه الكفاية، وأيضا على تنسيق المفردات والنشاط الدبلوماسي من خلال رسالة متماسكة يتلقاها الهدف بوضوح. بالنسبة إلى هذا التيار، يكون الإكراه ناتجا عن الإشارات الواضحة والتنسيق الثابت. وينبغي من ثم فهم مصطلح «الدبلوماسية التي تلجأ إلى أسلوب الإكراه» على أنه طريقة التأكيد على الطابع الدبلوماسي والسياسي لهذا الشكل من أشكال الإكراه الذي يتعارض مع استخدام القوة.

لذلك فإن الغرض من الدبلوماسية التي تلجأ إلى أسلوب الإكراه هو إقناع الخصم بوقف أنشطته، وليس توجيه ضربة إليه بحيث تُقلص قدراته إلى الدرجة التي تجعل أي مقاومة له تبوء بالفشل.

على العكس من ذلك يعتبر أنصار التيار الثاني (روبرت باب) أن الإكراه هو الظاهرة التي تحدث في أثناء استخدام القوة العسكرية أو غيرها من آليات اللجوء إلى الإكراه مثل العقوبات الاقتصادية. وهكذا يُتَصور الإكراه على أنه استخدام القوة لإجبار الهدف على الامتثال للمطالب، ولكن من دون احتلال الهدف بشكل كامل أو تدمير قواته العسكرية. ولذلك يدرس المؤلفون المزايا عن طريق المقارنة بين الاستراتيجيات التي تتناول أسلوب الإكراه بأشكاله المختلفة (استراتيجيات فرض العقوبة أو الحرمان) أو مختلف أدوات الإكراه (القوة العسكرية في مقابل العقوبات، على سبيل المثال). وهكذا، بالنسبة إلى روبرت باب، فإن الحملة العسكرية الأمريكية في المحيط الهادئ خلال الحرب العالمية الثانية تعتبر مثالا على الإكراه الناجح، حيث استسلمت اليابان من دون أن تُغزَى. على العكس من ذلك فقد فشل الإكراه ضد ألمانيا حيث كان استسلامها ممكنا فقط بعد غزوها من قبل الحلفاء. وبالطبع فإن إحدى المشاكل الرئيسية في هذا النهج تتمثل في صعوبة تمييز طبيعة إكراه الحملة العسكرية التقليدية بشكل واضح؛ بالنظر إلى حجم وشدة الصراعات التي دُرِست.

أما عن المؤلفين المهتمين بالتيار الثالث، فإنهم لا يميزون بشكل كبير بين الإكراه الذي تمارسه الوسائل الدبلوماسية والإكراه الذي يُمَارَس باستخدام القوة. فبالنسبة

إليهم يتضمن الإكراه «الإشارات» المرسلة بالوسائل الديبلوماسية والعسكرية وأيضا الاستخدام الفعلي للقوة: بالنسبة إلى شيلنغ فإن خضوع استخدام القوة للرقابة يعد ببساطة استمرارا أو تصعيدا للفعل الإجباري الذي يبدأ بالوسائل الديبلوماسية. إن التمييز بين الإكراه والقوة الغاشمة (الحرب) يكمن في استخدام القوة العسكرية بطريقة محسوبة ومراقبة من أجل إرسال إشارة إلى الهدف بأن وسائل إجبارية أخرى ستستخدم إذا لم يمتثل للتعليمات. علينا إذن أن نتذكر جملة فريدريك الأكبر Frédéric le Grand: «الديبلوماسية بلا أسلحة تشبه الموسيقى من دون آلات».

ومن ثم فإن الإكراه يشتمل على الديبلوماسية التي تلجأ إلى أسلوب الإكراه السياسي، وأيضا استخدام القوة، كما أن الإكراه «يعتمد كثيرا على التهديد بما هو آتٍ أكثر من اعتماده على الأضرار التي حدثت بالفعل»[13]. ولعل المثال الكلاسيكي على ذلك ينحصر في محاولة إدارة جونسون Johnson لإجبار فيتنام الشمالية على التوقف عن دعم حركة فييت كونغ Viêt-Cong. ووفقا لأنصار هذا التيار توجد سلسلة متصلة بين المحاولات الديبلوماسية التي تلجأ إلى أسلوب الإكراه المدعومة بأفعال سرية في 1963-1964، والاستخدام المحدود للقوة كرد فعل بعد حادث خليج تونكين golfe du Tonkin، وأخيرا من خلال تصعيد الحملة الجوية «روليغ ثاندر»[14]. ومن المؤكد أن هذا النهج المتمثل في الإكراه الذي يجمع بين الأفعال الديبلوماسية واستخدام القوة في إطار سلسلة متصلة هو من أكثر الأمور الواعدة؛ لأنه يسمح باللجوء إلى الإكراه ضمن نطاق أوسع من نطاق الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. والأهم من ذلك أنه يتجنب وقوع تعارض عقيم بين الاستراتيجيات التي تتبنى الإكراه والقائمة على القوة والاستراتيجيات التي تتبنى الإكراه من وجهة نظر الأفعال الديبلوماسية. ومع ذلك فإذا كان الأمر لا يتعلق بمعارضة دقيقة لهذه الاستراتيجيات التي تتبنى الإكراه فمن الضروري فهم الطريقة التي تعمل بها.

الإكراه والنقاش حول القوة الجوية

بعد فشل الحملات الجوية في فيتنام والنجاح الواضح لهذا السلاح في حرب الخليج وحرب كوسوفو، حاول منظرو القوة الجوية الربط بين نقاشهم التاريخي

العظيم («هل تستطيع القوة الجوية أن تربح الحروب وحدها؟») والأدبيات التي تتعلق بالإكراه. في محاولتهم لربط هذين التيارين، وضع المؤلفون تمييزا بين استراتيجيات الحرمان (التي تهدف إلى تفكيك استراتيجية الخصم من خلال الضغط المشترك للقوات الجوية والبرية) واستراتيجيات العقاب (عن طريق استهداف القوات الجوية للمراكز المدنية).

النتيجة التي يمكن استخلاصها من الدراسة المقارنة للحالات المتاحة هي أن استراتيجيات الحرمان يمكن أن تؤدي إلى نجاحات من حيث مدلول الإكراه، في حين أن استراتيجيات العقاب نادرا ما تكون فعالة. في هذه الحالة فإن أفضل طريقة لاستخدام السلاح الجوي ضمن الاستراتيجيات التي تتبنى الإكراه هي إضعاف ثقة الهدف باستراتيجيته العسكرية[15].

ولسوء الحظ لا تُوظَّف استراتيجيات الحرمان في جميع الحالات على الرغم من أنها الأكثر فعالية ضد الخصوم الذين يستخدمون استراتيجيات عسكرية تقليدية تعتمد على وسائل لوجستية واتصالات كبيرة، ومن ثم فهي تعتبر أهدافا مهمة للقوات الجوية. على العكس إذا استخدم الخصم استراتيجيات حرب العصابات التي تتطلب تقديم الدعم من السكان المحليين، وعلى ضعف الخدمات اللوجستية، فإن استراتيجية الحرمان ستفشل على الأرجح.

المثال القديم الذي يدل على تفوق استراتيجيات الحرمان هو مقارنة فشل إدارة جونسون في إجبار هانوي Hanoi في أثناء عملية «رولينغ ثاندر» منذ 1965 إلى 1968 (التي جمعت بين الحرمان والعقاب) ونجاح استراتيجية الحرمان من قبل إدارة نيكسون في العام 1972 (عمليا لاينباكير الأولى والثانية)[16]. لقد فشلت استراتيجيات العقاب التقليدية واستراتيجية الحرمان لأن القصف لم يسبب إلحاق ضرر كاف باستراتيجية حرب العصابات التي تبنتها هانوي بين العامين 1965 و1967، والتي لم تتطلب استخدام لوجيستيات على نطاق واسع. من ناحية أخرى فعندما تبنت فيتنام الشمالية استراتيجية تقليدية خلال هجومها ضد فيتنام الجنوبية في العام 1972 أصبحت عرضة لحملة الحرمان التي نُفِّذت خلال عمليتي لاينباكير الأولى والثانية. هذه الحملات الجوية جعلت من الممكن إيقاف الهجوم الفيتنامي الشمالي وأجبرت هانوي على قبول المطالب الأمريكية خلال المفاوضات التي تلت ذلك.

أيضا يوضح مثال عمليات لاينباكير حقيقة الفعل الإجباري الذي لا يمكن فصله عن السياق الديبلوماسي الأوسع، كما هو مذكور أعلاه. ولا شك في أن هذه العمليات قاطعت الهجوم الفيتنامي الشمالي وكفلت استقلال جنوب فيتنام خلال الانسحاب الأمريكي من البلاد. ومع ذلك فما لم تتمكن هانوي من تحقيقه في العام 1973 كان قد جرى الانتهاء منه في العام 1975 مع سقوط سايغون Saïgon. وهكذا فقد أتاح هذا الفعل الإجباري كسب الوقت، لكنه لم يكن بديلا للسياسة الخارجية التي لم تنجح في إقناع فيتنام الشمالية بعدم احتلال فيتنام الجنوبية.

الإكراه والمناقشات حول العقوبات الاقتصادية

لقد تركز تحليل العقوبات الاقتصادية، إلى حد كبير، على المنفعة المرجوة من العقوبات بعينها أكثر من التركيز على التحليل التفصيلي لمختلف أنواع العقوبات. وعلى مدى فترة طويلة، صُنِّفت العقوبات بسرعة وبسهولة على أنها «غير فعالة وإجرامية»؛ بسبب الصور (التي نشرها نظام صدام حسين على نطاق واسع)، والتي تتعلق بالعواقب الإنسانية للعقوبات المفروضة على العراق بعد حرب الخليج. هل يجب أن ننسى بشكل سريع جدا المسؤولية الواقعة على الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة من حيث التطبيق السيئ لمبادئ الأمم المتحدة (قضايا تتعلق بالفساد تحيط بالعديد من كبار المسؤولين) وخاصة أن الهدف الأول من هذه العقوبات قد تحقق: فأسلحة الدمار الشامل لم يُعثر عليها في العراق بعد الغزو الأمريكي في العام 2003. ووفقا لتعريف ضيق للنجاح فإن العقوبات ضد العراق كانت ناجحة، حيث إن صدام حسين لم يتمكن من بناء أو إعادة بناء ترسانته الكيميائية والبكتريولوجية والنووية[17].

لقد طُوِّرت الممارسات العقابية نفسها حيث تدرجت من العقوبات «العامة» (التي تؤثر في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي للدولة) إلى العقوبات «المستهدفة» أو «الذكية» التي تستهدف الممتلكات وفرص سفر بعض الأفراد أو حتى العمل على وضع قيود تتعلق بجوانب معينة من اقتصاد الدولة. وهكذا كان للعقوبات المفروضة على إيران تأثير قوي في قرار نظام طهران من أجل الدخول في جولة جديدة من المفاوضات والتوقيع على اتفاق بشأن الأنشطة النووية الإيرانية في العام 2013.

وتأتي السمعة السيئة للعقوبات من عدم فعاليتها في ممارسة الضغط الكافي لإجبار الهدف على تغيير سلوكه. ومن ثم فإن العقوبات الاقتصادية ستكون لها قيمة ضئيلة من ناحية الإكراه. ففي دراستهم القديمة أظهر غاري هوفباور Gary Hufbauer، وجيفري شوت Jeffrey Schott، وكيمبرلي إليوت Kimberly Elliott أن العقوبات الاقتصادية لم تتمكن من تغيير سلوك الدولة الهدف إلا في حدود 34 في المائة من الحالات التي لوحظت[18]، الأمر الذي يمكن تفسيره سريعا من قبل البعض بأنه يعني «انعدام فعالية» العقوبات. ومع ذلك فقد أولى المؤلفون الثلاثة اهتماما شديدا بإظهار عدم إمكانية تقييم العقوبات على أساس القدرة على تعديل سلوك الخصم فقط. بل على العكس فإن التكاليف والمنافع المترتبة على العقوبات تحتاج إلى وضع توازن مع الأدوات الأخرى المتاحة لصانعي السياسات مثل استخدام القوة والديبلوماسية. واستنادا إلى هذا السياق فقد تكون العقوبات هي الخيار الأفضل أو الخيار الوحيد المتاح. إن استخدام الإكراه يسبب دائما تحمل الدولة التي تلجأ إلى الإكراه تكلفة ذلك، ولهذا فإن الأداة الأكثر فاعلية ليست بالضرورة هي الأكثر فائدة: إذ توجد ظروف مختلفة يكون فيها استخدام القوة غير ممكن. وعلى سبيل المثال ففي أثناء أزمة السويس في العام 1956 أراد الرئيس إيزنهاور إجبار بريطانيا وفرنسا على التخلي عن احتلالهما العسكري لمصر. ومع ذلك كان استخدام القوة العسكرية ضد اثنين من الحلفاء أمرا لا يمكن تصوره، مما دفع إيزنهاور إلى اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية: فقد منع صندوق النقد الدولي من منح قرض إلى لندن (حيث كانت عملتها تخضع للعديد من الضغوط)، ومنح الاعتماد اللازم لدفع ثمن واردات النفط (بالدولار) من أمريكا الشمالية.

ولذلك فإن العقوبات الاقتصادية تعتبر أداة مفيدة لأنها تشكل الحل الوسط بين استخدام القوة والإجراءات الديبلوماسية البحتة. ومن ثم فإن هذه العقوبات تسهم في رسم صورة عن الأفعال التي تتسم بالإكراه.

الإكراه والتهديد العسكري

أما الأداة الأخيرة التي تلجأ إلى الإكراه وتتناولها الأدبيات بشكل عام، فإنها تعني استخدام التهديدات العسكرية. ويعد المثال الأفضل على ذلك (والأكثر دراسة)

«ديبلوماسية السفن الحربية»[19]. ويعني هذا المبدأ مصاحبة الإجراء الديبلوماسي لعملية الانتشار الفعال للقوة العسكرية (وضع القوات في حالة تأهب واستدعاء الجنود الاحتياط والتعبئة وإرسال القوات البحرية بالقرب من منطقة الأزمات ونشر القوات البرية أو الوحدات الجوية في المنطقة المجاورة... إلخ) بغرض إرسال إشارة إلى الخصم بتوافر النية في استخدام القوة عند الضرورة. ولهذا فيجب ألا يُذكر التهديد صراحة، في حين أن النية في استخدام القوة تكون بشكل ضمني على وجه العموم في عمليات التعبئة والانتشار. وهكذا فعند استخدام التهديدات العسكرية بذكاء، يمكن لدولة ما تحقيق النتائج التي تريدها بتكلفة قليلة؛ وذلك بالحد من مخاطر الحرب. وتكمن الصعوبة في أن هذه الدولة قد تقلل من قيمة التحدي المنسوب إلى الخصم، ومن ثم فإنها ستفشل في حشد الموارد اللازمة لإقناع الهدف بأن تكلفة المواجهة ستكون أكبر من المكسب الذي يعتقد أنه يمكن الحصول عليه. في هذه الحالة تجد الدولة التي تلجأ إلى الإكراه نفسها في وضع غير مريح حيث تضطر إلى التراجع وفقدان المصداقية، مثل فرنسا بعد استخدام سورية للأسلحة الكيميائية في العام 2013[20]، أو الاضطرار إلى تنفيذ تهديداتها، أي الدخول في أتون الحرب (وهو ما كان يفترض أن يُتَجنَّب من خلال التهديد العسكري).

ولكي يتصف الأمر بالنجاح من الضروري أن تعمل التهديدات العسكرية على تحفيز القوات العسكرية من الناحية العملية بشكل كبير يفوق أهمية الناحية النظرية من أجل تنفيذ المتطلبات الضرورية للتدخل العسكري. ولا تنبع هذه الضرورة من إشكالية المصداقية، بل من حقيقة الدولة المستهدفة التي يمكن لها أن تترقب نتيجة مواجهة المنافع بشكل كبير يفوق أهمية المنافع التي تأمل الدولة التي تلجأ إلى استخدام الإكراه في تحقيقها. بعبارة أخرى إذا كانت الدولة المستهدفة متعلقة بشدة بالمنافع التي تأمل كسبها عن طريق المواجهة، فيجب على الدولة التي تلجأ إلى استخدام الإكراه أن تحشد مواردها بقوة بحيث يعتبر الخصم أن إمكانيات نجاحه منخفضة ولا تستحق تكلفة المواجهة. ففي حين تتطلب التعبئة للحرب «فقط» حشد القدرات اللازمة لشن الحرب، فإنه من الممكن النظر إلى التعبئة من جانب الفعل الذي يلجأ إلى الإكراه على أنها تتطلب بشكل يتسم بالتناقض مزيدا من الموارد لإقناع الهدف بأن الالتزام بالمواجهة سيكون في الواقع

مكلفا للغاية. ومن ثم فمن الخطأ الاعتقاد أن التهديدات العسكرية يمكن اعتبارها شكلا من أشكال الإكراه «المقبول»، بل على العكس إنها تتطلب تعبئة القدرات العسكرية المفرطة في التدمير (overkill) لتكون فعالة. والنتيجة هي أن أشكال الإكراه القائمة على القدرات البحرية (ديبلوماسية السفن الحربية) يمكن أن تكون بشكل عام أقل فعالية من التهديدات التي تلجأ إلى انتشار القوات البرية، والتي تعد أكثر تكلفة إذا اعتُمِدت، ومن ثم فهي تشير إلى النية الأكثر حزما من جانب الدولة التي تلجأ إلى استخدام الإكراه[21].

النتيجة الثانية تتمثل في أن السلوك العدواني لا يعد بالضرورة مرتبطا بنيات عدوانية. وحيث إنه يجب حشد قوات بشكل لا يتناسب مع التحديات وذلك بغرض تفعيل التهديد العسكري، فإن الدول التي تمارس هذا النوع من الإكراه تضطر إلى الظهور بمظهر عدواني، الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقب ديبلوماسية سلبية على المدى الطويل.

في الخاتمة تتطلب التهديدات العسكرية وجود قوات مسلحة كبيرة (يمكن تعبئتها إذا كانت هناك محاولة للإكراه) على الرغم من أنه لا يمكن توظيفها بشكل مثالي (وهذا دليل على نجاح الإكراه)، ومن ثم لا يمكن أن تكون بديلا «مقبولا» عن أشكال أخرى من الأفعال التي تلجأ إلى الإكراه. ومن ناحية أخرى ثمة مخاطرة تتعلق بوضع الدولة التي تستخدم هذه الأفعال لأغراض عدوانية، الأمر الذي يتطلب تقييما شاملا للسياق الديبلوماسي.

***

كما رأينا، لا توجد صيغة سحرية للإكراه يمكن تطبيقها في أي وقت وفي أي مكان. ومن ثم فمن المهم عدم معارضة أساليب الإكراه بشكل صريح (العقوبات الاقتصادية ضد استخدام القوة على سبيل المثال) عن طريق إغفال السياق السياسي الأوسع: يجب تكييف كل فعل يلجأ إلى الإكراه مع البيئة الديبلوماسية العسكرية. كما يقول كولين غراي: يعتمد القائد الاستراتيجي الكفء على التوازن بين الغايات والوسائل، كما أنه يعتبر أن النجاح المستدام يتطلب تحديد نظام دولي نقبله نحن والعدو. أما عن القائد الاستراتيجي غير الكفء فإنه يفشل في وضع تعريف لأي نظام والانسجام معه[22].

23

المفاجأة الاستراتيجية

كورنتين بروستلين Corentin Brustlein

منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 وكذلك منذ تاريخ ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا في 11 مارس 2014، يبدو أنه جرى تجاوز المجتمع الدولي، منذ نهاية الحرب الباردة، وذلك بسبب عدد كبير من الأزمات الكبرى التي لم تكن متوقعة من قبل أجهزة المخابرات ودوائر الاختصاص. فإذا كانت نهاية القطبية الثنائية والعولمة قد أسهمتا في تمييع علاقات القوة، فسوف يكون من الخطأ أن نرى في هذه المفاجآت الانعكاس الوحيد لعصر جديد. لقد كانت هذه المفاجأة دائما في القلب من فنون الحرب ولاتزال، مثل انعدام اليقين، ملازمةً للمجال الاستراتيجي.

«مع نهاية الحرب الباردة، شهد مفهوم المفاجأة الاستراتيجية تحولا في الدلالة يعكس عدم اليقين في بيئة الصراع الجديد: اختفاء عدو رئيسي على حدودنا والعولمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل»

ومع ذلك، فإن أي مفاجأة تحدث في مكان ما من هذا العالم وتؤثر في العلاقات الدولية لا يمكن أن تكون استراتيجية. ويقترح هذا الفصل وضع نهج لمفهوم المفاجأة الاستراتيجية التي تؤكد خصوصيات مجال النزاع الذي تتسم ملامحه، وفقا لما ذكره كلاوزفيتز، بالتعقيد من جهة، ومن ناحية أخرى بأهمية العوامل الأخلاقية والنفسية ودور المصادفة ووجود الخصم بتفكيره وتصرفاته. ومن دون الأخذ بعين الاعتبار هذه الملامح المحددة يبدو أنه سيكون من قبيل الوهم تصور عملية فهم جيد للظاهرة الاجتماعية التي تعمل على تشكيل التأثير الاستراتيجي المفاجئ والتنوع في أصول هذه الظاهرة، ويمكن أن يضاف إلى ذلك محاولة صياغة توجهات تسمح بظهور الوحدة السياسية للإعداد لمواجهة تلك الظاهرة.

مفهوم المفاجأة الاستراتيجية

إن فهم الظاهرة التي تمثلها المفاجأة الاستراتيجية ينطوي، في البداية، على الإحاطة علما بالاستخدامات الحديثة لهذا المفهوم وكشف التحول الدلالي الذي يبدو أنه يأتي بنتائج عكسية. وبالنظر إلى خصوصيات المجال الخلافي يبدو أن النهج الاستراتيجي لهذه الظاهرة لا غنى عنه كأساس لفهم أفضل للمكانة التي تحتلها الآثار المترتبة على المفاجأة في منطق الصراع المسلح.

بماذا يتعلق الأمر؟

مثل العديد من المفاهيم العسكرية المعاصرة فإن مفهوم المفاجأة الاستراتيجية يستمد جذوره من خلال النقاش الاستراتيجي الدائر عن الحرب الباردة. في ذلك الوقت كان هذا المفهوم يعني الهجوم المفاجئ واسع النطاق[1]. لقد أسهمت مجموعة من العوامل في تفضيل هذا المعنى: فأولا، يبدو أن الحرب العالمية الثانية وغزو ألمانيا لأوروبا الغربية وغزو الجيش الأحمر لمنشوريا قد فتحت حقبة من الهجمات المفاجئة الضخمة التي أصبحت متاحة بسبب الميكنة التي كانت في ذلك الوقت، وستظل عدة عقود تالية، السبب وراء التغيير الحاصل في الفعل في كل البيئات الحربية (البرية والبحرية والجوية).

بعد العام 1945 أصبحت هناك ردة فعل قوية لهذا الهجوم المفاجئ تتعلق بكل أنواع الصراع بين الشرق والغرب. من ناحية، على المستوى التقليدي، يعتبر الجيش

الأحمر أن البحث عن عنصر المفاجأة من صميم أسلوبه العملي الذي اعتمد طريقة التجديد المفاهيمي في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين من خلال الإصرار على الحيلة والتضليل (maskirovka) والمناورات السريعة. يبدو أن هذا التوجه العقائدي يعتبر الأكثر تهديدا لدى الغرب من التوازن لدى القوى الكلاسيكية في أوروبا الذي يميز حلف وارسو بوضوح، على الرغم من أن موسكو تربط بين هذا الأسلوب العملي والأسلوب التقليدي للمحاولات السياسية الاستراتيجية.

إن اهتمام هيئة الأركان العسكرية في الغرب بخطر الهجوم المفاجئ لا يمكن تفسيره فقط من خلال المستوى التقليدي المتدني مقارنة بقوات حلف وارسو، ولكن بسبب الثورة النووية التي تزيد من إدراكهم لهذا التهديد المفاجئ والقائم الذي يفرض نفسه على هذا التحالف. إن الفعالية المتكاملة التدميرية للسلاح النووي لا يمكن أن تسمح باستعادة القوات لتوازنها بعد الضربة الأولى، على الرغم من أن هذا الأمر يعتبر معيارا في مجال الحرب التقليدية. قبل اختراع الصاروخ الباليستي العابر للقارات، أدى ضعف وسائل الإنذار في مواجهة احتمالية غارات قاذفة القنابل الاستراتيجية السوفييتية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة التفكير في موقفهم من الردع وفي الظروف المحيطة بأمنهم القومي أيضا[2]. يصل الصاروخ الباليستي العابر للقارات إلى مرحلة من الذروة تجعل الوقاية من المفاجأة الاستراتيجية في صميم التخطيط الاستراتيجي الأمريكي.

مع نهاية الحرب الباردة شهد مفهوم المفاجأة الاستراتيجية تحولا في الدلالة يعكس عدم اليقين في بيئة الصراع الجديد: اختفاء عدو رئيسي على حدودنا والعولمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل، مع العلم أن مجمل هذه العوامل يفتح مجال الاحتمالات ويزيد من مخاطر المفاجأة. يحدث هذا التحول الدلالي من خلال خطين مختلفين متميزين. من ناحية يبقى المصطلح مرتبطا بمفهوم الهجوم المفاجئ الذي يتبنى شروط العالم الجديد عن طريق التفكير في التهديد بالهجوم السيبراني أو الفضائي على بيرل هاربر Pearl Harbor أو التهديد المتعلق بهجمات 11 سبتمبر 2001. من ناحية أخرى فإن هذا المصطلح يأخذ المعنى الأكثر غموضا تبعا للتحول الدلالي الذي يميز مفهوم «الاستراتيجية». يمكن الدمج بشكل تدريجي بين المفاجأة الاستراتيجية وأي حدث غير متوقع يكون له تأثير جيوسياسي: سقوط جدار برلين،

والتجارب النووية الهندية والباكستانية التي أجريت في صيف العام 1998، وإطلاق صاروخ تايبو دونغ الأول الباليستي بواسطة كوريا الشمالية في أغسطس 1998، وأيضا التسونامي الآسيوي في فترة عيد الميلاد في العام 2004، «والربيع العربي»، وحادثة فوكوشيما، وأزمة الرهن العقاري في 2007 - 2008[3]. وهكذا، فإن المفاجأة الاستراتيجية تميل إلى أن تكون متلائمة إلى حد بعيد، وتعكس التنوع والتعقيد في هذا العالم، أو أنها تميل إلى التعبير عن مفهوم يصف فئة متجانسة من الظواهر الاجتماعية القابلة للمقارنة بشكل نسبي والتي تستجيب للمنطق المتماثل.

عن الحاجة إلى نهج استراتيجي

يعد هذا التوجه نحو التحول الدلالي حديثا على الرغم من المردود العكسي المصاحب له. صحيح أن الأبحاث الأولية التي تتناول عنصر المفاجأة الاستراتيجية باعتبارها هجوما مفاجئا تقليديا واسع النطاق، يحدث بشكل خاص في بداية الحروب، تدل على التعريف الضيق جدا الذي لا يسمح بإدراك تنوع التهديدات التي تتعرض لها الوحدات السياسية في هذه الأيام، لاسيما من خلال طرائق الفعل غير التقليدية (الإرهاب والحرب السيبرانية... إلخ). ومع ذلك، إذا كان من الضروري عدم قصر حقل الإمكانيات على أنماط فعل الجيوش النظامية، فمن الأهمية بمكان أيضا تحديد الحقل المدروس بطريقة تسمح بأن يشكل هذا الحقل إطارا متماسكا.

لهذا يستند النهج المقترح هنا بشكل أساسي إلى وضع تعريف للاستراتيجية التي قدمها أندريه بيوفر André Beaufre ويقصد بها «الفن الجدلي المتعلق بإرادة استخدام القوة في حل النزاع[4]». عند الاقتراب من هذه الزاوية فإن المفاجأة الاستراتيجية تجمع بين العديد من الخصائص.

أولا، لا يمكن للمفاجأة الاستراتيجية أن تحدث في سياق الحرب، ولكنها دائما ما تتدخل ضمن الإطار النزاعي لعدد من الجهات الفاعلة. ثانيا، يبدو أن المفاجأة الاستراتيجية تعد ثمرة لمبادرة يقدمها الخصم، ومن ثم تدل على نواياه العدوانية. أما في حال نجاح المفاجأة الاستراتيجية في تجاوز توقعات الجهة المبادرة، فإنها لا تدل إلا على الفعل المقصود الذي يهدف إلى زعزعة استقرار الضحية وإضعافها. وأخيرا، تعتبر المفاجأة أيضا استراتيجية بسبب التداعيات الرئيسية التي تعانيها الضحية.

ولأن المفاجأة الاستراتيجية تعكس الاستعدادات المتدنية للضحية لمواجهة هجوم محتمل، فقد ينتج ذلك بشكل خاص من وضع تقييم للتهديد القائم على افتراضات خاطئة مسبقة، الأمر الذي يؤدي بالمفاجأة الاستراتيجية إلى جعل الضحية يعيد تقييم القواعد التكتيكية والإجرائية (عمليات الانتشار ومفاهيم التوظيف... إلخ)، وكذلك أيضا تقييم التوجيهات الرئيسية لموقفها الاستراتيجي[5].

إن اختيار النهج القائم على الرؤية القديمة المرتبطة بالاستراتيجية يمكن تسويغه من وجهة النظر الفكرية والعملية. هناك بالفعل اختلاف في الطبيعة بين ما يندرج ضمن منطق الصراع وما لا يندرج معه. هذه الخصوصية التي تتعلق بالمنطق الاستراتيجي، والتي حُلِّلَت وكُشِفَ عنها ببراعة من قبل إدوارد لوتواك، تتألف أولا وقبل كل شيء من وجود رغبة معاكسة للسيطرة. ويمكن التحكم في معظم هذه المجالات من خلال منطق التحسين الذي يصل إلى مستوى من العقلانية الاقتصادية الخالصة بحيث يتمتع بمردود عكسي ضمن سياق الصراع والمواجهة مع الطرف الفاعل الذي يفكر ويتكيف مع الآخرين.

ولأن هناك قدرة على التنبؤ فإن الروتين وغيره من الأفعال القائمة على منطق التحسين يمكن أن يُستغَلَّ أو يُتصدى له أو يُتجاوز من قبل الخصم[6].

إن وجود جدلية استراتيجية ناتجة عن تعارض قائم بين فكرتين إحداهما تجاه الأخرى يُغير بشكل جوهري القواعد التي يستعد لاستخدامها الطرف الفاعل لتنفيذ فعل جيد في سياق من يتصف بعدم اليقين. ولأن هناك دورا للمصادفة وللإهمال وللخطأ والتعقيد يخص بعض الأنظمة أو البيئات المعقدة، فإن الحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية يمكن أن تحدث وتسبب حدوث صدمات واسعة النطاق. ولمنع مثل هذه المخاطر يجب إعطاء الأولوية للاتصال الواضح والواسع من خلال بناء وتعزيز المعايير والأفعال المعقدة والموحدة. وعلى العكس، ففي المجال الاستراتيجي، يُعدُّ الفعل ويُنفذ ضمن سياق يتلاعب فيه كل طرف فاعل بالمعلومات، الأمر الذي يزيد من الغموض المتعلق بموقف الخصم ويخلق يقينا كاذبا يخرج عن إطار القواعد المعمول بها. ومن الممكن أن يؤدي الاختلاف العميق بين المنطق الاستراتيجي ومنطق التحسين إلى تقديم توصيات متباينة تخص مجال الصراع، وقد تصل إلى مستويات تتعارض فيها مع التوصيات السابقة: لهذا يجب أخذ الحذر من

الإشارات القوية جدا، كما يجب الوصول إلى الحرية التامة جدا في تنفيذ التوجيهات، وكذلك يجب رفض الخيارات البسيطة جدا والسريعة جدا أو الأقل تكلفة، وأخيرا يجب تجنب التماثل وكذلك اليقين الكامل... إلخ.

ولأن هناك العديد من الدروس التي يمكن أن تتعلمها أجهزة الدفاع من التعامل من خلال إدارة الأزمات الصحية أو الصناعية المعقدة، فمن المهم إدراك وفهم خصوصيات المجال الاستراتيجي. ولأن الحديث عن العاصفة أو الأزمة المالية المرتبطة بالمفاجأة الاستراتيجية واعتبارها ظاهرة ذات طبيعة تشابه هجمات 11 سبتمبر 2001، أو أنها تماثل خطة بارباروسا Barbarossa، فإن هذا الأمر يرجع إلى الفشل من ناحية النهج الذي جرى تبنيه في مواجهة الأفعال التي تُتَّخذ بإرادة عدائية، ويحتمل عدم إمكانية زعزعتها نتيجة للتخطيط لعدد من الأمور المتزامنة أو المسبقة أو التي يصاحبها توقع لردود أفعال على مبادرات هذه الأجهزة. كما أن مثل هذا الفشل سيؤدي إلى استحالة إعداد المفاجأة الاستراتيجية والاستجابة لها بفعالية من خلال محاولة الكشف عن الإشارات المحتملة أو منع حدوث الهزات الارتدادية أو التخفيف منها أو التعافي بسرعة.

فهم المفاجأة وآثارها

تعني المفاجأة: الكشف عن وجود فجوة بين توقعات الطرف الفاعل وحقيقة وضعه. ويمكن فهم أحد عناصر المفاجأة من خلال التحييد المؤقت لقدرات رد فعل الطرف الفاعل: وسيجد هذا الأخير نفسه منزوع السلاح وفقا للمعنى الذي أراده كلاوزفيتز[7]. ولأن هذا الطرف غير قادر على فهم معالم الوضع الذي يتغير باستمرار تحت تأثير المبادرات السلبية، فلن تكون لديه الوسائل الفكرية أو المادية لفرض خطته على الطرف الآخر. فإذا كانت الاستراتيجية تعتبر نفسها فن جدلية العنف الدائر بين طرفين فاعلين، فإن المفاجأة ستسمح بتعليق مؤقت لهذه الجدلية. ففي حال خضوع الخصم تبدو الحرب، التي تستمر فترة محدودة، كأنها «قضية إدارية بسيطة[8]». الصدمة الأولى التي تعانيها الضحية تفتح الطريق أمام الاستغلال، من جانب مدبر المفاجأة، للمميزات الأولية بغرض مواصلة الهجوم، وكذلك خلق المزيد من الفوضى لدى الخصم أو الرغبة في خلق

أمر واقع سياسي أو عسكري. على رغم أنه من الممكن تصور هذا الأمر من الناحية النظرية، فإن الشلل التام (على جميع المستويات الإجرائية الاستراتيجية والتكتيكية وأيضا على المستوى السياسي) والشلل النهائي لا يمكن تحقيقه عمليا، لهذا سيكون هناك تعليق لهذه الجدلية بشكل مؤقت: حيث تتوقف طبيعة المدة في نهاية المطاف على قدرة الضحية على التعافي على الرغم من احتمال استمرار المبادرات المعاكسة، ومن ثم القدرة على مقاومة الصدمات.

وبصرف النظر عن الهجمات التقليدية الكبيرة التي تتحكم فيها المفاجأة عند اندلاع الحروب (غزو أوروبا الغربية في مايو ويونيو 1940، واجتياح الاتحاد السوفييتي في يونيو 1941، والهجوم على بيرل هاربور Pearl Harbor، والحروب العربية - الإسرائيلية في العامين 1967 و1973... إلخ)، فإن أفعال الخصم التي يمكن أن تكون أصل المفاجأة الاستراتيجية تعد شديدة التنوع.

إن إحداث الأثر الاستراتيجي المفاجئ الذي يقوّض أسس الأمن القومي لدولة ما لا يعني بالضرورة اتخاذ إجراء واسع النطاق بغرض حشد مئات الآلاف من الأفراد: لا توجد علاقة مباشرة بين مستوى الحدث المتفجر وحجم الأثر المفاجئ المتولد عن ذلك. فالمفاجأة لا يمكن إلا أن تكون نسبية مقارنة بحالة معينة، وهكذا فإن ما يجعل لتأثير المفاجأة طابعا استراتيجيا يكمن ضمن بعض المعايير المطلقة (مدى الدمار وحجم الخسائر المتكبدة... إلخ) بشكل يبدو أنه أقل مما هو عليه نتيجةً لوجود بعض الخلل في طرح المبادرة. ومن ثم، فإن المفاجأة الاستراتيجية تنتج في العادة عن تغيير في الطبيعة الكمية بشكل يقل عن التغيير في الطبيعة النوعية: الهجوم في زمن السلم (بارباروسا 1941 وهجمات 11 سبتمبر 2001)، وفتح جبهة غير متوقعة على مسرح العمليات الجديد (إنزال النورماندي، 1944)، وإدخال الابتكار الثوري ضمن الممارسات والمعدات المستخدمة (هيروشيما وناغازاكي، 1945)، والدخول في حرب تعمل على إحداث تغيير في توازن القوى (الصين في الحرب الكورية، 1950)، ولكن أيضا، وبشكل عام، أي حدث يتعارض بشكل همجي مع توقعات الدولة المستهدفة من حيث الأمن في زمن السلم (هجمات مدريد في 11 مارس 2004 وإطلاق القمر الصناعي سبوتنيك في العام 1957)، أو النصر في زمن الحرب (هجوم تيت، 1968).

إن العوامل التي تجعل من المفاجأة المحلية حدثا استراتيجيا تعتمد في المقام الأول على السياق السياسي - العسكري الذي تطرحه المبادرة بغرض الإيقاع بالضحية. على الرغم من أن المفاجأة الاستراتيجية تحدث دائما في سياق يتصف بالنزاع، فإن تأثير فعل معين يختلف اختلافا جوهريا تبعا للطبيعة الهامشية، إلى حد ما، لهذا النزاع بالنسبة إلى الضحية. وعندما تجد هذه الأخيرة نفسها ضمن منطق يتصف بالنزاع الكامل، أو إذا كان الصراع يهدد بقاء الضحية بوصفها كيانا سياسيا مستقلا، فمن المرجح أن تؤدي الأفعال واسعة النطاق بالضحية إلى إحداث مزيج من الصدمة النفسية والتنظيمية لديها. وعلى العكس من ذلك، في أوقات النزاع المحدود أو في زمن السلام يمكن أن يسود المنطق الذي يحد من المخاطر والتكاليف.

إذن هناك خط فاصل دقيق جدا يميز بين ما هو رئيسي وما يعد ثانويا، كما يمكن النظر إلى حجم الخسائر أو التدمير، أثناء الحرب الشاملة، من خلال الكوارث التي تشكك في المبادئ التي توجه فعل الدولة. وفي مثل هذا السياق يمكن لحدث سلبي صغير الحجم أن يؤثر بسهولة في وضع الدولة بشكل غير متناسب - حيث كان للقتلى الأمريكان الـ 18 في مقديشو، في العام 1993، تأثير كبير في الموقف الاستراتيجي الأمريكي يفوق تأثير الـ 20 ألفا الذين قضوا في أوكيناوا Okinawa.

فهم أصول المفاجآت الاستراتيجية

إن فهم حدوث المفاجأة الاستراتيجية يحتم الكشف عن مجموعة متشابكة من العوامل، سواء كانت بنيوية أو عرضية وفردية أو جماعية وناتجة عن إرادة أو عن مصادفة، وتحول دون إبراز المبادرة العدائية في الوقت المناسب. سوف نتحدث هنا عن أربعة مستويات رئيسية تشتمل على العوامل التي تفسر صعوبة توقع المفاجآت الاستراتيجية والعوامل التي يمكن أن يعزز بعضها بعضا: طبيعة الحرب، والتطور التكنولوجي، والعقبات السياسية والبيروقراطية، وأخيرا، قيود النظام الفردي - النفسي أو الثقافي.

من الاحتكاك إلى عدم القدرة على التنبؤ

يرتبط انعدام اليقين بالنزاع المسلح بشكل كبير يفوق أي نشاط بشري آخر. هذه المكانة المركزية لانعدام اليقين يجري التنظير لها من خلال كارل فون كلاوزفيتز في عمله غير المكتمل: عن الحرب. هناك عدة عوامل تجعل من الممكن توضيح أن الحرب لاتزال قائمة، على الرغم من الجهود التي تبذلها أجهزة الاستخبارات وتطور الوسائل المتاحة لديها، ضمن «مجال عدم اليقين»[9].

بادئ ذي بدء، تعتبر الحرب نشاطا معقدا، حيث تعمد إلى تعبئة إدارات ضخمة وتتدرب في ظل ظروف تحاكي الواقع غير المكتمل، وهي بذلك وقبل كل شيء، لا تستخدم إلا بشكل استثنائي. فالقيادة والتنسيق والتوريد وحماية آلاف الأشخاص في مناطق مساحتها شاسعة جدا وعلى مسافات أبعد من القيادة المركزية تشكل تحديا هائلا من الناحية التنظيمية والإنسانية والفنية. فالحرب ليست نشاطا اجتماعيا صعبا فقط، بل هي أكثر من ذلك بكثير لأنها تجري دائما في ظروف قاسية يحيط بها خطر الموت والإرهاق والإجهاد الناتج عن حالة الطوارئ وتناوب مراحل من النشوة إلى المعنويات المتدهورة والملل. على الرغم من أن هذه الخصائص توجد بشكل خاص على المستوى التكتيكي، بيد أن معظمها يؤثر أيضا في المستويات الأعلى من الاستراتيجية، الأمر الذي يؤدي إلى أخطاء في القيادة وإلى سوء في الفهم، ومن ثم يكون التأثير القوي جدا ملازما لتحديد المواقف وسير عمل الاستراتيجية. ولأن هناك خليطا من المصادفات فإن هذا التعقيد يؤدي إلى خلق ما تحدث عنه كلاوزفيتز بالاحتكاك ضمن خط التماس بين التخطيط للحرب والتنفيذ.

المصدر الرئيسي الثاني لعدم اليقين في الاستراتيجية يكمن في البعد التفاعلي. وللأسباب التي ذُكِرت من قبل فإن وجود الخصم الذي يفكر ويتوقع الخطط ويتصرف بمقتضاها ويقاومها يشكل المصدر الثابت الذي لا ينضب للأحداث غير المتوقعة. إن استحالة ضمان الأداء المستقر لمنظمة تتشابه في تعقيدها مع جهاز الدفاع في الحرب تتضاعف عند الحديث عن مجموعة من القيود تتعلق بقدرتنا على توقع خيارات الخصم وعمق الدوافع التي تحركه وإمكانياته في تحمل المخاطر لتحقيق غاياته. ولأنه لا يمكن الحديث عن هذه القيود «بوصفها حزمة غير فعالة»، فقد يلجأ الخصم إلى الإسهام في تعمد انعدام اليقين بغرض الوصول

إلى أهدافه وأولوياته ووسائله، أو محاولة خلق حقائق زائفة - كالمناورات التي تتعلق بمنطق الحرمان من المعلومات أو الخداع - علاوة على ذلك فإن الخصم ليس هو الطرف الفاعل الذي يتصرف بشكل منفرد، ومدفوعا بإرادة واضحة وثابتة وتصميم لفعل تخطيط لا تشوبه شائبة: قد تساوره الشكوك، وقد يقع في أخطاء تتعلق بالتفسير وبقراءة مغلوطة عن نقاط القوة ونقاط الضعف النسبية، ولهذا يمكنه في الوقت نفسه أن يسعى إلى تحقيق أهداف متناقضة، أو أن يفتقد القدرة على صياغة استراتيجية فعالة للوسائل، الأمر الذي يجعل من المستحيل وضع تقييم جيد أو توقع لخطة عمل.

تشكل هذه العوامل إشكالية كبيرة تفوق فعل أجهزة المخابرات التي تعمل على جمع ومعالجة المعلومات ذات الطبيعة الغامضة، الأمر الذي يفسح المجال أمام هامش لإمكانية التفسير ومن ثم للخطأ. ومما لا شك فيه أن القدرة على جمع البيانات ونشرها حققت تقدما ملحوظا، خلال العقدين أو الثلاثة الأخيرة خصوصا، الأمر الذي أتاح، ضمن جملة من أمور متعددة، عمل مراقبة تفصيلية دقيقة جدا للخصائص المادية للقوات المسلحة داخل الدول والجهات الفاعلة من غير الدول مع العمل على اعتراض اتصالاتها. ومع ذلك فإن التحليل واتخاذ القرار لايزالان يتطلبان مشاركة البشر، ومن ثم لا يمكن استبعاد الأخطاء البشرية والقيود الخاصة بها، كما هي الحال عندما اعتبرت أجهزة الاستخبارات الأمريكية أن وجود القوات المسلحة العراقية في جنوب البلاد في صيف العام 1990 لم يكن دليلا على غزو الكويت.

التكنولوجيا وجدوى المفاجأة الاستراتيجية

تعتمد القدرة على إحداث تأثير استراتيجي مفاجئ على اختيارات موقف الطرفين المتحاربين - أي موقف مفجر المفاجأة والضحية - كما أنها تعتمد أيضا على السياق المباشر للفعل سواء تعلق الأمر بالبيئة الجغرافية أو التقويم السياسي الوطني أو وجود أحداث تقع في توقيت متزامن في أماكن أخرى، وربما يؤدي هذا الموقف إلى صرف الانتباه عن هذا التأثير الاستراتيجي. من الناحية التاريخية يسهم الابتكار التكنولوجي بطرائقه المتعددة في تسهيل المفاجأة الاستراتيجية، أولا من خلال تعزيز القدرة على التعبئة ومناورة القوات على

نطاق واسع ضمن العمليات العابرة للحدود. وبشكل عام فإن السرعة التي يمكن بها إنجاز عملية واسعة النطاق تعزز القدرة على مفاجأة الضحية وتقليل الوقت المتاح لها من أجل الكشف عن الإشارات التحذيرية الخاصة بفعل ما وتحليلها واتخاذ الاستعدادات اللازمة لذلك[10].

وهكذا أتاح التطور في مجال عمل هذه العمليات، وكذلك فيما يتعلق بوسائل الفعل، توسعا كبيرا في المناطق التي قد يحدث فيها فعل عدائي معاكس، ومن ثم حدوث امتداد في تلك المناطق التي يجب على الضحية مراقبتها وحمايتها. وأخيرا وبطريقة مشابهة ينتج عن التطور التكنولوجي توسع تدريجي في الأبعاد التي يمكن من خلالها تحريك النزاع المسلح[11]. فالانفتاح وتخصيص مناطق نزاعية جديدة - كالمجال الجوي والفضائي والسيبراني - سيكون لهما من التأثير ما يسمح بتنويع أنماط الفعل الممكنة ومنابع المفاجآت المحتملة، الأمر الذي يسبب توسعا غير محدود لمناطق الرصد بغرض توقع المحاولات الهجومية.

وبطبيعة الحال لا يعمل هذا التغيير التقني على مساندة مستوى القدرات التي تفضل عنصر المفاجأة فقط، بل كذلك على تقديم الدعم للوسائل التي يمكن من خلالها توقع هذه القدرات والتصدي لها ودراسة تأثيراتها المحدودة. وهكذا فإن التقدم الذي أُحرِز في مجال الإنذار المبكر والمراقبة جعل بعض الممارسات الإجرائية خطيرة جدا وقد يمكن تجاهلها تماما. وهو ما يعني أن الهجمات المفاجئة التقليدية الضخمة غير محتملة في الوقت الحاضر، على الأقل في مواجهة الجيوش الحديثة، مثلما حدث في «معركة» الخفجي في أواخر يناير 1991، إذ إنها تظهر التكلفة الباهظة عند التعرض للمدافعين الذين يتمتعون بتفوق في المعلومات وبالقوة النارية العظيمة.

ومع ذلك فمن الواضح أن هذا التحسن في مجال القدرات الاستشعارية قد يعرقل بشكل جزئي تلك النزعة إلى تعزيز فاعلية إنتاج المفاجأة الاستراتيجية. وبموازاة عدم تقديم الدعم لبعض المناهج الحربية نجد أن تحسين قدرات المراقبة لا يؤدي إلا إلى تشجيع الأعداء المحتملين على استغلال البيئات الجغرافية التي تتميز بالغموض أو الكثافة - بيئات حضرية أو تحت سطح البحر والفضاء وكذلك في الفضاء السيبراني... إلخ.

فالتقدم التكنولوجي لا يمكن أن يقضي على أي احتكاك فني أو تنظيمي ولا على شح وغموض المعلومات الحربية. على العكس من ذلك فمن الأرجح أن تكون هناك أشكال جديدة[12]. إن تحسين القدرة على جمع المعلومات الاستخباراتية، عندما لا يكون مصحوبا بتقدم كبير على الأقل من الناحية التحليلية، سيجعل الأمر أكثر صعوبة على الفنيين الذين يعملون على تمييز الإشارات المهمة ضمن هذا الكم الهائل من المعلومات غير المفيدة (الضوضاء).

العقبات السياسية والبيروقراطية

تتمتع الأجهزة الأمنية والدفاعية في الدول الحديثة ببنية مستدامة - كأجهزة الاستخبارات - تعمل على توقع التهديدات التي يتعرض لها أمنها القومي بأفضل طريقة ممكنة. على كل الصعد فإن المنهجية التي من خلالها تُنشَأ هذه البنية وتُحدَّد هوياتها الخاصة والعلاقة التي تربطها مع السلطة السياسية تؤثر في قدرتها على الكشف عن العلامات التحذيرية لمبادرة معادية ذات طابع مزعزع للاستقرار. إن فهم طريقة المنطق الجماعي والتنظيمي في إعاقة التوقع وإعداد المفاجآت الاستراتيجية يفرض عدم التقيد بتحليل المنظمات المكلفة بعمليات الاستخبارات فقط: فالمسؤوليات وتحديد المواقع والتنظيمات المرتبطة بعضها ببعض تعتبر في المقام الأول ناتجة عن قرارات سياسية اتُّخذت على أعلى مستوى في الدولة. ومن ثم فإن النتيجة الطبيعية لمركزية البنية الأمنية والدفاعية تتمثل في الخطر المستمر الناتج عن الخطأ الذي يحدث على أعلى مستوى عند اتخاذ القرار والذي سيكون له تأثير مباشر في الجهاز بأكمله، الأمر الذي يفرض حظرا على استغلال المنفعة التي يمكن استخلاصها من الخدمات المخابراتية.

إن التحدي الأول بالنسبة إلى أجهزة الاستخبارات يتمثل في جمع المعلومات الضرورية ومعالجتها في وقت كاف لتنبيه صنّاع القرار السياسي والعسكري في الوقت المناسب. إن جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية التي تتعلق بالتهديدات يُعتبران من الصلاحيات الموكلة إلى مختلف الوزارات - الشؤون الخارجية والدفاعية والداخلية كحد أدنى. هذا الفصل المبدئي، الذي يتبع بشكل منطقي الخصائص ومجالات الخبرات المحددة لكل هيئة، سيسلّط عليه الضوء

نتيجة للعديد من العوامل التي تتعلق بتطور التهديد أو بتنوع القدرات الخاصة بجمع المعلومات. فالتخصص الوظيفي والتقني لكل بنية بالإضافة إلى حساسية المعلومات، فضلا عن استعداد كل هيئة لحماية صلاحياتها والعمل على إبراز قيمتها المضافة في نظر السلطة السياسية يشجع على تجزئة المعلومات ومن ثم إضعاف قدرة هذه الهيئات أو المستويات المركزية التابعة لها على فهم التداعيات المصاحبة للتهديدات الرئيسية، أو إعادة بناء صورة واضحة ومتماسكة بالاستعانة بالمصادر المختلفة المتاحة مجتمعة. ربما كانت الحالة الأكثر دلالة على ذلك، من دون شك، هي أحداث 11 سبتمبر 2001، التي وقعت بسبب عدم قدرة وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي - من بين وكالات أخرى - على التواصل بعضها مع بعض لنقل المعلومات التي تمكن من فهم الروابط بين الإشارات الضعيفة المختلفة الناشئة عن «الضجيج» المستمر وإعطاء معنى لسلوك الأفراد المشبوهين الموجودين على الأراضي الأمريكية[13].

إن الحصول على معلومات مفيدة وتحديدها ليس سوى مرحلة أولى تُمكِّن الدولة من تفادي حدوث مفاجأة، أما الأمور الأخرى فتعتمد على الترتيبات التي ينبغي اتخاذها من قبل المستويات العليا في جهاز صنع القرار، في حين أن العلاقات العملية بين السلطة السياسية وأجهزة الاستخبارات تعتمد على سلسلة من التوازنات الدقيقة لإيجاد والحفاظ على المنطق المهيمن على كلا الجانبين. وبطريقة مبسطة، ولأن التحليل يتطلب اتخاذ خطوة إلى الوراء في ظل وجود علاقات متشابكة بين المصادر بطريقة تتسم بقدر كبير من الحذر، فإن صانع القرار السياسي سوف يميز بسهولة كبيرة الأحكام الواضحة والموجزة والتي تُنتَج في سياق قيود زمنية قوية. ولأن المفترض في السلطات السياسية العسكرية دعم أولويات أجهزة الاستخبارات بشكل طبيعي من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة لإعداد ودعم الفعل الاستراتيجي الذي يُختَار، فإن الخلل الذي يصيب هذه العملية ينتج عن عملية تسييس خطير: من ثم فتأثير الضغط الهرمي، بطابعه الأيديولوجي، الناتج عن شعور حماسي أو انتهازي من جانب المحللين الذين يرغبون في لفت الأنظار إليهم، يُفقد التقييمات الناتجة الموضوعية، ومن ثم ستصبح هذه التقييمات أدوات بسيطة تتنافس عليها السلطة[14].

من الانحياز المعرفي إلى الهزيمة الفكرية

أخيرا، على المستوى الفردي، ثمة عدة عوامل يمكن أن تؤثر في تحليلات وأحكام فريق الاستخبارات انطلاقا من الرؤساء المباشرين وأعضاء القيادة العليا أو صنّاع القرار السياسي. وبسبب امتلاكهم تصورات تتعلق بالتهديدات فإن استعداداتهم لمواجهتها، وإدراكهم الإشارات التحذيرية المرتبطة بهجوم ما، يمكن أن تخضع لتأثيرات متقاطعة ناتجة عن الصورة النفسية الخاصة بهم أو ثقافتهم أو الأيديولوجية التي يطالبون بها. ولمواجهة المعلومات الغامضة، التي يمكن أن تؤدي إلى وضع تقديرات وتفسيرات متناقضة، فإن الحكم الشخصي - أي النفسي - لكل فرد معني بهذا الأمر ستكون له مكانة متميزة[15]. من بين العديد من الانحرافات النفسية يوجد عاملان نفسيان يسهمان بشكل خاص في المخاطر المرتبطة بالمفاجأة الاستراتيجية هما: التناقض المعرفي، والانحياز القائم على الأسس الإثنية.

ولأن هذا الحقل يتسم بوضع غني ومعقد يشابه وضع الاستراتيجية، فإن هناك محاولة قوية من جانب العقل البشري لتبسيط الواقع من أجل فهمه وتوجيهه.

وهكذا، فإن المعلومات التي لا تتناسب مع التصورات الفردية أو الجماعية عن التهديد - أي حالات التناقض المعرفي - يمكن التقليل منها أو تجاهلها، أما عن المعلومات الغامضة، فيمكن، في الواقع، أن تتسق مع المفاهيم المسبقة حول البيئة الاستراتيجية. مما سبق، ولأن هناك رغبة قوية لدى الفرد تدفعه إلى تأكيد قناعته الخاصة («التفكير بالتمني» wishful thinking) وتجسيد المحيط المعروف لديه - فإن هذا الأمر يقلل إلى حد ما من قدرته على تحديد المعلومات الجديدة التي تشير إلى المفاجأة الاستراتيجية. يمكن فهم «الإسقاط العاكس»، أي الحالة الخاصة بالتعارض المعرفي على سبيل المثال، من خلال الفرد الذي يقدم تفسيرا لقرارات طرف فاعل آخر بإسقاط مفاهيم ودوافع عليه مستمدة من واقع هذا الفرد. وبإسقاط هذه السمات الخاصة على الطرف الآخر، يميل الفرد إلى التقليل من شأن الإشارات أو حتى تجاهلها، الأمر الذي يعكس خصوصيات موقف الآخر واستدلاله العقلي، مثل النزوع إلى ركوب الأخطار والتحديات النزاعية وتقييم البدائل المتاحة... إلخ[16].

إن الانحياز القائم على الأسس الإثنية أو العنصرية هو نوع ثان من التصفية النفسية التي من خلالها تُحلّل المعلومات التي تجمعها أجهزة المخابرات: فعندما

يكون هناك تأثر سلبي يتعلق بتقييم قدرات الخصم، يمكن لأجهزة المخابرات أن تقود الطرف الفاعل إلى المبالغة في تقدير القدرات الخاصة بالإنذار ومراقبة أجهزة استخباراتهم، ويمكن لها أيضا التقليل من شأن فرص نجاح الخصم في تحقيق تأثير استراتيجي مفاجئ[17].

وتعمل عمليات التنقية المعلوماتية المختلفة هذه على تشكيل التصورات المرتبطة بالطرف الفاعل عن التهديدات التي يواجهها - أو التي يمكن له مواجهتها. عندما تكون هذه التصفيات قوية بشكل خاص أو متحدة بعضها مع بعض أو مع تصفيات معرفية ذات طبائع أخرى، فمن الممكن لها أن تتبلور في شكل صورة دقيقة عن الخصم الذي يمكن أن تكون بينه وبين واقع التهديدات الحالية فجوة عميقة، كما يمكن أيضا لهذه التصفيات المعرفية العمل على تحييد كل القدرات التي تسمح بتمييز فعال للإشارات الدلالية المحيطة.

إن العودة إلى الواقع ستكشف عن فشل التحليل الاستراتيجي، وستكون هذه العودة هي أصل المفاجأة المنهجية الأساسية التي تفرض إعادة التفكير في قواعد الموقف الاستراتيجي للدولة.

المفاجأة الاستراتيجية والمنطق المتناقض

لأنها تهز أسس أمن دولة ما، فإن المفاجأة الاستراتيجية تجمع في السياق نفسه بين التحدي الطبيعي واستحالة التنبؤ بها بشكل موثوق. ومع ذلك فهي لا تعتبر نفسها السبب في هزيمة الضحية أو إبادتها، بل على العكس تماما: فمن بين أشهر الحالات التاريخية للمفاجآت الاستراتيجية يندر العثور على تلك الحالات التي تقدم للمحاربين في النهاية نصرا لا جدال فيه. ألمانيا النازية تخسر الحرب العالمية الثانية على الرغم من هجماتها المفاجئة المدهشة في مايو 1940 ويونيو 1941، وعلى الرغم أيضا من براعتها التكتيكية والعملياتية. كما لم يمنع الهجوم على بيرل هاربور Pearl Harbor هزيمة اليابان، كما أن إسرائيل انتصرت على الجيوش العربية خلال حرب أكتوبر 1973(*)، وبعد 11 سبتمبر 2001 عزلت الولايات المتحدة الأمريكية نظام

(*) هذا الزعم الذي يطرحه المؤلف هنا ليس من الثوابت التاريخية، لكن هذا قول المؤلف. [المحرر].

طالبان، وبدأت حربا طويلة ضد تنظيم القاعدة، الأمر الذي أدى إلى استنزاف كبير لمقومات الشبكات الإرهابية.

فإذا كانت المفاجآت الاستراتيجية الأخرى تقدم خدمات جيدة لمصلحة المبدعين أصحاب المصالح، فإن التاريخ، على أي حال، سيشهد على الطبيعة غير المؤكدة لآثارها على المدى الطويل. إن العديد من العوامل التي يعزز بعضها بعضا تجعل من الممكن فهم غياب الارتباط المباشر بين المفاجأة الاستراتيجية والنصر. فالمفاجأة الاستراتيجية تنطوي على مبادرة عدائية، وغالبا ما تكون عنيفة، من دون الإعلان الصريح عن حرب. وبشكل عام عادة ما ينطوي تعظيم فرص مفاجأة الطرف الفاعل على تجاوز المعايير (القانونية والأخلاقية والسياسية... إلخ)، الأمر الذي يترتب عليه ذلك التأثير المعاكس الذي يؤدي إلى تفاقم الشعور بالخيانة والظلم ويعزز من عزيمة الضحية ويسهل عليها العثور على الدعم الداخلي والخارجي. وتكمن المفارقة في حقيقة أن المفاجأة عادة ما تسمح بالنجاح على المدى القصير، بينما تضع الخصم في منطق التعبئة الكاملة، الأمر الذي يقلل في النهاية من فرص نجاح المهاجم على المدى الطويل. فالمفاجأة عبارة عن رهان، أي أنها مجازفة تفضلها الجهات الفاعلة التي تكون في كثير من الأحيان في وضع الضعيف، إنه الرهان الذي يمكن في النهاية أن ينقلب ضدها. بعبارة أخرى «الحرب لا تتم بضربة واحدة من دون أن تستمر»(18)، فعندما يُقدَّر للحرب أن تكون مؤثرة، يكون الإعداد الأفضل لمواجهة التهديد المفاجئ مصاحبا للمرونة النفسية والتنظيمية والعمق الاستراتيجي للدولة.

24

التخطيط الدفاعي: هل يشبه جميلة مدينة آرل(*)؟

إتيان دو دوران Étienne de Durand

بسبب قدرة التخطيط الدفاعي على الجمع بين كل ما له علاقة بالبيروقراطية والشؤون المالية والصناعية والاستراتيجية، فإنه يبدو في أفضل أحواله إذا حُكِم عليه من خلال عدد الأوراق البيضاء واستراتيجيات الأمن الوطني وغيرها من «المجلات» التي تُنشَر بشكل منتظم في العديد من البلدان. ومع ذلك لا توجد عملية حقيقية مستمرة عن التخطيط الاستراتيجي على الرغم من

«يُعدّ التخطيط الدفاعي، من حيث الأصل، أمرا ضروريا ضمن عمليات التصنيع والتكنولوجيا الحربية، ولهذا توجد محاولة منذ نهاية الحرب الباردة للعمل على تطوير النهج القائم على القدرات، ومن هنا أصبح التخطيط الدفاعي عبارة عن ممارسة دقيقة ومنتظمة»

(*) كلمة L'Arlésienne لها معنى مباشر هو ساكن مدينة آرليسيان، لكنها تحمل مدلولات مختلفة في الثقافة الفرنسية، وبينها أهل المدينة.

العديد من الوثائق الرسمية التي تطالب بذلك؛ فلا يوجد سوى التخطيط المستمر للعمليات.

الأسباب الدالة على ذلك كثيرة وحاسمة للغاية: فمن الصعب بشكل موضوعي «وضع الاستراتيجيات» في زمن السلم وفي غياب عدو كبير ومحدد، أو في مواجهة بيئة جيوسياسية وتكنولوجية متسارعة - ومن ثم حدث الانتقال، بعد العام 1991، من التخطيط القائم على التهديد (threat-based) إلى البرمجة القائمة على القدرات (capabilities-based) والمقيدة بالميزانيات. وقد تضاعفت هذه الصعوبة على المستوى الداخلي مع تباطؤ الإيقاعات السياسية بشكل كبير، حتى مع إطالة المدة الفعلية لبرامج الأسلحة في ظل التأثير الحاصل نتيجة تخفيض في الميزانية، وكذلك الحاجة إلى إدارة المكاتب الدراسية وخطوط الإنتاج. على عكس القرن العشرين فإن عصرنا لا يناسبه التخطيط المتوسط والطويل الأجل. ولأنها كانت نموذجية خلال الحرب الباردة فإن «الاستراتيجية الكبرى» تشتمل على الردعين النووي والاقتصادي، ولأن الدعاية لم تعد تبدو كأنها الشيء البديهي في زمن السلم، فإن مفهوم الاستراتيجية، على العكس من ذلك، يبدو محبطا إلى درجة أنه فقد دلالاته الأولى وخصوصياته[1].

معلوم أن هناك «استراتيجيات» لكل شيء تقريبا، بيد أن الخصائص الأساسية للاستراتيجية - فيما يتعلق بأفق العنف، مع الأخذ بعين الاعتبار الازدواجية والوقت طويل الأجل - تُتَجاهَل عمليا، الأمر الذي يجعل التخطيطَ الدفاعي يمثل إشكالية.

لهذا يمكن طرح مقترح للتفكير في التخطيط الدفاعي في الدول الغربية ويفضل أن يكون مستندا إلى النصوص الرسمية الرئيسية لأنها ترمز إلى الصعوبات المتعلقة بالممارسة. قد يتعلق الأمر هنا بطرح تحليلي لمحتواها، الذي يتغير بالضرورة من نص إلى آخر، بدرجة تقل عن عرض أصولها وتقييم آليات إنتاجها تبعا للغايات من جميع الأنواع التي تخدمها. وبخلاف القيود الكثيرة التي يواجهها يُعتبَر التخطيط الدفاعي مفيدا على رغم ذلك، مادام يحترم بعض المبادئ الأساسية للمنظمة.

انتعاش وعمومية التخطيط الدفاعي

يمكن وصف أصول التخطيط الدفاعي ضمن أربع مراحل متتالية. وبسبب عدم توافر حالة جيدة من التدقيق التاريخي، كان على هذه المراحل أن تعرض بوضوح

الخطوط العريضة للتطور المشترك لأغلب البلدان، الأمر الذي يؤدي إلى الانتقال من بناء خطط العمليات خلال زمن السلم إلى ضرورة التواصل السياسي المعاصر مرورا بإدارة نتائج التصنيع والتقدم التكنولوجي.

خطط الحرب والتخطيط الاستراتيجي

في البداية، أي فيما قبل القرن التاسع عشر، لم يكن هناك أي شيء يتوافق مع التخطيط الدفاعي الحديث. في أحسن الأحوال قد يكون بالإمكان الحديث عن التخطيط الإجرائي في زمن السلم، وهكذا يخصص كلاوزفيتز الجزء الثامن من كتابه عن «الخطط الحربية» حيث يقول إنه يجب على الحلفاء التخطيط لغزو فرنسا – صاحبة القوة الهائلة في ذلك الوقت – مع التركيز الشديد على باريس، «مركز الجاذبية» الحقيقي للقوة الفرنسية[2]. من الممكن أن نشير إلى كارنو Carnot وإلى الطريقة التي تنظم بها الجمهورية عمليات الحشد الجماعي في العام 1793، أو تلك التي يجري من خلالها الإعداد الدقيق لبعض الجوانب اللوجستية للحملة الفرنسية الموجهة ضد روسيا بقيادة نابليون[3]. وأيضا لايزال هذا التخطيط يعد في المقام الأول تخطيطا عسكريا وعمليا. علاوة على ذلك فإنه يفترض أن تكون في حالة حرب، أو على الأقل أن يكون هناك تهديد دائم وجودي (مثل حالة فرنسا بالنسبة إلى كلاوزفيتز)، الأمر الذي يبرر فعل إجراء يتسم بالتناقض نوعا ما ويصل إلى حد الإعداد للحرب المستقبلية. ففي الأوقات والظروف العادية، بكل بساطة، لا يجري الحديث عن أي تخطيط من أي نوع؛ حتى من جانب هيئة الأركان الذين ظلوا في حالة تتصف بالبدائية إلى أن تمت الإصلاحات في القرن التاسع عشر وأيضا الإصلاحات التي بدأت أول مرة في بروسيا من جانب غيسينو Gneisenau وشارنهورست Scharnhorst، ثم استمرت في منتصف القرن التاسع عشر عن طريق مولتك Moltke[4].

وعلى الرغم من أن الإعداد للتخطيط الدفاعي يحدث دائما بالاستعانة بالخريطة، ولأن التجربة عادة ما تتحقق بشكل «عملي»، فإن الحملات العسكرية الأوروبية، بعد العام 1860، عُدِّلت بشكل كبير جدا تحت تأثير العوامل الخارجية مثل الانفجار السكاني وتطور السكك الحديد. في مواجهة جيوش تصل إلى مئات

الآلاف من الرجال الذين يتعين نقلهم ودعمهم مسافات طويلة وعلى مدى أسابيع أو شهور، تدرك هيئة الأركان الأوروبية أهمية التخطيط للمراحل الأولية من حيث التعبئة والنقل على الحدود والانتشار وتحركات العدو السرية (Aufmarsch)؛ من أجل إدخال التحسين على التخطيط والوصول إلى مستوى من القوات يفوق ما لدى الخصم عند اللحظة الحاسمة، أو في أماكن التمركز الرئيسية. إن استحالة ممارسة السيطرة التامة على الجماهير أو على المساحات الشاسعة التي تستعصي على منظومة المراقبة العسكرية تقود مولتك إلى منح حرية كبيرة لمرؤوسيه الرئيسيين الذين اهتموا بفكرة المناورة العامة. وتعد خطة شليفن Schlieffen تتويجا لهذا المنطق الذي يخلط بين التخطيط الإجرائي والتخطيط الاستراتيجي، ولكنه يخرج عن أي سيطرة سياسية: فقد فرضت ألمانيا حرية العمل السياسي الاستراتيجي لمصلحة مناورة التفاف عملاقة تهدف إلى سحق الجيش الفرنسي والانتصار عليه، الأمر الذي تطلب انتشارا واسعا لم يعد بالإمكان تعديله وتكييفه مع الظروف التي وقعت في صيف العام 1914 (التعبئة الروسية). وبعيدا عن الهجوم الأول فإن الاستعدادات الألمانية التي تماثل استعدادات جميع المتحاربين أثبتت أنها غير كافية تماما لإدارة التحولات الناجمة عن تصنيع وسائل التدمير.

صناعة الحرب

تتعلق المرحلة الثانية، بالطبع، بالتصنيع التدريجي للحرب والإعداد لها، وخاصة إنتاج الأسلحة. وخلال القرن التاسع عشر، مع بداية العمل في المجال البحري ثم في مجال المدفعية والأسلحة الخفيفة، وُضِعت أسس التصميمات والإنتاج الضخم للأسلحة، ومن ثم أصبح هناك ما يسمى فيما بعد الاستراتيجية الجينية والتخطيط الدفاعي. ويمكن تطبيق المنطق نفسه من خلال التطورات التكنولوجية التي أصبحت تؤثر في المهام أو الأسلحة التقليدية أو عند اختراع أسلحة أخرى جديدة، والتي نذكر منها على سبيل المثال المركبات الآلية. وهكذا، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، أصبح يُنظر إلى التطور الكامل للوسائل الصناعية للتدمير والتخطيط الوطني بعين الاعتبار، الأمر الذي أدى إلى وضع الاقتصاد بأكمله في خدمة المجهود الحربي. ابتداء من العام 1916 على وجه الخصوص اتضح أن الهجوم الواسع النطاق يتطلب

إعدادا دقيقا إلى أبعد حد، ولن يكون هذا الأمر على المستوى التكتيكي فقط: يجب أولا تجميع المخزون الضروري من العتاد والذخيرة، ومن ثم العمل على توجيه صناعة الأسلحة أو حتى الحث على تصور تطورات جديدة - هكذا فقط بعد عامين من الجهود الصناعية، سدت فرنسا الفجوة التي كانت بينها وبين الرايخ الألماني في مجال صناعة المدفعية الثقيلة. ليس من قبيل المبالغة القول إن التخطيط الدفاعي والتعاون الدولي والسيطرة الاقتصادية من جانب الدولة قد خرجت جميعا من عباءة الحرب العالمية الأولى.

وبعد عشرين عاما لم تعد المشكلة غالبا صناعية فقط، بل غدت تكنولوجية: فليس من المفترض أن يتخلف الركب عن عمليات التطوير والاختراع؛ من أجل مواكبة وتيرة الابتكارات لدى العدو. بطبيعة الحال ونتيجة عوامل أخرى متعددة فقد ألحقت القوة الصناعية المشتركة بين الإمبراطورية البريطانية والاتحاد السوفييتي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الهزيمة بالرايخ الألماني الثالث، ويمكن أن تضاف إلى ذلك أيضا قدرة أمريكا على تجاوز دول المحور في المجال النووي. وبالنظر إلى الاتجاه المعاكس فإن التقدم الذي أحرزه النازيون في مجال (صواريخ V1 وV2 والطائرات النفاثة) كان له تأثير محدود بسبب عدد الصواريخ غير الكافي. وبعبارة أخرى فإن الحرب العالمية الثانية تشكل ذروة العمل «الضخم» في المجال الحربي وفي مجال التقنية المتصاعد والذي استمر بوتيرة غير متساوية حتى يومنا هذا.

تصاعد مراحل التخطيط

جرى تأكيد أهمية التكنولوجيا خلال الحرب الباردة إلى الحد الذي سمح بإزاحة الجانب الكمي تقريبا.

أما فيما يتعلق بالبعد النووي فقد جرى تأكيد الردع الدائم، ومن ثم حدوث انزياح في تبعية العلاقة بين الحرب والاستراتيجية: وهكذا، وكما يلاحظ بوفر، يمكن اعتبار أن الحرب تدخل ضمن إطار الاستراتيجية بشكل متزايد، ويمكن اعتبارها أيضا أمرا متأصلا في المنافسة بين الشرق والغرب حتى في حالة «السلم»[5]. وهكذا فإن سباق التسلح يمثل نقطة التقاء بين عمليات التقنية المتسارعة والمنافسة الدائمة التي تجعل، بمرور الوقت، من التخطيط الدفاعي الجيد أمرا ضروريا. وعلى

الجانب الغربي أصبح الإصرار على «الجودة»، أي التكنولوجيا، يمثل نوعا من الاعتياد المريح: يُعَاد إنتاج المعدات وفقا لجيل جديد من المواد ذات كفاءة أكبر من الجيل السابق، حيث يسمح التقدم التكنولوجي بتعويض النقص العددي في مواجهة الترسانة السوفييتية. ومع ذلك، ولأنه لايزال هناك دعم من خلال المنافسة في مجال التصدير، فإن «سباق الجودة» يواجه مشكلة تتعلق بالتكاليف. بيد أنه ابتداءً من ستينيات القرن العشرين، وحتى مع زيادة ميزانية الدفاع التي وافق عليها كنيدي، أصبح الحفاظ على الطبيعة الكمية والاهتمام المتزايد بالابتكار يمثل إشكالية تتعلق بالنزاعات الشديدة بين القوات المشتركة في ذلك العصر، حيث لا يسمح للسلطات المدنية بأن تختار بوضوح على الرغم من أن هذا الوضع يجبرها على فرض «سقف» محدد تعسفي للميزانية. لذلك فإن الاستراتيجية الرسمية والمتطلبات العسكرية والوسائل المتعلقة بالميزانية تعتبر منفصلة[6].

وفي هذا السياق يتدخل روبرت ماكنمارا Robert McNamara ومعه مجموعة المتعاونين (Whiz Kids) من أجل استخدام أساليب التقييم، في الإدارة العامة والدفاع خصوصا، المستمدة في جزء منها من القطاع الخاص (نذكر مثلا مجال صناعة السيارات) وفي جزء آخر من مؤسسة راند (نذكر مثلا البحث والتطوير) - ولهذا يوصف تشارلز هيتش Charles Hitch، الخبير الاقتصادي في مؤسسة راند قبل الانضمام إلى ماكنمارا مراقبا في البنتاغون، بأنه «المؤسس لمفهوم PPBS» (التخطيط والبرمجة ونظام الموازنة) - الأمر الذي أتاح إمكانية تطبيق هذا النظام على الموازنات والبرامج وبنية القوات التابعة للبنتاغون[7]. إن «اتباع النهج العقلاني مع خيارات الموازنة»، كما هي الحال في فرنسا حيث جرى تبنيها ثم التخلي عنها بعد ذلك، من شأنه تحسين اختيارات الموازنة من خلال التحكم في النتائج وبالأخص عن طريق قياس، طبقا للتحليل المنهجي والرقمي (هندسة الأنظمة)، علاقة «فعالية التكلفة» ببرنامج معين، الأمر الذي يجعل من الممكن تقييم فعاليتها النسبية مقارنة ببرامج أخرى قابلة للمقارنة.

تتنوع الطرائق المستخدمة، وقد يتطرق الأمر إلى اللجوء إلى الميزانيات الرقمية المتوقعة وإلى التحليل الكمي للبرامج، وأيضا اللجوء إلى التوقعات المستقبلية المحتملة وإلى دراسة العمليات الحديثة، فضلا عن المحاكاة التكتيكية التي تندمج

ضمن إدارة الفريق الأحمر red teaming من خلال أدوات البحوث العملياتية[8]. تُحَلّل التوقعات المستقبلية المحتملة للبيئة الدولية عن طريق مسح «عالم الاحتمالات» وفي بعض الأحيان من خلال أنماط تجريدية (أساليب متنازع عليها ومستويات مرتبطة بالكثافة) وكذلك من خلال السيناريوهات الإقليمية التي تُطوَّر انطلاقا من التوجهات الفعلية، أو على العكس من ذلك، التوجهات غير الفعلية. يجب أن تأخذ هذه القراءة الأولية بعين الاعتبار الأولويات السياسية للمرحلة وكذلك الإرث ثلاثي الأبعاد التنظيمي والمادي والمالي الخاص بهذا المصطلح. فحالات التكرار المتتالية والتوجيهات السياسة والقيود المتعلقة بالميزانية والحدود الخاصة بالمتطلبات العملياتية يمكن أن تتماسك فيما بينها حتى ظهور أولويات أخرى ناشئة.

يتضح هذا النهج الكمي والمقارن على وجه الخصوص من خلال اتباع مختلف النُّهج العقلانية ضمن الخيارات البرامجية الأمريكية في حقبة الستينيات: قد يتعلق الأمر بالقوى النووية الاستراتيجية أو بالطيران التكتيكي، الأمر الذي جعل ماكنمارا يعارض بقوةٍ أولويات الجيوش، ويعمد إلى إلغاء عديد من البرامج الشهيرة مثل برنامج القاذفات «B-70».

بهذه الطريقة تؤدي هذه القرارات إلى إحداث توترات مدنية وعسكرية قوية، ومن ثم توترات بين الأحزاب. علاوة على ذلك فإن هذه القرارات لن تسمح لإدارة جونسون بالخروج من مستنقع فيتنام، بل على العكس تماما، فإن نظريات شيلينغ عن المساومة تعد، بين أمور أخرى، هي المسؤولة عن فشل عملية رولينغ ثاندر (Rolling Thunder) ضد فيتنام الشمالية. لقد نتجت عن الهزيمة في فيتنام إدانة صريحة من البنتاغون إلى ماكنمارا، ومن ثم إدانة التخطيط الدفاعي «التحليلي». كان هناك سيل من الانتقادات الحادة الموجهة إلى مجموعة المتعاونين (Whiz Kids) الذين يزعمون إمكانية أن يحلوا محل الخبراء العسكريين، وأن يخلطوا بين الكفاءة الإدارية والكفاءة الاستراتيجية، وأن يدخلوا في خضم التخطيط العملياتي أو لأنهم لا يفهمون أن «الفوضى» «وسوء الإدارة» يعتبران أمرين متعلقين بعملية الابتكار[9]. ومع ذلك ثبَتَ أن برنامج التخطيط والبرمجة ونظام الموازنة (PPBS) لا غنى عنه إلى الدرجة التي تسمح بالحفاظ عليه إلى يومنا هذا: في غياب أداة بديلة ذات مصداقية فإن التخلي عن هذه البرامج في الولايات المتحدة الأمريكية

سيؤدي من دون شك إلى زيادة المنافسات بين القوات المشتركة غير المتوازنة بسبب تقلص الميزانية التي تبدو كبيرة جدا نوعا ما.

إن زوال التهديد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة يتطلبان إجراء مراجعة متعمقة لهذا النهج بالتزامن مع التحول من التخطيط القائم على التهديد (threat-based) إلى البرمجة المدفوعة بالتقدم التكنولوجي وتأثيرها في البرمجة القائمة على القدرات (capabilities-based) والتي تعوقها الميزانيات التي تواصل الانخفاض بشكل دائم[10]. إننا لم نعد نحاول احتواء أو ردع أخطر التهديدات، ولكن لنحاول الانتصار، من دون الخوف من التصعيد، عن طريق التغلب على الخصوم الصغار في أثناء العمليات المتكررة.

لذلك تُصاغ سيناريوهات بغرض الإفصاح عن القدرات التي يمكن الحكم عليها بأنها مفيدة في الحالات الطارئة الأخرى، الأمر الذي يفسر على أن بعض الخيارات المرتبطة بهذه القدرات تبدو كأنها مبالغ فيها بالنسبة إلى مهمتها المرجعية، حيث يريد المخطط لما بعد الحرب الباردة التأمين ضد المخاطر الجارية والتأمين على الحياة ضد الكوارث[11]. قد يتعلق الأمر بضرورة الأخذ بعين الاعتبار «الحرب المحتملة» من دون التخلي التام عن الوقائع التي تكون لها «أبعاد» كبيرة. وأخيرا يبدو، في أوروبا الراهنة، أنه من الضروري البدء بالأموال المتاحة واستنباط القدرات المعقولة، وعندئذ فقط يمكن التحقق مما إذا كانت هذه القدرات كافية لتغطية الحالات الطارئة المحتملة، وربما يضاف إلى ذلك بعض الحالات الأكثر إلحاحا - على هذا النحو. وفي فرنسا يمكن الحديث عن الردع وعن بعض القدرات عالية الكثافة وغيرها من وسائل القيادة التي تهدف إلى الحفاظ على النفوذ الوطني ضمن تحالف ما[12]. ويمكن الوصول بهذه القدرات إلى مراحل عليا، الأمر الذي يؤدي إلى استحداث بعض الموارد الإضافية، ولكن في كثير من الأحيان قد يتدنى مستوى هذه القدرات، ويؤدي ذلك إلى خفض الطموح. يبقى أن نعرف ما إذا كانت هذه التعديلات قد تمت في هدوء أم أنها، على العكس من ذلك، أصبحت مناسبة للتواصل الرسمي والنقاش العام، ولعل هذا هو التحدي الذي تخوضه «المجلات» المتخصصة في مجال الدفاع، والتي انتشرت على نطاق واسع خلال التسعينيات.

تعميم الاستراتيجية

في حال وُضِعت المنافسة طويلة الأمد مع الاتحاد السوفييتي والمجمع العسكري الصناعي وآليات المنافسة التكنولوجية موضع التنفيذ منذ بداية الحرب الباردة، يجب أن ننتظر حتى النهاية كي يتضمن التخطيط الدفاعي بطريقة منتظمة نشر النصوص الرسمية التي تبرر الاختيارات التي يُتوصَّل إليها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، نُشرت مذكرة لدراسة الأمن القومي وغيرها من التعليمات الخاصة بقرارات الأمن القومي بين العامين 1960 و1990، علما بأنّ هذه الوثائق تُنشَر بشكل غير منتظم، بينما لم تُطلَق استراتيجية الأمن القومي (السنوية) ومراجع الدفاع كل أربع سنوات إلا في العامين 1987 و1997 على التوالي.

وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات (المملكة المتحدة في العام 1957 واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في العام 1962 وكندا في العام 1964 وفرنسا في العام 1972)، فإنّ معظم البلدان لم تطلق أو تضع منهجا يخص «المجلات» المهتمة بمجال الدفاع إلا في فترة الثمانينيات. وهكذا تتميز المرحلة الرابعة والأخيرة بالإنتاج شبه المنتظم للوثائق العامة التي خُصِّصت للبرلمانات وفيما بعد للجمهور. وفي الحقيقة، فإنّ الفترة التي تلت العام 1989 تتميز بالتسارع في مجال الابتكار التكنولوجي، وبالغموض الاستراتيجي الكبير فيما يتعلق بالتهديدات وإضعاف ما جرى التعارف على تسميته بروح الدفاع: على اعتبار أننا نعيش الآن عصر الحروب المحدودة في أعقاب الحرب الباردة، بالإضافة إلى أنّ الدفاع الوطني لا معنى له لدى الأجيال الشابة، فإنّ الإنفاق في مجال الدفاع يجب أنْ يكون مسوَّغا كما لم يحدث من قبل. ومن ثم، فإنّ «المجلات» تعتبر حالة رمزية تخص قضية التعميم الضرورية للاستراتيجية: في غياب العدو وحتى في حالة اللاحرب على الأرض، يبدو أن الجهود الجزئية الرامية إلى وضع تفسير يتّسم بالشفافية أصبحت أمرا ضروريا.

ولأنّ التخطيط الدفاعي يُعدّ من حيث الأصل أمرا ضروريا ضمن عمليات التصنيع والتكنولوجيا الحربية، فلهذا توجد محاولة منذ نهاية الحرب الباردة للعمل على تطوير النهج القائم على القدرات وكذلك الأهلية الخاصة بإدارة الحالات الطارئة المتعددة التي لا يمكن التنبؤ بها، من هنا أصبح التخطيط الدفاعي عبارة عن ممارسة دقيقة ومنتظمة يمكن أن تتحقق من خلال الوثائق الكبيرة التي تُعرَض للنقاش العام.

المنطق والغاية من «المجلات» في مجال الدفاع

نتيجة للتأثير المرتبط بزوال التهديد السوفييتي الذي يقدّم «قراءة استراتيجية» معينة وبين التسارع الزمني السياسي الإعلامي، فإنّ التخطيط الدفاعي سينطلق متأثرا بالسياسة الداخلية التي يمكن وضع تلخيص لها من خلال «المجلات» التي تديرها جميع الحكومات المعترف بها.

لذلك سيكون من المهم وضع تقييم للمنفعة على اعتبار أنها تقييد لهذه التمارين السياسية والإدارية التي ترفض من البداية الانتقادات الأكثر شيوعا.

توضيحات أولية

في بعض الأحيان تُوجّه أصابع الاتهام إلى بعض «الاستراتيجيات الرسمية» بأنّها جوفاء، وأنّ هذا النوع من الوثائق مُتهم بأنّه نص متكلف مع الاتفاق على اعتباره نمطا إرشاديا مبالغا فيه[13]. هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة، ومع ذلك سيكون من سوء الفهم تجاهل دور هذه الاستراتيجيات في الإدارة، وخلال مراحل صنع القرار، أو العمل على تقليص مهامها إلى مجرد ممارسات خطابية. ولهذا، فإنّ الانتقادات الموجهة إليها تشير إلى سوء فهم حقيقي لطبيعة وحدود هذه الممارسات شبه البيروقراطية وشبه السياسية التي تحدث من خلال «المجلات» المتخصصة في مجال الدفاع. لذلك يجب أن نبدأ بالتذكير بما ليس فيها، ومن ثم التلميح الصريح إلى حد ما للانتقادات الأكثر شيوعا: الصياغة الجوفاء والانحيازية المصطنعة.

هناك خطأ في الرؤية يتعلق بالانتقادات التي تدين الفقر أو الافتقار إلى الأصالة الفكرية فيما يخص «المجلات»؛ لأن قدرة هذه الوثائق على صياغة تحليل موضوعي تبدو أدنى من قدرتها على التعبير عن موقف سياسي. إنّ أهدافهم غير واضحة على الرغم من ادّعاء تبنيهم العمل البحثي. وبالطبع غالبا ما تتناول هذه «الاستراتيجيات» توصيف البيئة، الأمر الذي يدل على جهد تحليلي مثير للاهتمام، ومع ذلك لا يمكن التغاضي عن قراءة السياق الدولي ألبتة، ولا يمكن أن تكون كذلك عندما يتعلق الأمر بالصياغة الرسمية. يجب توخي الحذر، لذلك من الشائع أن تُبسّط اللغة أو أن تكون بعض العناصر المستخدمة

في التحليل غير متوافرة في الوثيقة النهائية - لهذا يقال إن الأوراق البيضاء الفرنسية للعامين 2008 و2012 قد احتوت على سيناريوهات تتعلق باستخدام القوة ولم تُنشَر حتى الآن.

وكذلك، الاتهام الذي يُفصَل من خلاله بين التوصيف البيئي والنتائج البرامجية يرجع في جانب منه إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار الجانب السلبي (نحن لا نبدأ من لا شيء) ولا حتى الأولويات السياسية: من السذاجة الصريحة إذن أنْ نفترض ارتباط العلاقة السببية بالتأثير الخطي عندما يتعلق الأمر بوضع تفسير للسياق (التهديدات) وللقدرات (الاستجابات).

إن «الدورية[14]» التي تتناول الوضع الأفغاني تحت إشراف الجنرال ستانلي ماكريستال Stanley McChrystal في العام 2009 لم تنجح في الربط بشكل كامل بين تحليل التمرد والإرشادات المقدمة لحكومات دول حلف شمال الأطلسي (NATO) والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. وكان القائد الجديد لقوات الأمن والمساعدة الدولية (FIAS) قد استمر بالفعل في وضع الخطط التي بدأها القائد السابق والتي تنطوي على توفير تعزيزات معينة وتحديد بعض المناطق ذات الأولوية. كما أنه قد تعين على هذا القائد الجديد الالتزام بالعديد من القيود السياسية الحازمة؛ سواء تعلق الأمر بالمحاذير التي تفرضها أغلبية الحلفاء أو بالقيود المحددة بوقت والمفروضة من قِبل باراك أوباما. وأخيرا، كان عليه أن يأخذ في الاعتبار الثقافة الاستراتيجية للجيش وتفضيله الهجوم وإحجامه عن إخماد التمرد (عقيدة مكافحة التمرد). ولأنّ هذه العقيدة مرتبطة بالعديد من القيود، المباشرة أو الكامنة، فإنّ هذه «الدوريات» تبدو قوية جدا، بطبيعة الحال عندما يتعلق الأمر بالجزء الوصفي والتحليلي بشكل يفوق الجزء المتعلق بالتوصيات التي تقدمها الدورية.

فالاتهام بالتحيز لم يعد له تأثير، الأمر الذي يشير مرة أخرى إلى خطأ في المنظور: فمن الطبيعي بعد كل شيء أن يكون للوثيقة السياسية التي تطلبها الحكومة مهمة تعكس أولويات الحكومة المذكورة. كما يتضح من تكوينها، فإن اللجان المكلفة بإعداد الأوراق البيضاء الحديثة أو تلك اللجان المماثلة في الخارج لا تنجم فقط عن المنطق الحزبي، بل هي أيضا نتاج لعامل التوافق والكيانات المحددة والأغراض

الفردية. وتمتلك هذه الهيئات تكوينا متنوعا بما يكفي لتقديم نقاشات حيوية في كثير من الأحيان - وعلى سبيل المثال في 2013 كان الاهتمام مُنصبّا على الاحتفاظ بالدبابات الثقيلة وبالقدرات العالية الكثافة بشكل عام.

وبالنظر إلى هذه الظروف الأولية لن يكون من المستغرب أنْ تكون هذه الممارسة في الوقت ذاته موجّهة ومتحيّزة بشكل جزئي. إنّ من يكتب هذه الوثائق الرسمية أشخاص كُثُر، الأمر الذي يعني ضمنا التوافق حول المضمون والشكل - بخلاف الأعمال الأكاديمية، وحيث إنه لا يوجد لهذه الوثائق مؤلّف محدد - فنحن أمام العديد من المبادرين والمحررين وغيرهم من الخبراء المجهولين الذين يكتبون مرات متعددة وثائق يُصدَّق عليها من قبل السلطة التنفيذية أو التشريعية، ولهذا فهي تتمتع، وفقا لقواعد متباينة، بقوة القانون. ويرجع مفهوم التكلُّف بشكل دقيق إلى الرغبة في تقديم نص خالٍ من الشوائب السياسية غير المتوقعة. ومن ثم يلاحظ غياب كل الأعمال التحضيرية (محاضر المناقشات ووثائق مختلفة... إلخ) الغنية جدا بالمعلومات والتي كانت ستسمح للمؤرخين بإعادة صياغة القرارات بدقة شديدة، وأيضا إعادة التوازنات السياسية الداخلية للإدارات مثل أجواء حقبة – تتعلق بقرار مجلس الأمن القومي الرقم 68 (NSC-68) في الولايات المتحدة الأمريكية[15].

لذلك، من الضروري التخلي عن المشكلة المرتبطة بطبيعة هذه الوثائق وبمراحل التخطيط الدفاعية لأنّها تعتبر مشاكل هجينة من حيث التعريف: يتعلق الأمر بما هو وصفي وتقريري وتحليلي لكل ما هو سياسي وجيوسياسي وصناعي. إننا نتحدث عن الطبيعة التي تضع هذه التعريفات وتميّزها عن الأعمال البحثية كالخطابات السياسية البسيطة، وتعمل على تقريبها من تعقيدات الأمر الواقع؛ الذي يجب أن تصفه في عبارة واحدة أساسية بما يعني «التهذيب» والتنظيم والتأثير، أي إعادة الترتيب. وفي النهاية، إنّ التساؤل العادل الوحيد الذي يطرح نفسه يتعلق بالدور الذي تؤديه الممارسة والذي يصعب أحيانا فهم تأثيره. ومع ذلك هناك بعض الاستثناءات الحديثة تتعلق بالاستراتيجية الأمنية الأوروبية[16]، هذه هي الحالة التي نحن بصدد ذكرها وتتعلق: بنسب متفاوتة بالدوريات المتخصصة بمجال الدفاع والتي تُعتبر بلا شك مفيدة.

«المجلات» المتخصصة في مجال الدفاع وفوائدها

وعلى أي حال من الضروري أنْ نفهم أنّ هذه الفوائد متنوعة، وأنّ جزءا كبيرا من المشكلة يكمن بالضبط في أنّ هذه الفوائد لا تتداخل إلا بشكل جزئي فقط. ومن حيث المجهود المبذول بشكل عام لغرض تسليط الضوء على الأولويات المستقبلية التي تصب في مجال الدفاع، تخضع المجلات للحد الأدنى من المتطلبات الخارجية وكذلك للمنطق الاستراتيجي الحقيقي.

وبشكل طبيعي، قد يؤدي اضطراب النظام الدولي بحكومة ما إلى طرح أسئلة تتعلق بالأسس التقليدية لسياسة الدفاع الوطني، وإلى مناقشتها بشكل علني وإلى إعادة توجيه التخطيط وفقا لذلك. من هذا المنطلق فإنّ دليل التخطيط الدفاعي الأمريكي للعام 1992 والأوراق البيضاء للأعوام 1994 و2008 و2013 تحاول أن تأخذ بعين الاعتبار نهاية الحرب الباردة وما تنطوي عليه، وأيضا أحداث ما بعد 11 سبتمبر وكذلك القوى الناشئة، وأخيرا أزمة الديون وفك الارتباط الأمريكي. إنّ استدعاء التذكير بالتهديدات الحالية والمحتملة وتحديد أولوياتها يعمل على ترجيح حدوث تطورات محددة خاصة عندما لا تكون واضحة بحد ذاتها - مثل تسمية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) أو إدراج «التهديد بالقوة»، ونعني بهذا الحديث دولا مثل روسيا وإيران التي وردت في الورقة البيضاء للدفاع والأمن الوطني (LBDSN) للعام 2013[17]. وكما يبدو يبين إدخال قانون البرمجة العسكرية (LPM) للعام 2003[18] أن بضع صفحات قد تكفي لتصوير تهديد حُدِّد حديثا: ليس هناك بالضرورة حاجة إلى وثيقة طويلة تُعَدُّ على مدى أشهر.

عندما تتعرض الولايات المتحدة، بما تمثله من سلطة عسكرية مرجعية، لموضوع عن الثورة في الشؤون العسكرية (RMA)، لن يخيب أملها في أنْ يتردد صدى هذا الموضوع بين حلفائها إلى درجة تؤدي إلى تبنّيه بشكل كامل تقريبا، وتسويغ وجود الدوريات التي تدعو صراحة إلى «تغيير» الجهاز العسكري الحالي. ولكن إذا كان المنطق التكنولوجي يُسوِّغ منذ فترة طويلة المجهود المبذول في مجال التخطيط سواء تعلق الأمر بالحفاظ على هامش التفوق للأغراض الاستراتيجية، أو أنّ الأمر له علاقة بالوقوف في مواجهة المنافسة التجارية أو حتى الحفاظ على المهارات الأساسية التي تخص المكاتب الدراسية، عندئذ سيكون من غير المحتمل أنْ تتطلب

التطورات التكنولوجية ذات الحجم الكبير إعادة التفكير في الموقف بالكامل. وربما تُعد الثورة في الشؤون العسكرية (RMA) حدثا ثوريا مهما يوازي تفكك الاتحاد السوفييتي، في حين أنّ الأوضاع الجيوسياسية أو التكنولوجية النادرة تُعتبر هي الأحداث التي تُسوّغ ليس فقط إعادة تنظيم النظام الدفاعي بأكمله، ولكن أيضا الوثيقة النهائية العلنية.

الواقع أنّ النموذج النظري «للطرف الفاعل العقلاني» الذي يستجيب للضغوط التي يمارسها النظام الدولي يعتبر ضئيلا إلى حد بعيد[19]: يبدو أنّ المنطق السائد سيكون بيروقراطيا وسياسيا. يمثل إصدار الدورية من الناحية السياسية نقطة التقاء مرتبطة بأولويات الحكومة الجديدة والرغبات الدولية وما يتعلق بالجمود الراهن سواء كان الأمر موضوعيا، أي مسار التمويل والقدرات، أو ذاتيا، مثل الأولويات البيروقراطية ذات الصلة. لذلك يُعتبر هذا الإصدار أداة جيدة تسمح للفريق الجديد بأن يتلاءم مع الوضع - فكلما بعدت المسافة مع السلطة، زادت أهمية منحنى التماسك - وأن يتمتع برؤية جديدة وأن يُهيئ الرأي العام للتغييرات المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، ستكون لهذه الممارسة مميزات داخلية، حزبية وبيروقراطية على حد سواء: ستكون لاستمرار هذه الممارسة ميزة تفعيل التوافق في الآراء بين مختلف التيارات أو الإدارات، وستسمح بإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية، بطريقة تربوية، من أجل ضمان تطبيق أفضل الإصلاحات التي يُضطلَع بها، ولكن أيضا، وبطريقة تثير الاستفهام، من أجل مساومة المسؤولين في أثناء هذه العمليات وذلك بغرض حماية أنفسهم من انتقادات المعارضة وعند اتخاذ القرارات الصعبة. وقد يكون من صلاحيات أي وزير إعادة تشكيل وسائل الدفاع «على مسؤوليته» أو، بشكل أكثر تواضعا، استخدام الدوريات في مجال الدفاع لأغراض الاتصال الداخلي (وضع مضمون البيروقراطية في «صورتها الجديدة») أو الخارجي (تقييم الإجراء الحكومي) - مع العلم أنّ «التعميم»، في جانب آخر، يمكن أن يصب بشكل واضح في مصلحة البيروقراطيات المعنية وكذلك في مصلحة المؤسسة العسكرية أيضا: فالحكومة تحمي إلى حد كبير المتسبب في طرح هذه الدوافع. باختصار، لا يستعصي على هذا الأخير إنتاج «مؤلفات» أو «أوراق عمل» على فترات منتظمة تدور حول سياسة الدفاع الوطني.

تأتي هذه الدوافع في بداية الأمر وبشكل غير مسبوق وهي مقيدة بميزانية تتميز بها الفترة الحالية. فبموجب آليات قانون البرمجة العسكرية (LPM) ونظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية، أي الخطط الدفاعية في السنوات المستقبلية، التي تعكس التوجُّهات التي تحددها الوثائق الأكثر عمومية مثل قانون البرمجة الدفاعية والأمنية الوطنية (LBDSN) أو استراتيجية الأمن القومي أو استراتيجية الدفاع الوطني، سيكون من المنطقي إلى حد كبير أن تأخذ هذه الاستراتيجيات في الحسبان مسار الميزانية بشكل عام، وأن تقدّم تلخيصا لبعض الخيارات البرامجية الرئيسية ضمن هذه الآلية، في حين تُزوِّد الوثائق الثانوية (قانون البرمجة العسكرية في فرنسا واستراتيجية الدفاع الوطني في الولايات المتحدة) بما يسمح بتناول التفاصيل.

إنّ التأثير الذي يمثله عنصر الميزانية يتجاوز، إلى حد بعيد، هذا الارتباط العضوي بين قانون البرمجة الدفاعية والأمنية الوطنية (LBDSN) وآليات قانون البرمجة العسكرية (LPM). لقد تراجعت الميزانيات خلال العشرين سنة الماضية لتصل إلى درجة التشكيك في مستوى الموارد المتاحة أو حتى المنفعة المرجوة من القوات المسلحة، الأمر الذي يمكن معه ملاحظة أنّ واقع «الدوريات الاستراتيجية» التي انتشرت في الغرب لم يكن من قبيل المصادفة: فقد يتعلق الأمر إما بإضفاء الشرعية على حالة ما، وإما بغرض وضع تسويغ لهذه الانخفاضات الجديدة والتوجّهات المكررة كثيرا - ولهذا فإنّ الفائدة المالية من تلك الدوريات، في حال ثبوت ذلك، لا يمكن أن تتصف بالغموض لأنّ هذه المجلات تستطيع تسويغ كل شيء وعدم تسويغه. وبصورة أعمق، لقد حلت قيود الميزانية بشكل تدريجي محل العدو، ليس فقط بوصفها مبدأ منظّما لبنية القوات وخيارات أخرى تتعلق بالقدرات، ولكن أيضا بوصفها مصدرا لمدى التفاعل أو، بدرجة أقل، الإبداع.

(نحن نتحدث عن مبدأ التمايز بين القوات الذي يقترحه قانون البرمجة الدفاعية والأمنية الوطنية في 2013). ولكن مثل أي خطاب سياسي، فإنّ «الأوراق البيضاء المتعلقة بالدفاع» تعني الجانب الأدائي والتنفيذي. لهذا، كان باراك أوباما مضطرا، بعد الإعلان عن تقرير ماكريستال، إلى القيام «بزيادة في عدد القوات المنتشرة» في أفغانستان، وإلى تأكيد أنّ مزيدا من بذل جهد يعني الرغبة في فك الارتباط بهذه القضية. وبالمثل، بالحديث عن «التهديدات بالقوة»، فإنّ قانون

البرمجة الدفاعية والأمنية الوطنية (LBDSN) للعام 2013 يبعث بإشارة سياسية إلى الحلفاء والمجتمع الدفاعي: حيث إن هناك أطرافا فاعلة متناظرة وعدوانية، فإنّ الدولة لا تستطيع التخلي عن قدراتها العالية ومن ثم يجب عليها الاحتفاظ بالدبابات والفرقاطات أو بعوامل الردع، الأمر الذي يحول – نظريا - دون طرح فكرة تخفيضات شديدة للميزانية.

في نهاية الأمر تعاني «الدوريات المهتمة بمجال الدفاع» من بعض نقاط الضعف الأساسية. ومهما كانت جودتها، فإنّ المشاهد الجيوسياسية قد تشير إلى توجُّهات معينة من دون أن يكون لها ذلك التأثير الحاسم. فالجانب البرامجي لم يُطوَّر بالشكل الكافي الذي يسمح بالتحكُّم البرلماني الحقيقي في خطط الاستحواذ. وبصورة عامة لا ينبغي لنا أن نسيء إلى هذه الممارسات، خوفا من أن يسبب ذلك تهميشها أو الوقوع في فخ الروتين البيروقراطي، الأمر الذي يؤدي إلى حرمانها من إحدى مميزاتها الرئيسية. لهذا، فإنّ الإرادة السياسية الحالية التي ترغب في صياغة الأوراق البيضاء لكل هيئة تشريعية جديدة تُعتبر بلا شك إشكالية إذا حُكِم عليها بسبب هذا الشعور بالفتور من جانب مجلة الدفاع التي تصدر كل أربع سنوات (QDR)عن البنتاغون بطلب من الكونغرس الأمريكي منذ العام 1996. ومع ذلك، وفي المقابل، يجب الحد من خطر «الروتينية» بشكل مؤقت على الأقل، لأنّ الأزمة الحالية للسياسة المالية العامة تسوغ تسارع وتيرة تحديث الرؤية الرسمية، حينما يتعلق الأمر بتدهور البيئة الدولية. وفي واقع الأمر تُعد «المجلات» واحدة من الفرص المتاحة للحكومة وللجهاز الإداري بشكل عام، ولوزارة الدفاع بشكل خاص بغرض التفكير بجدية على المدى المتوسط، ومن ثم التخلص من طغيان الحلول على المدى القصير – الأمر الذي يمكن أن يحمي الميزانيات التي تتعرض بشكل دائم للمخاطر اليومية من «منع التصرف» «والتجميد» وغيرها من التدابير الاستثنائية التي تتعلق بالأهداف العامة التي يحددها قانون البرمجة العسكرية (LPM).

التخطيط في ظل انعدام اليقين

لقد جرى التحول من مراحل الحيازة غير المنتظمة نسبيا إلى محاولة تتّسم بالعقلانية السياسية لهذه المراحل من خلال تقنيات إدارة الميزانية، التي لم تنجح

بشكل جزئي، وهو ما أدى إلى ممارسات تتعلق بالتواصل الداخلي والخارجي، والتي تمزج أو تقرب، أحيانا، بين التحليل المستقبلي للبيئة ومجموعة القرارات الخارجية، المالية على وجه العموم، وبين الأولويات البيروقراطية ذات الصلة. باختصار، يعكس التخطيط الدفاعي اليوم النماذج الثلاثة التي تحدث عنها غراهام أليسون Graham Allison: إنه القيد العقلاني والجمود البيروقراطي والحتمية المعاصرة للتواصل. وفي ظل هذه التغيرات الكيميائية المستمرة الفريدة، يمكن للنتيجة أن تصل بشكل جيد إلى تلبية متطلبات البيئة الدولية المتغيرة، وأن تعمل على معالجة المرحلة الأولى من التشريعات في مجال الدفاع. وبصفة أساسية يمكن استبدال عبارة «كم هو قليل» بعبارة «ما القدر الكافي»، حيث يعمل التخطيط الدفاعي عند مكنمارا على تنظيم عنصر الوفرة بالحد من قضية الازدواجية، كما يساعد التخطيط الدفاعي في إدارة حالات مرتبطة بعنصر الندرة والعجز والثغرات المتعلقة بالقدرات، مع الاحتفاظ بشكل مثالي بالوسائل التي تسمح بإمكانية تصاعد القوة[20]. من هذا المنطلق يمارس التخطيط الدفاعي دورا حيويا ولهذا سيكون من المهم جدا تيسير فعاليته.

ومع ذلك، فقد أدى انتشار الدوريات إلى انخفاض قيمة التخطيط الدفاعي «العادي»، أي الذي نُشِر في غير هذه المجلات - ففي فرنسا أدى نشر الخطة المستقبلية التي تحدد مدتها بثلاثين عاما (PP30) والممارسات المشابهة إلى أن تظهر دائما في إطار يتسم بتفوق الجانب الرسمي على الموضوعي ويصعب معه الإقناع.

إنّ مسار التخطيط الدفاعي في نفس مسار الدوريات المتخصصة في المجال الدفاعي لا يعد علامة جيدة. فلربما يعكس هذا المسار المتدني انعدامَ اليقين الذي يميّز بيئتنا الاستراتيجية، ومن ثم صعوبة التخطيط مهما قلّ، ويعكس أيضا ضعف شرعية السياسة الدفاعية التي أصبحت أكثر من السابق تواجه صعوبة في تحقيق مزيد من التوافق، وهذا يعني ضرورة تجاوز الانقسامات الحزبية من أجل المصلحة الوطنية وحدها. ولكننا لا نستطيع التوقف عند هذا الحد، باستثناء القبول بأن انعدام الكفاءة الطبيعية لنظام ما سيؤدي إلى زيادة تدني الموارد المتناقصة من حيث الأصل.

إنّ إعادة إطلاق عملية التخطيط الدفاعي بشكل مستمر يفترض توافر بعض الشروط الأساسية. من المناسب في المرحلة الأولى عدم تسييس اللعبة بحيث يتخطى

مجرد الدعم المقدم من الحزبين لمرحلة إطلاق قانون البرمجة العسكرية (LPM) والعمل على تحسين الرؤية المالية متوسطة الأجل. وبموازاة هذا الأمر فمن الضروري تهيئة الظروف البيروقراطية لإجراء حوار متوازن بين مختلف الهيئات ذات الصلة (القوات المسلحة والصناعة والوكالات المتخصصة في التأثير)، ونذكر على وجه الخصوص الحوار المدني العسكري المثمر الذي سيمكّن من تحسين الموارد التي يُركّز عليها بشكل مستمر. وفي حالة انعدام اليقين الدولي بشكل كبير سيكون من الضروري رفع مستوى الثقافة الاستراتيجية بين النخب وقادة الرأي من أجل تفهم الحاجة إلى ضمان إدارة الحالات الحرجة الفورية، والحفاظ على الأساسيات؛ ومن ثم مساعدة الدفاع على التخلص من المشاكل المتعلقة بالتعامل على المدى القصير، فضلا عن الانتقادات السطحية التي تنكر خصوصية الدفاع. إذن يتعلق الأمر ببرنامج كبير، بالطبع، ولهذا نجد أنّ الجهود التي يمكن تحقيقها والآمال النهائية تتماشى مع النتائج المتوقعة من التخطيط الدفاعي الناجح.

25

من الدراسات الاستراتيجية إلى دراسات الحرب: هيكلة حقل الدراسات

جون فانسون هوليندر Jean-Vincent Holeindre

كلما فكرت في ذلك أصبح واضحا أن الدراسات الاستراتيجية ليست لها حدود واضحة.

[1]Barry Buzan باري بوزان

«لا يوجد سبب واضح للتعارض بين الدراسات الاستراتيجية والدراسات المتعلقة بالأمن، كما أنه لا يمكن تصور وضع تحليل للحرب والسلام بشكل منفصل»

قد يكون القارئ الناطق بالفرنسية، خصوصا إذا لم يكن معتادا الأسئلةَ المتعلقة بالاستراتيجية والحرب، مضطربا بسبب استخدام اللغة الإنجليزية في عنوان هذا الإسهام. لماذا نستخدم الدراسات الاستراتيجية ودراسات الحرب (باللغة الإنجليزية في النص الأصلي)

ولم نستخدم «الدراسات الاستراتيجية» و«الدراسات حول الحرب» (باللغة الفرنسية في النص الأصلي)؟

نعلم أن ترجمة هذين المصطلحين من الإنجليزية إلى الفرنسية لن تشكل صعوبة تذكر. بادئ ذي بدء، عند الحديث عن ذلك الأمر فإن اختيار اللغة الإنجليزية لا يعبر عن ميول المؤلف الشخصية بقدر ما يعبر عن الواقع الأكاديمي والعلمي: ففي الوسط «الأكاديمي» الناطق باللغة الإنجليزية - المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية على وجه الخصوص - أُنشئ حقل الدراسات الاستراتيجية ودراسات الحرب - على غرار ما حدث لعدد من الدراسات الأخرى - مثل دراسات النوع الاجتماعي والدراسات التابعة والدراسات الثقافية... إلخ. ولا يعني هذا الأمر أن بقية العالم، وخصوصا فرنسا، ظلت بعيدة عن هذه الحقول الدراسية، ولكن معظم المجلات والمؤسسات الأكاديمية والبرامج البحثية نبعت من الوسط الأكاديمي في أمريكا الشمالية وبريطانيا.

إن أي تصور لأصل وبنية ومناهج «الدراسات الاستراتيجية» و«الدراسات حول الحرب» ينبغي أن يتحدد موضعه بالقياس إلى المحاولات الرائدة والقضايا البحثية التي نتجت عن ذلك. لقد كان الهدف من هذا الفصل تقديم لمحة موجزة عن تطور حقل الدراسات الاستراتيجية طبقا للتطورات الأصيلة التي حدثت في أمريكا الشمالية. وسوف نوضح كيف تمحور حقل الدراسات الاستراتيجية حول القضية النووية، وأيضا كيفية انتقادها ضمن سياق التجاوزات الاستراتيجية التي تحدث عبر القضايا الأمنية. أخيرا، سوف نتحدث عن كيفية ترجيح نهج دراسات الحرب لتجديد الدراسات الاستراتيجية مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الحقل الدراسي، كما اقترح باري بوزان في الاقتباس المشار إليه أعلاه، يتمتع بنطاق عمل كبير جدا.

نشأة الدراسات الاستراتيجية

يعد تاريخ الاستراتيجية قديما قِدَم الحرب، ولكن تاريخ الدراسات الاستراتيجية يعد أكثر حداثة. ولأن ثوسيديد Thucydide وصن تزو Sun Tsu هما اللذان كتبا في الفترة ما بين القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، فيمكن اعتبارهما من أوائل المفكرين الاستراتيجيين، في حين أن حقل الدراسات الاستراتيجية وُضِع في وقت لاحق بعد العام 1945 في الولايات المتحدة الأمريكية.

ترتبط نشأة الدراسات الاستراتيجية باختراع القنبلة النووية التي قيست آثارها المدمرة في هيروشيما وناغازاكي. لقد تميز سياق الحرب الباردة بالتعارض الأيديولوجي بين الأمريكيين والسوفييت، ولهذا يشكل التهديد النووي الشاغل الرئيس لكل من هذه الدول «الكبرى». وهكذا يرتبط «الجيل» الأول ضمن حقل الدراسات الاستراتيجية بالشخصيات التي كرّست نفسها أساسا لدراسة الاستراتيجية النووية من وجهة نظر القوة الأمريكية: برنارد برودي Bernard Brodie، وهيرمان خان Hermann Kahn، وشيلنغ، أو حتى ألبرت فولشتتر Albert Wohlstetter[2].

وقد أنتج هؤلاء أبحاثهم بين العام 1945 وأواخر الستينيات، وهي الفترة التي توصف عادة بأنها «العصر الذهبي» للدراسات الاستراتيجية. علما أن آراءهم تتناقض مع النهج التقليدي للحرب بسبب هذا السياق التكنولوجي والسياسي الجديد بشكل جذري.

في البداية، يمكن ملاحظة أن الكتّاب في ذلك العصر الذهبي لم يكونوا من العسكريين. في حين أن باسيل ليدل هارت Basil Liddell Hart، على سبيل المثال، عاش في الفترة من العام 1895 إلى العام 1970، وشغل سابقاً منصب قائد في الجيش البريطاني؛ حيث انعقد على يديه حبل الوصل بين جيل الحربين العالميتين وجيل الحرب الباردة. لهذا فإن أول من كتبوا عن الدراسات الاستراتيجية هم من المدنيين الذين ينتمون في الأغلب إلى الوسط الأكاديمي. لم يحصل كل هؤلاء الكتاب على درجة الدكتوراه، ومع ذلك فقد تمكنوا من العمل في الإدارة الأمريكية تحت مسمى «المستشار الأمير»، علما أنهم لم يكونوا من الجنود الذين يفكرون في مهنتهم على الرغم مما يتمتعون به من خبرات. إذن إنهم علماء: اقتصاديون مثل شيلنغ، وفيزيائيون مثل خان، ومتخصصون في الرياضيات مثل فولشتتر، وسياسيون مثل برودي. ولأنهم يتمتعون بكفاءة علمية وتقنية فإنهم يسعون إلى «التفكير فيما لا يمكن تصوره» (على حد تعبير هيرمان خان) عن طريق استخدام الأسلحة النووية في التدمير المتبادل للقوتين العظميين، وأيضا عن طريق الحاجة إلى تجنب التدمير من خلال السلوك القائم على الردع. من هذا المنطلق نستطيع القول إن الدراسات الاستراتيجية نشأت خارج النطاق الأكاديمي البحت، وذلك بفضل شخصيات تعتبر نفسها مثل العلماء الذين يعملون من أجل المصلحة الوطنية.

لقد أعادت الدراسات الاستراتيجية النظر في العلاقة بين ما هو سياسي وما هو عسكري، أي ما يُعرف بحجر الزاوية في كل الاستراتيجيات منذ عصر كلاوزفيتز. ويرتبط هذا التطور بالمسؤولية الجديدة التي يفرضها التهديد النووي على كاهل القادة السياسيين.

ووفقا لما ذكره ريمون آرون Raymond Aron، فإن البعد السياسي في أثناء المواجهة النووية يشتمل على البعد العسكري، وهذا يعنى أن الزعيم السياسي هو الذي يملك اتخاذ قرار استخدام القنبلة أو عدم استخدامها - وليس القائد العسكري[3]. في هذا الإطار فإن استراتيجية القوى العظمى لن تكون على غرار الاستراتيجية التي اقترحها كلاوزفيتز أو استراتيجية آرون إلا في عصر الحرب الباردة. لقد دفعت هذه الاستراتيجية الباحثين إلى تحويل حقل التحليل العسكري إلى التحليل السياسي (خصوصا مع برودي)، قد يتعلق الأمر بقضية الخروج من التفكير العسكري الصارم الذي يركز على البعد الإجرائي، ما يتطلب أيضا إعادة النظر في قضية «الاستراتيجية الكبرى» التي تقع على مفترق طرق بين السياسيين والأيديولوجيين والعسكريين. وستكون لهذا الأمر عواقب على الخطة الأكاديمية. فمن ناحية يرتكز حقل الدراسات الاستراتيجية على عمليات صنع القرار، كما يتضح ذلك من الأعمال الرائعة التي قدمها غراهام أليسون[4]، ومن ناحية أخرى يتمحور هذا الحقل الدراسي حول العلوم السياسية وليس فقط حول التاريخ العسكري.

ومع ذلك، فإن هذا البعد «السياسي» للاستراتيجية النووية يقبل المعادلة بينه وبين البعد التكنولوجي أو «التقني العلمي». فالأسلحة النووية، أكثر من أي سلاح آخر، تعتبر أسلحة العلماء والمهندسين. هذه هي العلوم التي تسمى العلوم «الأساسية»، حيث إنهم اخترعوها ووضعوا لها فيما بعد عقائد معنية «بعدم استخدام» القنبلة ذات الآثار التدميرية. الواقع أن عقائد الردع كما يتصورها توماس شيلنغ تحلل سلوك الأطراف الفاعلة انطلاقا من النماذج الرياضية التي أنتجتها، في البداية، نظرية الألعاب ونظرية تحليل الأنظمة. كانت ثمة محاولة عظيمة ترغب في وضع تسوية للقضايا العسكرية والسياسية المتعلقة بالحرب الباردة من خلال العلم والتقنية. وهكذا، فقد خاطرت الدراسات الاستراتيجية بنفسها عندما اختارت سبيل

التخصص الدقيق للغاية، إضافة إلى اختيارها المتمركز حول الرهانات التقنية التي يسيطر عليها فقط أصحاب المعارف العلمية المتخصصة.

في ظل هذه الظروف، ما المكان المناسب لحرية الفعل التي تميز بين السياسي والقائد الاستراتيجي؟ وما الدور الذي يجب أن تمارسه القضايا الأخلاقية؟

دراسات استراتيجية خاضعة للنقد

أثارت هذه التساؤلات جملة من الانتقادات الموجهة للدراسات الاستراتيجية في الستينيات من قبل مؤلفين مثل أناتول رابوبورت Anatol Rapoport، وفيليب غرين Philip Green [5]. بالنسبة إلى هؤلاء المؤلفين لم يقدم الكُتاب في العصر الذهبي لـ «الدراسات الاستراتيجية» بشكل جدي الاعتراضات الأخلاقية اللازمة التي تسمح بمعارضة أي تحقيق في مجال الطاقة النووية. واقتناعا منهم بـ «الجانب العلمي» الذي يتضمنه منهجهم فقد اعتبر هؤلاء الكُتاب أن العلم يعد الوسيلة الضرورية لوضع سياسة «جيدة»، بينما، ووفقا لرابوبورت وغرين، أي خيار سياسي وأي علم يستند إلى نظام المعتقدات ومن ثم فإنه يستند إلى الأخلاق. وبعبارة أخرى لقد اهتم المنظرون في مجال الاستراتيجية النووية، تحت ستار الموضوعية العلمية، بالخيار الأخلاقي والسياسي من دون أن يعترفوا بذلك على وجه الحقيقة: إنه نوع من إضفاء الطابع النووي على العلاقات الدولية التي أثقلت العالم بهذا التهديد الذي يعني التدمير الذاتي.

تأتي هذه الانتقادات الموجهة للدراسات الاستراتيجية في ظل المعارضة «السلمية» للقنبلة النووية حيث عُرضت بطريقة أساسية في أعمال يوهان غالتونغ Johann Galtung[6]. لقد أعاد هذا الأخير، بطريقة ما، الأدوات «العلمية» للدراسات الاستراتيجية ضد نفسها: فالأمر لا يتعلق بمسألة تطوير علم القرارات الاستراتيجية ولكن بتطوير علم السلوك السلمي.

يكمن التحدي في الجمع بين متطلبات العلم والمتطلبات الأخلاقية التي تخدم المشروع السياسي والاجتماعي السلمي. وهكذا، وبالتوازي مع الدراسات الاستراتيجية، فقد طُوِّر حقل دراسات السلام التي تتناولها المجلات مثل مجلة أبحاث السلام ومجلة حل النزاعات. يتعلق الأمر باستخدام الأساليب الكمية التي أدخلت خلال

العصر الذهبي للدراسات الاستراتيجية بغرض صياغة نماذج لمنع نشوب الصراعات ووضع حلول لها. يعتبر هذا التوجه الأكثر طموحا لأنه يندرج ضمن حركة عامة للعلوم الاجتماعية التي تصب في مصلحة المناهج المأخوذة عن «العلوم الأساسية» (التي أسهمت الدراسات الاستراتيجية بقوة في نشأتها).

في مواجهة هذه الانتقادات «السلمية»، يتحدث هيدلي بول في مقالة مشهورة له عن الدراسات الاستراتيجية التي تعمل على تطوير هذه النزعة إلى التجريد، الأمر الذي يحجب البعد السياسي الأساسي للحرب[7]. ومع ذلك يدافع هيدلي عن الدراسات الاستراتيجية؛ إذ يرى أن السلام المسلح الناتج عن عقيدة الردع يتمتع ببعد أخلاقي، كما يرى أيضا أن «التحكم في التسليح» الذي يمكن مساندته من قبل القوتين «العظميين» يعد أفضل من النزع الشامل للأسلحة، من حيث إنه يوفر شكلا من أشكال تنظيم «المجتمع الدولي» من دون التشكيك في المصلحة الوطنية للدول. إن عملية الردع واستئناف الحوار الديبلوماسي الذي أعقب الأزمة الكوبية في العام 1962 جعلا السيطرة السياسية والمعيارية على أدوات التدمير تحت تصرف القوى النووية.

ولكن على وجه التحديد من الممكن طرح استفهام مع لورنس فريدمان Lawrence Freedman يتعلق بالطابع السياسي (أي السياسات الموجهة لدى الناطقين بالإنجليزية) وأحيانا الأيديولوجي الخاص بالدراسات الاستراتيجية من حيث انتقاص المصداقية العلمية لهذا الحقل الدراسي[8].

ولأن برودي وشيلنغ وفولشتتر قدموا أبحاثا لا يمكن أن تشوبها أي شكوك علمية في هذه الأيام، فقد تمكنوا من تحقيق مثل هذه النتائج من خلال التعاون الوثيق والمفصل مع الإدارة وذلك من خلال توظيفهم بالأمر المباشر مستشارين أو عن طريق مراكز التفكير (مثل مؤسسة راند). إن العلاقات المالية والسياسية والأيديولوجية بين أطراف تمثل الدراسات الاستراتيجية والدولة الأمريكية يمكن لها أن تسمح بتطوير البرامج البحثية الطموحة، ولكن هذا الأمر سيجعل من الصعب دمج هذا الحقل الدراسي ضمن العلوم الاجتماعية وتهميشه في البيئة الجامعية. ولقد نجحت الدراسات الاستراتيجية بالتأكيد في أن تضع لنفسها موطئ قدم في الجامعات (الأمريكية والبريطانية)، ولايزال هذا الأمر موجودا بـ «صورة متكاملة».

ومع ذلك فإن إسهاماتهم في جدول أبحاث العلوم الاجتماعية تقابل بسوء التقدير.

ولأنه جرى تجاهل هذا الإسهام من جانب الدراسات الاستراتيجية بشكل يفوق محاولات الانفراج الدولي، فقد تلاشت، إلى حد بعيد، احتمالية وقوع حرب كبيرة بين القوى النووية الرئيسية. ولهذا يلاحظ أن اتجاهات الدراسات الاستراتيجية باتت غير مواكبة للعصر إلى جانب استراتيجيات الردع. وقد تأكد هذا الاتجاه مع نهاية الحرب الباردة: إذ تداخلت الرهانات الاستراتيجية مع المآزق التي يتعرض لها الأمن الدولي والأمن «الإنساني» أو «العالمي». يلاحظ أن التفكير في العقائد الاستراتيجية يتقلص لمصلحة التفكير الأكثر عمومية المتعلق بالأمن السكاني، في العالم الغربي، الذي يُحمَى من ويلات الحرب بفضل المظلة النووية.

من الدراسات الاستراتيجية إلى الدراسات الأمنية وبالعكس

منذ تسعينيات القرن الماضي انعقدت حلقات نقاش حول جدوى الدراسات الاستراتيجية ضمن سياق تتضاءل فيه احتمالات الحروب بين الدول لمصلحة تهديدات جديدة (الإرهاب على سبيل المثال) ومخاطر جديدة (تفشي الأوبئة على وجه الخصوص) آخذة في الظهور.

ضمن هذا السياق يدافع المؤلفون الواقعيون مثل ريتشارد كي. بيتس Richard K. Betts وكولن اس. غراي عن الرؤية «الكلاسيكية» للدراسات الاستراتيجية، آخذين في الاعتبار عدم استبعاد احتمال وقوع الحرب على الرغم من تطور نماذج من الصراعات[9]. ومن ناحية أخرى فإن بعض المنظرين الذين ينتمون إلى الواقعية الجديدة (انظر اس والت S. Walt ومجلة «الأمن الدولي») وكذلك بعض الليبراليين والبنائيين لايزالون يحاولون دمج «الدراسات الاستراتيجية» في حقل كبير يطلق عليه «الدراسات الأمنية». ويمثل هذا التطور تغيرا في دراسة العلاقات الدولية: التشكيك في التمييز بين النظام الداخلي والنظام الخارجي ضمن سياق العولمة (مايكل دويل Michael Doyle) وتنويع الجهات الفاعلة الموجودة على الساحة الدولية (جيمس روزناو James Rosenau، وبيرتراند بادي Bertrand Badie) أو انتقاد تفوق التفكير الاستراتيجي الذي يركز على المصالح «الغربية» (كين بوث Ken Booth، وبي. لورانس P. Lawrence).

كما أن هذا التطور يعكس الشعور، في الوقت الذي تقترب فيه المواجهات بين القوى من نهاياتها، بأن الحرب ليست الشاغل الرئيس للديموقراطيات التي تحررت من التهديد الاستبدادي، وتجاهد من أجل أن تنتصر مرة أخرى وبشكل نهائي على منافسيها. لنتذكر، على سبيل المثال، خطاب جورج بوش الأب George Bush père، في أوائل التسعينيات حول نشأة «النظام العالمي الجديد» وفقا للقانون والاقتصاد و«القيم» الديموقراطية. على الرغم من أن جورج بوش كان يدّعي الواقعية إلى حد بعيد ويعلن الحرب على صدام حسين، فإن الحرب والاستراتيجية لم يتمتعا بالمكانة المعتبرة ضمن هذه النظرة المتفائلة عن العلاقات الدولية.

ومن المفارقات، في إطار الصعود المتنامي للتيار البنيوي، أن تجاوز «الدراسات الأمنية» للدراسات الاستراتيجية يستحق منح مصداقية علمية أكبر لدراسة النزاع المسلح. لهذا يجب القول إن برنامج البحث البنيوي في العلاقات الدولية قد دُمِج بشكل كبير ضمن الحركة العلمية الأوسع نطاقا التي تضمنها الكتاب الأساسي لبيتر إل. بيرغر Peter L. Berger وتوماس لوكرمان Thomas Luckmann[10].

بالإضافة إلى ذلك فقد أبان البنيويون عن الأسس المعرفية النقدية التي يحاول من خلالها المتخصصون في الاستراتيجية الجمع بين المعرفة العلمية واستخداماتها السياسية. وهكذا فقد ظل صدى الدراسات الأمنية يتردد في الوسط الأكاديمي الذي تخلى عن الاستعانة بشكل كبير بالدراسات الاستراتيجية.

ومع ذلك فإن تجاوز الأمن للاستراتيجية قد شُكِّك فيه في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، حيث أُعيد تقييم منطق «واقعية» الحرب من وجهة نظر المنطق الليبرالي والبنيوي للأمن. وهكذا فقد حدثت «العودة» إلى الدراسات الاستراتيجية في سياق «الحرب على الإرهاب» التي بدأتها الإدارة الأمريكية. وقد استندت هذه العقيدة إلى خطأ في التقدير - من الممكن شن حرب تقليدية ضد الجماعات الإرهابية - حيث أسهمت بشكل غير مباشر في إعادة النهج الاستراتيجي إلى مساره الطبيعي ضمن دراسة العلاقات الدولية. ولأن فترة التسعينيات من القرن الماضي قد تميزت بالهيمنة الإنسانية، في شكل تدخل أو إدارة للمخاطر، فقد انطوى هذا الأمر على وجود فعل مدني عسكري ضمن إطار متعدد الأطراف وقمع لمفهوم العدو، فالأحداث المرتبطة بالهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية

وإنجلترا وإسبانيا، وأيضا ما يتعلق بتجدد التوتر بين الصين واليابان، وفي الآونة الأخيرة الأزمة في أوكرانيا، كل هذا يذكر المراقب بأن الحرب لاتزال ممكنة أو، في أقل تقدير، بأن النوايا المعادية الناجمة عن المصلحة الوطنية فقط لم تكن ثمرة لخيال المفكرين الواقعيين الذين يُنظَر إليهم على أنهم عفى عليهم الزمن.

ولكن إذا كانت الحرب لاتزال مدرجة على جدول الأعمال، فلاتزال هناك صعوبة كبيرة تواجه الدراسات الاستراتيجية: هل تستطيع الدراسات الاستراتيجية إفساح الطريق أمامنا في ظل هذه المواقف، منذ نهاية الحرب الباردة، التي تتميز بتغيرات في نماذج الصراعات المسلحة؟

لنتذكر الوضع التالي: الهدف الأساسي للدراسات الاستراتيجية هو الإعداد للحرب وطريقة شن الحرب بالإضافة إلى الخيارات السياسية التي تُدرس. كل حرب، بالنسبة إلى القائد الاستراتيجي، تعني الانتصار. إن فن الاستراتيجية هو فن الانتصار في الحرب. نتيجة لذلك يتساءل العلم الاستراتيجي في المقام الأول عن شروط النصر العسكري وتحويله إلى نجاح سياسي.

عند هذه النقطة تحديدا، يوجد فرق كبير بين حروب الأمس وحروب اليوم: صراعات التاريخ الحديث التي شكّلت الفهم «الغربي» للحرب - حرب الأعوام الثلاثين والثورة والإمبراطورية والحربين العالميتين الأولى والثانية - انتهت بانتصار واضح، الأمر الذي أدى إلى إبرام معاهدات السلام التي أعادت توزيع أوراق السلطة. فالحرب الباردة، على الرغم من أنها تُعبِّر عن نوع خاص من الصراع، انتهت أيضا بانفجار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، مما يدل على انتصار الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير. لا يمكن قول الشيء نفسه عن حروب اليوم التي يمكن وصفها بأنها «غير منتظمة» أو «غير متناظرة». لقد أدت الحروب الأخيرة في أفغانستان والعراق إلى انتصار عسكري سريع للقوات الغربية. لكن هذا الانتصار لا يمكن أن يتحول إلى نجاح سياسي، لهذا فإن الانسحاب الأخير للقوات الغربية من هذه الدول يمكن اعتباره هزيمة ولا يعكس الحقيقة على أرض الواقع.

في مواجهة هذه الحروب التي لا تقود إلى الانتصار أو الهزيمة، ما الذي يمكن أن تفعله الدراسات الاستراتيجية؟ هل لايزال لدى هذه الدراسات ما تقوله عن الصراعات التي تبدو فيها الحقائق العسكرية والسياسية في حالة لاتواصل؟ عند

وضع الاستراتيجية في مواجهة مع الحقائق العسكرية والسياسية هل يمكن القول إن الاستراتيجية، في هذا الوضع الراهن، غير موجودة أو أنها غير فعالة، إلى درجة تصل إلى انعدام الصلة بين الأداة العسكرية والغاية السياسية.

تجديد الدراسات الاستراتيجية من خلال دراسات الحرب: أهمية النهج الكوني

ما العمل؟ هل يجب التخلي عن الدراسات الاستراتيجية، وهل من الضروري دعم الدراسات الأمنية من جديد؟ يبدو لنا أن المشكلة لم تعد تُطرح ضمن هذا السياق. لقد أظهر شارل فيليب دافيد Charles-Philippe David أنه لا يوجد سبب واضح للتعارض بين الدراسات الاستراتيجية والدراسات المتعلقة بالأمن، كما أنه لا يمكن تصور وضع تحليل للحرب والسلام بشكل منفصل[11].

ونظرا إلى الواقع الدولي المعاصر المعقد، فإن هذا الأمر يتطلب وجود تعاون بين الدراسات الاستراتيجية والدراسات الأمنية بما لا يتضمن الخلط بين النهجين، حيث إن العكس هو الصحيح. ففي حين ترتكز الدراسات الاستراتيجية في المقام الأول على النوايا العدائية ضمن الفعل الجماعي، وأيضا على استخدام القوة المسلحة لأغراض سياسية، فإن الدراسات الأمنية تجمع بين التهديدات التي لا تنطوي بالضرورة على نوايا عدوانية (الهجرة والتحديات الإيكولوجية والأوبئة وتفشي الأوبئة...) وكذلك التركيز على حماية الفرد بما لا يتجاوز المصلحة الوطنية والمطالب الشخصية. لذلك لا شيء يسوِّغ للدراسات الاستراتيجية إنكار أي شرعية للدراسات الأمنية والعكس بالعكس.

ولكي نختتم هذا الإسهام، فإننا ندعو، خلافا للاعتراضات الوهمية، إلى ضرورة تجديد الدراسات الاستراتيجية من خلال دراسات الحرب. من الواضح أننا نفكر في التجربة البريطانية؛ وعلى وجه الخصوص القسم الذي يحمل اسم جامعة الملك بلندن King's College London. وبصفة أساسية تكمن مشكلة الدراسات الاستراتيجية في أنها تندرج، سواء عن حق أو خطأ، ضمن العلوم المفيدة أو النافعة. إن طرح تساؤلات تتعلق بالنصر والهزيمة بغرض تسليط الضوء على القرار السياسي جعل

الدراسات الاستراتيجية تعيد التفكير في الحرب باعتبارها أداة في خدمة السياسة ضمن المنطق الذي صاغه كلاوزفيتز. كان لهذا النهج «النفعي» مسوغاته ضمن سياق الحرب الباردة، لكنه فرض رؤية تقييدية نوعا ما عن الاستراتيجية والحرب.

أما الاستراتيجية فقد صاغ باسكال فانسون Pascal Vennesson بوضوح، في افتتاحية الجزء الأول من هذا الكتاب، ما يمكن أن تقدمه الاستراتيجية لمنظومة الأعمال البحثية في العلوم الاجتماعية وخصوصا ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالعقلانية ونظرية الفعل أو بمراحل صنع القرار. ومجمل هذا الكتاب يتناول بشكل تفصيلي الطريقة التي تعتمدها الدراسات الاستراتيجية استنادا إلى العلوم الاجتماعية بغرض طرح مناهجها ومعارفها وتطلعاتها المتصاعدة بشكل عام.

يوضح مقال كريستوف واسينسكي Christophe Wasinski، على سبيل المثال، أن مفهوم «الثقافة»، الذي يعد في غاية الأهمية في علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا، قد استُخدِم من قبل المنظرين الاستراتيجيين من خلال مفهوم «الثقافة الاستراتيجية». وينطبق الأمر نفسه على مفهوم الرأي العام (عند إلينكا ماتيو Ilinca Mathieu) الذي ظل منذ زمن طويل في صلب اهتمامات المناقشات التي تدور حول علم الاجتماع الإعلامي والعلوم السياسية. أما بالنسبة إلى مفهوم الأخلاق، فقد رأينا مع رابوبورت وغرين أن الأخلاق تتعارض مع فكرة الفعل الاستراتيجي. يوضح جون بابتيست Jean-Baptiste، وجونين فيلمر Jeangène Vilmer بعد هيدلي بول أن الأمر ليس كذلك: أي فعل استراتيجي له بعد معياري سواء تحمل المنفذ مسؤولية ذلك الفعل أو لا.

وبشكل عام يثبت هذا العمل الجماعي أن الدراسات الاستراتيجية قد أسهمت في بناء المعرفة بموضوعات مختلفة قد تبدو للقارئ، للوهلة الأولى، أن علاقتها بالحرب والاستراتيجية سطحية. إن عامل الوقت، كما نتمنى، سيتكفل بالبقية: لنراهن على الحقيقة التالية، في المستقبل، لن ينظر إلى المتخصصين في الاستراتيجية كمجرد سحرة متدربين يعملون لمصلحة السلطة، ولكن باعتبارهم علماء حقيقيين يسهمون في التقدم المعرفي المرتبط بالسياسة والمجتمع.

هذا هو السبب الأكيد في اهتمام الدراسات الاستراتيجية بالدراسات المتعلقة بالحرب كما اتضح ذلك في السياق البريطاني. في الواقع لعل البريطانيين يعرفون

أن الأفضل من الدراسات الاستراتيجية يتعلق بكيفية التفاوض على العلاقات المعقدة دائما مع السلطة العسكرية والسياسية. ولأنها أُنشئت داخل الجامعات (في حين طُوِّرت الدراسات الاستراتيجية في البداية من خلال مراكز التفكير والإدارة)، فإن أقسام دراسات الحرب، خاصة في جامعة الملك بلندن، ترتبط دائما بالعالمين العسكري والسياسي، وإن كانت متميزة عنهما، وتحتفظ لنفسها بالاستقلالية والحرية الأكاديمية اللازمة لأي عمل علمي. وهكذا تخلصت أقسام دراسات الحرب، بشكل كبير، من الانتقادات الشائعة التي وُجِّهت للدراسات الاستراتيجية: أي صياغة علم «النفعية». على سبيل المثال، فقد ساند قسم دراسات الحرب في جامعة الملك بلندن موقف الدراسات المتعلقة بالحرب من خلال إنشاء قسم مستقل معني بالدراسات الدفاعية ويهدف إلى تزويد ضباط هيئة الأركان البريطانية بتدريبات عملياتية واستراتيجية رفيعة المستوى.

وهكذا يمكن للعسكريين أن يحصلوا على تعليم مناسب لوظائفهم، وأن يستفيدوا من المعارف العلمية المتراكمة من قبل الباحثين في قسم دراسات الحرب. كما يستطيع الباحثون، بدورهم، تعزيز علاقة الثقة مع هؤلاء الضباط.

وبصورة خاصة تختلف دراسات الحرب عن الدراسات الاستراتيجية في طريقة فهم موضوع الحرب. فإذا كانت الدراسات الاستراتيجية تعتبر الحرب أداة عسكرية تعمل في خدمة السياسة، فإن دراسات الحرب ترى في الحرب أنها حقيقة اجتماعية تمس جميع مجالات الفعل الإنساني. تكمن خلف مشروع دراسات الحرب إرادة تميز بوضوح حقل العلوم الاجتماعية من حقل العلوم الطبيعية، وتأخذ في الاعتبار الحرب من حيث كونها نتاج المجتمع والتاريخ وليس من النتاج الطبيعي.

أيضا فإن أي دراسة ترتبط بدراسات الحرب تفترض تعزيز النهج القائم على الموضوع بوصفه بديلا عن النهج القائم على الاختصاص، ومن هنا تأتي حقيقة الاهتمام بالبعد المتعدد التخصصات في العلوم الاجتماعية: التاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، وأيضا الفلسفة والأنثروبولوجيا والاقتصاد والقانون. وهكذا فإن دراسات الحرب داخل جامعة الملك بلندن قد تطورت بشكل ملحوظ بعيدا عن قسم التاريخ في هذه الجامعة، على الرغم من «نشأة» هذه الدراسات على يد المؤرخ مايكل هوارد Michael Howard في الستينيات. من هذا المنظور تعد

الحرب والاستراتيجية بمنزلة النماذج المرتبطة بالفعل الشامل والمتكامل، الأمر الذي يتطلب طرح تساؤلات تتعلق بأصول العلاقة الاجتماعية والسياسية.

وهكذا فإن النهج المتبع في دراسات الحرب يؤكد أن الحرب لا تنحصر في العمليات المسلحة، ولا حتى في الخيارات السياسية التي تتحكم في اندلاعها. كما يشتمل هذا النهج على دراسة مجتمعات بأكملها. علينا أن نتذكر الحكمة الشهيرة لعالم الاجتماع تشارلز تيلي Charles Tilly: «الحرب تصنع الدولة، والدولة تصنع الحرب». وقد علمتنا دراسات الحرب أن «الحرب تصنع المجتمع، وأن المجتمع هو من يصنع الحرب». أما عن الدراسات الاستراتيجية فقد علمتنا أن استخدامات القوة المسلحة تُحدَّد بموجب الغاية السياسية. إذن الدراسات الاستراتيجية تطرح أسئلة، طوال أكثر من خمسين عاما، تتعلق بأسباب الصراعات وطرائق اندلاعها ووسائلها التكنولوجية والبشرية التي تجري تعبئتها وأيضا آثارها وعواقبها السياسية.

وفي سياق هذه الإسهامات المتبادلة بين الدراسات الاستراتيجية ودراسات الحرب، يمكننا قياس مدى مشاركة دراسة الحرب في المشروع الكبير للعلوم الاجتماعية الذي صيغ في القرن التاسع عشر بغرض تشكيل الذكاء العالمي في المجتمعات انطلاقا من الفكرة التي تقول إن الظرف البشري يعتبر ظرفا سياسيا يتعذر إصلاحه.

الهوامش

الفصل الرابع عشر

(1) "Le renseignement, de la veille stratégique aux opérations".

(2) Défense nationale, janvier 2014, no 766, p. 27-31.

(3) المرجع السابق، ص. 28.

(4) حيث تم إنشاؤه في 12 مايو 2014 ويتبع الإدارة المركزية للاستخبارات الداخلية (DCRI).

(5) ومع ذلك، يمكن أن نستدل بدرجة الماجستير 2 «السياسة المقارنة - المسار المهني للأمن العالمي: تحليل ثلاثي اللغات» في جامعة مونتسكيو- بوردو 4 وأيضا أعمال الندوة البحثية في مركز تاريخ العلوم (METIS).

(6) وماذا عن لعبة الشطرنج. يمكننا، على سبيل المثال، أن نستفيد من مراجعة كلاسيكيات سينثيا أم. جرابو Cynthia M. Grabo المحللة القديرة التي شغلت منصب عضو في وكالة الاستخبارات العسكرية (DIA) ومؤلفة كتاب توقع المفاجأة. تحليل استراتيجية التحذير (مركز كلية الاستخبارات العسكرية المشتركة لأبحاث الذكاء الاستراتيجي، 2002، 188 صفحة).

النص قابل للتنزيل على الموقع التالي:

Texte téléchargeble ici : http://ni-u.edu/ni_press/pdf/Anticipating_Surprise_Analysis.pdf

(7) هذا ما نؤكد عليه.

(8) Edgar Allan Poe, « Double assassinat dans la rue Morgue », in Œuvres en prose, traduction de Charles Baudelaire, Paris, Gallimard, coll. «Bibliothèque de la Pléiade», 1856, p. 9 et 10.

(9) كثيرا ما يقال في وزارة الخارجية الفرنسية إن أي مذكرة يجب أن تكون «مثيرة وإجرائية»، الأمر الذي يعني للشخص غير المتخصص أنها يجب أن تحظى باهتمام قرائها، وأن يستفيدوا منها على الفور.

(10) القادرة على تسهيل تنسيق البيانات واستخلاص الأفضل من بين العناصر الفنية الأساسية التي جُمّعت وأخِذت ملاحظات عليها، سواء تعلق الأمر بتحركات القوات وبالتدفقات المالية أو بآلاف المحادثات الهاتفية.

(11) في بعض الإدارات التي تقدم الخدمات تعتبر التحليلات هي الأصل عند إجراء العمليات التي تهدف إلى تزويدهم بمصادر جديدة من خلال التعبير عن حاجاتهم ولكن بشكل خاص من خلال تحديد الأهداف التي يجب اتباعها. علما بأن الحوار بين المحللين والبنية الإجرائية يعد أمرا حيويا.

(12) من هذا المنطلق يطرح تعدد الأزمات تحديات مذهلة على صعيد التنظيم. وبشكل استثنائي كانت الأزمات قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 هي القاعدة ومحل النقاشات اليومية. ثم ظهرت مهارات جديدة على الرغم من عدم نجاح جميع الثورات الداخلية. إلى أن شقت فرق العمل المتخصصة طريقها، ولكن مثل هذا التطور يتعارض مع التكوين الخبراتي الأساسي، يتعلق الأمر إذن بقضية القطع بين ما هو آني وما هو على المدى البعيد.

(13) عن طريق إرسال العيون البشرية ومن خلال الضغط الأمني الذي يطلقه أو الذي يتحكم فيه... الخ.

(14) بين العامين 2002 و2003 تمكن المسؤولون الفرنسيون من الاعتماد على خبرة أجهزة

الاستخبارات التي تتعلق ببرامج الأسلحة العراقية من دون أن يُبلّغوا بجميع أساليب جمع المعلومات الاستخباراتية.

(15) ولكن في ظل مسؤولية السلطات السياسية في نهاية الأمر.

(16) من الممكن أن يصبح النقاش مفعما بالحيوية بين الطموحات السياسية والمهمات المحددة والصلاحيات الحقيقية.

(17) Sur ce concept, lire une introduction utile ici : http://eduscol.education.fr/numerique/dossier/archives/metadata/metadonnees

(18) Voir sur cette expression http://cartographie.sciences-po.fr/fr/cycle-du-renseignement-2009
et sur le Renseignement d'intérêt militaire (RIM) www.bems-dakar.com/ fichiers/esg_methode/Memento%20EEM/Connaissances%20IA/RENS.htm

(19) Voir à ce sujet : Richards J. Heuer, Psychology of Intelligence Analysis, Washington DC, Center for the Study of Intelligence, Central Intelligence Agency, 1999.

(20) يمكن الرجوع إلى هذه المعلومات على الموقع التالي:
www.economie.gouv.fr/recrutement/analyste-renseignement

(21) المرجع السابق.

(22) المرجع السابق.

(23) انظر الموقع التالي:
Voir www.cia.gov/fr/offices-of-cia/intelligence-analysis

(24) انظر الموقع التالي:
Voir www.cia.gov/fr/offices-of-cia/intelligence-analysis/what-we-do.html

(25) المرجع السابق.

(26) المرجع السابق.

(27) المرجع السابق.

(28) يبدو أن دقة التحقيقات الجنائية، التي يجب أن تصمد أمام صعوبة المحاكمات، مثال يجب اتباعه، كما يقترح جيفري آر. كوبر في معالجة الباثولوجيا التحليلية:
Pathways to Improved Intelligence Analysis, Center for the Study of Intelligence, 2005, 73 pages, où il vante également les méthodes de la médecine.

(29) Jean-Dominique Merchet, «Renseignement : et si l'on créait des petites CIA à la française?», post du 28 mai 2014 sur le blog «Secret défense» (www.lopinion.fr/blog/ secret-defense/renseignement-si-l-on-creait-petites-cia-a-francaise-12793).

(30) من الواضح أن المهمات الخاصة بالأمن والاستقرار التي اضطلع بها الجيش الفرنسي في منطقة الساحل - الصحراء كانت من صميم مناقشات هذا المؤتمر.

(31) إن الحماية الضرورية للسرية تجعل من المستحيل الاستبعاد الكامل لهذا التقسيم، الداخلي أو الخارجي، ويخمن المحللون القدامى ما هو مُخفَى عنهم.

(32) إن التعارض القائم بين المتخصصين الموجودين في المراكز وهيئة الأركان والفرق المنتشرة،

مهما كانت وسائلهم، هو تعارض مصطنع ولا يُقدّم إلا من خلال مراقبين قليلي الخبرة.

(33) Voir Livre blanc. Défense et sécurité nationale, Paris, La Documentation française, 2013, p. 137.

(34) Voir Livre blanc. Défense et sécurité nationale, Paris, Odile Jacob/La Documentation française, 2008, p. 131.

(35) يمكن لهذا التحليل أن يستخدم في الشأن الداخلي بشكل أساسي من خلال دعم العمليات أو فتح آفاق أمام إعادة التنظيم وتحفيز ومساندة الابتكارات التقنية.

(36) لقد حدث الطرح رسميا في فرنسا في شكل خطة للاستخبارات الوطنية (PNR). في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل هيئة الأولويات الاستخبارات الوطنية(NIPF)، تحت رئاسة مدير الاستخبارات الوطنية (DNI)، على تحديد محاور الجهد الرئيسية.

انظر الموقع التالي على شبكة الانترنت:

Voir www.dni.gov/index.php/intelligence-community/ic-policies-reports/intelligence-community-directives, notamment l'ICD 116 (www.dni.gov/files/documents/ICD/ICD_116.pdf) et l'ICD 204 (www.dni.gov/files/documents/ICD/ICD_204.pdf).

(37) Voir Richards J. Heuer, Psychology of Intelligence Analysis, op. cit.

(38) Voir le «Report of the select Committee on Intelligence on the US intelligence community's prewar intelligence assessment», 9 juillet 2004.

(39) Voir «The Commission on the Intelligence, Capabilities of the United States regarding weapons of mass destruction. Report to the President of the United States», 31 mars 2005.

(40) Bob Woodward, Plan d'attaque, Paris, Denoël, 2004 ; id., Mensonges d'État, Paris, Denoël, 2006.

(41) Sur les dérives de ce système, voir Valerie Plame Wilson, Laura Rozen, Fair Game. My Life as a Spy, My Betrayal by the White House, New York, Simon & Schuster, 2007.

(42) على الرغم من الموقف الفرنسي في العام 2003 بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية، فقد اتُهمت الإدارة العامة للأمن الخارجي (DGSE) في سبتمبر 2013 بإهمال متعمد عند تقديم تقرير عن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية قرب دمشق في 21 أغسطس 2013.

(43) المقالة المقابلة للصفحة الافتتاحية.

(44) نعتقد، مرة أخرى، في أداء الخدمات الفرنسية في مجال مكافحة انتشار الأسلحة النووية.

(45) وبالتالي فإن إنشاء إدارة الاستخبارات العسكرية (DRM) في العام 1992 سيكون نتيجة مباشرة للصعوبات التي تواجهها الإدارة العامة للأمن الخارجي (DGSE) وغيرها من الخدمات الاستخباراتية خلال الحرب ضد العراق في العام 1991.

الفصل السادس عشر

(1) من أجل نهج يستهدف القوة الجوية، انظر جوزيف هنروتين: «العمليات الجوية الاستراتيجية: تغيير ثقافة سلاح الجو»،

Pour une approche par le ciblage de la puissance aérienne, voir Joseph

Henrotin, «Opérations aériennes stratégiques : changer la culture de l'armée de l'Air», Défense & sécurité internationale, août-septembre 2014, hors-série no 37.

(2) Clément Ader, L'Aviation militaire [1908], Vincennes, SHAA, 1990, p. 59-87.

(3) William C. Sherman, Air Warfare [1926], Maxwell, Air University Press, 2006, p. 30.

(4) Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, Paris, ISC/Économica, 2011, p. 69-71 ;

Thierry de Montbrial, «Stratégie», in Thierry de Montbrial, Jean Klein, Dictionnaire de

stratégie, Paris, Puf, 2000, p. 533 ;

Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, Paris, Calmann-Lévy, 1984, p. 36.

(5) Le rapport est reproduit presque intégralement dans l'annexe 1 de Jeremy Thin, «The Pre-History of Royal Air Force Area Bombing. 1917-1942», master of arts in history, université de Canterbury, 2008, p. 120-122.

(6) Paul Vauthier, La Doctrine de guerre du général Douhet, Paris, Berger-Levrault, 1935, p. 106-108.

(7) André Beaufre, Introduction à la stratégie [1963], Paris, Pluriel, 1998, p. 34.

(8) Cité par Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stradégie, Paris, ISC/Économica, 2008, p. 586.

(9) Herbert Rosinski, «La structure de la stratégie militaire», Stratégique, no 99, 2010, p. 42-43.

(10) يمكن ملاحظة إعلان الملامح الرئيسية للبيئة الجوية في عقيدة القوات الجوية. تتمتع القوات الجوية الفرنسية بالشفافية والسرعة والاستمرارية والعمق فيما يتعلق بـ«مفهوم القوات الجوية» (2008). «إن AP 3000 عقيدة القوات الجوية والفضاء» (2009) التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني تفضل السرعة والتمدد والارتفاع. إن «تنظيم وقيادة العقيدة الأساسية للقوات الجوية التابعة للقوات الجوية الأمريكية» (2011) تفضل الارتفاع والسرعة والتمدد الذي يوفر المرونة والتنوع. يتناول لويس بينا (خمسون سنة من التعاليم الخاصة بالعقيدة الجوية العامة..) وصف خصائص البعد الثالث والطائرات المقاتلة وكذلك الأمر عند ريجيس شاماني (فن الحرب الجوية..) وفي أحد فصول ديفيد جوردان «الحرب الجوية والفضائية».

(11) Cité par Max Schiavon, Le Général Vauthier, Paris, Pierre de Taillac, 2013, p. 167.

(12) Herbert Rosinski, « La structure de la stratégie militaire », art. cit., p. 47.

(13) Voir Laurent Henninger, «Espaces fluides et espaces solides : nouvelle réalité stratégique?», Défense nationale, octobre 2012, no 753, p. 1-2.

(14) Martin van Creveld, Martin Van Creveld, Technology and War. From

2000 b.c. to the Present, New York, The Free Press, 1989, p. 222-223; Jérôme de Lespinois, «La surprise technique : matrice de la guerre aérienne?», Stratégique, avril 2014, no 106, p. 61-71.

(15) Philip S. Meilinger, Ten Propositions Regarding Airpower, Maxwell, SAAS/Air University, 1995, p. 56.

(16) Voir Mickaël Aubout, «Géographie politique et militaire du réseau des bases aériennes françaises (1909-2012)», thèse de doctorat en géographie, sous la direction de Jean-Robert Pitte, université Paris-Sorbonne, 6 décembre 2013.

(17) Cité par François Caron, «Principes de la guerre», in Thierry de Montbrial, Jean Klein, Dictionnaire de stratégie, op. cit., p. 422.

(18) «Instruction provisoire sur l'emploi des forces aériennes de 1947», in Jérôme de Lespinois, La Doctrine des forces aériennes françaises. 1912-1976, Paris, La Documentation française, 2010, p. 239.

(19) المرجع السابق، ص. 110.

(20) Cité par Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, op. cit., p. 331.

(21) René Fonck, L'Aviation et la sécurité française, Paris, Bossart, 1924, p. 285.

(22) Camille Rougeron, La Prochaine Guerre, Paris, Berger-Levrault, 1948, p. 33.

(23) «Instruction provisoire sur l'emploi des forces aériennes de 1947», in Jérôme de Lespinois, La Doctrine des forces aériennes françaises. 1912-1976, op. cit., p. 239.

(24) «Circulaire relative aux caractéristiques générales des forces aériennes», in Jérôme de Lespinois, La Doctrine des forces aériennes françaises. 1912-1976, op. cit., p. 351-353.

(25) Air Force basic doctrine organisation and command, USAF, 2011, p. 38-41.

(26) Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, op. cit., p. 774 ;

Joseph Henrotin, L'Air-power au XXe siècle. Enjeux et perspectives de la stratégie aérienne, Bruxelles, Bruylant, 2005, p. 38.

(27) Amiral Castex, Théories stratégiques, vol. I, Paris, ISC/Économica, 1997, p. 250.

Voir aussi Ferruccio Botti, «Un dialogue de sourds : l'aviation et la guerre maritime dans la pensée stratégique italienne entre les deux guerres», Stratégique, 1995, no 59, p. 85.

(28) Giulio Douhet, La Maîtrise de l'air, Paris, ISC/Économica, 2007, p. 258.

(29) William Ç. Sherman, Air Warfare, New York, Ronald Press, 1926.

(30) Cité par Serge Gadal, De l'histoire à la doctrine. William Sherman et les enseignements aériens de la Première Guerre mondiale, Paris, ISC/

Économica, 2006, p. 125.

(31) Amiral Castex, « La pure doctrine », Forces aériennes françaises, décembre 1948, o 27, p. 307-331.n

(32) Thierry Widemann, «Guibert», in Thierry de Montbrial, Jean Klein, Dictionnaire de stratégie, op. cit., p. 312-313.

(33) Sur la naissance du bombardement stratégique français pendant la Première Guerre mondiale, voir Gilles Krugler, Le Corsaire de l'air, Vincennes, SHAA, 2005.

(34) Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, op. cit., p. 743.

(35) Joseph Henrotin, L'Airpower au XXe siècle. Enjeux et perspectives de la stratégie aérienne, op. cit., p. 40.

(36) Colin S. Gray, Airpower for Strategic Effect, Maxwell, Air University Press, 2012, p. 80.

(37) Hans Ritter, La Guerre aérienne, Paris, La Documentation française, coll. «Stratégie aérospatiale», 2013.

(38) Dimitri Khazanov, «La doctrine aérienne soviétique», Stratégique, février 2013, no 102, p. 89.

(39) Robert Pape, Bombarder pour vaincre, Paris, La Documentation française coll. «Stratégie aérospatiale», 2011.

(40) Giulio Douhet, Il Dominio dell'aria, Rome, L'Amministrazione della guerra, 1921.

(41) Giulio Douhet, La Maîtrise de l'air, op. cit., p. 87.
Voir aussi Jérôme de Lespinois, «Douhet, figure tutélaire de la stratégie aérienne et père de la théorie de "l'air intégral" », in Jean Baechler, Les Penseurs de la stratégie, Paris, Hermann, p. 177-188, 2014.

(42) Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, op. cit., p. 630.

(43) Général Edward Bailey Ashmore, Air Defence, Londres, Longmans & Co, 1929.

(44) Martin van Creveld, The Age of Airpower, New York, PublicAffairs, 2011, p. 99.

(45) Edmond Delage, «La stratégie de l'air», Le Temps, 15 avril 1933.

(46) Amedeo Mecozzi, Quel che l'aviatore d'assalto deve sapere, Rome, Le Vie dell'aria,1963.

(47) Camille Rougeron, La Guerre nucléaire. Armes et parades, Paris, Calmann-Lévy1962,.

(48) Richard P. Klocko, Air Power in Limited Military Actions, Maxwell AFB, AWC Graduate Study Group no7 Thesis, 1954.

(49) Stephen Budiansky, Air Power, Londres, Penguin Group, 2003, p. 396.

(50) Edward Luttwak, La Renaissance de la puissance aérienne stratégique, Paris, Économica/ISC, 1998.

(51) Voir par exemple John Boyd, « Destruction et création », Stratégique, février 2013, no 102, p. 447-457 ;
John F. Warden III, La Campagne aérienne. Planification en vue du combat, Paris, Économica/ISC, coll. «Bibliothèque stratégique», 1998 ;
David A. Deptula, Effect-Based Operations. Change in the Nature of Warfare, Arlington, Aerospace Education Foundation, coll. «Defense and Air Power Series», 2001.
Les travaux de Boyd et Warden ont été analysés par David S. Fadok, in La Paralysie stratégique par la puissance aérienne, Paris, ISC/Économica, 1998.

(52) Stephen D. Biddle, Afghanistan and the Future of Warfare, Princeton, Princeton University Press, 2006.

(53) Joseph Henrotin, «Quelques remarques sur les contre-stratégies aériennes envisageables à l'horizon 2030», in Grégory Boutherin, Camille Grand (dir.), Envol vers 2025.
Réflexions prospectives sur la puissance aérospatiale, Paris, CESA-La Documentation française, 2011 ;
Corentin Brustlein, Étienne de Durand, Élie Tenenbaum, La Suprématie aérienne en péril, Paris, La Documentation française coll. «Stratégie aérospatiale», 2014 ;
Andrew F. Krepinevitch, Barry Watts, Robert Work, Meeting the Anti-Access and Area-Denial Challenge, Washington. Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2003.

(54) Charles Ailleret, L'Art de la guerre et la technique, Paris, Lavauzelle, 1950.

(55) المرجع السابق، ص 58-59.

الفصل السابع عشر

(1) ... الهجمات السيبرانية ضد البرنامج النووي الإيراني باستخدام دودة ستوكسنت (Stuxnet). تنتسب هذه العملية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من دون أي إنكار أو اعتراف رسمي من جانب الدولتين المدانتين.

(2) Carlo Kopp, « The four strategies of information warfare and their applications », IO Journal, février 2010, p. 28-32.

(3) Audrey L. Plonk, « National cyber security strategies », United States, International Cyber Security Congress, septembre 2013, 8 pages.

(4) The White House, «International strategy for cyberspace», Washington, mai 2011.

(5) «Helping Organisations to develop an effective cyber security strategy», PA Consulting Group, site consulté le 17 février 2014. http://www.paconsulting.com/our thinking/developing-an-effective-cyber-securi-

ty-strategy.

(6) David J. Betz, Timothy C. Stevens, Cyberspace and the State. Towards a Strategy for Cyberpower, Londres, Routledge, 2012.

(7) Laura S. Tinnel, O. Sami Saydjari, Dave Farrell, «Cyberwar strategy and tactics. An analysis of cyber goals, strategies, tactics and techniques», Proceedings of the 2002 IEEE Workshop on Information Assurance, West Point, juin 2002, p. 228-234.

(8) «Active cyber-defense strategy best deterrent against cyber-attacks», 28 juin 2011, site Homeland Security News Wire. http://www.homelandsecuritynewswire.com/activecyber-defense-strategy-best-deterrent-against-cyber-attacks.

(9) Adriana Dvorsak, «Development of cyber defense strategies on the foundations of strategic culture. Small countries perspective», 12 pages, 2012.

(10) Department of Defense, «Department of Defense strategy for operating in cyberspace», juillet 2011.

(11) John Wagley, «Expert. US must modernize cyber defense strategy», Security Management, 13 février 2012.

(12) Frank J. Cilluffo, J. Paul Nicholas, «Cyberstrategy 2.0», The Journal of International Security Affairs, p. 23-31.

(13) Olivier Kempf, Introduction à la cyberstratégie, Paris, Économica, 2012.

(14) David Elliott, «Deterring Strategic Cyberattack», IEEE Security & Privacy, septembre-octobre 2011, vol. IX, no 5, p..

(15) Roger C. Molander, Andrew S. Riddile, Peter A. Wilson, Strategic Information Warfare. A New Face of War, Santa Monica, Rand Corporation, 1996.

(16) Andrew B. Seward, US Strategic Information Operations. The Requirements for a Common Definition and Organizational Structure in Support of the Global War on Terrorism, Carlisle Barracks, US Army War College, 2004.

(17) Andrew F. Krepinevich, «Are Cyber Weapons "Strategic" Weapons?», Cyberwarfare. A nuclear option?, CSBA, 2012, p. 67-78.

(18) «Geostrategy in cyber space. A comparative analysis of national cyber security strategies», conférence, Link Campus University, GCSEC – Global Cyber-Security Center, Rome, 22 avril 2013.

(19) Neil Robinson et al., Cyber-Security Threat Characterisation, Santa Monica, Rand Corporation, 2013.

(20) Department of Defense, «Department of Defense strategy for operating in cyberspace», juillet 2011.

(21) Sean Lawson, «DOD's "first" cyber strategy is neither firts, nor a strat-

egy», Forbes, août 2011.

(22) McAfee, «Multipoint strategy to fight cybercrime», 30septembre 2009.

(23) «Cybercrime strategies. Discussion paper», Global project on cybercrime, Conseil de l'Europe, Strasbourg, version du 30 mars 2012.

(24) Frederick Wamala, The ITU National Cybersecurity Strategy Guide, Genève, ITU, septembre 2011.

(25) «عقيدة أمن المعلومات في روسيا الاتحادية»،

«The information security doctrine of the Russian Federation», septembre2000.

(26) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: «صناعة سياسة الأمن السيبراني عند نقطة تحول. تحليل لجيل جديد من الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني واقتصاد الإنترنت»،

(27) Thomas M. Chen, An Assessment of the Department of Defense Strategy for Operating in Cyberspace, Carlisle Barracks, US Army War College, septembre 2013.

(28) Adriana Dvorsak, art. Cit.

(29) Amir Averbuch, Gabi Siboni, «The classic cyber defense methods have failed. What comes next?», Military and Strategic Affairs, mai 2013, vol. V, no 1, p. 45-58.

(30) Neil Robinson et al., Stocktaking Study of Military Cyberdefence Capabilities in the European Union (milCyberCAP), Santa Monica, Rand Corporation, 2013.

(31) تميز هذه الدراسة بين الاستراتيجية والعقيدة: يجب أن تشير الاستراتيجية إلى الأهداف التي يجب الوصول إليها في حين تصف العقيدة كيفية تحقيق هذه الأهداف.

الفصل الثامن عشر

(1) Lawrence Freedman, «Does strategic studi.es have a future? », in John Baylis, James J. Wirtz, Colin S. Gray, Strategy in the Contemporary World. An Introduction to Strategic Studies, Oxford, Oxford University Press, 2010, p. 391-405.

(2) Barry Posen, The Sources of Military Doctrine. France, Britain and Germany Between the World Wars, Ithaca, Cornell University Press, 1984.

(3) يعتمد هذا الفصل على أعمال آدم جريسوم:

«The future of military innovation studies», Journal of Strategic Studies, octobre 2006, vol. XXIX, no 5, p. 905-934.

(4) المرجع السابق، ص 907.

(5) Theo Farrell, Terry Terriff, «The sources of military change», in Theo Farrell, Terry Terriff (dir.), The Sources of Military Change. Culture, Politics and Technology, Boulder, Lynne Rienner, 2002, p. 2.

(6) انظر أعمال وليامسون موراي:

Military Adaptation in War. With Fear of Change, Cambridge, Cam-

bridge University Press, 2011.

(7) Theo Farrell, «Introduction. Military adaptations in war», in Theo Farrell, Frans Osinga, James A. Russell, Military Adaptation in Afghanistan, Palo Alto, Stanford University Press, 2013.

(8) تجدر الإشارة إلى أن التعريفات المستخدمة هنا لا تأخذ في الاعتبار درجات الجهات الفاعلة. ويعتقد كثيرون أن الابتكار يقتصر على تغييرات واسعة النطاق، وأنه يستخدم على مستوى القيادة العليا أو المسؤولين الكبار في الحكومة. بالنسبة إلى الآخرين سوف يقتصر التكيف على المستويات الأدنى للقوات المسلحة. وقد تكون هذه المفاهيم صحيحة ومفهومة، بيد أنها تعد، في نهاية الأمر، ذات أهمية وقدرات إنتاجية أقل مما تقدمه التعريفات التي تركز على ديناميكيات التغيير، بما في ذلك التمييز بين زمن الحرب وزمن السلم. لذلك يستند هذا الفصل إلى رأي فاريل وأوسينغا وروسيل الذين يعتبرون أن كلا من الابتكار والتكيف يمكن أن يحدثا على جميع المستويات من القادة الوطنيين إلى القيادات التكتيكية.

(9) في الواقع، هناك اختلافات وسوء تفاهم كبير بين المؤلفين المجتمعين في كل من هذه المدارس؛ لذا يجب فهم هذا الوصف على أنه التصنيف النمطي لمجموعة من النصوص المتنوعة بشكل كبير. يمكن للقارئ الاستفادة من كل هذه الأعمال لكي يدرك مدى التنوع والثراء في هذا المجال البحثي.

(10) يشير دونيس شوالتر إلى هذا الأمر بشكل مقنع للغاية في

«Military innovation and the whig perspective on history», in Harold Winton, David Mets (dir.), The Challenge of Change. Military Institutions and New Realities (1918-1941), Lincoln, University of Nebraska Press, 2000.

(11) Kenneth Waltz, Theory of International Politics, New York, McGraw Hill, 1979.

(12) انظر

Theo Farrell, «Improving at war. Military adaptation and the British in Helmand province, Afghanistan, 2006-2009», Journal of Strategic Studies, août 2010, vol. XXXIII, no 4, p. 567-594.

(13) انظر جواو ريسيندي - سانتوس:

Neorealism, States and the Modern Mass Army, Cambridge, Cambridge University Press, 2007.

(14) للحصول على إيضاح غير معقد بشكل غير كبير لهذا الموقف الحاسم انظر جورج ومريديث فريدمان:

The Future of War : Power, Technology and American World Dominance in the 21st Century, New York, Crown, 1996.

(15) لرفض كامل وفعال، اقرأ ماثيو سي فورد،

«The British army and the politics of rifle development. 1880-1986», thèse de doctorat, Londres, King's College, 2008.

لرفض أوسع للحتمية التكنولوجية، انظر دونالد ماكنزي

, Donald MacKenzie, Inventing Accuracy. An Historical Sociology of

Nuclear Missile Guidance, Cambridge, MIT Press, 1983 ;
Jane Abbate, «Cold war and white heat. The origins and meanings of packet switching», in Donald MacKenzie, J. Wajcman (dir.), The Social Shaping of Technology, Milton Keynes, Open University Press, 1999 ;
B. Enserink, «Influencing military technological innovation. Sociotechnical networks and the development of the supersonic bomber», thèse de doctorat, université de Twente, 1993.

(16) عن هذه الحالة الراهنة، انظر ثيو فاريل:
«Military adaptation in Afghanistan, the editor's response», International Politics Review, décembre 2013, p. 111-113.

(17) Timothy Moy, War Machines. Transforming Technologies in the US Military (1920-1940), Austin, Texas A&M Press, 2001.

(18) Kimberly Zisk Marten, Engaging the Enemy. Organization Theory and Soviet Military Innovation (1955-1991), Princeton, Princeton University Press, 1993.

(19) Edmund Beard, Developing the ICBM. A Study in Bureaucratic Politics, New York, Columbia University Press, 1976.

(20) David Armstrong, Bullets and Bureaucrats. The Machinegun and the United States Army (1876-1916), Westport, Greenwood Press, 1982.

(21) Deborah Avant, Political Institutions and Military Change. Lessons from Peripheral Wars, Ithaca, Cornell University Press, 1994.

(22) Owen Cote, «The politics of innovative military doctrine. The US Navy and fleet ballistic missiles», thèse de doctorat, Massachusetts Institute of Technology, 1996.

(23) Andrew Bacevich, The Pentomic Era. The US Army between Korea and Vietnam, Washington DC, National Defense University Press, 1986 ;
Michael Armacost, «The Thor-Jupiter controversy», in Donald MacKenzie, Judy Wajcman (dir.), The Social Shaping of Technology, Milton Keynes, Open University Press, 1999, p. 395-405.

(24) James Bradin, From Hot Air to Hellfire. The History of Army Attack Aviation, Novato, Presidio Press, 1994 ;
Frederic Bergerson, The Army Gets an Air Force, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1980.

(25) Douglas Campbell, The Warthog and the Close Air Support Debate, Annapolis, Naval Institute Press, 2004.

(26) Stephen P. Rosen, Winning the Next War. Innovation and the Modern Military, Ithaca, Cornell University Press, 1991 ;
Stephen P. Rosen, «New ways of war. Understanding military innovation», International Security, été 1988, vol. XIII, no 1, p. 134-68.

(27) Susan L. Marquis, Unconventional Warfare. Rebuilding US Special Op-

erations Forces, Washington DC, Brookings, 1997.

انظر أيضا

Jon F. Giese, «Military innovation. Sources of change for united states special operations forces», thèse de Master, US Naval Postgraduate School, 1999.

(28) Vincent Davis, The Politics of Innovation. Patterns in Navy Cases, Denver, University of Denver Press, 1967.

(29) Gregory A. Engel, «Cruise missiles and the Tomahawk», in B. Hayes, D. Smith (dir.), The Politics of Naval Innovation, Newport, US Naval War College, 1994, p. 18-22.

(30) W. Blair Haworth, The Bradley and How It Got That Way. Technology, Institutions, and the Problem of Mechanized Infantry in the United States Army, Westport, Greenwood Press, 1999.

انظر أيضا

Rod A. Coffey, « Doctrinal orphan or active partner? A history of US Army mechanized infantry doctrine », mémoire de master, US Army Command and General Staff College, 2000.

(31) Dima Adamsky, The Culture of Military Innovation. The Impact of Cultural Factors in the Revolution in Military Affairs in Russia, the US, and Israel, Palo Alto, Stanford University Press, 2010, p. 10.

(32) Thomas Mahnken, Technology and the American Way of War since 1945, New York, Columbia University Press, 2008.

(33) Michael Eisenstadt, Kenneth Pollack, "Armies of snow and armies of sand. The impact of Soviet military doctrine on Arab militaries", in Emily Goldman, Leslie Eliason (dir.), The Diffusion of Military Technology and Ideas, Palo Alto, Stanford University Press, 2003.

(34) Carl Builder, the Masks of War. American Military Styles in Strategy and Analysis, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1989.

انظر أيضا:

Theo Farrell, "Culture and military power", Review of International Studies, 1998, vol. XXIV, no 3, p. 407-416;

Theo Farrell, "Figuring out fighting organisations", Journal of Strategic Studies, 1996, vol. XIX, no 1, p. 122-135;

Allan D. English, Understanding Military Culture, Kingston, MacGill-Queens University Press, 2004;

Alastair Finlan, Contemporary Culture and Strategic Studies, New York, Routledge, 2013.

(35) Theo Farrell, Terry Terriff, "The sources of military change", art. cit.

(36) Anthony King, "Understanding the Helmand campaign", International Affairs, Mars 2010, p. 311-332.

(37) Richard Lock-Pullan, US intervention Policy and Army Innovation:

From Vietnam to Iraq, Londres: Routledge, 2006.

(38) John A. Nagl, Learning to Eat Soup with a Knife. Counterinsurgency Lessons from Malaya and Vietnam, Chicago, Chicago University Press, 2002.

(39) Terry Terriff, "US ideas and military change in NATO, 1989-1994", in Theo Farrell, Terry Terriff (dir.), The Sources of Military Change, op. cit.

انظر أيضا:

Theo Farrell, "World culture and the Irish army, 1922-1942", in Theo Farrell, Terry Terriff (dir.), The Sources of Military Change, op. cit.

(40) Terry Terriff, "Innovate or die. Organizational culture and the Origins of maneuver warfare in the United States Marine corps", Journal of Strategic Studies, juin 2006, vol. XXIX, no 3, p. 475-503;

Terry Terriff, "Warriors and innovators. Military change and organizational culture in the US Marine corps", Defence Studies, juin 2006, vol. VI, no 2, p. 215-247.

(41) Thomas McNaugher, the M16 Controversies. Military Organizations and Weapons Acquisition, New York, Praeger, 1984.

(42) Elizabeth Kier, Imagining War. French and British Doctrine between the Wars, Princeton, Princeton University Press, 1997;

Jennifer Mathers "Reform and the Russian military", in Theo Farrell, Terry Terriff (dir.), The Sources of Military Change, op. cit., p. 161-184.

(43) Eliot Cohen, "Change and transformation in military affairs", Journal of Strategic Studies, septembre 2004, vol. XXVII, no 3, p. 395-407.

(44) Eliot Cohen, Supreme Command. Soldiers, Statesmen, and Leadership in Wartime, New York, Free Press, 2002.

(45) يُصرّ ويليامسون موراي على هذه النقطة المتعلقة بالتكيف العسكري في الحرب. مع الخوف من التغيير، انظر المرجع السابق. من خلال الاستشهاد بأمثلة متنوعة للينكولن وروزفلت وتشرشل خلال الحرب العالمية الثانية أو عبر تدخل القوات الأمريكية في العراق في العام 2006.

Williamson Murray insiste sur ce point in Military Adaptation in War. With Fear of Change, op. cit., en citant des exemples aussi divers que Lincoln, Roosevelt et Churchill durant la Seconde Guerre mondiale, ou le surge américain en Irak de 2006.

(46) Richard Downie, Learning from Conflict. The US Military in Vietnam, El Salvador and Drug War, Westport, Greenwood Press, 1998, p. 24.

(47) Robert Egnell, David Ucko, Counterinsurgency in Crisis. Britain and the Challenges of Modern Warfare, New York, Columbia University Press, 2013;

David Ucko, the New Counterinsurgency Era. Transforming the US Military for Modern Wars, Washington DC, Georgetown University Press, 2009;

Robert Egnell, "Lessons from Helmand, Afghanistan. What Now for British Counterinsurgency?", International Affairs, mars 2011, vol. LXXXVII, no 2, p. 297-315.

(48) Chad Serena, A Revolution in Military Adaptation. The US Army in the Iraq War, Washington DC, Georgetown University Press, 2011.

(49) Paddy O'Toole, Steven Talbot, "Fighting for knowledge. Developing learning systems in the Australian army", Armed Forces & Society, janvier 2011, vol. XXXVII, no 1, p. 42-67.

(50) Sergio Catignani, "Coping With Knowledge: Organizational Learning in the British Army?", Journal of Strategic Studies, janvier 2014, vol. XXXVII, no1, p. 30-64.

(51) Frank G. Hoffman, « Adapting while fighting », International Politics Review, décembre 2013, p. 103-108.

(52) Sergio Catignani, "Getting COIN" at the tactical level in Afghanistan. Reassessing COIN adaptation in the British army, Journal of Strategic Studies, août 2012, vol. XXXV, no4 p. 531.

(53) Michel Goya, La Chair et l'acier. L'armée française et l'invention de la guerre moderne (1914-1918), Paris, Tallandier, 2004.

(54) Janine Davidson, Lifting the Fog of Peace. How Americans Learned to Fight Modern War, University of Michigan Press, 2011;
Philipp Rotmann, David Tohn, Jaron Wharton, "Learning under fire. Progress and dissent in the US military", août-septembre 2009, Survival, vol. LI, no 4, p. 31-48.

(55) Keith Bickel, Mars Learning. The Marine Corps' Development of Small Wars Doctrine (1915-1940), New York, Westview Press, 2000.

(56) Robert Foley, "A case study in horizontal innovation. The German army (1916-1918)", Journal of Strategic Studies, décembre 2012, vol. XXXV, no 6, p. 799-827 ;
Robert Foley, Stuart Griffin, Helen McCartney, "Transformation in contact". Learning the lessons of modern war, International Affairs, mars 2011, vol. LXXXVII, no 2, p. 253-270 ;
Robert Foley, "The other side of the wire. The German army in 1917", in Peter Dennis, Jeffrey Grey (dir.), 1917. Tactics, Training and Technology, Canberra, Australian Military History Publications, 2007, p. 169-176.

(57) Assaf Moghadem, "How Al Qaeda Innovates", Security Studies, Vol. 22, no 3, August 2013, p. 466-497 ;
Theo Farrell and Antonio Giustozzi, "The Taliban at War: Inside the Helmand Insurgency, 2004-2012", International Affairs, July 2013, p. 845-871.

(58) انظر على سبيل المثال:

Herfried Munkler, the New Wars, New York, Polity Press, 2005.

الفصل التاسع عشر

(1) جرى التطرق إلى هذا الموضوع في

Aymeric Bonnemaison, «Vers une stratégie du mobile», Défense & sécurité internationale, janvier 2009, no 45, p. 39.

(2) يمكن أن يُلاحَظ، على الرغم من التطورات التي طرأت على طبيعة الحرب وأيضا على التحديات في بداية التسعينيات، وجودُ خصائص منهجية واضحة في أعمال كلاوزفيتز. انظر

David J. Lonsdale, The Nature of War in the Information Age. Clausewitzian Future, Frank Cass, London/New York, 2004;

Laure Bardiès, Martin Motte (dir.), De la guerre? Clausewitz et la réflexion stratégique contemporaine, Paris, Économica/ISC, 2008;

Hew Strachan, Andreas Herberg-Rothe (dir.), Clausewitz in the Twenty-First Century, Oxford, Oxford University Press, 2007;

Colin S. Gray, «Clausewitz rules, OK? The future is the past, with GPS», Review of International Studies, décembre 1999, no 25, p. 161-182.

(3) انظر على وجه الخصوص

Dominic J. Caraccilo, John L. Pothin. «Coup d'œil. The commander's intuition in Clausewitzian terms», Air & Space Power Journal, 2000, vol. II, no 16, p. 21-28.

(4) Michael I. Handel, « Clausewitz in the age of technology », The Journal of Strategic Studies, 1986, vol. IX, no 2-3, p. 51-92.

(5) عن بويد: انظر

Grant T. Hammond, The Mind of War. John Boyd and the American Security, Washington, Smithsonian Books, 2001;

Robert Coram, Boyd. The Fighter Pilot that Changed the Art of War, New York, Little, Brown & Company, 2004.

(6) أيضا، خلافا لما هو معلوم في كثير من الأحيان، فإن الأمر لا يتعلق كثيرا بمسألة «تسريع» عجلة اكتمال هذه الحلقة أو استخدامها أداة لفهم أساليب تحركات الخصم، ولكن أيضا لتحسين أساليب أفعالهم الخاصة.

(7) Frans Osinga, Science, Strategy and War. The Strategic Theory of John Boyd, Londres, Routledge, 2006.

(8) حول قضية أنماط القيادة انظر:

Martin van Creveld, Command in War, Cambridge, Harvard University Press, 1987;

Eitan Shamir, Transforming Command. The Pursuit of Mission Command in the US, British and Israeli Armies, Stanford, Stanford University Press, 2011.

(9) عن هذه القضية، انظر الفصل الذي خصصه لهذا الموضوع كريستوف واسينسكي في هذا الكتاب.

(10) تجدر الإشارة إلى أن فرنسا قد تخلت عن طريقتها في التخطيط (MGPO) من أجل تبني النهج الساري في حلف الناتو المستوحى إلى حد كبير من الطريقة الأمريكية.

(11) Alan D. Beyerchen, «Clausewitz, nonlinearity and the unpredictability in war», International Security, hiver 1992, vol. XVII, no 3, p. 59-90.

بشكل عام، انظر الفصل الثاني، على وجه الخصوص، عند شون تي. لوسون:

Nonlinear science and warfare. Chaos, complexity and the US military in the information age, Londres, Routledge, 2014, en particulier le deuxième chapitre.

(12) انظر على سبيل المثال وليام أ. أوينز:

Lifting the fog of war, New York, Farrar Straus Giroux, 2000.

(13) Barry D. Watts, Clausewitzian friction and future war, Institute of National Strategic Studies, Washington, National Defense University, 1996.

(14) Joseph Henrotin, L'Airpower au XXe siècle. Enjeux et perspectives de la stratégie aérienne, Bruxelles, Bruylant, 2005.

(15) Antoine Bousquet, «Chaoplexic warfare or the future of military organization», International Affairs, 2008, vol. LXXXIV, no 5, p. 915-929.

(16) إن الحرب التي يسهل على البعض أن يستوعبها من المحتمل أن تكون مفهومة أيضا بالنسبة إلى البعض الآخر، الأمر الذي يشكل تهديدا لأمن العمليات.

(17) بالإضافة إلى مبادئ الحرب التي تتناولها العقيدة، فهي تشتمل على الأخلاق والاستغلال. انظر روسل غلين

«No more principles of war», Parameters, été 1998, vol. XXVIII, no 1, p. 48-66.

(18) في أوائل العام 2000 أُدرجت القوات الجوية الهولندية - وليست القوات البحرية أو القوات البرية - ضمن مجموعة المبادئ السريعة.

(19) Benoist Bihan, «Mission creep», Défense & sécurité internationale, juillet-août 2013, no 94.

(20) Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, Paris, Économica/ISC, 2011.

(21) يعتبر عامل الوقت أساسيا في مفاهيم الحرب غير النظامية على سبيل المثال، كما أنه يعتبر أيضا إحدى الأدوات المستخدمة في الحرب النظامية، لكن الكتاب الكلاسيكيين، الذين يميلون إلى تفضيل دراسة الجغرافيا، لا يتحدثون إلا عن الأجزاء النظرية البسيطة جدا فيما يتعلق بهذا المجال.

انظر كريستوف برازوك:

L'attente et le rythme. Modeste essai de chronostratégie, Stratégique, 1997, vol. IV, no 68.

من أجل النهج الفلسفي السياسي: انظر بول فيريلو:

Vitesse et politique. Essai de dromologie, Paris, Galilée, 1977.

(22) André Beaufre, Introduction à la stratégie, Paris, Armand Colin, 1963.

(23) انظر الفصل المخصص لأنماط الحرب في هذا الكتاب الذي كتبه ستيفان تيلات.

(24) يدخل هذا الأمر في صميم «النقاش» الدائر بين روبرت أ. باب وجون واردن في كتابيهما
Robert A. Pape (Bombing to Win. Airpower and Coercion in War, Ithaca, Cornell University Press, 1996) et John Warden («Success in modern war. A response to Robert Pape's bombing to win», Security Studie, hiver 1997- 1998s, vol. VII, no 2, p. 172-190).

(25) استمر هذا النقاش كما يلي: يشير مفهوم «العملية السريعة الحاسمة» في البداية وقبل كل شيء إلى العودة إلى التدمير، خاصة عن طريق الصدمة.
انظر إدارة الجيش، الدليل الميداني
FM-100.7, «Decisive force. The army in theater operations», Washington, 31 mai 1995
انظر أيضا قيادة القوات المشتركة الأمريكية.
A concept for Rapid Decisive Operations : RDO white paper Version 2.0, Norfolk, United States Joint Forces Command, 2001.

(26) خاصة أن التمييز بين ما هو مباشر وغير مباشر يكون أحيانا بشكل موجز، الأمر الذي يؤدي إلى الخلط بين ما هو غير مباشر والمناورة.

(27) Thomas M. Huber (dir.), Compound warfare. That fatal knot, Combat Studies Institute, Command and General Staff College, Fort Leavenworth, septembre 2002.

(28) بغض النظر عن المناقشات، التاريخية في معظم الأحيان، التي تدور حول احتمالية الحرب الشاملة.

(29) Benoist Bihan, «Repenser l'attrition», Défense & sécurité internationale, décembre 2009, no 54.

(30) Joseph C. Wylie, «Reflections on the war in the Pacific», US Naval Institute Proceedings, avril 1952.
Joseph C. Wylie, Military Strategy. A General Theory of Power Control, Annapolis, Annapolis, Naval Institute Press, 1989.

(31) في هذه الحالة من المهم الإشارة إلى المناقشات الأمريكية التي دارت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي حول إمكانية «الانتصار» في الحرب النووية. لقد حل محلها وفقا للتطور الحاصل مفهوم نقاشي حول القوات التقليدية المتفق عليها التي تتميز بالفعل «الإيجابي» الذي يجب عليه في حالة وقوع الحرب أن يرفع من مستوى تأهيله النووي حيث سيكون له في هذه الحالة المثالية هدف «إيجابي» يتمثل في حظر الأنشطة النووية.

(32) Laurent Henninger, «Espaces fluides et espaces solides : nouvelle réalité stratégique?», Défense nationale, octobre 2012, no 753, p. 1-2 ;
Laurent Henninger, «Le fluide et le solide. De la compréhension de l'espace à une nouvelle révolution militaire?», Défense & sécurité internationale, février 2013, no 89.

(33) t Eyal Weizman, À travers les murs. L'architecture de la nouvelle guerre urbaine, Paris, La Fabrique, 2008.

(34) Carl von Clausewitz, De la guerre, Paris, Minuit, 1955, p. 53-54.

الفصل العشرون

(1) سي. آي. هاملتون: «التنافس البحري الإنجليزي - الفرنسي. 1840 - 1870»،
C. I. Hamilton, Anglo-French Naval Rivalry. 1840-1870, Oxford, Oxford University Press, 1993.

(2) Arden Bucholz, Moltke, Schlieffen and Prussian War Planning, Oxford, Berg Publishers, 1991.

(3) David Stevenson, Armaments and the Coming of War. Europe (1904-1914), Oxford, Oxford University Press, 1996.

(4) أول دراسة منهجية هي الدراسة التي قدمها صمويل بي. هنتنغتون:
«Arms races. Prerequisites and results», Public Policy, 1958, vol. VIII, no 1, p. 41-86.
للاطلاع على أحدث ما توصلت إليه الأدبيات في مجال العلوم السياسية، انظر شارل لي. جلازير: «The causes and consequences of arms races», Annual Review of Political Science, 2000, no 3, p. 251-276.

(5) Grant T. Hammond, Plowshares into Swords. Arms Races in International Politics (1840-1991), Columbia, University of South Carolina Press, 1993, p. vii.

(6) Hedley Bull, The Control of the Arms Race. Disarmament and Arms Control in the Nuclear Age, Londres, Weidenfeld & Nicholson for the Institute for Strategic Studies, 1961, p. 5.

(7) Barry Buzan, Eric Herring, The Arms Dynamic in World Politics, Londres, Lynne Rienner, 1998, p. 75-82.

(8) David Stevenson, Armaments and the Coming of War. Europe (1904-1914), op. cit., p. 9.

(9) Barry Buzan, Eric Herring, The Arms Dynamic in World Politics, op. cit., p. 83-127.

(10) Jon T. Sumida, «The quest for reach. The development of long-range gunnery in the Royal Navy, 1901-1912», in Stephen D. Chiabotti (dir.), Tooling For War. Military Transformations in the Industrial Age, Chicago, Imprint Publications, 1996, p. 49-96.

(11) Richard J. Overy, «Air power and the origins of deterrence theory before 1939», Journal of Strategic Studies, 1992, vol. XV, no 1, p. 73-101.

(12) لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع، انظر مايكل اي. براون وآخرين.
Offense, Defense, and War, Cambridge, MIT Press, 2004.

(13) James Ledbetter, Unwarranted Influence. Dwight D. Eisenhower and the Military-Industrial Complex, New Haven, Yale University Press, 2011.

(14) Ken Booth, Nicholas Wheeler, The Security Dilemma. Fear, Cooperation, and Trust in World Politics, New York, Palgrave Macmillan, 2008.

(15) انظر على سبيل المثال، بنيامين أو. فوردهام في كتابه)

O. Fordham, dans son Building the Cold War Consensus. The Political Ann Arbor, ,(1951-Economy of US National Security Policy (1949 حيث يتحدث عن الاعتبارات السياسية ,University of Michigan Press, 1998 والاقتصادية المحلية التي تعتبر عاملا رئيسيا في سياسة اقتناء الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الحرب الباردة.

(16) James R. Kurth, «The political economy of weapons procurement. The follow-on imperative», American Economic Review, 1972, vol. LXII, no 2, p. 304–311;

Theo Farrell, Weapons without a cause. Politics of weapons acquisition in the United States, New York, Palgrave Macmillan, 1996.

(17) Paul M. Kennedy, «Arms races and the causes of war, 1850-1945», dans son Strategy and Diplomacy. 1870-1945, Londres, Allen & Unwin, 1983, p. 165-177.

(18) Thomas C. Schelling, Arms and Influence, New Haven, Yale University Press, 2013.

(19) Edward Grey, Viscount Grey of Fallodon. Twenty-Five Years (1892-1916), vol. I, Londres, 1925, p. 89-90.

(20) William R. Thompson, Jack S. Levy, Causes of War, Oxford, Wiley-Blackwell, 2011.

(21) Colin S. Gray, «Arms races and other pathetic fallacies. A case for de-construction», Review of International Studies, 1996, no 22, p. 323-335.

(22) Jack S. Levy, "Preferences, constraints, and choices in July 1914", International Security, 1990-1991, vol. XV, no 3 p. 151-186;

David Stevenson, "War by timetable? The railway race before 1914", Past and Present, 1999, vol. CLXII, no 1, p. 163-194.

(23) David David Stevenson, Armaments and the Coming of War. Europe (1904-1914), op. cit., p. 366-408;

Christopher Clark, the Sleepwalkers. How Europe Went to War in 1914, Londres, Allen Lane, 2012, p. 326-334.

(24) Joseph A. Maiolo, Cry Havoc. How The Arms Race Drove The World To War (1931-1941), New York, Basic Books, 2011.

(25) Robert Jervis, the Meaning of the Nuclear Revolution. Statecraft and the Prospect of Armageddon, Ithaca, Cornell University Press, 1990.

(26) David Holloway, "Nuclear weapons and the escalation of the Cold War. 1945-1962", in Melvyn P. Leffler, Odd Arne Westad (dir.), the Cambridge History of the Cold War, vol. I, Cambridge, Cambridge University Press, 2010, p. 376-397.

(27) William Burr, David Alan Rosenberg, "Nuclear competition in an era of stalemate. 1963-1975", in Melvyn P. Leffler, Odd Arne Westad (dir.), The Cambridge History of the Cold War, vol. II, Cambridge, Cambridge

University Press, 2010, p. 88-110.

(28) Robert Jervis, "Was the Cold War a security dilemma?", Journal of Cold War Studies, 2001, vol. III, no 1, p. 36-60.

(29) Richard Rhodes, Arsenals of Folly. The Making of the Nuclear Arms Race, Londres, Simon & Schuster Ltd, 2008;

David E. Hoffman, the Dead Hand. Reagan, Gorbachev and the Untold Story of the Cold War Arms Race, Londres, Icon Books Ltd, 2011.

(30) Martin S. Alexander, John F. V. Keiger, "Enforcing arms limits. Germany post 1919; Iraq post 1991", Journal of Strategic Studies, 2006, vol. XIX, no 2, p. 181-193.

(31) Jost Dülffer, "Chances and limits of arms control. 1898-1914", in Holger Afflerbach, David Stevenson (dir.), An Improbable War. The Outbreak of World War I and European Political Culture before 1914, New York, Berghan Books, 2004, p. 95-112.

(32) Christopher Hall, Britain, America, and Arms Control. 1921-1937, Londres, MacMillan, 1987.

(33) Hedley Bull, the Control of the Arms Race. Disarmament and Arms Control in the Nuclear Age, op. cit., p. vii.

(34) المرجع السابق، ص10-13. المقدمة الأكثر حداثة هي:

Jeffrey A. Larsen (dir.), Arms Control. Cooperative Security in a Changing Environment, Londres, Lynne Rienner, 2002, p. 1-11.

(35) George W. Downs, David M. Rocke, Tacit Bargaining, Arms Races and Arms Control, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1990.

(36) انظر:

Abram Chayes, Antonia Chayes, the New Sovereignty. Compliance with International Regulatory Agreements, Cambridge, Harvard University Press, 1995;

Harald Müller, Carmen Wunderlich (dir.), Norm Dynamics in Multilateral Arms Control. Interests, Conflicts, and Justice, Athènes, University of Georgia Press, 2013.

(37) يقدم جيمس اتش ليبوفيتش تقييما متوازنا عن مراقبة الأسلحة الاستراتيجية في كتابه،

Flawed Logics. Strategic Nuclear Arms Control from Truman to Obama, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 2013, offre une evaluation équilibrée de l'arms control stratégique.

(38) Andrew Kydd, "Arms races and arms control. Modeling the Hawk perspective", American Journal of Political Science, 2000, vol. XLIV, no 2, p. 228-244;

Colin S. Gray, House of Cards. Why Arms Control Must Fail, Ithaca, Cornell University Press, 1992 et

انظر أيضا:

Arms control does not control arms, Orbis, 1993, vol. XXXVII, no 3, p. 333-348.

(39) George Perkovich, James M. Acton (dir.), Abolishing Nuclear Weapons. A Debate, Washington, DC, Carnegie Endowment for International Peace, 2009;

Scott D. Sagan, Kenneth N. Waltz, the Spread of Nuclear Weapons. An Enduring Debate, New York, W. W. Norton, 2012;

Francis J. Gavin, "Politics, history and the ivory tower-policy gap in the nuclear proliferation debate", Journal of Strategic Studies, 2012, vol. XXXV, no 4, p. 573-600;

Scott D. Sagan, Kenneth N. Waltz, "Political scientists and historians in search of the bomb", Journal of Strategic Studies, 2013, vol. XXXVI, no 1, p. 143-151.

(40) Shane J. Maddock, Nuclear Apartheid. The Quest for American Atomic Supremacy From World War II to the Present, Chapel Hill, University of North Carolina Press, 2010.

(41) James M. Acton, "Silver Bullet? Asking the Right Questions About Conventional Prompt Global Strike", Carnegie Endowment for International Peace, 2013.

الفصل الحادي والعشرون

(1) Lucien Poirier, «Dissuasion (stratégie de) », in Gérard Chaliand, Arnaud Blin, Dictionnaire de stratégie militaire, Paris, Perrin, 1998.

(2) Herman Kahn, De l'escalade. Métaphores et scénarios, Paris, Calmann-Lévy, 1966.

(3) برنارد برودي، وأيضا الأدميرال كاستيكس، يضغط في هذا الاتجاه منذ تفجيرات هيروشيما وناجازاكي.

Voir Bernard Brodie (dir.), The Absolute Weapon. Atomic Power and World Order, New York, Harcourt, Brace and Co, 1946 ;

Raoul Castex, «Aperçus sur la bombe atomique», Défense nationale, octobre 1945.

(4) Joseph Henrotin, «De nouvelles armes absolues? Le bel avenir du concept de dissuasion», Défense & sécurité internationale, avril 2010, no 58.

(5) انظر على سبيل المثال:

John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence, Ithaca, Cornell University Press, 1985 ;

Jonathan Shimshoni, Israel and Conventional Deterrence. Border Warfare from 1953 to 1970, Ithaca, Cornell University Press, 1987 ;

Richard J. Harknett, « The logic of conventional deterrence and the end

of the Cold War », Security Studies, 1994, vol. IV, no 1, p. 86-114.

(6) Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, Paris, Économica/ISC, 2011.

(7) Edward Luttwak, Stratégie paradoxale, Paris, Odile Jacob, 1989.

(8) Lucien Poirier, Des stratégies nucléaires, Bruxelles, Complexe, 1985.

(9) Herman Kahn, «The arms race and some of its hazards», Daedalus, 1960, vol. LXXXIX, no 4, p. 774-780 ;
Herman Kahn, On Thermonuclear War, Princeton, Princeton University Press, 1960.

(10) Jean-Chrisophe Romer, La Pensée stratégique russe au XXe siècle, Paris, Économica/ISC, 1997.

(11)Peter R. Lavroy, Scott D. Sagan, James J. Wirtz (dir.), Planning the Unthinkable. How New Powers Will Use Nuclear, Biological and Chemical Weapons, Ithaca, Cornell University Press, 2000 ;
T. V. Paul, The Tradition of Non-Use of Nuclear Weapons, Stanford, Stanford University Press, 2009.

(12) Albert Wholstetter, The Delicate Balance of Terror, Sant Monica, Rand Corporation, 1958.

(13) Maxwell Taylor, The Uncertain Trumpet, New York, Harper and Brothers, 1960.

(14) من المؤكد أن العمل الأساسي الذي يتعرض لهذا الموضوع هو كتاب
Thomas C. Schelling, The Strategy of Conflict, Harvard, Harvard University Press, 1960.

(15)T. V. Paul, Patrick M. Morgan, James J. Wirtz (dir.), Complex Deterrence. Strategy in the Global Age, Chicago, University of Chicago Press, 2009.

(16) ومع ذلك فإن هذه الوثيقة تتحدث عن الاستراتيجية المتكاملة أكثر من حديثها عن قضية الردع النووي أو التقليدي. انظر «الردع التمييزي»، تقرير اللجنة الاستراتيجية المتكاملة طويلة الأجل، واشنطن، يناير 1988.

(17) Xavier Sallantin, Penser la défense. Douze dialogues sur la défense, Paris, Ramsay, 1984.

(18) Fred C. Iklé, «Can nuclear deterrence last out the century?», Foreign Affairs, janvier 1973, no 51, p. 267-285.

(19) John F. C. Fuller, L'Influence de l'armement sur l'histoire, Paris, Payot, 1948.

(20) أي اللجوء إلى استخدام مسار متأرجح بسرعة عالية بطريقة منحنية في مرحلة عودة الطائرات.

(21) خلال الحرب الباردة كان لدى موسكو أكثر من ستين مقرا للقيادة العامة تعرض لهجوم بالأسلحة النووية، ولكن قد يكون من المحتمل بشكل كبير أن يكون هناك فقط عشرة أسلحة متوسطة القوة دمرت المدينة عن آخرها.

(22) Jonathan Schell, The Fate of the Earth and the Abolition, Stanford,

Stanford University Press, 2000;

Avner Cohen, Joseph F. Pilat, «Assessing virtual nuclear arsenals», Survival, été 1998, vol. XL, no 1, p. 129-144;

Michael J. Mazarr (dir.), Nuclear Weapons in a Transformed World. The Challenge of Virtual Nuclear Arsenals, New York, St. Martin's Press, 1997.

(23) Lucien Poirier, «Dissuasion (stratégie de)», art. Cit.

(24) Thomas C. Schelling, Arms and Influence, Yale, Yale University Press, 1967.

(25) Edward Luttwak, Stratégie paradoxale, op. cit.

(26) Voir Martin Libicki, Cybedeterrence and Cyberwar, Santa Monica, Rand Corporation, 2009.

انظر أيضا الفصل الأخير من كتاب

Thérèse Delpech, Nuclear Deterrence in the 21st Century. Lessons from the Cold War for a New Era of Strategic Piracy, Santa Monica, Rand Corporation, 2012.

(27) ولكن أيضا من وجهة النظر المادية فإن الأصناف المستقرة يجري الاعتراف بها مع مرور الوقت من قبل جميع الجهات الفاعلة. وبالمقارنة، فإن القوات التقليدية لا يمكن أن تكون أبدا متناظرة من حيث الكم أو النوع أو حتى من وجهة نظر الأساليب الإجرائية التي تخصهم.

(28) من هذا المنطلق وبسبب هذا الإخفاق، تفضل العقيدة الفرنسية مصطلح «الترويع الاستراتيجي»، الأمر الذي يدعو إلى المخاطرة باعتبار الردع النووي غير قابل للفشل، في حين أن هذا الردع معترف به في فرنسا ليس كاستراتيجية متخصصة – من منظور «الاستراتيجية النووية» - ولكن باعتباره وظيفة استراتيجية تتجاوز الجهاز السياسي العسكري بأكمله.

انظر

CICDE, «Intimidation stratégique. Réflexion interarmées», RDIA-006_IS, Paris, 2012.

(29) بينما يظل الموقف الفرنسي موضوعيا من الناحية المنهجية، فإن تطوير بعض أنواع معينة من الصواريخ والكشف عن مداها – مثل صاروخ S-3 - لا يدع مجالا للشك في أهدافهم المحتملة.

(30) يجب تمييز هذا الأمر عن الانتشار الرأسي الذي يشير إلى الزيادة في الوسائل الرادعة المتاحة لكل قوة.

(31) Kenneth Waltz, The Spread of Nuclear Weapons. More May Better, Adelphi Papers, no 171, 1981.

(32) أطلقت السويد وسويسرا وتايوان وكوريا الجنوبية ونيجيريا والبرازيل والأرجنتين مجموعة من البرامج بأحجام مختلفة ولكنهم تخلوا عنها لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية. كما شرعت العراق وسورية في إطلاق مثل هذه البرامج، بيد أن هذه المنشآت الرئيسية – أي المفاعلات النووية التي كانت قيد الإنشاء – قد دُمِّرت بفعل الضربات الإسرائيلية في العام 1981 والعام 2007. وطورت جنوب أفريقيا سلاحها الخاص بها قبل

التخلي عنه بعد ذلك. وفُكّك البرنامج الليبي بعد العام 2003، في مقابل تطبيع علاقات ليبيا الديبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وتعد الجزائر حالة فريدة من نوعها، حيث أعلِن عن مفاعل الماء الثقيل المضغوط في دائرة عين أوسيرة بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمجرد اكتشافه. أما عن الدول السوفييتية السابقة، فقد وجدت، في واقع الأمر، أن الأسلحة النووية موجودة على أراضيها في العام 1991 قبل نقلها إلى روسيا.

(33) Thérèse Delpech, Nuclear Deterrence in the 21st Century. Lessons from the Cold War for a New Era of Strategic Piracy, op. cit.

(34) Colin S. Gray, Maintaining Effective Deterrence, US Army War College, Carlisle Barracks, août 2003.

الفصل الثاني والعشرون

(1) عادة ما يترجم مصطلح compellence الإنجليزي إلى اللغة الفرنسية بشكل خاطئ باستخدام مصطلح «الديبلوماسية الإجبارية». في غياب لفظة فرنسية تسمح بالتمييز بين الضغط الإجباري والديبلوماسية الإجبارية، فإننا نفضل استخدام المصطلح الإنجليزي بشكل مباشر.

(2)Thomas Schelling, Arms and Influence, New Haven, Yale University Press, 1966, p. 70.

(3) انظر حلقة النقاش

«Do audience costs exist ? », Security Studies, 2013, vol. XXI, o 3, p. 369-1415.n11

(4) Robert Pape, Bombing to Win. Air Power and Coercion in War, Ithaca, Cornell University Press, 1996, p. 52-54.

(5) David Baldwin, «Correspondance. Evaluating economic sanctions», International Security, 1998, vol. XXIII, no 2, p. 194. Nous soulignons.

(6) Barry M. Blechman, Stephen S. Kaplan, Force Without War. US Armed Forces as a Political Instrument, Washington DC, The Brookings Institution Press, 1978.

(7) انظر المرجع السابق، ص 517-518.

(8) John Garver, Face Off. China, the United States, and Taiwan's Democratization, Seattle, University of Washington Press, 1997, p. 139-147.

(9) Risa Brooks, «Sanctions and regime types. What works, and when? », Security Studies, 2002, vol. XI, no 4, p. 12-20.

(10) David Auerswald, Disarmed democracies. Institutions and the use of force, Ann Arbor, University of Michigan Press, 2000, p. 133-136.

(11) Daniel Byman, Kenneth Pollack, Matthew Waxman, «Coercing Saddam Hussein. Lessons from the past», Survival, 1998, vol. XL, no 3, p. 140-142.

(12) Olivier Schmitt, «Thinking strategically about sanctions. A research agenda», Paris Paper, Irsem, 2012, no 4.

(13)Thomas Schelling, Arms and Influence, op. cit., p. 74.

(14) Wallace Thies, When Governments Collide. Coercion and Diplomacy In The Vietnam Conflict (1964-1968), Berkeley, University of California Press, 1980.

(15) Karl Mueller, «Strategies of coercion. Denial, punishment, and the future of air power», Security Studies, 1998, vol. VII, no 3, p. 182-228.

(16) Robert Pape, «Coercive air power in the Vietnam war», International Security, 1990, vol. XVI, no 2, p. 103-146.

(17) David Cortright, George A. Lopez, «Containing Iraq. Sanctions worked», Foreign Affairs, 2004, vol. LXXXVIII, no 4, 2004, p. 85-92.

(18) Gary C. Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly A. Elliott, Economic Sanctions Reconsidered. History and Current Policy, Washington DC, Institute for International Economics, 1990.

(19) James Cable, Gunboat Diplomacy. 1919-1991 : Political Applications of Limited Naval Force, Basingstoke, MacMillan, 1994 ;
Hervé Coutau-Bégarie, Le Meilleur des ambassadeurs. Théorie et pratique de la diplomatie navale, Paris, Économica/ISC, 2010.

(20) في كتابه «أوديب في كولونا»، يقول سوفوكليس بالفعل لشيشرون: «لا تطلب ما لا يمكن تنفيذه»، الأمر الذي يوضح طريقة فهم آليات الإكراه.

(21) Branislav L. Slantchev, Military Threats. The Costs of Coercion and the Price of Peace, Cambridge, Cambridge University Press, 2011.

(22) Colin S. Gray, Modern Strategy, Oxford, Oxford University Press, 1999, p. 53-54.

الفصل الثالث والعشرون

(1) Richard K. Betts, Surprise Attack. Lessons for Defense Planning, Washington, The Brookings Institution, 1982;
Klaus Knorr, Patrick Morgan, Strategic Military Surprise. Incentives and Opportunities, New Brunswick, Transaction Publications, 1983.

(2) Albert Wohlstetter, «The delicate balance of terror», Foreign Affairs, janvier 1959.

(3) انظر على سبيل المثال القائمة المعروضة في أعمال برونو تيرتري وأوليفيي ديبوزي: «عن المفاجأة الاستراتيجية».
Voir par exemple la liste exposée dans Bruno Tertrais, Olivier Debouzy, «De la surprise stratégique», Commentaire, hiver 2008-2009, no 124, p. 1075-1076.

(4) André Beaufre, Introduction à la stratégie [1963], Paris, Pluriel, 1998, p. 34.

(5) يقدم آرييل ليفيت تعريفا بسيطا وملائما لمفهوم المفاجأة الاستراتيجية الذي يمكن أن يفهم على أنه «الإدراك المفاجئ عند من يتصرف على أساس الفهم الخاطئ للتهديد».

وهكذا، يتحدث آرييل ليفيت عن المفاجأة الاستراتيجية التي تتضمن عدة خصائص: 1) يتعلق الأمر بظرف محدد ولا يتعلق بتطور طويل الأجل؛ 2) تشكك المفاجأة الاستراتيجية في بقاء الدولة المستهدفة؛ 3) تنطوي المفاجأة الاستراتيجية على توقع مسبق سيئ من جانب الضحية يتعلق بالنوايا والأفعال السلبية؛ 4) تنتج المفاجأة الاستراتيجية من رحم النوايا المفاجِئة. وأخيرا 5) يمكن للمفاجأة الاستراتيجية أن يكون لها بعد واحد أو أن تعدد الأبعاد - هوية المهاجم وطرائق فعله ومكان المهاجم وزمان حدوث الفعل.

Ariel E. Levite, Intelligence and Strategic Surprises, New York, Columbia University Press, 1987, p. 1-3.

(6) Edward N. Luttwak, Le Paradoxe de la stratégie, Paris, Odile Jacob, 1987, chap. I.

(7) Carl von Clausewitz, De la guerre, Paris, Minuit, 1955, p. 53-54.

(8) Edward N. Luttwak, Le Paradoxe de la stratégie, op. cit., p. 16-17;

انظر أيضا

James J. Wirtz, «Theory of surprise», in Richard K. Betts, Thomas G. Mahnken (dir.), Paradoxes of Strategic Intelligence, Londres, Frank Cass, 2003, p. 98-101.

(9) Carl von Clausewitz, De la guerre, op. cit., p. 86.

(10) Michael I. Handel, War, Strategy and Intelligence, Londres, Frank Cass, 1989, p. 64-68.

(11) Dominique David, Sécurité. L'après-New York, Paris, Presses de Sciences-Po, 2002, p. 40.

(12) Barry D. Watts, Clausewitzian Friction and Future War, Washington DC, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, 2004, p. 79-84.

(13) Daniel Byman, "Strategic surprise and the September 11 attacks", Annual Review of Political Science, 2005, vol. VIII, p. 152.

(14) Richard K. Betts, Enemies of Intelligence. Knowledge and Power in American National Security, New York, Columbia University Press, 2007, p. 67 sq.

(15) Isaac Ben-Israël, Philosophie du renseignement. Logique et morale de l'espionnage [1999], Paris/Tel Aviv, Éditions de l'éclat, 2004, p. 13-16.

(16) Richards J. Heuer Jr., Psychology of Intelligence Analysis, Washington DC, Center for the Study of Intelligence, Central Intelligence Agency, 1999, p. 111-172.

(17) Ken Booth, Strategy and Ethnocentrism, Londres, Croom Helm, 1979, p. 32-34.

(18) Carl von Clausewitz, De la guerre, op. cit., p. 56.

الفصل الرابع والعشرون

(1) Voir Hew Strachan, «The lost meaning of strategy», Survival, automne 2005, vol. XLVII, no 3.

(2) Carl von Clausewitz, De la guerre, livre VIII, Le Plan de guerre, Paris, Minuit, 1955.

(3) Martin van Creveld, Supplying War. Logistics from Wallenstein to Patton, Cambridge, Cambridge University Press, 1980, p. 61 sq. [réédité par Cambridge University Press en 2004].

(4) Trevor Dupuy, A Genius for War. The German Army and General Staff (1807 - 1945), Fairfax, Historical Evaluation and Research Organization (Hero) Books, 1995.

(5) André Beaufre, Introduction à la stratégie, Paris, Hachette coll. «Littérature», 1998.

(6) يوجد كتاب أساسي في هذا الموضوع:

Alain Enthoven, Wayne Smith, How Much Is Enough? Shaping the Defense Program 1961-1968, Santa Monica, Rand Corporation, 1971.

(7) انظر سابقا.

(8) ولأنها مستمدة من الرياضيات التطبيقية، بما في ذلك نظرية الألعاب، فإن البحوث العملياتية تطرح نموذجا يحاكي مواقف محددة بغرض تقديم مساعدات تخص اتخاذ القرار لمواجهة المشاكل التي أصبحت معقدة نتيجة لهذه الأعداد الكبيرة من المتغيرات أو المعطيات المجهولة وأيضا نتيجة للتفاعل مع الخصم. يشير مفهوم الفريق الأحمر إلى الطريقة التي تجعل الخصم يمارس دورا يحاكي ويجسد هذا المنظور.

(9) انظر على سبيل المثال:

Edward Luttwak, The Pentagon and the Art of War. The Question of Military Reform, New York, Simon and Schuster, 1985;

جرى التطرق إلى بعض الانتقادات في كتاب

Martin Van Creveld, Technology and War. From 2000 b.c. to the Present, New York, Simon and Schuster, 2010;

Eugene Gholz, Harvey Sapolsky, Caitlin Talmadge (dir.), US Defense Politics. The Origins of Security Policy, Londres, Routledge, 2008, en particulier le chap. VII: «The political economy of defense».

(10) Paul Davis, New Challenges for Defense Planning. Rethinking How Much Is Enough, Santa Monica, Rand Corporation, 1994.

(11) انظر سابقا، ص 19 - 21، وأيضا ص 51.

(12) بخصوص هذه النقطة الأخيرة، انظر

«La "mère" de toutes nos batailles », Guerres mondiales et conflits contemporains, 2011, vol. IV, no 244, p. 9-30.

(13) Alain Ruello, «Livre blanc de la défense : où est la réflexion stratégique? », Les Échos, 7 mai 2013.

(14) Afghanistan Review », Congressional Record, vol. CLVI, n° 173, Wash-

ington, US Government Printing Office, décembre 2010.

(15) Ernest R. May, American Cold War Strategy. Interpreting NSC-68, Boston, Bedford St. Martin's, 1993.

(16) «A secure Europe in a better world», European Security Strategy (ESS), Bruxelles, 2003.

مما لا شك فيه ولا قبل النقاش أنّ هذا النقص في فعالية الوثيقة الأوروبية يرجع في المقام الأول إلى الطبيعة الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

(17) Voir ministère de la Défense, Livre blanc sur la defense et la sécurité nationale, Paris, 2013, chap. III, p. 33.

(18) «Article annexe», loi no 2003-73 du 27 janvier 2003 relative à la programmation militaire pour les années 2003 à 2008, Journal officiel, 29 janvier 2003.

(19) Graham T. Allison, Philip Zelikow, Essence of Decision. Explaining the Cuban Missile Crisis, Harlow, Longman, 1999,

يعرض هذا الكتاب ثلاثة نماذج توضيحية: «الطرف الفاعل العقلاني» والمرحلة التنظيمية وسياسة الحكومة.

(20) Guillaume Garnier, Focus stratégique, mai 2014, no 52, Les Chausse-Trapes de la remontée en puissance. Défis et écueils du redressement militaire.

الفصل الخامس والعشرون

(1) Barry Buzan, Introduction to Strategic Studies, New York, Macmillan, 1987, p. XVI.ش

(2) انظر على سبيل المثال:

Bernard Brodie, Strategy in the Missile Age, Princeton, Princeton University Press, 1959;

Hermann Kahn, On Thermonuclear War, Preinceton, Princeton University Press;

Thomas Schelling, the Strategy of Conflict [1960], Harvard, Harvard University Press, 1981;

Albert Wohlstetter, The delicate balance of Terror, Foreign Affairs, 1959 (la plupart des productions de Wolhlstetter a été réalisée dans le cadre de la Rand Corporation qu'il dirigeait).

(3) Raymond Aron, Le Grand Débat. Introduction à la stratégie atomique, Paris, Calmann-Lévy, 1962;

id., Penser la guerre. Clausewitz, Paris, Gallimard, 1976.

(4) Graham Allison, Essence of decision. Explaining the Cuban Missile Crisis, Boston, Little, Brown, 1971.

(5) Anatol Rapoport, Strategy and Conscience, New York, Schocken Books, 1964;

Peter Green, Deadly Logic. The Theory of Nuclear Deterrence, Columbus, Ohio State University, 1968.

(6) للاطلاع على ملخص لهذا النهج، انظر:

Alternatives à la course aux armements nucléaires: dix propositions pour une politique de paix dans les années 1980, Alternatives non-violentes, décembre 1983, no 50, p. 56-60.

(7) Hedley Bull, "Strategic Studies and Its Critics", World Politics, juillet 1968, vol. XX, no 4.

(8) Lawrence Freedman, "Does Strategic Studies Have a Future ?", in John Baylis, James Wirtz, Colin S. Gray (dir.), Strategy in the Contemporary World, Oxford, Oxford University Press, 2010.

(9) Richard K. Betts, "Should Strategic Studies Survive", World Politics, octobre 1987, vol. L, no 1, p. 16-76;

Colin S. Gray, Strategic Studies. A critical Assessment, Londres, Aldwych Press, 1982.

(10) Peter L. Berger, Thomas Luckmann, the Social Construction of Reality. A Treatise in the Sociology of Knowledge, New York, Anchor Books, 1966.

(11) Charles-Philippe David, La Guerre et la paix. Approches contemporaines de la stratégie et de la sécurité, Paris, Presses de Sciences-Po, 2013.

باسكال فانسون (Pascal Vennesson)

■ أستاذ العلوم السياسية في جامعة بانتيون آساس باريس - 2 (-Panthéon Assas-Paris-II) وفي كلية إس. راجاراتنام للدراسات الدولية (S. Rajaratnam School of International Studies) بجامعة نانيانغ التكنولوجية (Nanyang Technological University).

■ نَشَر بالتعاون مع شيارا روفا (Chiara Ruffa)، كتابا بعنوان: «المعركة والمساعدة؟ التفسير التاريخي من الناحية المؤسساتية للعلاقات بين المنظمات غير الحكومية والقوات المسلحة»، (الدراسات الأمنية، المجلد الثالث والعشرون، العدد 3، يوليو - سبتمبر 2014).

جوزيف هنروتين (Joseph Henrotin)

■ حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية.

■ باحث في معهد الاستراتيجية المقارنة (ISC) وفي مركز التحليل والتنبؤ بالمخاطر الدولية (Capri)، ومتخصص في النظرية الإستراتيجية.

■ رئيس تحرير مجلة «الدفاع والأمن الدولي»، ويعمل في العديد من المدارس الحربية.

■ مؤلف لثمانية كتب ولمئات من المقالات، ونشر حديثا كتابا بعنوان «من تكنولوجيا حرب العصابات إلى الحرب الهجينة. أسوأ ما في الحالتين» (باريس، نوفيس، 2014).

أوليفي شميت (Olivier Schmitt)

■ دكتوراه في العلاقات الدولية (قسم دراسات الحرب في جامعة الملك بلندن King's College London).

■ باحث دراسات عليا ما بعد الدكتوراه في مركز الدراسات والبحوث الدولية بجامعة مونتريال (CERIUM)، وباحث مشارك في مركز دراسات السلام والأمن الدولي (جامعة مونتريال/ جامعة ماكجيل). عسكري احتياط في البحرية الوطنية.

■ يُدرِّس الأمن الدولي والإستراتيجية في كلية العلوم السياسية.

ستيفان تايات (Stéphane Taillat)

■ دكتوراه في التاريخ العسكري والدراسات الدفاعية (جامعة مونبلييه III).

■ باحث في مركز أبحاث مدارس (Coëtquidan).

■ حاصل على شهادة مبرِّز في التاريخ، ويُدرِّس العلاقات الدولية والإستراتيجية في مدارس سان سير العسكرية (écoles de Saint-Cyr Coëtquidan).

لور بارديز (Laure Bardiès)

■ عالِمة اجتماع.

■ معلمة وباحثة في مدرسة سان سير العسكرية (écoles de Saint-Cyr Coëtquidan) (التي انفصلت عن مدرسة الأساتذة العليا في كاشان Cachan).

■ مجال اهتمامات لور بارديز يكاد ينحصر بشكل خاص في البنية المعرفية بغرض فهم القضايا العسكرية والإستراتيجية (الفعل والتنظيم المهني والمؤسسي والعلاقات التي تجمع بين الجيش والمجتمع والدولة).

فريديك رام (Frédéric Rame)

■ أستاذ جامعي متخصّص في العلوم السياسية في كلية العلوم السياسية بباريس.

■ باحث في مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI).

■ شغل منصب المدير العلمي في معهد البحوث الإستراتيجية التابع للمدرسة العسكرية (Irsem) حتى العام 2013.

■ من بين أحدث منشوراته: «الجاذبية العالمية» (باريس، منشورات كلية العلوم السياسية، 2012)، كما أنه نشر بالتعاون مع تييري بالزاك (Thierry Balzacq) «معاهدات العلاقات الدولية» (باريس، منشورات كلية العلوم السياسية، 2013).

لوران هيننغر (Laurent Henninger)

■ باحث في التاريخ في وزارة الدفاع.

■ مسؤول الدراسات في مركز دراسات تاريخ الدفاع (مدير لجنة الأبحاث الجديدة عن تاريخ المعركة)، وفي معهد الأبحاث الإستراتيجية التابع للمدرسة العسكرية (Irsem).

■ في الوقت الحالي يدير حلقات نقاش عن جدلية الأفضِية السائلة والأفضِية الصلبة في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية EHESS، كما أنّه عضو في هيئة تحرير مجلة «عِلم وحياة، حروب وتاريخ». يعكف منذ عدة سنوات على دراسة الثورات العسكرية عبر التاريخ.

أوليفييه زاجيك (Olivier Zajec)

■ مدرِّس في جامعة جان مولان (ليون - 3).

■ باحث في مركز ليون للدراسات الأمنية الدولية والدفاعية (CLESID) وفي

معهد الإستراتيجية المقارنة.

■ نشر بالتعاون مع نيكولاس جون سبيكمان (Nicholas John Spykman) «من علم الاجتماع إلى الجغرافيا السياسية، هرطقة في قلب الواقعية الأمريكية» (باريس، مطابع جامعة باريس السوربون، 2014).

كريستوف واسينسكي (Christophe Wasinski)

■ حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية (العلاقات الدولية).

■ يُدرِّس في الجامعة الحرة في بروكسل (ULB).

■ أحد أعضاء مركز الأبحاث والتعليم في السياسة الدولية (REPI).

■ تتمحور اهتماماته حول النقد الدولي والثقافات والصراعات والدراسات الدولية وعلم الاجتماع السياسي الدولي والحوار الأمني.

- مؤلِّف كتاب بعنوان «أنْ تكون الحرب ممكنة». بِنية المعنى المشترك الإستراتيجي (بروكسل، بيتر لانغ، 2010).

إلينكا ماتيو (Ilinca Mathieua)

■ حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية (جامعة أوفيرن Université d'Auvergne)

■ عضو في الحلقات النقاشية للباحثين الشباب في معهد البحوث الاستراتيجية التابع للمدرسة العسكرية (Irsem).

■ تخرجت في مدرسة الأساتذة العليا.

■ حاصلة على شهادة مبرِّز في الاقتصاد وحاصلة على الماجستير في الأمن الدولي والعلوم السياسية بباريس.

جون بابتيست جونغين فيلمر (Jean-Baptiste Jeangène Vilmer)

■ حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والفلسفة.

■ محام ومسؤول شؤون القطاعات الأمنية في مركز التحليل والتنبؤ الاستراتيجي (CAPS) التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية.

■ يُدرِّس العلاقات الدولية والأخلاق وقانون الحرب في في كلية العلوم السياسية بباريس، وفي مدرسة سان سير العسكرية (l'École spéciale militaire de Saint-Cyr)، كما أنه شغل درجة باحث في جامعة ييل (Yale) وجامعة مكجيل (McGill) ومحاضر في قسم دراسات الحرب في جامعة الملك بلندن (King's College London).

■ مؤلف لخمسة عشر كتابا من بينها كتاب «الحرب باسم الإنسانية. اقتله أو اتركه يمُت» (باريس، بوف، 2012، جائزة المارشال فوش، الأكاديمية الفرنسية)، وكتاب «أخلاقيات العلاقات الدولية» (باريس، بوف، 2013).

بنواست بيهان (Benoist Bihan)

■ مؤرخ، حائز جائزة التاريخ العسكري من وزارة الدفاع في العام 2008، وباحث في الدراسات الإستراتيجية.

■ أنهى أطروحة دكتوراه بعنوان «المكوِّن الإجرائي».

■ نائب رئيس تحرير مجلة الدفاع والأمن الدولي ومسؤول التنسيق والنشر في مجلة «التاريخ والإستراتيجية» ومستشار التحرير لمجلة «حروب وتاريخ».

■ أجرى لقاءات منتظمة من خلال القوات المسلحة، ومؤلف للعديد من الدراسات، نخص بالذكر الأحدث منها «العمليات العسكرية المستقبلية. المنهج الاستشرافي» (التاريخ والإستراتيجية، الرقم 18)، نُشر في مايو 2014.

د. أيمن محمد منير

- مترجم فوري، حاصل على الدكتوراه في علوم اللغة من جامعة لوميير ليون 2، فرنسا.
- عضو هيئة التدريس بجامعة أسيوط، مصر.
- اشتغل بالتدريس في عدد من الجامعات العربية أكثر من عشرين سنة.
- تتنوع مجالات اهتمامه بين الترجمة وعلم اللغة الاجتماعي والتحليل اللغوي العام وتحليل الخطاب الصحافي.

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير من العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

1 - الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية: اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية: الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة.

4 - الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشره. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

هذا الكتاب...

لقد مارس التفكير الاستراتيجي بأشكال مختلفة - ولايزال يُمارس - تأثيراً كبيراً في دراسة مجموعة متنوعة من الظواهر الاجتماعية والسياسات المحلية والدولية، كما أنه ساعد على فك شفرة العلاقات الاجتماعية والسياسية وتمكن من أن يكون جزءا من المشروع النقدي الذي يحلل الوضع الراهن ويغير من موازين القوى. تُعرفنا النصوص التي تضمُها دفتا هذا الكتاب على جيل جديد من الباحثين أفاد من هذا الإرث الاستراتيجي وبنى عليه وحدّث بأسلوب جذاب وجهات النظر المختلفة بطريقة متميزة. ولأن الحروب كانت ولاتزال الشغل الشاغل للعديد من الكتابات الأدبية التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين وتشمل جميع الحضارات، فإن الجانب الاستراتيجي على وجه التحديد؛ أي الجانب الذي يهتم باستخدام القوة في الغرض السياسي أو الذي يسعى إلى وضع نظرية الحرب، سرعان ما عرف تطورا كبيرا يُستعرَض على صفحات كتاب «حرب واستراتيجية».

ISBN 978 - 99906 - 0 - 640 - 9



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS